

## التقرير السنوي ٢٠٠٧



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

### المقر الرئيسي

٢٩ شارع عمر المختار، بجوار فندق الأمل، غزة، ص.ب. ١٣٢٨  
تلفاكس: ٧٧٦ ٢٨٢٤ ٨٩٣ / +٩٧٢ ٨ ٢٨٢٥ ٨٩٣ / +٩٧٢ ٨ ٢٨٢٣ ٧٢٥

### فرعنا في خان يونس

شارع الأمل، متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية  
تلفاكس: ٠٢٥ ٢٠٦١ ٨٢٠ / +٩٧٢ ٨ ٢٠٦١ ٠٣٥

### فرعنا في جباليا

معسكر جباليا مقابل محطة تمرز للبتروول  
تلفاكس: ١٥٠ ٢٤٥٤ ٨٢٠ / +٩٧٢ ٨ ٢٤٥٤ ١٦٠

### فرعنا في الضفة الغربية

رام الله: البيرة، شارع نابلس، خلف مؤسسة النقد الفلسطينية  
تلفاكس: ٦٩٧ ٢٤٠٦ ٢٢٤ / +٩٧٢ ٢ ٢٤٠٦ ٦٩٨

بريد الكتروني: [pchr@pchgaza.org](mailto:pchr@pchgaza.org)

موقع الكتروني: [www.pchgaza.org](http://www.pchgaza.org)

## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقين الدولية - جنيف

عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

عضو الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان - كوبنهاجن

عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) - ستوكهولم

عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام - روما

عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

الطبعة الأولى / ابريل ٢٠٠٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة

تصميم وإشراف فني:

بلوبل للدعاية والإعلان

## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان - كوينهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) - ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة، حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ - بريطانيا.

تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- × حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والمواثيق المقررة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون.
- × العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- × يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

### فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكله المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءاً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحويلات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دوراً نشطاً للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

### وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

#### ١. وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق

الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فإن المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

## ٢. الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصاً ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

## ٣. وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتسمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

## ٤. وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم تناول الكافة فلسطينياً لها حتى الآن. ومن أجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

## ٥. وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضاً إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

## ٦. وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسية في عمل المركز من أجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات

عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

## ٧. المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

## التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- × Oxfam NOVIB - Holland
- × Open Society Institute - U.S.A
- × Christian Aid - U.K
- × Dan Church Aid - Denmark
- × Grassroots International - U.S.A
- × European Commission
- × Representative Office of Norway
- × Irish Aid
- × Kvinna Till Kvinna – Sweden
- × Al Quds Association Malaga – Spain
- × Trócaire - Ireland
- × CARE International West Bank and Gaza
- × Medical Aid for Palestinians (MAP) - UK
- × The Swedish International Development Co-operation Agency (Sida)
- × Royal Danish Representative Office
- × Austrian Representative Office
- × Swiss Development and Cooperation Agency

## مجلس الإدارة

حمدي شقورة

إياد العلمي

جبر وشاح

راجي الصوراني

المدير: راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لهم سمعة مرموقة، وهم:

- × جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام ١٩٩٦ (فرنسا).
- × جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا).
- × جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٢ (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في خمس منظمات دولية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

### (١) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تركز جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

### (٢) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تركز نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. تأسست الفيدرالية الدولية في العام ١٩٢٢ وتضم في عضويتها ٨٩ منظمة في جميع أنحاء العالم.

### (٣) الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام ١٩٩٧. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام ١٩٩٥.

### (٤) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ايلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من ٣٠ منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لانجلترا وويلز.

### (٥) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٠، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

### (٦) التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام

وهو تحالف من منظمات غير حكومية تأسس في روما في مايو ٢٠٠٢. يهدف التحالف إلى تقوية البعد الدولي للنضال ضد عقوبة الإعدام. وهو يضم ٤٨ منظمة من جميع أنحاء العالم، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ومنذ العام ٢٠٠٣ كرس التحالف العاشر من أكتوبر باعتباره اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

هذا التقرير	٩
<b>القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة</b>	١١
× ملخص عام	١٢
× توصيات	٢٥
× توصيات للمجتمع الدولي	٢٥
× توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية	٢٦
<b>الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي</b>	٢٧
× جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة	٢٧
× أعمال التوغل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣٠
× جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء (الاغتيالات)	٣١
× جرائم قتل الأطفال	٣٣
× استهداف الطواقم الصحفية	٣٥
× استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة	٣٦
× تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم	٤٢
× التعذيب وسوء المعاملة	٤٢
× الاعتقال الإداري	٤٣
× وفاة معتقلين في سجون الاحتلال	٤٤
× الاستيطان واعداءات المستوطنين	٤٦
× مشاريع التوسع الاستيطاني	٤٦
× الاستمرار في مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين	٤٦
× المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية	٤٧
× جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم	٤٩
× هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى	٥٢
× جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية	٥٣
× مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين	٥٤
× تطهير عرقي	٥٥
× القيود على الحركة	٥٥
× غياب العدالة في القضاء الإسرائيلي والمساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي	٥٧
<b>الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي</b>	٥٨
× تدهور أوضاع السلطة القضائية	٥٨
× انهيار السلطة التشريعية	٦١
× انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية	٦٣
× أعمال الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس: أحداث يونيو وغيرها	٦٣

× سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة	٦٥
× استخدام مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون	٦٧
× استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية	٦٨
× إعدام مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية	٦٩
× إعدام مواطنين خارج إطار القانون على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"	٧٠
× الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية	٧٢
× انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الحريات الصحفية	٧٧
× انتهاك الحق في التجمع السلمي	٨٢
× انتهاك الحق في تكوين الجمعيات	٨٥
× تدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة	٨٨
<b>القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٧</b>	٩١
× مقدمة	٩٢
تقارير نشاطات الوحدات	٩٤
× وحدة المساعدة القانونية	٩٤
× وحدة تطوير الديمقراطية	١١٤
× وحدة البحث الميداني والتوثيق	١٢٥
× وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٣٥
× وحدة حقوق المرأة والطفل	١٤٧
× وحدة التدريب	١٥٧
نشاطات حشد ومناصرة	١٦٩
× المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية	١٦٩
× اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة	١٧٢
× اللقاءات مع وسائل الإعلام	١٨٧
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٧	١٩١
الموقع الإلكتروني للمركز ( <a href="http://www.pchrgaza.org">www.pchrgaza.org</a> )	٢١٠
المكتبة	٢١٢

## هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠٠٧، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً أساسياً للمركز حرصاً على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

### القسم الأول:

وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

### القسم الثاني:

وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة المحلية والدولية التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة واضحة عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً له في رسم استراتيجياته ووضع خطته المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.



القسم الأول

أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لم يسبق أن بلغت أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة حداً من التردّي والسوء على النحو الذي شهده العام ٢٠٠٧، وهو العام الذي يصادف ذكرى مرور ٤٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ العام ١٩٦٧ و مرور ٥٩ عاماً على النكبة - ذكرى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريدّه في العام ١٩٤٨. وقد كان هذا العام وبصورة فارقة الأسوأ والأكثر ازدحاماً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدى سني الاحتلال الأربعين.

وليس بالإمكان فصل أوضاع حقوق الإنسان خلال هذا العام عن سياق التطورات الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦ وفازت فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية ساحقة، وما تلاها من مساعٍ محمومة لتقويض نتائجها. ومنذ ذلك الحين ساهمت ثلاثة عوامل أساسية في تردّي أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني المتدهورة أصلاً، في إطار الضغوط الممارسة على الحكومة الفلسطينية الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات ونالت ثقة الهيئة التشريعية الجديدة. أول تلك العوامل كان التصعيد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي وصل بعضها حد جرائم الحرب، ضد المدنيين وضد الحكومة الجديدة والمجلس التشريعي المنتخب. تدرجت إجراءات قوات الاحتلال من تشديد للقيود على حرية التنقل والحركة، والامتناع عن تحويل عائدات الضرائب والرسوم المستحقة للسلطة الوطنية التي تجبها إسرائيل على الواردات الفلسطينية (وفقاً لاتفاقيات التسوية المحلية). ولكن سرعان ما تصاعدت تلك الجرائم، خاصة منذ العملية العسكرية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد موقع عسكري إسرائيلي شرق منطقة رفح الحدودية في يونيو ٢٠٠٦، حيث تم في أعقابها تنفيذ سلسلة من التدابير الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تشديد أكثر لإجراءات الحصار، والإغلاق الكلي لمعبر رفح الحدودي، المنفذ الخارجي الوحيد لقطاع غزة. ووجهت قوات الاحتلال ضربات متلاحقة استهدفت البنى التحتية لقطاع غزة بما في ذلك محطة توليد الطاقة الكهربائية الوحيدة في قطاع غزة والجسور. واعتقلت قوات الاحتلال عشرة من الوزراء و ٢١ نائباً، بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي.

وثانياً، رافق التصعيد من قبل قوات الاحتلال قرارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا تعليق مساعداتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، في سابقة كانت الأولى في العالم التي يتم فيها فرض عقوبات دولية على شعب ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال ويعاني من جرائم حرب متواصلة على أيدي القوات المحتلة. وهو امر يدعو إلى الاستهجان، ويعكس ازدواجية في المعايير، خاصة وأن مطالب منظمات حقوق الإنسان بفرض عقوبات على إسرائيل رداً على جرائمها كان يجابه دوماً بالتذرع بأن مثل تلك العقوبات ستتمس بالمدنيين الإسرائيليين! واليوم فإن الأطراف ذاتها تفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية دونما اكتراث بالمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي. وبوقف ضخ المساعدات الدولية ومستحققات الضرائب، جفت الموارد المالية للحكومة الفلسطينية الجديدة التي باتت همها الأساس تدبير الأموال لدفع رواتب الموظفين العموميين، المدنيين والعسكريين. ومع أن الحكومة الجديدة قد تمكنت من الوصول إلى مصادر تمويل بديلة إلا أن ذلك تعثر أيضاً بفعل الضغوط الأميركية على البنوك الدولية والعربية التي تقوم بتحويل الأموال لصالحها. ومس الحصار المالي بشكل خطير الوظائف الحكومية الأساسية، وعطل العمل في كافة الوزارات التي بدأ موظفوها بتعطيل العمل وسلسلة من الإضرابات، خاصة في وزارتي التعليم والصحة والبلديات، احتجاجاً على عدم تلقيهم رواتبهم. كما توقفت كافة المشاريع الإنمائية الممولة من الدول المانحة، بما في ذلك مشاريع إنشائية حيوية مثل طرق رئيسية ومدارس ومشاريع إسكان ومشاريع تتعلق بجودة البيئة والصرف الحي وغيرها.

وقد أدت الاجراءات الإسرائيلية وقرارات المقاطعة الدولية إلى مزيد من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وتفاقمت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة على نحو خاص. وكان ذلك ماثلاً في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وشل الحياة الاقتصادية وتدهور أوضاع الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات الأساسية للمدنيين.

أما العامل الثالث الذي ساهم في رسم حالة التدهور في أوضاع حقوق الإنسان فكان التردّي الخطير في الأوضاع الأمنية الداخلية والتصعيد المتواصل في حالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون في كافة مناطق السلطة الوطنية، خاصة في قطاع غزة. وقد أخذت تلك الحالة من الانفلات منحاً خطيراً منذ أبريل ٢٠٠٦ تمثل في أعمال الاقتتال الداخلي

لم يسبق  
أن بلغت أوضاع  
حقوق الإنسان في  
الأراضي الفلسطينية  
المحتلة حداً من  
التردّي والسوء على  
النحو الذي شهده  
العام ٢٠٠٧

بين أنصار حركتي فتح وحماس وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما. وكانت أعمال الاقتتال الدامية تلك انعكاساً للشرخ السياسي في هرم السلطة الفلسطينية بين مؤسستين منفصلتين بلغ الخلاف بينهما حد القطيعة - الرئاسة ورئاسة الوزراء - في ظل صراع سياسي على السلطة والصلاحيات الأمنية والسياسية، وهو ما زاد أوضاع حقوق الإنسان سوءاً وأصاب الإدارات الحكومية بحالة من الشلل.

وقد استمرت العوامل ذاتها في التفاعل بصورة أكثر ضراوة على مدى العام ٢٠٠٧، وهو ما أدى إلى مزيد من الترددي والانحدار في حالة حقوق الإنسان لمستوى غير مسبوق. وبينما هيمنت أعمال الاقتتال الدامية بين فتح وحماس والتطورات المتصلة بها على المشهد الداخلي منذ مطلع العام وحتى نهايته، خاصة بعد أحداث يونيو والحسم العسكري لحماس وسيطرتها على قطاع غزة وما تلا ذلك من تطورات عصفت بكل مكونات النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، فقد صعدت قوات الاحتلال انتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، خاصة الإغلاق الكلي لقطاع غزة وعزله بالكامل داخلياً وخارجياً وتحويله إلى ما يشبه سجنًا جماعياً.

على المستوى الداخلي، استهل هذا العام بجولة جديدة من جولات الاقتتال الدامي بين فتح وحماس دامت عدة أيام، ولكن سرعان ما أعقبها جولات أخرى على مدى الأسابيع التالية، حصدت أرواح عشرات الأفراد وأصيب فيها مئات آخرون، الكثير منهم كانوا من المدنيين العزل غير المنخرطين في الأعمال القتالية. ومع أن الكثير من الآمال انعدت على اتفاق مكة الذي توصل له الجانبان برعاية سعودية في ٨ فبراير وما تلاه من تشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٧ مارس، إلا أن تلك الآمال سرعان ما تبددت. فمن ناحية، تواصلت أعمال الاقتتال بين الجانبين، يرافقتها تضيي في الاعتداءات على سيادة القانون وحالة الانفلات الأمني. ومن ناحية ثانية، لم يكن اتفاق مكة مقبولاً على إسرائيل التي واصلت قوات احتلالها جرائمها، بما في ذلك استمرار فرض الحصار واعتقال أكثر من ٤٠ نائباً من حركة حماس ورفض تحويل العائدات الضريبية للحكومة الجديدة. ومن ناحية ثالثة، تواصل الحصار الدولي على السلطة الفلسطينية، ورفضت الدول المانحة وقف قرارات المقاطعة المالية للحكومة الجديدة.

أما الترجمة العملية لتفاعل تلك العوامل على الأرض فكان استمرار التدهور في الأوضاع الداخلية، واتساع نطاق أعمال الاقتتال بين أنصار فتح وحماس وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة بينهما، وغير ذلك من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون. وفي السابع من يونيو، بدأ مشهد جديد في مسلسل الاقتتال الداخلي طال كافة أنحاء قطاع غزة، ولكن هذه المرة رافقه هجوم منظم من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، على مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية في جميع أنحاء القطاع، في ظل تصريحات من بعض قادة الحركة بأن خيار الحسم العسكري لا رجعة عنه. ووصلت أعمال الاقتتال نهايتها في الرابع عشر من يونيو باستيلاء كتائب القسام على كافة المقرات والمواقع الأمنية وبسط حركة حماس سيطرتها الكاملة على القطاع. وكانت حصيلة تلك الأحداث مقتل ١٦١ شخصاً، بينهم ٤١ مدنياً، من ضمنهم ٧ أطفال و١١ امرأة، وإصابة أكثر من ٧٠٠ شخص بجراح، أصيب العشرات منهم بإعاقات دائمة.

أجرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تحقيقاً شاملاً في تلك الأحداث، وجمع عشرات الإفادات من شهود العيان والضحايا، وأصدر تقريراً شاملاً حولها في أكتوبر ٢٠٠٧. ووفقاً لتوثيق المركز، اقرتف طرفا النزاع انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، خاصة المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩. وخلافاً لتلك الأحكام، رافق الأحداث الدامية العديد من أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين بعد أسرهم. وتحدث شهود عيان عن قتل مصابين داخل المستشفيات، وأعمال خطف وتعذيب وتنكيل بأشخاص ينتمون أو يشتبه بانتمائهم لأحد طريقي النزاع. ووقع المدنيون العزل ضحية للأعمال القتالية بين الطرفين، على الرغم من التزامهم منازلهم في معظم الأحيان. ولم ترع حرمة الأماكن المدنية، بما فيها المنازل والأبراج السكنية التي تم استخدامها من طريقي النزاع في العمليات القتالية، مما زاد من معاناة المدنيين ووضعهم في قلب العمليات القتالية عنوة، وتسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم، بينهم نساء وأطفال. كما أعيق عمل فرق الإسعاف والدفاع المدني التي تعذر وصولها إلى المصابين والأماكن التي اندلعت فيها المواجهات، لإخلاء القتلى والمصابين أو لإخماد الحرائق وتقديم العون للمدنيين العزل<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> أنظر في هذا الشأن التقرير الذي أصدره المركز بعنوان صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة بين ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٧. يتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني للمركز، وبالإمكان الحصول على نسخة مطبوعة منه بالاتصال على المركز.

رافق الأحداث  
الدامية العديد  
من أعمال القتل  
العمد والإعدام خارج  
إطار القانون وإطلاق  
النار على مقاتلين  
بعد أسرهم. وتحدث  
شهود عيان عن  
قتل مصابين داخل  
المستشفيات، وأعمال  
خطف وتعذيب  
وتنكيل بأشخاص  
ينتمون أو يشتبه  
بانتمائهم لأحد  
طريقي النزاع

## بالتوازي مع أحداث غزة، نفذ أنصار حركة فتح في الضفة الغربية سلسلة من الأعمال الثأرية ضد أنصار وأعضاء حركة حماس والمؤسسات التابعة لها

وأمام استيلاء حركة حماس على المقرات الأمنية وسيطرتها على قطاع غزة، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية بتاريخ ١٤ يونيو، تقضي بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والإعلان عن حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل حكومة مكلفة بإنفاذ حالة الطوارئ. وبتاريخ ١٧ يونيو، أصدر الرئيس مرسومين آخرين، أولهما يقضي بتعليق العمل بالمواد (٦٥، ٦٦، ٦٧) من القانون الأساسي (الدستور المؤقت للسلطة الفلسطينية). أما المرسوم الثاني فيقضي باعتبار القوة التنفيذية (التي شكلتها وزارة الداخلية عام ٢٠٠٦)، وميليشيات حركة حماس "خارجة عن القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها..." كما صدرت الأوامر بوقف عمل الشرطة المدنية وكذلك وقف عمل النائب العام ووكلائه في قطاع غزة، وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على نظام العدالة وهدد مصالح المواطنين، كما سنرى لاحقاً.

وبالتوازي مع أحداث غزة، نفذ أنصار حركة فتح في الضفة الغربية سلسلة من الأعمال الثأرية ضد أنصار وأعضاء حركة حماس والمؤسسات التابعة لها. وقد طالت الاعتداءات مؤسسات صحية وثقافية وجمعيات خيرية ومكاتب إعلامية ومقرات إذاعة وتلفزة محلية وأندية رياضية ومقرات مجالس محلية سبق وأن فازت قوائم حركة حماس في انتخاباتها. وقد وثق المركز اقتحام وحرق ونهب محتويات أكثر من ٥٠ مؤسسة عامة وخاصة على هذه الخلفية، فيما قتل ثلاثة أشخاص، أحدهم طفل، في مدينة نابلس، فضلاً عن اختطاف أكثر من ٦٠ مواطناً خلال الفترة بين ١٢ و١٧ يونيو.

سبق وأن أدان المركز الفلسطيني بشدة الاحتكام للسلاح في حسم الصراع القائم بين حركتي حماس وفتح. وأدان المركز على نحو خاص قرار الحسم العسكري والاستيلاء على مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة من قبل كتائب عز الدين القسام. ورغم وعي المركز بشرعية الحكومة آنذاك وضرورة أن تمارس صلاحياتها الدستورية كاملة، ومع إدراكه لحجم المشاكل الأمنية التي سبقت الأحداث والحاجة الماسة والضرورية لإصلاح المؤسسة الأمنية، إلا أن ذلك لم يكن يبرر بأي حال توظيف كتائب عز الدين القسام في الحسم العسكري والاستيلاء على المؤسسة الأمنية، كما أن ذلك لا يخدم المطالب بإصلاح الأجهزة الأمنية.

وفي الوقت ذاته أدان المركز الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس رداً على ذلك لأنها تتعارض مع أحكام القانون الأساسي وتشكل مساساً خطيراً به. فمع أن للرئيس الحق في فرض حالة الطوارئ، بموجب أحكام الباب السابع من القانون الأساسي، وأنه يملك أيضاً صلاحية حل الحكومة، إلا أن القانون الأساسي ينص على أن تبقى الحكومة المقالة كحكومة تسيير أعمال لحين تشكيل الحكومة الجديدة التي يجب أن تنال الثقة من المجلس التشريعي. كما أنه لم يرد في القانون الأساسي أية صلاحية للرئيس، حتى في حالة الطوارئ، بتعليق العمل بمواد هذا القانون، فيما يخص صلاحية المجلس التشريعي في منح الثقة للحكومة، بل لا يجوز حل المجلس التشريعي أو تعطيله خلال فترة الطوارئ. وأكد المركز أن القانون الأساسي يسمو على كل القوانين وتستمد منه كافة الصلاحيات بما فيها صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، ولا يجوز أن يتم المساس به أو تعطيله في كل الظروف والأحوال. وحذر المركز أن من شأن الإجراءات التي اتخذها الرئيس أن تزيد من تفاقم الأزمة لا أن تسهم في حلها، بل إنها ستزيد أيضاً من العزلة التي يتعرض لها قطاع غزة والتضحية بنحو ١,٥ مليون مدني فلسطيني والزج بهم إلى مستقبل مجهول وتعريضهم للعقوبات الدولية، فضلاً عن المخاوف بتكريس واقع سياسي يتم فيه فصل القطاع عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وجدد المركز موقفه بأن الأزمة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية هي أزمة سياسية وليست دستورية أو قانونية، وأنه لا بديل عن العودة للحوار السياسي بين حركتي حماس وفتح وكافة القوى السياسية الفلسطينية، حوار يستند إلى الشراكة السياسية الحقيقية واحترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، وتغليب مصالح الشعب الفلسطيني على المصالح الفئوية الضيقة للأطراف المتنازعة.<sup>٢</sup>

ومع أحداث يونيو وما تلاها من إجراءات من قبل الرئيس بدأ مشهد جديد من فصول الاحتراب والانقسام الداخلي الفلسطيني. وعلى مدى الشهور التالية كان يتم تكريس الفصل بين قطاع غزة الذي باتت تسيطر عليه حركة حماس والحكومة التي أقالها الرئيس، وبين الضفة الغربية التي تخضع لسلطة الرئيس وحكومة الطوارئ التي تلتها لاحقاً حكومة أخرى لم يجر عرضها لتليل الثقة البرلمانية، وبالتالي تعمق الشرخ في رأس السلطة التنفيذية وبين حكومتين في غزة ورام الله. وسرعان

سبق وأن أدان المركز  
الفلسطيني بشدة  
الاحتكام للسلاح  
في حسم الصراع  
القائم بين حركتي  
حماس وفتح. وأدان  
المركز على نحو  
خاص قرار الحسم  
العسكري والاستيلاء  
على مقرات ومواقع  
الأجهزة الأمنية  
الفلسطينية في قطاع  
غزة من قبل كتائب  
عز الدين القسام

<sup>٢</sup> حول موقف المركز من أحداث يونيو، أنظر البيان الذي أصدره بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠٧ بعنوان "لا بديل عن الحوار السياسي، موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الأزمة الراهنة في قطاع غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية".

ما امتد هذا الشرح، عبر إجراءات يتحمل الطرفان المسؤولية الكاملة عنها، ليطال مكونات النظام السياسي الأخرى في السلطة الفلسطينية، أي السلطين التشريعية والقضائية، كما سنرى لاحقاً، وهو ما مس كافة جوانب الحياة للمواطنين الفلسطينيين. وقد رافق تلك التطورات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان اُقرت بأيدٍ فلسطينية، واتسمت المرحلة اللاحقة لأحداث يونيو بانقضاض الجانبين على الحريات العامة واقتراضهما انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. كل في حدود مناطق سيطرته.

× × ×

شهد العام ٢٠٠٧ تصعيداً غير مسبوق في انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وصل بعضها حد جرائم الحرب. ومع أن تلك الانتهاكات قد دمغت كل سنة من سنوات الاحتلال الإسرائيلي الاربعين، فقد تصاعدت أكثر من أي وقت مضى خلال العامين الأخيرين، أي منذ الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ وما تلاها من تطورات. وردت إسرائيل على أحداث يونيو الأخيرة في غزة بمزيد من الانتهاكات والعقوبات الجماعية والاعمال الانتقامية من المدنيين، خاصة في قطاع غزة، حيث قامت تلك القوات بإغلاق كافة المعابر الحدودية للقطاع بالكامل، بما في ذلك إغلاق معبر رفح الحدودي مع مصر، الرئة الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجي، وإغلاق كافة المعابر التي تربطها بالقطاع ووقف حركة تنقل الأفراد ووقف المعاملات التجارية المتعثرة أصلاً بشكل تام. وفي ١٩ سبتمبر، أعلنت إسرائيل قطاع غزة "كياناً معادياً" تمهيداً لتقديم جرعة إضافية من المعاناة للمدنيين وإمعاناً في إخضاعهم للعقوبات الجماعية. وكثفت قوات الاحتلال من جرائمها ضد المدنيين والممتلكات المدنية، فصعدت من أعمال القتل العمد، بما في ذلك جرائم الإعدام خارج طار القانون، فيما تواصلت جرائم الاستيطان ومصادرة الأرض وبناء جدار الضم والاعتقالات غير القانونية والقيود المشددة على حرية الحركة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتبين تحقيقات المركز المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم تلك الجرائم أن تلك القوات قد وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم ترع مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. وقد قتل معظم هؤلاء جميعاً في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة الاحتلال، كعمليات القنص خلال أجواء تتسم بالهدوء؛ قصف المنازل والمنشآت المدنية أو السيارات؛ الإعدام خارج نطاق القضاء (جرائم الاغتيال)؛ خلال الاجتياحات والتوغلات التي تقوم بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بشكل مستمر؛ أو قتل مدنيين على أيدي المستوطنين.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتل (٢٩٤) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧، بينهم (٢٥٢) مدنياً قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها تهديد لحياة جنود الاحتلال، بينهم (٥١) طفلاً، و(٤) نساء. كما أدت تلك الجرائم إلى إصابة حوالي (٦٥٠) شخصاً في قطاع غزة فقط. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٤٤١٩) شخصاً، منهم (٢٤٧٩) مدنياً، بينهم (٨١١) طفلاً، و(١٤٥) امرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم حوالي (١٠٦٥٠) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

وفي قطاع غزة على وجه التحديد، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي جرائمها منذ مطلع العام بحق المدنيين الفلسطينيين، وكثفت من طلعاتها الجوية، وقصف التجمعات السكانية، وعمليات الاجتياح والتوغل داخل الاراضي الفلسطينية، فيما نفذت المزيد من جرائم القتل خارج نطاق القضاء بحق الناشطين الفلسطينيين. وادعت قوات الاحتلال أنها كانت تستهدف خاصة مطلقي الصواريخ (محلية الصنع) باتجاه البلدات الاسرائيلية المحاذية للشريط الحدودي مع القطاع. غير أن تلك الهجمات أسفرت، في كثير من الأحيان، عن سقوط ضحايا مدنيين، خاصة الأطفال، ممن صادف وجودهم على مقربة من الأماكن المستهدفة. ولعل ذلك يفسر ارتفاع نسبة الضحايا المدنيين من قطاع غزة حيث سقط (١٩٠) مدنياً، أي ما نسبته ٧٥٪ من الضحايا المدنيين على مدار العام.

كثفت قوات الاحتلال  
من جرائمها ضد  
المدنيين والممتلكات  
المدنية، فصعدت  
من أعمال القتل  
العمد، بما في ذلك  
جرائم الإعدام خارج  
طار القانون، فيما  
تواصلت جرائم  
الاستيطان ومصادرة  
الأرض وبناء جدار  
الضم والاعتقالات  
غير القانونية  
والقيود المشددة على  
حرية الحركة في  
جميع أنحاء الأراضي  
الفلسطينية المحتلة

وتعتبر جرائم الإعدام خارج إطار القضاء (الاغتيال) من أبرز جرائم القتل العمد التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٧. وتحظى هذه السياسة بتأييد من قبل الحكومة الإسرائيلية، ومباركة وتغطية من قبل الجهاز القضائي الإسرائيلي بعد أن أخفقت المحكمة العليا في ديسمبر ٢٠٠٧ في إصدار قرار بحظر هذه الجرائم. وكان قرار المحكمة بمثابة ضوء أخضر لتصعيد جرائم الاغتيال على مدار العام ٢٠٠٧. وبحسب معطيات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، سقط خلال العام الحالي (٦٨) فلسطينياً في (٣٧) جريمة اغتيال خارج نطاق القضاء في الأراضي المحتلة. ومع نهاية العام ٢٠٠٧، ارتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٦٩٠) شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته (٢٠٪) من مجمل الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددهم (٣٤٧٩) شخصاً. ومن بين الضحايا (٤٦٩) شخصاً كانوا من المستهدفين، إلى جانب (٢٢١) غير مستهدفين، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع الجريمة، بينهم (٧٧) طفلاً. ومن بين الضحايا (٣٢٧) في الضفة الغربية، بينهم (٢٥٤) مستهدفاً، و(٧٢) غير مستهدفين، و(٣٦٣) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٢١٥) مستهدفاً، و(١٤٨) غير مستهدفين.

وواصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ فرض المزيد من إجراءات الحصار والقيود على تنقل المدنيين والمعاملات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة. وتعرض قطاع غزة لمزيد من الحصار المشدد أصلاً بعد أحداث يونيو وسيطرة حماس على الحكم، حيث تم إغلاق معبر رفح الحدودي مع مصر، الرئة الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجي (شبه المغلق أصلاً منذ يونيو ٢٠٠٦) وسدت المعابر الأخرى مع إسرائيل بالكامل أمام حركة الأفراد والمعاملات التجارية، باستثناء المرور المحدود لبضع عشرات من الأفراد (مرضى، رجال أعمال، موظفو منظمات دولية)، وباستثناء أصناف محددة من الإمدادات الغذائية.

وجراء تلك الاجراءات الإسرائيلية أخضع القطاع لحالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي والتدمير المنهجي لوسائل عيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضاعف من حجم الأزمة والكارثة الإنسانية التي بات يعيشها الفلسطينيون. وتحول قطاع غزة، بموجب هذه السياسة، إلى رقعة من الأرض تمثل سجنًا جماعياً، مُنِع سكانه المدنيون من مغادرته. كما تعرض اقتصاده إلى خنق شامل حرم فيه المزارعون والتجار وأصحاب المصانع من الحصول على المواد الأولية الوادرة من إسرائيل، أو عبرها، أو تصريف منتجاتهم، ما كبدهم خسائر اقتصادية تدميرية. ومثل إنعدام الدواء وتوفر الخدمات الصحية، نقص الغذاء، تقليص إمدادات الكهرباء والوقود والمحروقات، السمة الأساسية للحياة اليومية لحوالي ١.٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة. وتسبب ذلك في شلل اقتصادي تام انعكس على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعة، الإنشاء والعمران، التجارة والخدمات، الزراعة والنقل والمواصلات.

وفي الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠٠٧، وفي تطور خطير، فرضت قوات الاحتلال قيوداً جديدة لإحكام عملية خنق سكان قطاع غزة، تضمنت تقليص امدادات قطاع غزة من المحروقات والوقود، بما في ذلك الوقود المخصص لمحطة إنتاج الكهرباء. وقد أدت تلك القيود إلى المزيد من المعاناة للسكان المدنيين، جراء انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وجراء عدم توفر المحروقات والغاز المخصص للاستخدامات المنزلية، وهدد بكوارث إنسانية حيث مس بعمل المشايخ ومضخات المياه وأنظمة الصرف الصحي وغير ذلك من المصالح الحيوية. ومع نهاية العام كانت تلك القيود في تقادم متواصل والمخاطر أعلى من أي وقت مضى.

وبالتوازي مع إجراءات عزل قطاع غزة، شهد العام ٢٠٠٧ فرض المزيد من القيود الداخلية على حركة السكان المدنيين الفلسطينيين الداخلية في مدن الضفة الغربية. واستمر عمل أكثر من ٥٠٠ حاجز ونقطة عسكرية إسرائيلية، ثابتة ومتحركة، والتي أنشأتها قوات الاحتلال على مداخل المدن، وفي الشوارع الرئيسية والفرعية الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات، بشكل حوّل التجمعات السكانية الفلسطينية إلى "كنتونات" معزولة عن بعضها البعض. وتتبع قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الحواجز العسكرية نظاماً صارماً في تفتيش المدنيين الفلسطينيين ومركباتهم وأغراضهم الشخصية، مما يضطرهم للانتظار على بعض الحواجز عدة ساعات. وتشكل تلك الحواجز أحد أبرز مظاهر الإذلال والقهر وإساءة المعاملة لهم والتنكيل بهم. وتحرم سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية استخدام العديد من الشوارع التي خصصتها لمرور المستوطنين فقط، علماً بأن تلك الشوارع أقيمت على ممتلكات هؤلاء المدنيين، وتمر بمحاذاة تجمعاتهم السكانية. ويضطر سكان بعض

القرى الفلسطينية للسير عشرات الكيلومترات الإضافية، وعلى شوارع غير مؤهلة وخطرة، للوصول إلى شوارع أو قرى محاذية تماماً لقراهم.

وواصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين أثراً خطيراً على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وأثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

وتفاقمت خلال العام الأوضاع الإنسانية، وبخاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو ٤٠٪، فيما ارتفعت لتصل لنحو ٤٤٪ في قطاع غزة، لتتصاعد إلى نحو ٥٥٪ في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي ٧٢٪، فيما سجلت أكثر من ٨٢٪ في قطاع غزة. وتشير التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني في الأراضي المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي ٣٢٪، وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو ٤٢٪. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

وخلال العام ٢٠٠٧، واصلت قوات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين، من خلال حملات الاعتقال التي تنفذها خلال اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، و/أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضاً في اعتقال المزيد من الفلسطينيين من خلال الاجتياحات للمناطق الفلسطينية، وعلى المعابر الفلسطينية الإسرائيلية. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام ٢٨٢٤ شخصاً، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين ٢٧٢١ معتقلاً مقابل ١٠٣ معتقلين من قطاع غزة. وقد طالت الاعتقالات المزيد من قادة وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب المجلس التشريعي، استكمالاً للحملة التي شنتها تلك القوات خلال العام الماضي، وطالت في حينه أكثر من ٣٠ نائباً، من بينهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، وعدداً من الوزراء في الحكومة السابقة.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٧، كان ما يزال ما يزيد عن ١٠ آلاف فلسطيني يرزحون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة محكوميتهم. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين من الضفة الغربية (نحو ٩٥٠٠ معتقلاً) فيما بلغ عدد المعتقلين من قطاع غزة ٨٥٠ معتقلاً. وبين المعتقلين نحو ٣٢٠ طفلاً و١٢٠ امرأة. وبين المعتقلين أيضاً نحو ٩٠٠ شخصاً يخضعون للاعتقال الإداري بدون محاكمة وبدون أن توجه لهم لوائح اتهام.

وفي أغلب الاوقات، يخضع المعتقلون لاجراءات قاسية بحقهم من قبل ادارة السجون والمعتقلات الاسرائيلية، تشمل: التعذيب

والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وعدم تلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وتوفي خلال العام ٢٠٠٧ خمسة معتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال داخل إسرائيل، من بينهم أربعة كانوا يعانون من أمراض مزمنة. أحد هؤلاء المعتقلين سقط على أيدي الحراس في سجن النقب الصحراوي الذين استخدموا القوة في اقتحام السجن. ويخشى المركز أن تكون وفاة المعتقلين الأربعة الآخرين ناتجة عن الإهمال الطبي من قبل إدارة السجن تجاههم وتأخير تقديم العلاج لهم.

وخلال العام ٢٠٠٧، واصلت دولة إسرائيل وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون إقامة مستوطنات ومواقع استيطانية جديدة وتوسيع القائم منها، والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لأغراض التوسع الاستيطاني وإنشاء طرق النفاذية جديدة خاصة بالمستوطنين. فبتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٧، نشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن اللجنة الإسرائيلية للتخطيط والبناء صادقت على خطة لبناء ثلاثة أحياء استيطانية في القدس الشرقية، تشمل بناء ٢٠ ألف وحدة استيطانية جديدة، إضافة إلى ٥٠٠ وحدة استيطانية في بلدة أبو ديس، جنوب شرقي المدينة. وبتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٧، أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن نيتها بناء ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة "معاليه أدوميم"؛ شرقي مدينة القدس المحتلة، و٢٤٠ وحدة سكنية في مستوطنة جبل أبو غنيم، جنوبي المدينة، وتخصيص ميزانية لهذا الغرض من موازنة إسرائيل للعام ٢٠٠٨.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأراضي المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية.

وواصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويدها نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيط بها، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام بأعمال تجريف وإنشاء في موقعين لإقامة محطتي صعود ونزول ركاب وموقف واسع للسيارات في إطار مشروع القطار الكهربائي في المدينة، وهو عبارة عن شبكة من ثمانية خطوط يصل طولها إلى ٥٠ كم تصل بين مستوطنات: نفيه يعقوب؛ جيلو؛ راموت؛ بيسجات زئيف؛ التلة الفرنسية؛ مدينة عطرورت الصناعية؛ كريات مناحيم؛ مروراً ببلدات بيت حنينا؛ شعفاط؛ جبل المكبر؛ وعناتا؛ باب الخليل؛ وباب العمود. وسيستولي هذا المشروع على المزيد من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وسيشدد الطوق حول مدينة القدس. ومن المقرر أن ينتهي إنجازها في العام ٢٠٢٠.

وشهد العام ٢٠٠٧ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وخلال هذا العام رصد باحثو المركز مائة اعتداء اقترفها المستوطنون، مقارنة بمائة اعتداء سابقة خلال العام ٢٠٠٦. وأسفرت مجمل تلك الاعتداءات عن مقتل خمسة مدنيين، قتل ثلاثة منهم دهساً، بينما قتل واحد جراء إطلاق النار عليه، وقتل الرابع جراء طعنه بسكين. وبمقتل المدنيين الفلسطينيين الخمسة يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى أربعين فلسطينياً.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية. وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، بما في ذلك عمليات الاجتياح والقصف، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص، خاصة في المناطق المصنفة (C) الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال. وخلال العام ٢٠٠٧، بلغ عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال ٢٣٤ منزلاً، منها ١٤٠ منزلاً في الضفة الغربية، بينها ١٠١ منزلاً في القدس لوحدها، و٩٤ منزلاً في قطاع غزة.

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وللرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة، حيث أنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. وقد استمرت قوات الاحتلال في مصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لأغراض استكمال إقامة جدار الضم.

وخلال السنوات الخمس الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. ويمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تشبث بإدعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

وبالرغم من التصعيد المستمر في الجرائم التي تترفعها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم فإن إنكار العدالة للضحايا المدنيين الفلسطينيين هو أمر متأصل في النظام القضائي الإسرائيلي بشكل عام، والقضاء العسكري بشكل خاص. ولا تجري قوات الاحتلال تحقيقاً سوى في عدد قليل من الجرائم، وغالباً ما تكرر مسؤوليتها عنها. وعبر تجربته الطويلة، يتضح للمركز الفلسطيني أكثر فأكثر أن القضاء الإسرائيلي يستخدم لإعطاء الغطاء القانوني لاقتراح جرائم الحرب التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وأنه ليس سوى أداة امتصاص من أجل عدم الولوج في إجراءات العدالة الدولية بصورة مباشرة، تحت حجة وجود قضاء وطني إسرائيلي عادل.

وأمام الاخفاق المزمع لنظام العدالة الاسرائيلي، على أعلى المستويات، في إنصاف الضحايا المدنيين في الأراضي المحتلة في المحاكم الاسرائيلية، أصبح توجه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لاستخدام آليات دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي. المركز عاقد العزم على المضي قدماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام العدالة الدولية، بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحامين دوليين.

× × ×

وشهدت الأوضاع الداخلية الفلسطينية تدهوراً خطيراً واتسع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان بأيدٍ فلسطينية على نحو غير مسبوق، بينما تعمق الشرخ السياسي في هرم السلطة التنفيذية ليطال المكونات الآخرين في النظام السياسي الفلسطيني، أي السلطتين القضائية والتشريعية. وإن دمغت أعمال الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس وغيرها من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون النصف الأول من العام، اتسم النصف الثاني بانقضاض الجانبين على حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة ضد أنصار ومؤسسات الجانب الآخر. وتعرض نشطاء وأنصار ومؤسسات فتح في قطاع غزة لاعتداءات متكررة من قبل أجهزة الامن وكتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، فيما تعرض نشطاء وأنصار حركة حماس ومؤسساتها في الضفة الغربية لاعتداءات مماثلة على أيدي الأجهزة الامنية وكتائب شهداء الأقصى، الذراع العسكري لحركة فتح.

انسحب الشرخ السياسي في هرم السلطة التنفيذية، التي باتت تمارسها حكومتان واحدة في غزة والأخرى في رام الله، على السلطة القضائية، وسرعان ما تم الزج بالقضاء في أتون الصراع السياسي، من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومتان المذكورتان. وأسدل العام ٢٠٠٧ ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشكل كامل، إثر استيلاء الحكومة المقالة على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرتها المباشرة ورفض القضاة لتلك الإجراءات غير القانونية وإعلانهم عن تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية لأجل غير مسمى، وهو ما يعني التعطيل الكامل للقضاء المدني.

وشهدت الأيام الأولى التي تلت أحداث يونيو وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة تطورات متسارعة تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية، خاصة في قطاع غزة. كان أبرز تلك التطورات: قرار مدير عام الشرطة بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون؛ ووقف عمل النائب العام، وهو من يتولى

شهدت الأوضاع  
الداخلية الفلسطينية  
تدهوراً خطيراً  
واتسع نطاق انتهاكات  
حقوق الإنسان بأيدٍ  
فلسطينية على نحو  
غير مسبوق، بينما  
تعمق الشرخ السياسي  
في هرم السلطة  
التنفيذية ليطال  
المكونات الآخرين  
في النظام السياسي  
للسلطة الفلسطينية،  
أي السلطتين  
القضائية والتشريعية

## وقد اتخذت الحكومة المقالة سلسلة من الإجراءات غير القانونية والتي أسفرت في النهاية عن انهيار السلطة القضائية في القطاع وإقامة جسم قضائي بديل خلافاً للقانون

الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وصاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها. وقد أثر ذلك على عمل السلطة القضائية وأصابها بشلل كبير، حيث لم يعد القضاء ينظر سوى في القضايا المدنية، أما القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، ممثلة بالنائب العام، فتعطلت بالكامل. وفي تطور لاحق، قرر مجلس القضاء الأعلى وقف تنفيذ الأحكام القضائية منطلقاً من عدم التعامل مع الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة. كما تم التوقف عن جباية الرسوم القضائية، التزاماً بقرار غير قانوني أصدرته الحكومة في رام الله بإعفاء المواطنين من الرسوم في محافظات القطاع، لضمان عدم جباية تلك الرسوم من قبل الحكومة في غزة.

وقد اتخذت الحكومة المقالة سلسلة من الإجراءات غير القانونية والتي أسفرت في النهاية عن انهيار السلطة القضائية في القطاع وإقامة جسم قضائي بديل خلافاً للقانون. فبتاريخ ٨/١٤، قررت الحكومة المقالة بغزة توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية، وهو ما اعتبره المركز قراراً غير قانوني ويشكل مساساً خطيراً بالسلطة القضائية ويعرقل نظام العدالة. وبتاريخ ٨/١٦، اقتحمت القوة التنفيذية مقر النيابة العامة في غزة واعتدت على النائب العام واحتجزته ووكلاء ورؤساء النيابة. وبتاريخ ٨/٢٩، تم تعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة. وبتاريخ ٩/٤، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه "مجلس العدل الأعلى"، وجرى المصادقة على تعيين أعضائه بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١. واعتبر المركز أن المجلس المشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ رأسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين. وقد باشر مجلس العدل الأعلى بالفعل بتعيين عدد من القضاة الجدد، بطريقة غير قانونية. وبتاريخ ١١/٢٦، تم اقتحام مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة والاستيلاء عليه من قبل رئيس وأعضاء "مجلس العدل الأعلى" المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أدى ذلك إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى.

وتدهورت أوضاع السلطة التشريعية خلال العام ٢٠٠٧ على نحو غير مسبوق منذ تصويب المجلس التشريعي خلال العام ١٩٩٦، بلغت حد الانهيار التام خلال النصف الثاني من العام. ولم يكن ذلك الانهيار بفعل استهداف قوات الاحتلال للمجلس فقط، خاصة استمرار اعتقال رئيس المجلس وأكثر من ٣٠ من أعضائه، إنما أيضاً بفعل الصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس والشرخ القائم في هرم السلطة التنفيذية والذي انسحب أيضاً على مكونات النظام السياسي للسلطة الوطنية، بما في ذلك السلطة التشريعية. وكان من المؤمل أن يؤدي اتفاق مكة إلى مصالحة وطنية، تسفر عن إعادة اعتبار للمؤسسة التشريعية، خاصة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ونولها الثقة البرلمانية في ١٧ مارس ٢٠٠٧، حيث التأم المجلس بكامل أعضائه المتبقين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن مع انهيار اتفاق مكة وتجدد الاشتباكات وسيطرة حماس على قطاع غزة، تبددت الآمال بشأن عمل المجلس التشريعي. واتسم النصف الثاني من العام بانهايار كامل في عمل المجلس، وهو ما يتحمل الطرفان - أي فتح وحماس - المسؤولية عنه، إلى جانب المسؤولية التي تقع على عاتق قوات الاحتلال. وفي امتداد طبيعي لأزمة المجلس التشريعي، عقدت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس جلسة في مقر المجلس التشريعي بغزة في ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ بادعاء أنها حصلت على توكيلات قانونية من النواب المعتقلين وأنه توفر النصاب لانعقاد المجلس، وهو ما رفضته الكتل البرلمانية الأخرى. وقد تلا ذلك عقد جلسات أخرى أيضاً. ويرى المركز أن جلسة ٧ نوفمبر والجلسات اللاحقة جزء من الأزمة السياسية القائمة، وأن ليس لها أية قيمة قانونية، بل هي جزء من الأزمة، وتكرس الانقسام والفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## تدهورت أوضاع السلطة التشريعية خلال العام ٢٠٠٧ على نحو غير مسبوق منذ تصويب المجلس التشريعي خلال العام ١٩٩٦، بلغت حد الانهيار التام خلال النصف الثاني من العام

وتصاعدت خلال هذا العام الانتهاكات الفلسطينية للحق في الحياة والسلامة الشخصية. ووفقاً لتوثيق المركز، قتل نحو ٥٠٠ شخص، بينهم ٤٧ امرأة، و٤٥ طفلاً، كما أصيب أكثر من ٢٢٢٠ مواطناً بآثار فلسطينية. وسقط ٣١١ شخصاً من القتلى في إطار أعمال الاقتتال الدامية بين حركتي فتح وحماس. وكما سبق ذكره، رافق تلك الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين بعد أسرهم. وتحدث شهود عيان عن قتل مصابين داخل المستشفيات وأعمال خطف وتعذيب وتكبير بأشخاص ينتمون أو يشتبه بانتمائهم لأحد طرفي النزاع. ووقع المدنيون العزل ضحية للأعمال القتالية بين الطرفين، على الرغم من التزامهم منازلهم في معظم الأحيان. ولم تراعى حرمة الأماكن المدنية، بما فيها المنازل والأبراج السكنية التي تم استخدامها من طرفي النزاع في العمليات القتالية، مما زاد من معاناة المدنيين ووضعهم في قلب العمليات القتالية عنوة، وتسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم،

بينهم نساء وأطفال.

ولم تكن أعمال الاقتتال الداخلي هي الشكل الوحيد لانتهاكات الحق في الحياة خلال العام ٢٠٠٧. فقد سقط ١٠٧ مواطنين آخرون، بينهم ٢١ طفلاً و١١ امرأة، وأصيب ٥٤٧ آخرون في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهراً آخر من مظاهر الانقلاط الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مثل تلك الحوادث تشكل تهديداً مستمراً لأمن وسلامة المواطنين، وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من الضحايا في غياب الإجراءات القانونية لمواجهةها. وقد تجلت مظاهر تلك الأحداث في العبث بالسلاح؛ اعداد أوتحزين السلاح في أماكن مدنية مأهولة بالسكان؛ استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة؛ واستخدام السلاح من قبل ميليشيات مسلحة.

وقتل ١٨ مواطناً، بينهم ٣ أطفال، وأصيب نحو ١٦٠ آخرون، على أيدي أفراد أمن فلسطينيين خلال عمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل ذلك استخدام القوة المفرطة في تضييق مسيرات أو تجمعات اتسمت بالطابع السلمي أحياناً، أو شابها بعض مظاهر العنف كاللقاء الحجارة مثلاً. كما تشمل استخدام القوة المميته من قبل أفراد الأمن خلال اشتباكات مسلحة مع أفراد من عائلات فلسطينية. ومن المؤسف أن المركز لم يسمع ولم يعلم عن تحقيق محايد ونزيه في الأحداث التي استخدمت فيها القوة وأسفرت عن مقتل وإصابة مواطنين. كما لم يتناهى إلى علم المركز ما يدل على أية إجراءات قانونية اتخذت بحق مطلقي النار.

وشهد العام ٢٠٠٧ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تدرج ضمن إطار حالة الانقلاط الأمني وأخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ٥٢ مواطناً، بينهم ٤ نساء، و٤ أطفال، كما أصيب فيها نحو ٢٢٥ آخرون، منهم ٣١ طفلاً، و١٧ امرأة. وقد رصد المركز خلال العام حالات شاركت فيها جماعات مسلحة إلى جانب مسلحين من عائلات، ينتمي أفرادها إليها، في نزاعاتها ضد عائلة أخرى أو لأخذ ثأرها منها.

وتواصلت ظاهرة قتل مواطنين خارج إطار القانون على أيدي جماعات فلسطينية مسلحة بادعاء التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧. ووفق المعلومات التي حصل عليها المركز فقد وقعت خلال العام جريمة قتل تحت هذا الإطار، في قطاع غزة والضفة الغربية.

وشهد العام ٢٠٠٧ مقتل ١٤ امرأة، بينهم طفلة لم تتجاوز ١٦ عاماً، على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة". وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقتلة من خلال تنفيذ أحكام مخفضة بحق مقترفي هذه الجرائم، وبطالب باتخاذ عقوبات رادعة في الجرائم على خلفية قضايا الشرف، والتعامل معها كأية جريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنذ سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، تعرض مئات المواطنين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. وبينما نفذت القوة التنفيذية، ولاحقاً جهاز الشرطة الذي أعادت الحكومة المقالة في قطاع غزة تشكيله في نوفمبر ٢٠٠٧، حملات اعتقال طالت المئات من أنصار ونشطاء حركة فتح، نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملات اعتقال مماثلة طالت أنصار وأعضاء حركة حماس. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة المذكورة، عشرات الحالات التي تعرض فيها معتقلون للتعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية، بما في ذلك الضرب بأساليب وبأدوات مختلفة، خلال فترة اعتقالهم والتحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد اشتكى عدد من هؤلاء المعتقلين المخرج عنهم من التعامل معهم بطريقة ثأرية.

ففي قطاع غزة، كانت هذه الاعتقالات تتم بصورة فردية أو جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن<sup>٢</sup> واعتقلوا خلالها

<sup>٢</sup> يستعرض هذا البند ممارسات التعذيب التي إقترفتها قوات الأمن (القوة التنفيذية - الشرطة الفلسطينية) بحق عشرات المواطنين، ولا يتطرق إلى ممارسات كتائب عز الدين القسام التي سيرد ذكرها لاحقاً، في سياق التقرير.

وثق المركز

الفلسطيني لحقوق

الإنسان خلال

الفترة المذكورة،

عشرات الحالات التي

تعرض فيها معتقلون

للتعذيب والمعاملة

القاسية واللا إنسانية،

بما في ذلك الضرب

بأساليب وبأدوات

مختلفة، خلال فترة

اعتقالهم والتحقيق

معهم من قبل الأجهزة

الأمنية في قطاع غزة

والضفة الغربية

العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وقد مورست بحق هؤلاء المعتقلون أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، خلال وأثناء الاعتقال؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأيدي والأرجل بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو برّيش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلكة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى "الشبح". وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم. كما نقل أحد المعتقلين من السجن المركزي في مدينة غزة، إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثة هامدة.

وفي السياق ذاته، تعرض العديد من المواطنين للاعتقال على أيدي مسلحين تابعين لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، والتي عملت فيها الكتائب كقوة شرطية، وهو أمر غير قانوني وقد اعتبره المركز امتداداً لحالة الانفلات الأمني. وقد أشرفت كتائب القسام على عدد من مراكز الاعتقال، وأخضعت المواطنين للتحقيق، ونفذت بحقهم جرائم التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية. وقد توفى مواطنان أحدهما كان معتقلاً لدى الكتائب في مركز اعتقال المشتل، شمال غرب مدينة غزة، أما الآخر فقد توفى أثناء احتجازه على أيدي مسلحين تابعين للكتائب في أحد المساجد، في بلدة خزاعة، جنوبي قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية، نفذت الأجهزة الأمنية حملات اعتقالات، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بعد سيطرة الحركة على قطاع غزة. وقد طالت هذه الاعتقالات قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتعرض خلالها أنصار ونشطاء الحركة للمعاملة السيئة، من قبل أفراد الأجهزة الأمنية، إن كان خلال التحقيق معهم، أو عبر التكيل بأفراد من عائلاتهم أثناء عمليات الاعتقال التي تم بعضها خلافاً للقانون. وقد تركزت تلك الحملات بصورة خاصة في محافظات نابلس، الخليل ورام الله، واستمرت تحت مسميات وذرائع أمنية مختلفة، وطالت حوالي ٥٠٠ مواطن، جرى الإفراج عن معظمهم. وتراوحت فترات الاعتقال، ما بين ساعات وأيام، أو حتى أسابيع وعدة أشهر. وقد أفاد عدد من المعتقلين المفرج عنهم وهم من عناصر ومؤيدي حركة (حماس)، أن أجهزة الأمن قد قامت بالتحقيق معهم حول علاقتهم بالحركة، وبالقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، والضغط عليهم للتوقيع على تعهدات بقطع علاقتهم بالحركة. وأضاف عدد آخر أنهم قد تعرضوا للتعذيب فضلاً عن الضغوط الجسدية والنفسية التي تمارس عليهم لدفعهم للصلمت عنها. وقد واجه باحثو المركز صعوبات في إقناع الضحايا بالإدلاء بإفاداتهم، وطلبهم عدم نشرها أو حجب أسمائهم عن النشر، بعد تعرضهم للتهديد من قبل تلك الأجهزة في حال الإعلان عنها لمنظمات حقوق الإنسان.

شهد العام ٢٠٠٧  
تصعيداً في  
الاعتداءات على  
الحق في حرية الرأي  
والتعبير والحريات  
الصحفية، طال  
خاصة الصحفيين  
ووسائل الإعلام

وشهد العام ٢٠٠٧ تصعيداً في الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية، طال خاصة الصحفيين ووسائل الإعلام. قبل أحداث يونيو، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدداً من الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام التي تندرج في إطار عمليات الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، خاصة في قطاع غزة، والتي كان أخطرها على الإطلاق مقتل الصحفيين سليمان العشي، ومحمد عبدو، وهما يميلان لصالح صحيفة فلسطين اليومية بتاريخ ١٢ مايو. كما وثق المركز عدداً من الاعتداءات على وسائل الإعلام التي تندرج في إطار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي كان أبرزها اختطاف الصحفي البريطاني آلان جونسون، مراسل تلفزيون وإذاعة (B.B.C)، على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة غزة، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٧.

ورافق أحداث يونيو ٢٠٠٧ جملة من الاعتداءات التي طالت صحفيين ووسائل إعلام محسوبة على طرفي النزاع، من قبل مسلحي الطرف الآخر، أو من قبل مجهولين في مناطق تخضع لسيطرته الميدانية. ووفقاً لتوثيق المركز خلال تلك الأحداث، فقد استهدفت عدة وسائل إعلام ومؤسسات إعلامية، وشملت الاعتداءات اقتحام مكاتب إعلامية وتدمير محتوياتها ونهبها، إغلاق محطات تلفزة وإذاعات محلية وتدمير محتوياتها ونهبها، ومنع توزيع صحف تخص الطرف الآخر، وغير ذلك من الأعمال التي تمس بالحريات الصحفية.

وقد لعبت وسائل الإعلام المحسوبة على طرفي النزاع دوراً سلبياً قبل أحداث يونيو وأثناءها وبعدها، إذ يسجل عليها اللجوء إلى لغة التحريض وزرع الأحقاد والكراهية وتنمية التعصب ورفض الآخر. وقد كانت تلك الوسائل توظف في بث ما يشبه

الدعاية الحربية. ولعل هذا الدور السلبي كان مقدمة لجملة من الاعتداءات التي اقترفتها طرفا الصراع (حركتا حماس وفتح وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المحسوبة عليهما) خلال الأحداث الداخلية بحق وسائل الإعلام المحسوبة على الطرف الآخر.

وقد تواصلت هذه الاعتداءات على الحريات الصحفية خلال الفترة التي تلت الأحداث وحتى نهاية العام. ففي قطاع غزة، تعرض العديد من الصحفيين لاعتداءات متنوعة على أيدي القوة التنفيذية (جهاز الشرطة لاحقاً)، بما فيها الضرب والاعتقال ومصادرة أجهزة ومعدات صحفية. وفي الضفة الغربية، تعرض الصحفيون ووسائل الإعلام لجملة من الاعتداءات على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية أو مسلحين مجهولين، تركز معظمها على مؤسسات صحفية أو صحفيين مقربين من حركة حماس، وشملت تلك الاعتداءات الاعتقال؛ الضرب والتعذيب؛ واقتحام مقرات صحفية.

وشهد العام ٢٠٠٧ زيادة ملحوظة في انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الوطنية. وبعد أحداث يونيو الأخيرة، فرضت كل من الحكومتين في غزة ورام الله قيوداً مشددة على الحق في التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشهد النصف الثاني من العام اعتداءات من قبل أفراد الأمن على التجمعات السلمية، بما في ذلك المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وفي كثير من الأحيان وظف رجال الأمن القوة المفرطة وغير المبررة لتفريق المسيرات والاعتصامات أو لمنع تنظيمها وهو ما أسفر عن سقوط ضحايا بين قتلى ومصابين. كما شارك في قمع المسيرات والاعتصامات السلمية أحياناً مسلحون بزي مدني، إما من أفراد الأجهزة الأمنية أو من النشطاء المحسوبين على الطرفين المتصارعين. وقد سقط ١١ شخصاً وأصيب نحو ٩٥ آخرون في قطاع غزة جراء استخدام القوة من قبل الشرطة في تفريق وفض تجمعات سلمية. أما في الضفة الغربية، فقد منعت الحكومة كافة مظاهر التجمع السلمي لنشطاء حركة حماس بعد أحداث يونيو، وفي الحالات القليلة التي خرج فيها المواطنون في مظاهرات احتجاجية تم منعها بالقوة، وهو ما أسفر عن مقتل أحد المواطنين وإصابة عشرات آخرين.

وتعرض الحق في تكوين الجمعيات لانتهاكات جسيمة على مدار العام ٢٠٠٧ في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد شهد النصف الأول من العام اعتداءات محدودة على عدد من المؤسسات والجمعيات اقترفتها جهات مجهولة في إطار حالة الانفلتات الأمني وفوضى السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية. وتساعدت حدة هذه الانتهاكات خلال أحداث يونيو الدامية، حيث اقترف نشطاء محسوبين على طرفي الصراع (حركتي فتح وحماس) اعتداءات طالت مؤسسات محسوبة على الطرف الآخر، بما في ذلك جمعيات واتحادات، أندية رياضية، مقار حزبية، وغيرها من أشكال الحق في تكوين الجمعيات.

وللأسف الشديد، استمرت تلك الاعتداءات بأشكال مختلفة بعد الأحداث وحتى نهاية العام. ففي قطاع غزة، تواصلت الاعتداءات على العديد من المؤسسات والجمعيات، منها مؤسسات مقربة من حركة فتح. وفي الضفة الغربية، اتخذت العديد من الإجراءات الإدارية من قبل الرئيس محمود عباس والحكومة في رام الله، في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧. وقد شكلت تلك الإجراءات مقدمة للانقضاض على بعض منظمات المجتمع المدني المسجلة وفقاً للقانون وشطبها أو تقييد عملها ودورها في إطار حالة الطوارئ القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان أخطر تلك الإجراءات المرسوم الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو الذي أوجب جميع الجمعيات والمؤسسات والهيئات القائمة التقدم بطلبات جديدة لإعادة ترخيصها خلال أسبوع من تاريخه. وبتاريخ ٢٨ أغسطس، قررت الحكومة في رام الله حل ١٠٢ جمعية وهيئات أهلية عاملة في الضفة الغربية بادعاء ارتكابها مخالفات قانونية ومالية وإدارية. كما استمرت خلال العام ٢٠٠٧ الاعتداءات بحق المؤسسات والجمعيات الأهلية ضمن إطار حالة الانفلتات الأمني.

وأدى استمرار الأزمة السياسية في السلطة الفلسطينية وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني. فقد أدت الإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومنها قطع رواتب الآلاف من هؤلاء الموظفين، وتوظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، إحلال، إقصاء، تهميش واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم. وقد شكلت تلك القرارات، وبشقيها الصادرة عن الحكومة المقالة في غزة أو تلك الصادرة عن حكومة رام الله، انتهاكاً صارخاً

شهد العام ٢٠٠٧

زيادة ملحوظة في

انتهاكات الحق في

التجمع السلمي في

الأراضي الخاضعة

لولاية السلطة

الوطنية. وبعد

أحداث يونيو

الأخيرة، فرضت كل

من الحكومتين في

غزة ورام الله قيوداً

مشددة على الحق

في التجمع السلمي

المكفول بموجب

القانون الأساسي

والمعايير الدولية

لحقوق الإنسان

أدى استمرار الأزمة

السياسية في السلطة

الفلسطينية وتنازع

الصلاحيات بين

الحكومتين في غزة

ورام الله إلى تفاقم

الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية لموظفي

السلطة الفلسطينية

في قطاع غزة،

وبشقيها العسكري

والمدني

لحقوق هؤلاء العاملين، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وانتهكت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلفت القرارات سابقة الذكر آثاراً خطيرة على طبيعة الأداء في الوظيفة العمومية، وبشكل أدى إلى توقف جزئي كبير في العديد من المرافق والدوائر الحكومية، خاصة القضاء المدني والنيابة العامة والقطاع الصحي، وتسبب في تعطيل العديد من المصالح الحيوية للسكان. كما عقدت تلك الخطوات العديد من الخدمات الخاصة بالمواطنين من حيث تعدد المرجعيات، وصعوبة الحصول على الخدمات في الوقت المناسب.

## توصيات

في ضوء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتان في غزة ورام الله، بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحمله من مسؤوليات.

### توصيات للمجتمع الدولي

1. اتخاذ إجراءات جادة لوقف العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي، ووضع حد للحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٦ والذي بلغ ذروته خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، أي منذ أحداث يونيو وسيطرة حماس على القطاع.
2. لأن عدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦ والمقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية التي تشكلت بعدها كان عاملاً جوهرياً في احتدام الصراع الداخلي الفلسطيني، فإن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ خطوات عملية للتأكيد على احترام نتائج الانتخابات وتشجيع الحوار الداخلي الفلسطيني وفتح حوار مع الأطراف الفلسطينية كافة، بما فيها حركة حماس.
3. تحمل الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. أن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.
4. التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع لا إنهاءً لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي، مما يترتب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
5. دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل، بما في ذلك النظام القضائي الإسرائيلي، لمجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير الغطاء القانوني لهم.
6. دعوة المجتمع الدولي والحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى حث حكوماتهم على تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة.
7. اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات متناسبة والرأي الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.
8. دعوة المجتمع الدولي إلى وقف جريمة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والشركات العالمية إلى وقف المشاريع المساهمة داخل المستوطنات الإسرائيلية.
9. دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية الأوروبية - الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.
10. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها

رعايا دولة إسرائيل في الخارج.

١١. أخيراً، التأكيد بأنه لا يمكن التضحية بحقوق الإنسان بذريعة التوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في الاعتبار معايير القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقى المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

## توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

١. حركتا فتح وحماس مطالبتان ببدء حوار شامل للخروج من الأزمة السياسية القائمة ووقف الصراع السياسي والشخصي القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة، مما أدى إلى تكريس حالة الفصل القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في جرائم القتل وغيرها من الجرائم التي اقترفت خلال الصراع المسلح بين حركتي فتح وحماس، وتقديم المتورطين فيها للعدالة، ورفع الغطاء السياسي والتنظيمي عنهم، تمهيداً لمحاسبتهم، والتأكيد على أن الاكتفاء باتفاقات وتفاهات بين الطرفين دون تشكيل لجان تحقيق تتصف بالضحايا وذويهم، ستبقى تفاهات منقوصة.
٣. إعادة الاعتبار للسلطة القضائية واتخاذ إجراءات جادة لوضع حد لتسييس القضاء والزج به في أتون الصراع القائم والعمل على وقف انهياره، خدمة لمصالح المواطنين. والحكومة المقالة في غزة مطالبة على نحو خاص بالتراجع عن إجراءاتها الأخيرة ورفع يدها عن المحاكم النظامية وإعادتها لسلطة مجلس القضاء الأعلى.
٤. إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال العمل من كافة الكتل البرلمانية لضمان بدء دورة برلمانية جديدة ووقف مسلسل العبث في المجلس التشريعي والتي أدت إلى تعطيل عمله بالكامل.
٥. توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإصلاحها وتقليص أعدادها، وإعادة بنائها على أسس مهنية تكفل تحييدها سياسياً والنأي بها عن أية صراعات حزبية.
٦. وقف الاعتقالات غير القانونية خاصة تلك التي تستهدف نشطاء وأنصار حركتي فتح وحماس في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان الإفراج عن المعتقلين.
٧. وضع حد لجرائم التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف التي تشرف عليها الأجهزة الأمنية في كلاً من قطاع غزة والضفة الغربية.
٨. اتخاذ إجراءات فعالة لوقف كافة مظاهر الانفلات الأمني التي ما تزال قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحصد مئات الأرواح من المدنيين الفلسطينيين.
٩. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وقف كافة الاعتداءات على الصحفيين وعلى المؤسسات الإعلامية، خاصة تلك المحسوبة على طرفي النزاع.
١٠. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك المسيرات السلمية والاجتماعات العامة، مع التأكيد على ضرورة التزام المجتمعين بالطابع السلمي لها.
١١. ضمان الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات، ووقف الاعتداءات على المؤسسات، وعدم الزج بمنظمات المجتمع المدني وتحييدها عن أي شكل من أشكال الصراع. ووقف كافة أشكال الاعتداءات على المقرات الحزبية في الضفة وغزة.
١٢. وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.
١٣. التأكيد مجدداً على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.

## انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام ٢٠٠٧. ويبرز هذا الجزء بشكل خاص جرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة؛ استمرار حصار الاراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكات الحق في حرية التنقل والحركة؛ تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم؛ هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية؛ جدار الضم (الفاصل) في عمق الضفة الغربية. ويتطرق القسم الأخير من هذا الجزء إلى غياب العدالة في النظام القضائي الاسرائيلي، ومساعي المركز في ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين في المحاكم الدولية.

### جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة

واصلت قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. وقد قتل معظم هؤلاء جميعاً في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال، كعمليات القنص خلال أجواء تسم بالهدوء؛ قصف المنازل والمنشآت المدنية أو السيارات؛ الاعدام خارج نطاق القضاء (جرائم الاغتيال)؛ خلال الاجتياحات والتوغلات التي تقوم بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بشكل مستمر؛ أو قتل مدنيين على أيدي المستوطنين.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتل (٣٩٤) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧، بينهم (٢٥٣) مدنياً قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها تهديداً لحياة جنود الاحتلال، بينهم (٥١) طفلاً، و(٤) نساء. كما أصيب خلال العام ٢٠٠٧ حوالي (٦٥٠) شخصاً في قطاع غزة. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٤٤١٩) شخصاً، منهم (٣٤٧٩) مدنياً، بينهم (٨١١) طفلاً، و(١٤٥) امرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم حوالي (١٠٦٥٠) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

وفي قطاع غزة على وجه التحديد، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي جرائمها منذ مطلع العام بحق المدنيين الفلسطينيين، وكثفت من طلعاتها الجوية، وقصف التجمعات السكانية، وعمليات الاجتياح والتوغل داخل الاراضي الفلسطينية، فيما نفذت المزيد من جرائم القتل خارج نطاق القضاء بحق الناشطين الفلسطينيين. وادعت قوات الاحتلال أنها كانت تستهدف خاصة مطلقي الصواريخ (محلية الصنع) باتجاه البلدات الاسرائيلية المحاذية للشريط الحدودي مع القطاع. غير أن تلك الهجمات أسفرت، في كثير من الأحيان، عن سقوط ضحايا مدنيين، خاصة الأطفال، ممن صادف وجودهم على مقربة من الأماكن المستهدفة.

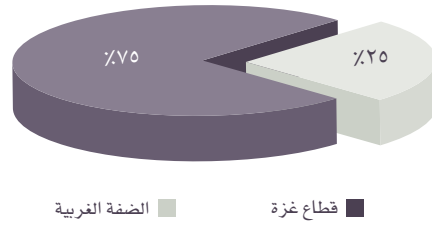
<sup>٤</sup> قتل المستوطنون خلال العام ٢٠٠٧، ٥ فلسطينيين في الضفة الغربية، بينهم ثلاثة قتلوا دهساً.

قتل (٣٩٤)  
فلسطينياً على أيدي  
قوات الاحتلال  
والمستوطنين خلال  
العام ٢٠٠٧، بينهم  
(٢٥٣) مدنياً قتلوا  
في ظروف لم ينشأ في  
أغلبها تهديداً لحياة  
جنود الاحتلال،  
بينهم (٥١) طفلاً،  
و(٤) نساء

وقد شهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، تصعيداً ملحوظاً لجرائم قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، بعد إعلانه "كياناً معادياً"، في أعقاب سيطرة حركة المقاومة الإسلامية - حماس عليه في منتصف يونيو الماضي. فقد كتفت قوات الاحتلال من جرائم القتل وانتهاك الحق في الحياة، بما في ذلك جرائم الاغتيال، واستهداف عناصر الشرطة الفلسطينية في الحكومة المقالة، وعناصر كتائب القسام، وأفراد المقاومة. وفي هذا الاطار، فقد شنت الطائرات الحربية والمدفعية الاسرائيلية هجمات على مواقع الشرطة الفلسطينية، ومواقع كتائب القسام، أسفرت عن مقتل العشرات منهم، واصابة عشرات آخرين.

#### رسم بياني رقم (١)

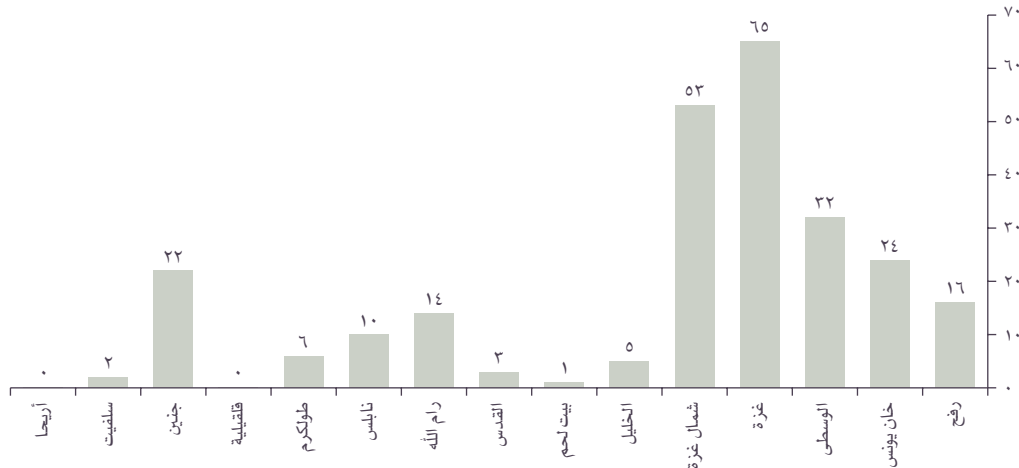
التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧



بالنظر الى الجدول أعلاه، نلاحظ أن من بين القتلى المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧، هنالك (١٩٠) من قطاع غزة، أي ما نسبته (٧٥٪)، بينما سقط (٦٣) شخصاً في الضفة الغربية، أي ما نسبته (٢٥٪). ويمكن إيعاز ذلك الى الحملات العسكرية المتكررة التي تنفذها قوات الاحتلال في أنحاء مختلفة من القطاع.

#### رسم بياني رقم (٢)

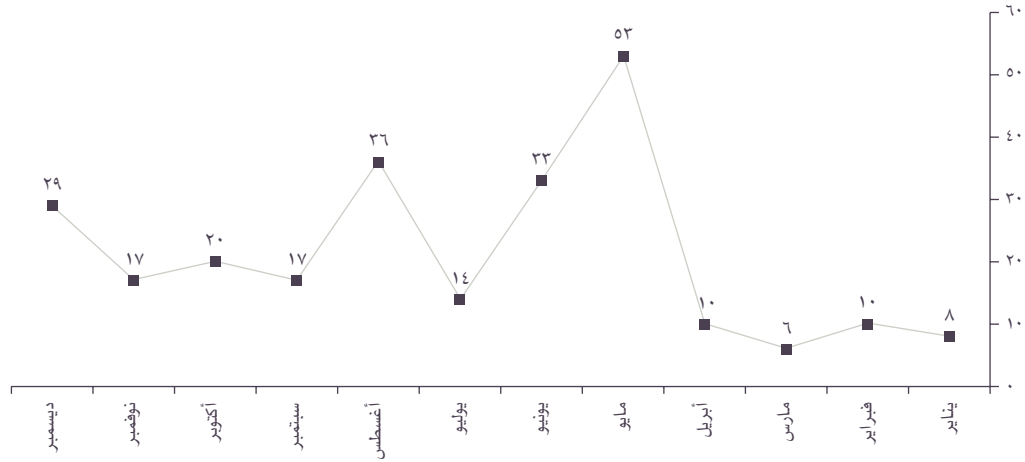
التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧ حسب المحافظات



بالنظر الى الرسم البياني أعلاه، يلاحظ أن عدد الضحايا في محافظتي غزة وشمال غزة، هو الأعلى بين المحافظات، إذ تبلغ النسبة من العدد الاجمالي للضحايا المدنيين خلال العام ٢٠٠٧، حوالي ٤٧٪. ويعزى ذلك إلى أن هاتين المنطقتين تشهدان باستمرار حملات اجتياح وقصف مستمر من قبل قوات الاحتلال، في إطار ملاحقة مطلق الصواريخ (محلبة الصنع) باتجاه البلدات الاسرائيلية.

### رسم بياني رقم (٣)

التوزيع الشهري لعدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٧



بالنظر الى الرسم البياني أعلاه، يلاحظ أن شهر مايو كان الأكبر عدداً من حيث الضحايا المدنيين الذين سقطوا في الأراضي المحتلة. ويرجع ذلك الارتفاع الى الحملة العسكرية التي أطلقتها قوات الاحتلال على قطاع غزة خلال الفترة بين ١٦- ٣١ مايو، رداً على الصواريخ "محلبة الصنع" التي تطلق على البلدات الاسرائيلية من غزة. وقد كانت حصيلة تلك الحملة وقوع ٥٢ ضحية، بينهم ٢٠ من المدنيين، منهم ٧ أطفال.

### رسم بياني رقم (٤)

يوضح توزيع عدد الضحايا الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين حسب مكان الاصابة



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه، أن جميع الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال العام ٢٠٠٧، باستثناء إثنين، قد أصيبوا في الأجزاء العلوية من أجسامهم. فمن بين الضحايا، أصيب ١٧٤ من الضحايا، أي ما نسبته (٧٨,٧٪) في أنحاء متفرقة من أجسامهم، و٢٩ ضحية أخرى، أي ما نسبته (٤,١٥٪)، أصيبوا في الرأس والرقبة، فيما أصيب ٢٨، أي ما نسبته (٤,١٥٪) في الصدر والبطن والظهر. وتشير هذه المعطيات الى ما يؤكد عليه المركز باستمرار أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تستخدم القوة المفرطة وغير المتناسبة دون تمييز في مواجهة المدنيين الفلسطينيين، ولا تستخدم وسائل أقل فتكاً.

## أعمال التوغّل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ عمليات الاجتياح والتوغّل في قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وتأتي هذه العمليات الحربية بإدعاء إلقاء القبض على مطلوبين في الضفة الغربية، أو بادعاء ملاحقة مطلقى الصواريخ "محلية الصنع" على البلدات الاسرائيلية من قطاع غزة، وخلق مساحة فاصلة بين الحدود مع إسرائيل. وتوظف تلك القوات آلياتها العسكرية الضخمة مصحوبة بالطائرات الحربية والبورج العسكرية في مواجهة المدنيين الفلسطينيين. وتقوم تلك القوات خلال هذه الحملات بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وهدم المنشآت الزراعية، والتوغّل أكثر في قلب التجمعات السكانية المكتظة بالسكان، وهدم مزيد من المنازل والمنشآت المدنية، بما فيها المصانع والمزارع.

وفي قطاع غزة، نفذت قوات الاحتلال العديد من عمليات الاجتياح والتوغّل في قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، خاصة تلك التي تقع بالقرب من الشريط الحدودي الى الشرق من القطاع. وجاءت معظم تلك التوغّلات كعمليات انتقامية رداً على الهجمات الصاروخية "محلية الصنع" التي يطلقها أفراد المقاومة الفلسطينية باتجاه البلدات الاسرائيلية القريبة من القطاع. ولا تأبه قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي بحياة المدنيين الآمنين، خاصة الأطفال منهم، وتعرضهم للقتل أو الإصابة خلال تنفيذها لتلك الحملات. وفي هذا الإطار، فقد سجل هذا العام مقتل وإصابة العديد من الضحايا المدنيين بمن فيهم أطفال في قطاع غزة.

وكانت أبرز تلك الحملات العسكرية قد نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيم البريج، وسط قطاع غزة، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٧، وأسفرت عن مقتل ١١ مواطناً، بينهم ٢ من المدنيين العزل. كما أصيب في تلك العملية أربعة وعشرون مواطناً آخر بجراح، عشرون منهم من المدنيين العزل، من بينهم ٨ أطفال، ووصفت المصادر الطبية حالة اثنين من المصابين بالخطرة. وكان من بين المصابين المصور عماد غانم، مصور فضائية الأقصى، والذي تم بتر ساقه. وقد أكدت تحقيقات المركز، أن قوات الاحتلال أطلقت النار بشكل متعمد عدة مرات وعن قرب على ساقى الصحفي غانم، الذي كان قد أصيب أثناء التصوير، على الرغم من وجود الكاميرا بجانبه.

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر، نفذت قوات الاحتلال اجتياح واسع في منطقة المصدر، وسط قطاع غزة، معززة بالآليات العسكرية الضخمة تساندها الطائرات الحربية، داهمت خلالها تلك القوات المنازل السكنية واستخدمتها ككتكات عسكرية تطلق من خلالها النار على أي جسم متحرك في المنطقة. وأسفرت تلك العملية التي استمرت حتى ساعات المساء والتي تزامنت مع ثاني أيام عيد الأضحى، واستخدمت فيها قوات الاحتلال أعتى آلياتها الحربية عن مقتل ثمانية من أفراد المقاومة الفلسطينية أثناء تصديهم لتلك القوات، فضلاً عن إصابة ٢١ مواطناً آخر معظمهم من المدنيين بجراح، من بينهم اثنين من الصحفيين الفلسطينيين، ووصفت جراح أربعة من المصابين بالخطرة. كما دمرت تلك القوات عشرة منازل بشكل جزئي، وجرفت ٧٢ دونماً من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، فضلاً عن اعتقال العشرات من سكان المنطقة، والتحقيق معهم، ومن ثم الإفراج عنهم.

وسبق ذلك التوغّل، قيام قوات الاحتلال بتوغّل آخر بتاريخ ١١ ديسمبر، نفذته في منطقة الفخاري، شرق خان يونس، استمر قرابة يوم كامل. وامتد بعد ذلك الى مفرق طريق صوفا، على بعد ٢ كيلومتر من الشريط الحدودي، الى الشرق من مدينتي رفح وخان يونس. وقد أسفرت تلك العملية عن مقتل خمسة فلسطينيين، بينهم مدني، وإصابة اثني عشر آخرين بجراح مختلفة.

وكانت قوات الاحتلال قد قامت بتوغّل بتاريخ ١٧ مايو، استهدف شمال غزة، حيث توغّلت عشرات الآليات العسكرية على عدة محاور، مصحوبة بالطائرات الحربية. وبمرور الوقت، تدرجت الحملة، حيث قامت تلك القوات خلالها بمداهمة العديد من المنازل السكنية في بلدة بيت لاهيا وتحويلها لكتكات عسكرية، تطلق من خلالها النار والقذائف المدفعية باتجاه أي جسم متحرك. ومن ثم امتدت العملية إلى بلديتي بيت حانون وجباليا، حيث سيطرت قوات الاحتلال على العديد من المحاور في هاتين البلديتين لتحكم سيطرتها على شمالي القطاع، وسط قصف عشوائي من الدبابات والأسلحة الرشاشة.

أما الضفة الغربية، فقد كانت مسرحاً لسلسلة من الاجتياحات نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي على مدار العام في العديد من المدن والقرى والمخيمات، وأسفرت عن مقتل العديد من الفلسطينيين، وإصابة آخرين، فضلاً عن هدم المنازل والمنشآت. وقد نفذت غالبية تلك الاجتياحات بحجة "البحث عن مطلوبين لإسرائيل". وفي معظم تلك الاجتياحات، أسفرت عن قتل المطلوبين بدم بارد، فضلاً عن قتل عدد آخر من المدنيين. وقد كانت أبرز تلك الاجتياحات على النحو التالي:

بتاريخ ٤ يناير، اقتحمت وحدات خاصة اسرائيلية عمارة المكاتب، مقابل الحسبة، وسط مدينة رام الله، بهدف اعتقال المواطن ربيع شعبان حامد، الذي تعتبره قوات الاحتلال أحد المطلوبين لديها على خلفية انتمائه لكتائب شهداء الأقصى. اشتبك المطلوب حامد مع الوحدات الخاصة، وتمكن من الفرار. وعلى الفور اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال المدينة، وسط إطلاق نار كثيف، وغطاء جوي من الطائرات المروحية. بدأ المواطنون برشق قوات الاحتلال بالحجارة، التي تعمدت تجريف عدد من مداخل المحلات والبسطات التجارية، ففتح جنود الاحتلال النار تجاه المتظاهرين بشكل عشوائي، فيما شرعت إحدى الطائرات المروحية بإطلاق النار أيضاً تجاه المدنيين. أسفر ذلك عن مقتل أربعة مدنيين فلسطينيين، ممن تصادف وجودهم في مسرح الجريمة، وإصابة تسعة عشر آخرين بجراح، من بينهم المصور الصحفي فادي العاروري، ٢٤ عاماً، من قرية عارورة، شمال غربي مدينة رام الله، حيث أصيب بغيار ناري في الخصرة.

وبتاريخ ٢٧ مارس، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة أليات عسكرية، في مدينة نابلس، من مدخلها الغربي والجنوبي. تمركزت تلك القوات في سوق الحدادين، دوار الشهداء، شارع حطين وسط المدينة؛ ومنطقة خان التجار في البلدة القديمة. اعتلى العشرات من أفرادها أسطح المجمع التجاري، عمارة عنتاوي، ومجمع البلدية، وجميعها مطلة على دوار الشهداء، وحولوها إلى نقاط مراقبة عسكرية يطلقون النار منها تجاه أي جسم متحرك. تصدى عدد من رجال المقاومة الفلسطينية لقوات الاحتلال في منطقة سوق الحدادين، على المدخل الغربي للبلدة القديمة، وفي منطقة خان التجار، واشتبكوا معها. أسفر ذلك عن مقتل اثنين من رجال المقاومة.

## جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء (الاغتيالات)

شكلت جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء (الاغتيالات) - ولا تزال - أبرز جرائم القتل العمد التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى التي انطلقت في سبتمبر ٢٠٠٠. وتدعي قوات الاحتلال أنها تستهدف ناشطين ميدانيين، أو من يعطونهم الأوامر بتنفيذ عمليات مقاومة ضد الأهداف الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، أو إسرائيل. وتنفذ هذه الجرائم بعدة وسائل، لعل أبرزها - كما هو في الأونة الأخيرة - قطاع غزة - قصف الأهداف داخل السيارات، المنازل، والمنشآت المدنية، أو استخدام أسلوب الوحدات الخاصة، كما هو في الضفة الغربية. وتشمل هذه الاغتيالات في كثير من الأحيان المستوى السياسي للفصائل والقوى السياسية الفلسطينية. وتحظى هذه السياسة - جرائم الاغتيال - بتأييد من قبل الحكومة الإسرائيلية، ومباركة وتغطية من قبل الجهاز القضائي الإسرائيلي على أعلى المستويات، ممثلاً بمحكمة العدل العليا.

وقد شهد العام ٢٠٠٧، استمرار قوات الاحتلال في تنفيذ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين. وبحسب معطيات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، فقد سقط خلال العام الحالي (٦٨) فلسطينياً في (٢٧) جريمة اعدام خارج نطاق القضاء في الأراضي المحتلة. ومع نهاية العام ٢٠٠٧، ارتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦٩٠) شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته (٢٠٪) من مجمل الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددهم (٣٤٧٩) شخصاً. ومن بين الضحايا (٤٦٩) شخصاً كانوا من المستهدفين، إلى جانب (٢٢١) غير مستهدفين، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع الجريمة، بينهم (٧٧) طفلاً. ومن بين الضحايا (٣٢٧) في الضفة الغربية، بينهم (٢٥٤) مستهدفاً، و(٧٣) غير مستهدفين، و(٣٦٣) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٢١٥) مستهدفاً، و(١٤٨) غير مستهدفين.

وقد بلغ عدد جرائم القتل خارج نطاق القضاء التي اقترفتها قوات الاحتلال في الضفة الغربية، (١٥) جريمة، أدت إلى مقتل (٢١) فلسطينياً، بينهم (٢٠) مستهدف، و(١) غير مستهدف، كان أبرزها جريمة اغتيال أحد الأطفال من مدينة طولكرم على ايدي أفراد الوحدات الخاصة. واستناداً لتحقيقات المركز فقد تسلفت وحدة اسرائيلية خاصة من وحدات المستعربين

مع نهاية العام ٢٠٠٧،

ارتفع عدد ضحايا

جرائم الاغتيال

بحق الناشطين

الفلسطينيين منذ

بدء الانتفاضة في

سبتمبر ٢٠٠٠ إلى

(٦٩٠) شخصاً في

الضفة الغربية وقطاع

غزة، أي ما نسبته

(٢٠٪) من مجمل

الضحايا المدنيين

الذين سقطوا على

أيدي قوات الاحتلال

خلال الانتفاضة

والبالغ عددهم

(٣٤٧٩) شخصاً

بتاريخ ٢٥ يناير، الى مدينة طولكرم وحاصرت عددا من المنازل. ولدى محاولة الطفل فضل مطلق بلاونة، ١٧ عاماً، الهرب من منزله، أطلقت تلك القوات عياراً نارياً واحداً باتجاهه، مما أسفر عن إصابته أسفل الظهر. وترك أفراد الوحدة الخاصة الطفل بلاونة ينزف لأكثر من ٤٥ دقيقة قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. وذكر الشهود أن الطفل بلاونة حاول الهرب من منزل ذويه خوفاً من قوات الاحتلال التي كانت قد داهمت المنزل عدة مرات بحثاً عنه.

وفي جريمة أخرى، اقترفت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٨ فبراير، في مخيم جنين للاجئين، شمالي الضفة الغربية، راح ضحيتها ثلاثة مواطنين أحدهم قائد سرايا القدس "الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي" في الضفة الغربية، والآخران من نشطاء الحركة، وهم أشرف محمود السعدي، ٢٥ عاماً، قائد سرايا القدس في الضفة الغربية، ومساعداه، محمد إبراهيم أبو ناعسة، ٣٤ عاماً، وعلاء بريكي، ٢٤ عاماً. ونفذت هذه الجريمة على أيدي مجموعة من وحدات "المستعربين" التي هاجمت السيارة التي كانت تقل المطلوبين الثلاثة، وأطلقت النار مباشرة بغزارة، مما أسفر عن إصابة المواطنين الثلاثة في الأجزاء العلوية من الجسم، ومقتلهم على الفور. ودلت تحقيقات المركز أن أفراد الوحدة الخاصة كان بإمكانهم اعتقال قائد سرايا القدس بعد إصابته، إلا أنهم تعمدوا قتله، وأطلقوا عليه النار من مسافة صفر تقريباً.

وفي جريمة ثالثة، اقترفت قوات الاحتلال بتاريخ ٤ مايو، قتلت الوحدات الخاصة ثلاثة فلسطينيين بينهم معاق، في سيلة الحارثية قضاء جنين. ووفقاً لتحقيقات المركز، فقد تسلل أفراد الوحدة الى حارة الزبود وفتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة باتجاه ثلاثة فلسطينيين كانوا يجلسون بجانب سلسلة حجرية في أرض عزت زيود، مما أسفر عن مقتلهم على الفور. وبعد انسحاب قوات الاحتلال من البلدة، تبين أن أحد القتلى هو نجل صاحب الأرض المذكورة أعلاه، وكان القتيلان الآخران يجلسان بجانبه حيث كان يعمل في أرض والده، وهو يعاني من إعاقة عقلية. والقتلى هم: أحمد عزت سعيد زيود، ٢١ عاماً، من بلدة سيلة الحارثية، وهو غير مستهدف؛ مهدي محمد محمود أبو الخير، ٢٨ عاماً، من بلدة سيلة الحارثية؛ خالد صالح عاشور، ١٩ عاماً، من قرية كفر دان.

وفي قطاع غزة، بلغ عدد جرائم الاغتيال التي اقترفت قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق الناشطين الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٧، (٢٢) جريمة، أدت إلى مقتل (٤٧) فلسطينياً، بينهم (٣٩) مستهدفاً، و(٨) غير مستهدفين. وكانت أبرز الجرائم قد اقترفت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠ مايو، وأسفرت عن مقتل ثمانية مواطنين فلسطينيين، سبعة منهم من عائلة واحدة، من بينهم طفلان، بعد قصف مضافة "ديوان عائلة الحية" في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة بواسطة صاروخ جوي. وفي وقت لاحق، نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية على مواقعها الالكترونية، أن المستهدف في هذه العملية هو المواطن سامح فروانة.

وفي جريمة أخرى، وقعت بتاريخ ٤ أغسطس، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً تجاه سيارة مدنية فلسطينية، كان يستقلها ثلاثة من عناصر سرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي"، شمال معبر رفح. أصاب الصاروخ مقدمة السيارة، وفي هذه الأثناء استطاع الثلاثة القفز من السيارة، والهرب على الرغم من إصابتهم بحروق وجراح، وصفت بالبالغة. وبعد دقائق معدودة، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخين تجاه سيارة رافعة "ونش" تحمل كونيتر "حاوية" بداخله سيارة جيب، بالقرب من معبر رفح، مما أسفر عن مقتل سائقها، ومواطن آخر كان يقف أمام منزله، فيما أصيب ١٢ مدني من المارة بجراح، من بينهم طفل، ووصفت المصادر الطبية حالة ثلاثة منهم بالخطيرة.

وفي جريمة ثالثة، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية بتاريخ ٢٦ سبتمبر، صاروخين باتجاه سيارة من نوع ماجنوم، بيضاء اللون كان يستقلها خمسة من عناصر جيش الإسلام، وكانت تسير بالقرب من مفترق دولة في شارع صلاح الدين في حي الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة. أصاب الصاروخان السيارة بشكل مباشر، مما أدى إلى احتراقها ومقتل جميع من بداخلها. والقتلى هم: سامي سمير الزعيم، ٢٥ عاماً من سكان حي الشجاعية في غزة؛ فوزي فارس الأشم، ٢٧ عاماً من سكان حي الصبرة في غزة؛ أيمن محمد دلول، ٢٦ عاماً من سكان حي الزيتون في غزة؛ أسامة سالم الريفي، ٣٥ عاماً من سكان حي التفاح في غزة؛ وحسين ديب أهل، ٢٧ عاماً من سكان حي الصبرة.

وخلال يومي ١٧، و١٨ ديسمبر، نفذت قوات الاحتلال ثلاث جرائم اغتيال راح ضحيتها عشرة أشخاص من سرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي"، تم استهدافهم بواسطة الطيران الحربي. وقد نفذت الجرائم الثلاث في

غضون تسع ساعات، عشية عيد الأضحى المبارك. فقد نفذت الجريمة الأولى مساء يوم ١٧ ديسمبر، عندما أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه سيارة، كان يستقلها القائد العام لسرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي" ماجد يوسف الحرازين، ٣٥ عاماً، ومرافقه جهاد السيد ضاهر، ٣٩ عاماً، وسط مدينة غزة. أسفر الصاروخ عن مقتل الحرازين ومرافقه، وإصابة خمسة أطفال من سكان المنطقة بجراح، جراء تناثر الشظايا في المكان.

وبعد أقل من ثلاث ساعات على الجريمة الأولى، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي مدينة غزة صاروخي أرض- أرض باتجاه أربعة من نشطاء "سرايا القدس"، كانوا يسيرون غرب حي الزيتون في منطقة "آل دحدوح". أسفر ذلك عن مقتل المواطنين الأربعة، وهم: (١) أيمن عبد اللطيف العيلة، ٢٥ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ في غزة؛ (٢) كريم مروان الدحدوح، ٢٤ عاماً، من سكان حي الزيتون في غزة؛ (٣) نائل رشدي طافش، ٣٤ عاماً، من سكان حي الزيتون في غزة؛ و(٤) عمار أبوسعيد، ٣٤ عاماً، من سكان حي الصبرة في غزة.

وفي ساعات الصباح الأولى من يوم ١٨ ديسمبر، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه أربعة عناصر من سرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي"، أثناء سيرهم وسط مخيم جباليا، لدى خروجهم من صلاة الفجر في مسجد التوبة. وقد قتل في الجريمة الناشطين الأربعة في سرايا القدس، وهم: (١) محمد سعيد الترامسي، ٣٤ عاماً؛ (٢) سمير عوض الله بكر، ٣٣ عاماً؛ (٣) أسامة علي ياسين، ٣٢ عاماً؛ و(٤) حسام محمود أبو جبل، ٣٦ عاماً. وجراء تناثر الشظايا في المكان، وخصوصاً مع خروج المصلين، أصيب خمسة منهم بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، وصفت حالتهم ما بين متوسطة وطفيفة.

## جرائم قتل الأطفال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧، اقتراف مزيد من الجرائم بحق الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مخالفة واضحة لجميع الاعراف والمواثيق الدولية التي توفر حماية لهؤلاء الأطفال في زمن الحروب. ووفقاً لتوثيق المركز فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الحالي (٥١) طفلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (٢٥) طفلاً تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، منهم (٢) تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات. وتبلغ نسبة الأطفال الذين سقطوا خلال العام الحالي (٢٠٪) من إجمالي الضحايا المدنيين الذي سقطوا خلال نفس الفترة. ومن بين هؤلاء الأطفال، (٢٣) في قطاع غزة، و(١٨) في الضفة الغربية.

وتؤكد تحقيقات المركز بأنه في معظم هذه الحالات استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة وغير المتناسبة بحق الأطفال، في ظروف لم تشكل في معظمها أي خطر على حياة جنود الاحتلال.

وقد قتل هؤلاء الأطفال في ظروف مختلفة، من بينها القصف الإسرائيلي للأهداف المدنية وسط التجمعات السكانية المكتظة، بما في ذلك جرائم الاغتتيال، أو إطلاق النار على الفتية الذين يقتربون من الحدود مع إسرائيل، أو عبث الأطفال في أجسام متفجرة من مخلفات الاحتلال. غير أن العدد الأكبر من الضحايا الأطفال خلال العام الحالي قد سقطوا خلال قصف الطائرات والذبابات الإسرائيلية لمنصات إطلاق الصواريخ "محلية الصنع" ومحيطها في أنحاء مختلفة من قطاع غزة.

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

بتاريخ ٢٩ أغسطس، أطلقت قوات الاحتلال صاروخ أرض-أرض على منصة إطلاق صواريخ "محلية الصنع" في بلدة بيت حانون، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال من عائلة أبو غزال، هم: (١) يحيى رمضان عطية أبو غزال، ١٢ عاماً؛ (٢) محمود موسى حسان أبو غزال، ٨ سنوات؛ و(٣) سارة سليمان عبد الله أبو غزال، ٩ أعوام. وقد دلت تحقيقات المركز التي أجراها عقب اقتراف الجريمة، أن الذبابات الإسرائيلية المتمركزة الى الشرق من الشريط الحدودي، شرق بيت حانون قد أطلقت قذيفة صاروخية واحدة على الأطفال الثلاثة، أثناء رعيهم الأغنام بالقرب من مزرعة عفانة للأغنام، بالقرب من المنطقة الصناعية، على بعد مسافة حوالي ٣٠-٤٠ متر من منصات إطلاق الصواريخ محلية الصنع، كانت قد أطلقت لتوها صواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية. وقد انفجر الصاروخ بين الأطفال الثلاثة، مما أسفر عن مقتل اثنين من الاطفال على الفور،

وفقاً لتوثيق

المركز فقد قتلت

قوات الاحتلال

الحربي الاسرائيلي

خلال العام الحالي

(٥١) طفلاً في

الضفة الغربية

وقطاع غزة، بينهم

(٢٥) طفلاً تقل

أعمارهم عن ١٥

عاماً، منهم (٢)

تقل أعمارهم عن

١٠ سنوات

فيما أصيبت الطفلة بجراح خطيرة، نقلت على إثرها إلى المستشفى، وتوفيت فيها.

وكانت قوات الاحتلال الاسرائيلي قد اقترفت جريمة مماثلة في وقت سابق من العام. فبتاريخ ١٩ مايو، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخاً باتجاه مجموعة من رعاة الأغنام في منطقة الزيتون، جنوب غربي بلدة بيت حانون، مما أدى إلى مقتل اثنين منهم، أحدهما طفل وإصابة طفل ثالث بجراح خطيرة، وهو شقيق أحد القتيلين، وتوفي في وقت لاحق. والقَتلى هم: سمير عبد الفتاح أبو مطيع، ١٩ عاماً؛ وشقيقه محمد، ١٦ عاماً؛ وماهر حمد أبو حشيش، ١٥ عاماً.

وبتاريخ ١ يونيو، أطلقت قوة إسرائيلية راجلة من جنود الاحتلال كانت تتواجد في منطقة حرجية في بلدة بيت لاهيا، على بعد نحو ١٠٠ متر من شاطئ البحر، النار بكتافة باتجاه أربعة أطفال فلسطينيين، كانوا يلعبون بطائرات ورقية في المنطقة المذكورة قبالة الشاطئ، فأصابت ثلاثة منهم بجراح بالغة، فيما فر الرابع من المكان، وترك اثنين منهم ينزفان حتى الموت. وأفاد الطفل المصاب، ويدعى محمد إبراهيم العطاونة، ١٦ عاماً من سكان مخيم جباليا، بأن أربعتهم تعرضوا لإطلاق النار عندما سقطت منهم إحدى الطائرات الورقية بالقرب من الجنود المختبئين داخل الأحراج، وذهبوا لإحضارها. وبعدما تأكد الجنود من إصابتهم تقدموا باتجاههم، وكان هو مصاباً في ظهره، بينما زميليه كانا مصابين بالعديد من الأعيرة في مناطق متفرقة من الجسم، وطلبوا منه وصف حالتهم، فقال لهم بأن حالتهما صعبة جداً، حيث كانا يلفظان أنفاسهما، فتركوهما وقاموا بنقله هو معهم إلى إحدى المستشفيات الإسرائيلية، حيث تم علاجه هناك، ومن ثم أعادته سلطات الاحتلال إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، ووصفت حالته بالمتوسطة. والطفلان القتيلان وكلاهما من سكان مخيم جباليا، هما: زاهر جبر محمد المجدلاوي، ١٤ عاماً؛ وأحمد صبري أبو زبيدة، ١٤ عاماً.

وبتاريخ ١٤ يونيو، قتل خمسة أطفال، من بينهم حالتان من الأشقاء، وأصيب ثلاثة أشقاء آخرون بجراح بالغة، أثناء عبثهم بجسم من مخلفات قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة الشوكة، شرقي مدينة رفح، والمتاخمة للحدود الإسرائيلية الفلسطينية، والتي تتعرض باستمرار لأعمال توغل وقصف بالذخائر. وأفادت تحقيقات المركز بأن الأطفال شوهوا يتجمعون حول جسم غريب، ويحاولون تفكيكه، بهدف بيعه كخردة، ما أدى إلى انفجار الجسم بهم. وصلت سيارات الإسعاف على الفور وقامت بنقل القتلى والجرحى إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة، حيث كان من الصعب في البداية التعرف عليهم، ومن ثم تبين أن القتلى هم: (١) الشقيقان صلاح ومحمد زكي منصور، ١٠ أعوام و١٢ عاماً على التوالي؛ والشقيقان محمد وبلال عطا الله الهسي، ١٤ و١٥ عاماً على التوالي؛ وعادل خليل بربخ، ١١ عاماً. أما المصابون فهم: الأشقاء عماد، علاء وبيسان خليل بربخ، ١٥ عاماً و١٦ عاماً و٩ أعوام على التوالي.

وبتاريخ ٢ يوليو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بشكل عمد، الطفل الفلسطيني أحمد عبد المحسن السكاك، ١٥ عاماً، من مدينة الخليل، عقب اقتحامها منطقة لوزة، غربي المدينة. وقد ادعت تلك القوات "أن جنودها لاحظوا الطفل وبحوزته دمية على شكل بندقية وطالبوه بالتوقف، وعندما رفض أطلقوا النار عليه وأردوه قتيلاً". وكانت قوات الاحتلال معززة بحوالي ست مركبات عسكرية قد اقتحمت حي "لوزة"، عبر منطقة عيسى في الطرف الغربي لمدينة الخليل. ما أن دخلت تلك القوات وسط الحي، حتى شرع اثنان من أفرادها بفتح النار بصورة مكثفة، تجاه الطفل سكاك في أثناء لعبه برفقة طفل آخر، ما أسفر عن إصابته بستة أعيرة نارية، وقتل على الفور.

وبتاريخ ١٨ سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلاً فلسطينياً في مخيم عين بيت الماء للاجئين، غربي مدينة نابلس خلال اجتياحها للمخيم. ولم تسمح تلك القوات بنقل جثمان الطفل القتل لعدة ساعات، وتُركَ ينزف أمام أعين والديه حتى فارق الحياة. وكان عدد من فنية المخيم يرشقون قوات الاحتلال بالحجارة في محاولة منهم لفك الحصار الذي فرضه الجنود على عدد من منازل المخيم بحجة وجود مطلوبين بداخلها. وقد ردت قوات الاحتلال بإطلاق النار على الأطفال والفنية، ما أسفر عن إصابة الطفل محمد رضا محمود خالد، ١٧ عاماً، بعيار ناري في الظهر، وأربعة آخرين. ولم تتمكن سيارات الإسعاف من نقل الطفل خالد إلى المستشفى، وتُركَ ينزف أمام أعين والديه حتى فارق الحياة. وفي حوالي الساعة ٢:٢٠ بعد الظهر، تمكنت سيارات الإسعاف من نقله إلى مستشفى رفيديا الحكومي في المدينة، وهو جثة هامة.

وبذلك يرتفع عدد الضحايا الأطفال خلال الانتفاضة الأقصى إلى (٨١١) طفلاً، أي ما نسبته (٢٣٪) من إجمالي الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال الانتفاضة، من بينهم (٤٩٥) في غزة، و(٣١٦) في الضفة الغربية.

## استهداف الطواقم الصحفية

لا يزال الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في دائرة الاستهداف من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. وتأتي هذه الاعتداءات في إطار التصعيد المستمر في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تواصل تلك القوات اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين.

وخلال العام ٢٠٠٧، واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها ضد الصحفيين العاملين في الأراضي المحتلة،<sup>٥</sup> حيث أصيب حوالي ٢٣ صحفياً جراء إطلاق تلك القوات النار تجاههم أثناء تغطيتهم الأحداث. وكانت أبرز تلك الجرائم ما تعرض له مصور فضائية الأقصى، التابعة لحركة حماس، الصحفي عماد غانم بتاريخ ٥ يوليو، من إصابة، أدت إلى بتر ساقه. وكان الصحفي غانم يقوم بتغطية العملية العسكرية التي نفذتها تلك القوات في مخيم البريج وسط قطاع غزة وأسفرت عن مقتل ١١ فلسطينياً، بينهم ٢ مدنيين، فضلاً عن إصابة العشرات بجراح. وقد نقل غانم إلى المستشفى في حالة خطيرة حيث مكث في قسم العناية المركزة لعدة أيام، ومن ثم بترت ساقه فيما بعد.

ودلت التحقيقات التي أجراها المركز إلى الاستنتاج بأن قوات الاحتلال استهدفت غانم على الرغم من المؤشرات الواضحة التي تدل على أنه صحفي، منتهكة القانون الإنساني الدولي. كان غانم يحمل كاميرا تصوير كبيرة عندما أصيب في المرة الأولى، وهو أمر كان يجب أن يلفت انتباه قوات الاحتلال إلى أنه صحفي وليس مقاتلاً. وربما الأكثر ازعاجاً في هذا الأمر أنه عندما أصيب في المرة الأولى، وسقط على الأرض وإلى جانبه الكاميرا الخاصة به، تعرّض لإطلاق النار مرتين آخرين. وتظهر لقطات الفيديو التي حصل عليها المركز بشكل واضح أن غانم لم يصب بأعيرة طائشة أو عشوائية، بل إنه استهدف بشكل مباشر على الأرجح من قبل قناص بينما كان ساقطاً على الأرض مصاباً وعاجزاً عن الحركة، والكاميرا الخاصة به إلى جانبه.

وفي جريمة أخرى لا تقل بشاعة عن سابقتها، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ ٤ يناير، النار على المصور الصحفي فادي العاروري، ويعمل لصالح صحيفة "الأيام" الفلسطينية ووكالة "معا" الإخبارية، مما أسفر عن إصابته بعيارين ناريتين في الخصرة اليمنى. وقد نقل العاروري على الفور إلى مستشفى الشيخ زايد بالمدينة لتلقي العلاج اللازم، حيث أجريت له عملية جراحية استأصلت خلالها إحدى كليتيه، حتى تمكن الأطباء من وقف النزيف الداخلي، ثم نقل إلى مستشفى داخل إسرائيل لمواصلة العلاج. وكان العاروري وصحفيون آخرون يقومون بتغطية اقتحام وحدات (المستعربين) تساندها قوات كبيرة من جنود الاحتلال مدينة رام الله بهدف اعتقال أحد المواطنين تعتبره مطلوباً لديها. وقد أسفرت تلك العملية عن مقتل أربعة مدنيين فلسطينيين، وإصابة تسعة عشر آخرين بجراح، من بينهم المصور الصحفي فادي العاروري.

<sup>٥</sup> أصدر المركز الفلسطيني في شهر نوفمبر، تقريره الدوري "إخراص الصحافة" الذي يتناول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في الأراضي المحتلة. وغطى التقرير الفترة بين ١ أبريل ٢٠٠٤، وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٧. وبين التقرير تعرض الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية إلى أكثر من (٩٢) اعتداءاً مختلفاً، من بينها: إصابة صحفيين، ٢٢ حالة؛ إطلاق نار دون إصابة، ٦ حالات؛ ضرب وإهانة، ٢٥ حالة؛ اعتقال واحتجاز، ٢٠ حالة؛ منع صحفيين من دخول مناطق أو تغطية أحداث، ١٢ حالة؛ مصادرة أجهزة ومواد وبيانات صحفية، حالة واحدة؛ قصف أو مدمامة مقرات صحفية، ٤ حالات؛ منع صحفيين من السفر، حالة واحدة؛ ومدمامة منازل صحفيين، حالة واحدة.

واصلت قوات  
الاحتلال انتهاكاتها  
ضد الصحفيين  
العاملين في الأراضي  
المحتلة، حيث أصيب  
حوالي ٢٣ صحفياً  
جاء إطلاق تلك  
القوات النار تجاههم  
أثناء تغطيتهم  
الأحداث

خلال العام ٢٠٠٧

شكل استمرار

السلطات الحربية

المحتلة في منع سكان

الأراضي الفلسطينية

المحتلة من دخول

إسرائيل سمة أساسية

طالت غالبية السكان

الفلسطينيين،

بما ذلك الحالات

الإنسانية والمرضية

## استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ فرض المزيد من إجراءات الحصار الشامل، والعزل التام على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، وسكان قطاع غزة بشكل خاص. وشمل ذلك السيطرة التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، والتحكم الكلي في التنقل الحر في تدفق حركة الصادرات والواردات من البضائع.

وخلال العام ٢٠٠٧ شكل استمرار السلطات الحربية المحتلة في منع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل سمة أساسية طالت غالبية السكان الفلسطينيين، بما ذلك الحالات الإنسانية والمرضية، فيما حرم الآلاف من الطلبة الدارسين في الخارج، وكذلك الآلاف من الفلسطينيين العاملين في الدول الخليجية خاصة، من السفر والوصول إلى جامعاتهم وأماكن عملهم. وشهد العام ٢٠٠٧ فرض المزيد من القيود الداخلية على حركة السكان المدنيين الفلسطينيين الداخلية في مدن الضفة الغربية. واستمر عمل أكثر من ٥٠٠ حاجز ونقطة عسكرية إسرائيلية، ثابتة ومتحركة، والتي أنشأتها قوات الاحتلال على مداخل المدن، وفي الشوارع الرئيسية والفرعية الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات، بشكل حوّل التجمعات السكانية الفلسطينية إلى "كتنونات" معزولة عن بعضها البعض. كما واستمر منع السكان المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الشوارع المخصصة لاستخدام المستوطنين فقط.

فعلى صعيد حركة وتنقل الأشخاص في قطاع غزة، أغلقت السلطات الحربية المحتلة، وبخاصة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، معبر رفح البري على الحدود المصرية. الفلسطينية، جنوبي القطاع، وبشكل تام. ويعتبر المعبر المذكور الرئة الوحيدة للسكان للسفر إلى الخارج، بعد تدمير مطار غزة الدولي من قبل قوات الاحتلال في بداية انتفاضة الأقصى، وبالتالي توقيف حركة الطيران فيه. وتميزت الفترة منذ ١٠/٦/٢٠٠٧ وحتى نهاية العام بتشديد إضافي في إجراءات تقييد الحركة على كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة مع إسرائيل والعالم الخارجي. فقد خضع معبر رفح البري، منذ ذلك التاريخ، إلى إغلاق كلي ولمدة ١٧٧ يوماً، ليرتفع عدد أيام إغلاقه كلياً إلى ٣٠٨ أيام منذ بداية العام، أي بنسبة ٨٤,٤٪ من إجمالي أيام السنة، فيما فتح المعبر جزئياً لمدة ٥٧ يوماً، أي بنسبة ١٥,٦٪ من إجمالي أيام تلك الفترة. وقد تكبد الفلسطينيون معاناة إضافية بسبب استمرار إغلاق المعبر في وجه حركتهم وتنقلهم، فيما تحملوا أعباءً مادية إضافية أثقلت عليهم بسبب استمرار الاحتلال في إغلاقه. فيما عانى المسافرون العالقون في مصر ظروفاً مأساوية وغير إنسانية، حرماً خلالها من التمتع بأبسط أنواع الخدمات التي تسد أدنى احتياجاتهم الأساسية، وبخاصة الأطفال والشيوخ والنساء، فضلاً عن حالة الفصل والتشتت بين هؤلاء الذين كانوا عالقين على الطرف المصري من الحدود وعائلاتهم في قطاع غزة.

وشددت سلطات الاحتلال حالة العزل الشامل بين الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وقطاع غزة، وكرست حالة من الفصل التام منعت بموجبها أية إمكانيات للتواصل بين سكانهما. وحُرمَ المدنيون الفلسطينيون من حرية التنقل والحركة، بما في ذلك أولئك الراغبين في ممارسة حقهم في ممارسة الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة في مدن القدس، الخليل لمسلمي القطاع، أو القدس وبيت لحم لمسيحييه. وشهدت بعض الفترات، وبخاصة الأعياد المسيحية سماحاً، ولكنه في نطاق ضيق، لبعض مئات منهم، للوصول إلى تلك الأماكن المقدسة في مدن الضفة الغربية.

ورغم أن تلك السياسة تمثل صورة من صور العقاب الجماعي، والمحظور بموجب القانون الإنساني الدولي، ورغم ارتفاع أصوات العديد من الدول والمنظمات الدولية التي حذرت من عواقب هذه السياسة على حياة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، إلا أن السلطات المحتلة شددت من تلك القيود والاجراءات، وبخاصة في قطاع غزة، ومنذ العاشر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٧، أي مع تصاعد حدة الاقتتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة، وسيطرة حركة حماس عسكرياً على القطاع في ١٥/٠٦/٢٠٠٧.

وجراء تلك الاجراءات الإسرائيلية تعرض القطاع إلى حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي والتدمير المنهجي لوسائل عيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضاعف من حجم الأزمة والكارثة الإنسانية التي بات يعيشها الفلسطينيون. وتحول قطاع غزة، بموجب هذه السياسة، إلى رقعة من الأرض تمثل سجنًا جماعياً، مُنِعَ سكانه المدنيون من مغادرته. كما تعرض اقتصاده إلى خنق شامل حرم فيه المزارعون والتجار وأصحاب المصانع من الحصول على المواد

شددت سلطات

الاحتلال حالة

العزل الشامل بين

الضفة الغربية، بما

فيها مدينة القدس

المحتلة، وقطاع

غزة، وكرست حالة

من الفصل التام

منعت بموجبها أية

إمكانيات للتواصل

بين سكانهما

الأولية الوادرة من إسرائيل، أو عبرها، أو تصريف منتجاتهم، ما كبدهم خسائر اقتصادية تدميرية. ومثل إنعدام الدواء وتوفر الخدمات الصحية، نقص الغذاء، تقليص إمدادات الكهرباء والوقود والمحروقات، السمة الأساسية للحياة اليومية لحوالي ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة. وتسبب ذلك في شلل اقتصادي تام انعكس على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعة، الإنشاء والعمران، التجارة والخدمات، الزراعة والنقل والمواصلات.

وفرضت السلطات المحتلة، وفي معظم فترات العام ٢٠٠٧، إغلاقاً شاملاً، وقيوداً مشددة على المعابر التي تربطها مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى لمنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية. وجراء ذلك استمر حرمان طالبات وطلاب قطاع غزة من فرصهم للالتحاق بجامعات ومعاهد الضفة الغربية، فيما توقفت زيارات الأهالي والعائلات لذويهم وأقاربهم بشكل تام.

وحرمت المئات من مرضى القطاع من العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة. وقد وتقت المركز وفاة ٢١ مريضة ومريضاً من مرضى القطاع، من بينهم ٦ نساء وه أطفال، وذلك جراء رفض السلطات المحتلة منحهم تصاريح مرور، أو تأخير إصدارها، أو إعاقه مرورهم إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية، أو بسبب عدم توفر العلاج اللازم لهم في مستشفيات القطاع.

ولم يسلم المرضى من المعاناة الناجمة عن إغلاق معبر رفح البري، فقد حال إغلاق المعبر دون سفر العشرات من مرضى القطاع إلى جمهورية مصر العربية والخارج لإجراء عمليات جراحية عاجلة، والعلاج من الأمراض الخطيرة، واضطر هؤلاء إلى الانتظار لأكثر من خمسة أشهر، ما زاد من تدهور أوضاعهم الصحية. وانعكس إغلاق المعبر أيضاً على أوضاع المرضى العائدين من جمهورية مصر العربية، والذين كانوا قد أنهوا رحلات علاجهم في مستشفياتها، وعلقوا على الجانب المصري، وبخاصة في مدينتي رفح والعريش. فقد تدهورت الظروف الصحية للعديد منهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم في القطاع. وانتظارهم فتح المعبر عدة أيام في ظل ظروف مأساوية تعدم فيها أدنى متطلبات الأمن الصحي.

وقد تمكن نحو ٦٠٠٠ مواطن من سكان القطاع، وخلال الفترة من ٠٧/٢٩ وحتى ٢٠٠٧/٠٨/٠٩، من العودة إلى بيوتهم في أوضاع، وذلك عبر معبر العوجا التجاري، الواقع على الحدود المصرية الإسرائيلية، ووصلوا إلى قطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون (إيريز)، بعد رحلة معاناة استغرقت أكثر من ١٦ ساعة. وكان هؤلاء العالقون قد عانوا أوضاعاً إنسانية مأساوية لأكثر من ٤٥ يوماً، انعدمت فيها أبسط مقومات الحياة الإنسانية. وقد انعكست تلك المأساة على أوضاع المئات منهم، وبخاصة المرضى والنساء والأطفال. وخلال تلك الفترة توفيت ٥ مواطنين، من بينهم ٣ نساء، من الفلسطينيين الذين كانوا عالقين في الأراضي المصرية، ليرتفع عدد حالات الوفيات بينهم، منذ بداية العام إلى ٢٢ شخصاً، من بينهم ٩ نساء. وقد عرقلت سلطات الاحتلال عودة جنائينهم لعدة أيام قبل أن تسمح بدخولها، عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، الواقع على الحدود المصرية الإسرائيلية.

ومن أبرز القضايا التي نتجت عن إغلاق معبر رفح خلال العام ٢٠٠٧، حرمان حجاج قطاع غزة من العودة إلى ديارهم لأكثر من أسبوع. وقد تفاقم أوضاعهم الإنسانية، نظراً لوجودهم في عرض البحر الأحمر في ظروف قاسية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية كالماء والغذاء والدواء وأماكن النوم، أو في مخيم الإيواء في مدينة العريش المصرية، خاصة وأن من بينهم العديد من النساء، كبار السن و المرضى المصابين بأمراض مزمنة، توفيت من بينهم إثنان. وكان الحجاج قد غادروا قطاع غزة يومي ٢ و ٤/١٢/٢٠٠٧ عن طريق معبر رفح البري، ومنه إلى الديار الحجازية عبر الأراضي المصرية، حيث أدوا مناسك الحج.

وفي طريق عودتهم فوجيء الحجاج باحتجازهم على العبارات التي تقلهم، وعدم السماح لهم بدخول الأراضي المصرية، إلا بعد توقيفهم على تعهد بدخول قطاع غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" بدلاً من معبر رفح البري الذي دخلوا منه. وبتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٧، سمحت السلطات المصرية للبعارتين اللتين تقلان الحجاج بالدخول إلى حوض ميناء نويبع، تمهيداً لإدخالهم إلى الأراضي المصرية، دون التوقيع على التعهد الخطي الخاص بعودتهم عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم). ونقل الحجاج إلى مخيم للإيواء، وضعت فيه مجموعة من الخيام في مدينة العريش المصرية لإقامة الحجاج الذين وصلوا المدينة.

منذ شهر يونيو/  
حزيران، أغلق معبر  
المنطار (كارني)،  
والذي يعد المحطة  
الرئيسية لتزويد  
القطاع بإمدادات  
الأدوية والأغذية  
والاحتياجات الأخرى  
اللازمة للسكان.  
كما مُنعتْ جَراء  
ذلك كافة الصادرات  
الغزبية إلى الضفة  
الغربية، اسرائيل  
والخارج، ما كبد  
التجار والمزارعين  
وأرباب الصناعة  
خسائر بالغة

وفي تطور مفاجئ أقدمت السلطات المصرية على فتح معبر رفح البري في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٠٠٨/١/٢، وسمحت لجميع الحجاج بالعودة إلى القطاع من خلاله. كما عاد إلى قطاع غزة في نفس التوقيت ٣٥٠ مواطناً فلسطينياً من العالقين في المدن المصرية، بينهم ٢٣ كانوا محتجزين في صالة مطار العريش.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٧، كان هناك أكثر من ٦٠٠٠ مواطنة ومواطناً من أبناء القطاع يعانون من استمرار منعهم من السفر إلى الخارج منذ شهر يونيو/حزيران الماضي. ومن بين هؤلاء نحو ٢٠٠٠ طالب وطالبة يدرسون في مختلف مراحل التعليم الأساسي، الثانوي، والعالي. ومن بين هؤلاء أيضاً ما يزيد عن ٥٠٠ حالة مرضية بحاجة ماسة للعلاج في الخارج. ويعاني هؤلاء المرضى من تردي أوضاعهم الصحية في ظل تأخير تلقيهم العلاج اللازم لهم. ويكابد العديد من العالقين في القطاع المصير المجهول، والخوف من فقدان مصادر رزقهم، حيث يعملون في الخارج وكانوا قد عادوا لزيارة ذويهم في بداية الإجازة الصيفية. ومن بينهم العشرات ممن انتهت إقاماتهم في البلدان التي يعملون فيها، فيما توشك إقامات المئات الآخرين منهم على الانتهاء.

وكانت أزمة مواطني القطاع العالقين على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة قد تجددت، منذ منتصف شهر أغسطس/آب الماضي، حيث لا يزال أكثر من ١٥٠٠ مواطن ومواطنة من سكان القطاع، ينتظرون في مدينتي رفح والعريش المصريتين سماح سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لهم بالعودة، وجمع شملهم وأسرهم وعائلاتهم. ومن بين هؤلاء عشرات المرضى، والذين أنهوا رحلات علاجهم في المستشفيات المصرية والخارج، وأجريت لهم عمليات جراحية، ونفذت تقويمهم جراء طول فترة إقامتهم. ويتعرض هؤلاء إلى مخاطر حقيقية على حياتهم وصحتهم لعدم مقدرتهم على توفير احتياجاتهم من الغذاء والدواء وتكاليف الإقامة.

كما حُرِّمَ المدنيون الفلسطينيون من ممارسة شعائرهم الدينية وزيارة المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدن القدس وبيت لحم والخليل، وحرَمَ أهالي وذوي المعتقلين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم بشكل تام.

ومنذ شهر يونيو/حزيران، أغلق معبر المنطار (كارني)، والذي يعد المحطة الرئيسية لتزويد القطاع بإمدادات الأدوية والأغذية والاحتياجات الأخرى اللازمة للسكان. كما مُنعتْ جَراء ذلك كافة الصادرات الغزبية إلى الضفة الغربية، اسرائيل والخارج، ما كبد التجار والمزارعين وأرباب الصناعة خسائر بالغة.

وفي تطور خطير، فرضت قوات الاحتلال قيوداً جديدة لإحكام عملية خنق سكان قطاع غزة، وتضمنت هذه القيود تقليص امدادات قطاع غزة من المحروقات والوقود الواردة عبر معبر ناحال عوز، ولمرتين خلال ٥ أسابيع. المرة الأولى كانت بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧، حيث انخفضت بموجبهما الواردات بنحو ٥٠٪ من الاحتياجات اليومية. بينما انخفضت الكميات الواردة، بموجب القرار الجديد الصادر بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٧، بنسبة وصلت ثلثي الواردات السابقة. فقد قلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي واردات القطاع من الوقود والمحروقات بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧، إلى نحو من ٥٠٪ من إجمالي تلك الكميات التي كانت تورد قبل القرار. وبموجب ذلك انخفضت الكميات الموردة يومياً من الدولار من ٣٢٣,٠٠٠ لتر يومياً إلى ١٧٠,٠٠٠ لتر فقط، أي بنسبة بلغت ٤٩٪. كما انخفضت واردات القطاع من البنزين من ٧٦,٠٠٠ لتر يومياً إلى ٤٦,٠٠٠ لتر، أي بنسبة بلغت ٤٠٪، فيما زادت واردات القطاع من الغاز من ٢٢٨ طن إلى ٢٩٠ طن أي بنسبة مقدارها ٢٧٪. وبتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٧ خفضت شركة دور ألون الإسرائيلية كميات الواردات إلى القطاع مرة أخرى، وبشكل خطير أصاب كافة قطاعات الخدمات الحيوية بشكل جزئي. وبلغت الكميات الواردة، وفقاً للتقليص الجديد، ٩٠٠٠٠ لتر يومياً من الدولار، ٢٥٠٠٠ لتر من البنزين و ١٠٠ طن من الغاز المنزلي. وقد أدى ذلك التقليص إلى توقف تام لمعظم محطات الوقود في كافة أنحاء القطاع، وبالغلة ١٤٥ محطة. وبظرة على القرار الجديد نلاحظ أن نسب التقليص الجديدة قد وصلت إلى نحو ثلثي الكميات السابقة قبل تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧. فقد تقلصت الكميات الواردة من المحروقات كما يلي:

انخفضت واردات البنزين إلى ٢٥,٠٠٠ لتر يومياً، أي بنسبة تزيد عن ٦٧٪ من الكمية التي كانت تورد للقطاع قبل تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧. كما وانخفضت واردات الدولار إلى ٩٠,٠٠٠ لتر يومياً، أي بنسبة قدرها ٧٢٪ وواردات الغاز المنزلي إلى ١٠٠ طن يومياً، أي بنسبة تزيد عن ٥٦٪ في الفترة نفسها.

في تطور خطير،  
فرضت قوات  
الاحتلال قيوداً  
جديدة لإحكام  
عملية خنق سكان  
قطاع غزة، وتضمنت  
هذه القيود تقليص  
امدادات قطاع غزة  
من المحروقات  
والوقود الواردة عبر  
معبر ناحال عوز

وقد رفض أعضاء جمعية أصحاب شركات البترول والغاز ومحطات الوقود ومشتقاته في قطاع غزة استلام كميات المحروقات والغاز الواردة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٧، وذلك نظراً لما يخلفه ذلك القرار من كارثة إنسانية على كافة مناحي الحياة اليومية للسكان المدنيين في القطاع. وبتاريخ ٠٦/١٢/٢٠٠٧ قررت الجمعية استئناف العمل في جميع محطات البترول والغاز، واستلام الكميات الواردة، وذلك وفقاً لتفاهم تم بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقد نص هذه التفاهم على تزويد القطاع بـ ٢٥٠٠٠٠ لتر سولار يومياً، و١٠٠٠٠٠ لتر بنزين يومياً، على أن يتم رفع هذه الكميات إلى وضعها الطبيعي قبل تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧. غير أن واردات القطاع من الغاز المنزلي بقيت منخفضة، ودون مستواها الطبيعي، حيث بلغ متوسط الكمية الواردة منه يومياً ١٣٠ طن يومياً. وقد تأثر مخزون القطاع منه بشكل ملحوظ، حيث أغلقت عدد من محطات بيع الغاز في القطاع نظراً لنفاذ مخزونها، وعدم كفاية الكميات الواردة منه بعد تاريخ ٠٦/١٢/٢٠٠٧.

وجراء استمرار سياسة الحصار فقدت آلاف العائلات الفلسطينية من أبناء القطاع مداخيلها، وارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى أكثر من ٨٣٪، أكثر من نصفهم يعيشون فقراً مدقعاً. وفي المقابل زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية، إلى نحو ٤٤٪ بين القوى البشرية العاملة في القطاع. وبات العديد من العاملين في سوق العمل غير قادرين على تأمين احتياجاتهم وأفراد أسرهم للاحتياجات الأساسية الضرورية، وبخاصة الغذائية والصحية منها.

ولا يزال السكان في القطاع يعانون من موجات ارتفاع كبيرة في الأسعار، نظراً للنقص الخطير في إمدادات القطاع من السلع والبضائع الضرورية، وبخاصة السلع الغذائية والأدوية. ونتيجة لذلك اختفت العديد من السلع من أسواق القطاع، وارتفعت أسعارها إلى أكثر من خمسة أضعاف، وبشكل لم تعهده تلك الأسواق من قبل. وقد أدى الشح في توفر المواد الغذائية إلى ارتفاع أسعارها، فمنذ شهر يونيو/حزيران ارتفع سعر الدجاج بنسبة ٤٦٪، واللحوم الطازجة بنسبة ٢٣٪، دقيق القمح بنسبة ٢٨٪، الزيت النباتي بنحو ١٧٪. فضلاً عن ذلك ارتفعت أسعار التبغ بأكثر من ٢٠٠٪، والغاز المخصص للطهي إلى أكثر من ٥٠٪.

ورغم استمرار صرف المساعدات العينية، وبخاصة الغذائية والطبية، من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية لسكان القطاع، إلا أن فرض المزيد من القيود وتشديد إغلاق المعابر أثر سلباً على وصول تلك المساعدات بشكل منتظم، وفي الموعد المطلوب. وقد زاد ذلك من معاناة السكان الذين يعتمدون أساساً على تلك المساعدات، وبخاصة الحالات الاجتماعية وعائلات الشهداء والجرحى وأسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويعاني القطاع من نقص خطير في مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية، وقد أعلنت معظم الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية عن زيادة تدهور الأوضاع الصحية، نظراً للقيود التي لاتزال تفرضها السلطات الحربية المحتلة على حرية مرور رسالات الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مستشفيات وعيادات القطاع الصحية. وتشير مختلف المصادر إلى نفاذ ما يزيد عن ١٤٠ نوعاً من الأدوية والعلاجات اللازمة للمرضى في المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية. كما تعاني صيدليات القطاع الخاص من عدم توفر العديد من أصناف الأدوية والعلاجات.

ورغم سماح سلطات الاحتلال بدخول عدد محدود من الشاحنات التي تحمل المساعدات الإنسانية، عبر معبري كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وصوفا، إلا أن ذلك لا يلبي الاحتياجات الحقيقية لأهالي القطاع، والتي كانت تزيد عن ٢٠٠ شاحنة يومياً تدخل القطاع عن طريق معبر المنطار "كارني". وقد حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها إلى القطاع عبر معبري صوفا وكرم أبو سالم "كيرم شالوم" في تسع مواد أساسية هي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية، ما يعني استثناء عشرات المستلزمات الأساسية لسكان القطاع، كالقراطية والأدوات التعليمية، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وغيرها.

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من

تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من جدار الضم (الفاصل) حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، وتلك التي تقطن في ضواحيها.

وفي الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض نظام صارم من القيود على حركة تنقل المدنيين الفلسطينيين وبضائعهم، وذلك من خلال إقامة ما يزيد عن خمسمائة حاجز عسكري وعائق مادي كالمكعبات الإسمنتية والصخور وأكوام الأتربة وحفر الخنادق على مداخل التجمعات السكانية. ورغم الادعاءات التي تبثها تلك السلطات عبر وسائل الإعلام عن تخفيف القيود على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، إلا أنه لم يطرأ أي تحسن يُذكر على حرية حركتهم، بل إن معاناتهم تزداد يوماً بعد يوم. وأعيد خلال هذا العام تشغيل العديد من الحواجز العسكرية بعد سحب جنود الاحتلال منها في أوقات سابقة، كحاجزي "جيت" و"تسهار" في محافظة نابلس، وحاجزي عطارة وجبع في محافظة رام الله.

وتتبع قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الحواجز العسكرية نظاماً صارماً في تفتيش المدنيين الفلسطينيين ومركباتهم وأغراضهم الشخصية، مما يضطرهم للانتظار على بعض الحواجز عدة ساعات. وتشكل تلك الحواجز أحد أبرز مظاهر الإذلال والقهر وإساءة المعاملة لهم والتكيد بهم. كما وأن تلك الحواجز أصبحت تستخدم كمصائد لاعتقال المدنيين الفلسطينيين، حيث وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عشرات حالات الاعتقال على الحواجز العسكرية خلال العام ٢٠٠٧.

وتستخدم سلطات الاحتلال نظاماً عنصرياً واضحاً تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين، إذ أنها تخصص مسارب للمستوطنين على الحواجز المقامة على الشوارع المشتركة، مثل حاجز زعتر، جنوبي محافظة نابلس، والذي يفصل شمالي الضفة الغربية عن محافظات الوسطى والجنوبية والشرقية. وفي الوقت الذي لا تُجبر فيه تلك السلطات المستوطنين على التوقف، ولا تُخضعهم للرقابة والتفتيش، فإنها تُجبر الفلسطينيين من سكان مدينة القدس المحتلة الذين يقودون سيارات مدنية تحمل لوحات تسجيل إسرائيلية على التوقف. في حال تمييزها لهم. وتُخضعهم لإجراءات التفتيش المعتادة.

وفي سياق متصل، تحرم سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية استخدام العديد من الشوارع التي خصصتها لمرور المستوطنين فقط، علماً بأن تلك الشوارع أقيمت على ممتلكات هؤلاء المدنيين، وتمت بمحاذاة تجمعاتهم السكانية. ويضطر سكان بعض القرى الفلسطينية للسير عشرات الكيلومترات الإضافية، وعلى شوارع غير مؤهلة وخطرة، للوصول إلى شوارع أو قرى محاذية تماماً لقراهم. فضلاً عن المعاناة الجسدية والنفسية التي يتكبدها المدنيون الفلسطينيون جراء هذه السياسة العنصرية، فقد ازدادت فاتورة تكاليف التنقل بنسبة ٢٠٪ في بعض المناطق.

ولا تستثنى تلك السياسة المنهجية أطقم الإسعاف والخدمات الطبية والعاملين في وكالات الإغاثة الدولية والمحلية، إلا على نطاق ضيق. وخلافاً للادعاءات الإسرائيلية حول تسهيل حركة أطقم الإسعاف والإغاثة إلا أن القاعدة في التعامل مع تلك الأطقم هي التضييق على حركتها، والاستثناء هو تسهيلها. وتشمل إجراءات التقيد تلك أطقم الإغاثة الطبية الإسرائيلية التي تنظم أيام عمل تطوعية في الضفة الغربية، إذ عادة ما يتم توقيفها على الحواجز العسكرية، ومنعها في مرات كثيرة من المرور، ما يضطرها لسلوك طرق سهلة و/أو جبلية وعرة للالتفاف على تلك الحواجز، والوصول إلى الأماكن التي تقصدها.

ويعاني العمال الفلسطينيون داخل إسرائيل من إجراءات تفتيش مذلة على المعابر الحدودية بين إسرائيل والضفة الغربية، رغم حصولهم على تصاريح عمل رسمية لأغراض العمل. وعادة ما ترغم سلطات الاحتلال هؤلاء العمال على العبور في عدة مراحل من التفتيش، عبر بوابات وغرف تفتيش إلكترونية، ووضع بصمات أصابعهم على آلات خاصة بالكشف عن البصمات. وتشترط سلطات الاحتلال حصول العمال على بطاقات مميّنة صادرة عنها قبل حصولهم على تصاريح العمل، وتثبت بصمات الأصابع على تلك البطاقة.

وأضاف بناء جدار الضم (الفاصل) مزيداً من العرقيل على حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، وبشكل كرس عزلاً كاملاً لمدينة القدس المحتلة عن باقي مدن الضفة الغربية. فيما أحكم الجدار

في الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض نظام صارم من القيود على حركة تنقل المدنيين الفلسطينيين وبضائعهم، وذلك من خلال إقامة ما يزيد عن خمسمائة حاجز عسكري وعائق مادي كالمكعبات الإسمنتية والصخور وأكوام الأتربة وحفر الخنادق على مداخل التجمعات السكانية

عزل عشرات الآلاف من الفلسطينيين القاطنين في مدنهم وقراهم التي أصبحت تقع خلف الجدار، حيث يتحكم جنود القوات الحربية المحتلة في تنقلهم وحركتهم من خلال بوابات يتم فتحها وإغلاقها من قبلهم.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين أثراً خطيراً على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وأثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

وتفاقمت خلال العام الأوضاع الإنسانية، وبخاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مدهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو ٤٠٪، فيما ارتفعت لتصل لنحو ٤٤٪ في قطاع غزة، لتتصاعد إلى نحو ٥٥٪ في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي ٧٢٪، فيما سجلت أكثر من ٨٢٪ في قطاع غزة. وتشير التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني في الأراضي المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي ٣٢٪، وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو ٤٢٪. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

لقد مثلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٢ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو التآمر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يتقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

لقد مثلت سياسة  
الحصار شكلاً من  
أشكال العقوبة  
الجماعية التي  
يحظرها القانون  
الإنساني الدولي،  
وبخاصة أحكام  
اتفاقية جنيف الرابعة  
لحماية المدنيين وقت  
الحرب للعام ١٩٤٩،  
والقانون الدولي  
لحقوق الإنسان

## تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم

حتى نهاية العام ٢٠٠٧، كان ما يزال ما يزيد عن ١٠ آلاف معتقل فلسطيني يرزحون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية. ويخالف ذلك المادة (٧٦) من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة، حتى انتهاء فترة محكوميتهم. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين من الضفة الغربية، أي نحو ٩٥٠٠، فيما يبلغ عدد المعتقلين من قطاع غزة نحو ٨٥٠ معتقلاً. وبين المعتقلين نحو ٢٣٠ طفلاً و١٢٠ امرأة. غالبية هؤلاء المعتقلين تم اعتقالهم خلال فترة الانتفاضة الممتدة منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، حتى الآن، من خلال الاجتياحات للقري والمدن والمخيمات، خاصة في الضفة الغربية، فيما كان البقية معتقلون قبل انتفاضة الأقصى، بينهم معتقلون منذ عشرات السنين وترفض قوات الاحتلال الافراج عنهم. وخلال العام الحالي، واصلت قوات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين، من خلال حملات الاعتقال التي تنفذها خلال اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضاً في اعتقال المزيد من الفلسطينيين من خلال الاجتياحات للمناطق الفلسطينية، وعلى المعابر الفلسطينية - الاسرائيلية. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام ٢٨٢٤ شخصاً، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين ٢٧٢١ معتقلاً مقابل ١٠٣ معتقلين من قطاع غزة.

علاوة على ذلك، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام الحالي اعتقال المزيد من قادة وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب المجلس التشريعي، استكمالاً للحملة التي شنتها تلك القوات خلال العام الماضي، وطالت في حينه أكثر من ٣٠ نائباً، من بينهم رئيس المجلس التشريعي، د. عزيز الدويك، وأمين سر المجلس، د. محمود الرمحي، وعدد من الوزراء في الحكومة السابقة، إضافة إلى عدد من القادة السياسيين لحركة المقاومة الإسلامية - حماس. وخلال العام ٢٠٠٧، اعتقلت المزيد من أعضاء المجلس التشريعي المحسوبين على حركة حماس في الضفة الغربية. فبتاريخ ١٥ مايو اعتقلت قوات الاحتلال النائب داود أبو سير. وبتاريخ ٦ نوفمبر، النائب في المجلس التشريعي، حاتم قفيشة. وبتاريخ ١٢ نوفمبر اعتقلت قوات الاحتلال كلا من النائب، مريم صالح، والنائب خالد طافش، وقد تم تحويلهما للاعتقال الإداري في وقت لاحق.

وقد شهد قطاع غزة خلال العام الحالي سلسلة من حملات الاعتقال نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينيين خلال عمليات الاجتياح المتكررة للمدن والقري والمخيمات الفلسطينية. وكانت آخر حملة اعتقال نفذتها تلك القوات، في قرية المصدر، وسط قطاع غزة، في ٢٠ ديسمبر. وقد طالت تلك الاعتقالات أكثر من ٥٠ شخصاً، ناهيك عن مقتل ٨ فلسطينيين خلال تلك الحملة.

كما يشهد معبر (إيرز) شمال قطاع غزة، والتي تسيطر عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي، ويعتبر المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة للعالم الخارجي، بعد إغلاق جميع المنافذ في وجه الفلسطينيين في غزة، عمليات اعتقال للفلسطينيين بين الفينة والاخرى. وكان من بين هذه الحالات التي شهدتها قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، اعتقال الطبيب نبيه أبو شعبان، ٥٢ عاماً من مدينة غزة، بتاريخ ٦ نوفمبر. وقد تم اعتقال د. أبو شعبان أثناء مروره على المعبر متوجهاً إلى الأردن لمعالجة ابنه المريض بالكلى، وذلك دون إبداء الأسباب وعلى الرغم من حيازته على التصاريح اللازمة من السلطات المحتلة. علماً بأن د. أبو شعبان نفسه يعاني من عدة أمراض، وكانت قد أجريت له عملية جراحية لقسطرة القلب، وتركيب دعائم في الشرايين، كما أنه يعاني من الإصابة بمرض السكر وضغط الدم، ويتناول علاجاً منتظماً لهما. وقد زار محامي المركز د. أبو شعبان في سجنه بالمجدل يوم ١٢ نوفمبر، حيث أفاد أن التحقيقات معه تدور حول حالات مرضية عالجها في غزة في سياق عمله، وهو طبيب جراحة أعصاب.

## التعذيب وسوء المعاملة

في أغلب الاوقات، يخضع المعتقلين لاجراءات قاسية بحقهم من قبل ادارة السجون والمعتقلات الاسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية اللائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية،

وفقاً لتوثيق

المركز، بلغ عدد

الفلسطينيين

الذين اعتقلتهم

قوات الاحتلال

خلال هذا العام ٢٨٢٤

شخصاً، غالبيتهم

الساحقة من الضفة

الغربية، حيث بلغ

عدد المعتقلين ٢٧٢١

معتقلاً مقابل ١٠٣

معتقلين من

قطاع غزة

علاوة على العراقل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية. فخلال العام ٢٠٠٧، تلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العديد من الإفادات من المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها ممارسة المحققين الإسرائيليين لأساليب مختلفة من التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة أثناء فترة الاحتجاز والتحقيق. وقد تنوعت هذه الأساليب، ما بين أساليب التعذيب النفسي، وأساليب التعذيب الجسدي. في هذا الصدد، يتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

١. عصب العينين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
٢. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.
٣. شتم المعتقل بألفاظ نابية، والتعرض للذات الإلهية.
٤. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاماً شديدة.
٥. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
٦. استخدام أسلوب التعذيب المسمى بـ "الجسر"، حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت -في إحدى الحالات- إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.
٧. التنكيل بالمعتقلين جنسياً، خاصة الأطفال واغتصابهم في بعض الحالات باستخدام قضبان حديدية، والتهديد باغتصابهم لنزع اعترافات منهم.
٨. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة) مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.
٩. شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
١٠. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
١١. الحرمان من النوم لساعات طويلة.

## الاعتقال الإداري

هناك نحو ٩٠٠ فلسطيني يقعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمل ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس بالإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وقد عمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية -منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- على تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩. في هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري -منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرّموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمل ذلك من حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٢-٦ شهور قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ استخدام أسلوب الاعتقال الإداري بحق عشرات الفلسطينيين في الضفة الغربية. وكانت أبرز تلك الأحكام قد نفذت بحق أحد الوزراء السابقين في حكومة الوحدة الوطنية، وصفي قها، بالإضافة إلى النواب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، خالد طافش، حاتم ققيشة، أحمد مبارك، والنائبة مريم صالح. كما تواصلت تلك القوات الاحتفاظ بعدد من الفلسطينيين من قطاع غزة، كانت قد أصدرت أحكام بالسجن الإداري بحقهم، في سنوات سابقة. وترفض تلك القوات الإفراج عن هؤلاء المعتقلين بالرغم من انسحابها من قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، مدعية أنها تحتجزتهم تحت بند اعتقال "المقاتل غير الشرعي" التي سنته في أعقاب الانسحاب من غزة.

تلقى المركز  
الفلسطيني لحقوق  
الإنسان العديد من  
الإفادات من المعتقلين  
الفلسطينيين  
أكدوا خلالها  
ممارسة المحققين  
الإسرائيليين  
لأساليب مختلفة من  
التعذيب والمعاملة  
الحاطة بالكرامة  
أثناء فترة الاحتجاز  
والتحقيق

## وفاة معتقلين في سجون الاحتلال

توفي خلال العام ٢٠٠٧، خمسة معتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال داخل إسرائيل، من بينهم أربعة كانوا يعانون من أمراض مزمنة. وفي هذا الصدد، يخشى المركز من أن تكون وفاة هؤلاء المعتقلين ناتجة عن الإهمال الطبي من قبل إدارة السجون تجاههم وتأخير تقديم العلاج لهم. ويحذر المركز من تفاقم أوضاع عشرات المعتقلين المرضى بأمراض مزمنة، ويحتاجون لعلاج فوري. بالإضافة إلى ذلك، توفي معتقل رابع نتيجة إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال التي اقتحمت معتقل النقب الصحراوي.

وكان أول المعتقلين الذين توفوا في سجون الاحتلال خلال هذا العام هو جمال حسن السراحين، ٣٧ عاماً، من بلدة بيت أولا، غربي مدينة الخليل. وقد توفي السراحين بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٧ في معتقل النقب الصحراوي "أنصار ٣" داخل إسرائيل. وكان السراحين يعاني من مرض في الدم والجهاز التنفسي، وقد ساءت حالته الصحية قبل أسبوع من وفاته، غير أن إدارة المعتقل كانت تماطل في نقله إلى المستشفى. وقبيل وفاة السراحين بيوم، طرأ تدهور ملحوظ على حالته الصحية، حيث قامت إدارة السجن بإخراجه من القسم الذي كان يتواجد فيه على أساس نقله للمستشفى صباح يوم ١٦ يناير. وفي ساعات عصر نفس اليوم أبلغت إدارة السجن ممثل المعتقلين بأن السراحين قد فارق الحياة بعد نقله لمستشفى سوروكا في بئر السبع بأربع ساعات.

وبتاريخ ١٠ يونيو، توفي المعتقل ماهر مصطفى دندن في سجن جلبوع. وكان دندن يقضي حكماً بالسجن مدته ١٦ عاماً، أمضى منها خمس سنوات.

وبتاريخ ٣١ يوليو، توفي الأسير شادي سعيد السعيدة، ٢٧ عاماً، من مخيم المغازي، وسط قطاع غزة، في مستشفى سوروكا العسكري في بئر السبع، داخل إسرائيل. وكان ذوو الأسير السعيدة قد علموا بتحويله إلى المستشفى من خلال وسائل الإعلام، وعلموا من وزير الأسرى الفلسطيني فيما بعد أن سبب الوفاة -وفق ما أخبره به الجانب الإسرائيلي- هو التهاب رئوي حاد. يشار إلى أن والد الأسير السعيدة ووالدته قاما بزيارته في شهري فبراير ومارس الماضي في سجنه ولم يكن يعاني من أية أمراض.

جدير بالذكر أن السعيدة كان معتقل منذ تاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٥، وحكم عليه بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٧، بالسجن لمدة ٨ مؤبدات، بتهمة مشاركته في عملية عين عريك التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في عام ٢٠٠٢، وأودت بحياة ٦ جنود إسرائيليين.

وبتاريخ ٢٥ أغسطس، أعلن عن وفاة المعتقل الفلسطيني عمر عايد مسالمة، ٢٢ عاماً، من بلدة بيت عوا، غربي محافظة الخليل، دون أن توضح الإدارة المذكورة، أسباب الوفاة. إلا أن ذويه أبلغوا المركز الفلسطيني أن ابنهم كان يعاني طوال فترة اعتقاله من مشاكل صحية في الشرايين. وكان مسالمة قد شكوا من الإهمال الطبي وعدم قيام سلطات السجن بتقديم العلاج له. وقبيل وفاته بيوم، اتصل بشقيقه جمال، ٣٨ عاماً، وكرر شكواه من الإهمال الطبي رغم علم إدارة السجن بها. وفي ساعات عصر ذلك اليوم شعر السجين المذكور بالألم في البطن والصدر، وبعد إحضار طبيب السجن له أعطي فقط مسكن للألام (حبة أكمول) دون أية إجراءات طبية أخرى، رغم تحذيرات زملائه في السجن من مغبة استمرار إدارة السجن في إهمال حالته. وفي ساعات عصر اليوم نفسه، وفي ساعات فجر اليوم التالي السبت الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٠٧، فارق السجين المذكور الحياة وهو مستلقي على فراشه داخل سجنه.

يشار إلى أن مسالمة كان قد اعتقل بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٦، ويقضي حكماً بالسجن مدته عامين وثلاثة أشهر، كان يقضيها في سجن الرملة داخل إسرائيل.

وبتاريخ ٢٢ أكتوبر، قتل الأسير الشاب محمد ساطي الأشقر، ٢٩ عاماً، من سكان بلدة صيدا شمال طولكرم، متأثراً بإصابته في رأسه فجر ذلك اليوم من قبل أفراد وحدة ميتسادا الإسرائيلية، وأصيب نحو ٦٠ آخرين، بينهم ٣ في وضع الخطر. وكان نحو ٥٥٠ عنصراً من وحدة ميتسادا التابعة لقوات الاحتلال قد اقتحمت قسمي ج ١ وج ٢ في معتقل النقب الصحراوي وأطلقت

توفي خلال العام  
٢٠٠٧، خمسة  
معتقلين في سجون  
ومعتقلات الاحتلال  
داخل إسرائيل،  
من بينهم أربعة  
كانوا يعانون من  
أمراض مزمنة. وفي  
هذا الصدد، يخشى  
المركز من أن تكون  
وفاة هؤلاء المعتقلين  
ناتجة عن الإهمال  
الطبي من قبل إدارة  
السجون تجاههم  
وتأخير تقديم  
العلاج لهم

القنابل مسيلة للدموع والقنابل الصوتية، والمقذوفات الحارقة وأخرى معدنية، وغيرها لم يتم كشف النقاب عنها. يشار إلى أن الأشقر متزوج وأب لطفل واحد، و كان ينتظر الإفراج عنه عقب نحو ٢ شهور حيث تنتهي مدة محكوميته البالغة ٣ سنوات.

وبتاريخ ٢٨ ديسمبر، أعلنت سلطات السجون الاسرائيلية عن وفاة المعتقل فادي عبد اللطيف أبو الرب، ٢١ عاماً، من قباطية، قضاء جنين، في سجن جلبوع داخل إسرائيل. وكانت حالة أبو الرب الصحية قد ساءت صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر، ونقل الى عيادة السجن، حيث أعلن عن وفاته مساء نفس اليوم. وتجدر الإشارة إلى أن أبو الرب معتقل منذ تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٧، إدارياً، ولم يكن يعاني من اية أمراض قبل اعتقاله. ووفقاً لتقارير حقوقية، فقد بدت على أبو الرب علامات مرض القلب ومشاكل صحية في المعدة، بعد انتهاء التحقيق معه داخل السجن.

## الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراح المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميون من قوات الاحتلال اقتراح المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

### مشاريع التوسع الاستيطاني

رغم التعهدات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية، والتي كان آخرها في مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في نهاية شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، بوقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، إلا أن تلك الحكومة واصلت العمل بتكثيف تلك النشاطات. ومع اقتراب هذا العام على نهايته أعلنت تلك الحكومة عن خططها الرامية لبناء مستوطنات جديدة، و/أو بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات قائمة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ يؤكد على أن كافة الأعمال الاستيطانية في الأراضي المحتلة محرمة وفق القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، إلا أنه يذكر أيضاً بالتعهدات التي قطعتها الحكومة الإسرائيلية على نفسها بوقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، سواء في اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٢، أو في الالتزامات المنصوص عليها في خطة "خارطة الطريق" التي جرى التوصل إليها عام ٢٠٠٢ لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

× ففي تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥، نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصة جديدة لبناء ٤٤ وحدة سكنية في مستوطنة "معاليه أدوميم"؛ شرقي مدينة القدس العربية المحتلة. ونشرت هذه المناقصة في الصحف الإسرائيلية. ويأتي نشرها في إطار المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى توسيع البناء الاستيطاني حول مدينة القدس العربية، وربط الكتل الاستيطانية المحيطة بها بالمدينة، والتسريع بخطوات تهويدها، وتحديد مصيرها النهائي من جانب واحد.

× وفي تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٣، أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن نيتها بناء ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة "معاليه أدوميم"؛ شرقي مدينة القدس المحتلة، و٢٤ وحدة سكنية في مستوطنة جبل أبو غنيم، جنوبي المدينة، وتخصيص ميزانية لهذا الغرض من موازنة إسرائيل للعام ٢٠٠٨.

### الاستمرار في مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأراضي المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يلي أبرز الأوامر العسكرية الإسرائيلية القاضية بمصادرة أراضي المدنيين الفلسطينيين:

× بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً جديداً يحمل الرقم (٥ - ٧٧ - ت) ويقضي بوضع اليد على ما مساحته ٢١ دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين، شرقي محافظة طولكرم. وبرر الأمر العسكري مسببات المصادرة "بتمديد وتعديل حدود ثابتة". ويأتي طول مساحة الأراضي المشمولة بالأمر العسكري المذكور ١٠٥٠ متراً ويعرض ٢٠ متراً.

× وفي تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً جديداً يقضي بالاستيلاء على أرض تبلغ

واصلت الحكومة  
الإسرائيلية وقوات  
احتلالها الحربي  
والمستوطنون  
القاطنون في الأراضي  
الفلسطينية المحتلة  
خلافاً للقانون  
الدولي اقتراح  
المزيد من جرائم  
التوسع الاستيطاني  
في أراضي الضفة  
الغربية. كما واصل  
المستوطنون المسلحون  
والمحميون من قوات  
الاحتلال اقتراح  
المزيد من جرائمهم  
واعتداءاتهم المنظمة  
ضد المدنيين  
الفلسطينيين  
وممتلكاتهم

مساحتها (١٩٨٤٠٠) متر مربع من منطقة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين. وتبين من الأمر العسكري أن هدف الاستيلاء على تلك المساحات من الأراضي هو شق شارع استيطاني في المنطقة بطول (٩٣٥٤) متراً وعرض بين (٧٠.٢٥) متراً.

× وفي تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠، تسلم عدد من المواطنين الفلسطينيين أمراً عسكرياً إسرائيلياً يقضي بمصادرة (١٧٤٠٠) متر مربع من أراضي محافظة قلقيلية. ووفقاً لنص الأمر العسكري المذكور الذي يحمل الرقم ٢٠/٩٥/ت فإن المصادرة تأتي لأغراض عسكرية وتمتد من ٢٠٠٧/١٠/١٧ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١، وتعود هذه الأراضي لعشرات المواطنين من مدينة قلقيلية وبلدة عزون، والأراضي المصادرة مزروعة بأشجار الحمضيات، وتعتبر مصدر دخل رئيسي لأصحابها.

× وفي تاريخ ٢٠٠٧/٩/١٨، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مصادرتها (٥٢٣) دونماً من أراضي بلدي الخضر وأرطاس، غربي وجنوب غربي مدينة بيت لحم. جاء ذلك من خلال الأمر العسكري الإسرائيلي رقم (٧٠/٩٢) ت، والموقع من قبل قائد قوات الاحتلال في المنطقة "جادي شمئني". وتضمن الأمر المذكور إعلان قوات الاحتلال وضع يدها على (٥٢٣) دونماً أرض في الحوض رقم ٢ و ٨، الواقعة في أراضي البلديتين. ووفق المصادر المحلية، فإن أمر المصادرة يستهدف توسيع حدود مستوطنة "أفراة" المقامة جنوب غربي المحافظة.

× وفي سياق متصل، أفاد تقرير نشرته حركة "السلام الآن" الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦ أن ٢١ مستوطنة و١٠ بؤر استيطانية في الضفة الغربية اتسعت المساحات التي تسيطر عليها، وشملت مناطق تعتبر محميات طبيعية. وذكر التقرير أنه بعد تحليل صور التقطت من الجو ومقارنتها مع خرائط المحميات الطبيعية، فأن هناك ٢١ مستوطنة و١٠ بؤر استيطانية اتسعت وسيطرت على مناطق مصنفة على أنها محميات طبيعية. وتبلغ المساحة الكلية من المحميات الطبيعية والحدائق التي ضمت إلى تلك المستوطنات والبؤر الاستيطانية حوالي ١٩٠٠ دونم. ويقول التقرير أنه في بعض المناطق أقيمت مبان وشقت الطرق في مساحات تعتبر محميات طبيعية. وذكر أنه في مستوطنة "كرني شومرون" في محافظة قلقيلية أقيم ٧٢ مبنى ثابتاً على مساحات تعتبر محميات طبيعية في وادي قانا. وأقيم في مستوطنات "بيت أرييه" و"نغوهوت" أكثر من ٢٠ مبنى في محميات طبيعية. وحسب معطيات الحركة فإن أربع بؤر استيطانية تتواجد على مساحات محميات طبيعية، وأبرزها البؤرة الاستيطانية "ألوني شيللا" والتي تضم ٤٤ مبنى، وتحتل بؤرة "عزبة سكالي" مساحة واسعة من المحمية الطبيعية جبل الكبير.

## المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويدها نهائياً. فضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيط بها، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام بأعمال تجريف وإنشاء في موقعين، لإقامة محطتي صعود ونزول ركاب وموقف واسع للسيارات في إطار مشروع القطار الكهربائي في المدينة. تقع المحطة الأولى على يمين طريق القدس-رام الله، بينما تقع الثانية على مسافة مائتي متر إلى الشمال من ملعب الشيخ جراح، على طريق رقم "١". المشروع المذكور عبارة عن شبكة من ثمانية خطوط يصل طولها إلى ٥٠ كم تصل بين مستوطنات: نفيه يعقوب؛ جيلو؛ راموت؛ بيسجات زئيف؛ التلة الفرنسية؛ مدينة عطروت الصناعية؛ كريات مناحيم؛ مرورا بيلدات بيت حنينا؛ شعفاط؛ جبل المكبر؛ وعناتا؛ باب الخليل؛ وباب العمود. وسيستولي هذا المشروع على المزيد من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وسيشدد الطوق حول مدينة القدس. ومن المقرر أن ينتهي إنجازها في العام ٢٠٢٠. يشار إلى أن مشروع خط القطار السريع في مدينة القدس ينفذ بين بلدية القدس الإسرائيلية، بالتعاون مع وزارات السياحة، العمل، والمواصلات، ومن قبل شركتين فرنسيتين هما شركة كونكس للنقل، والتي ستقوم باستثمار الخط لمدة ٣٠ عاماً، وشركة مجموعة الستون، والتي ستقوم بتزويد الخط بالقطارات.

وفي نفس السياق، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على شق طريق استيطانية جديدة تربط بين مستوطنة "بيجات زئيف" القائمة على أراضي ضاحيتي بيت حنينا وشعفاط، شمالي مدينة القدس الشرقية، وبين مستوطنة "راموت" القائمة على أراضي قرية لفتا وبيت اكسا، شمال غربي المدينة، وربطها مع الطريق السريعة المؤدية إلى مدينة تل أبيب داخل إسرائيل. إن من شأن استكمال هذه الطريق إغلاق شوارع رئيسة يستخدمها السكان الفلسطينيون في الأحياء الشمالية من

واصلت حكومة  
إسرائيل وسلطات  
احتلالها الحربي  
أعمال الاستيطان  
في مدينة القدس  
الشرقية وضواحيها  
بهدف إكمال خطط  
تهويدها نهائياً

المدينة المحتلة، ما سيزيد من صعوبة تنقلهم، فضلاً عن قطع الطريق في محيط كنيسة الروم الكاثوليك، في طلعة حزما. ببيت حينا، وفصل الكنيسة عن إسكانها القائم منذ ٢٧ عاماً، والمكون من ست عمارات تقطنها ست وثلاثون عائلة فلسطينية. كما تقصل الطريق حضانة الإسكان التي تأوي ١٧٠ طفلاً من أطفال الإسكان عن منازلهم. وترفض بلدية القدس (الإسرائيلية) إعطاء الإسكان طريقاً بديلة تؤمن سلامة الأطفال والسكان من وصولهم إلى منازلهم، أو إلى الحضانة، وتؤمن وصول المواطنين من المسيحيين إلى الكنيسة لأداء شعائرهم الدينية.

وفي مطلع شهر شباط (فبراير) باشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال هدم تلة وجسر خشبي وغرفتين أسفل التلة، من ممتلكات الأوقاف الإسلامية، تؤديان إلى باب المغاربة، إحدى بوابات المسجد الأقصى، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه، وبشكل بات يهدد حرم المسجد ومحيطه. وفي المقابل أعلنت سلطة الآثار، التابعة لسلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أنها بدأت عمليات الهدم من أجل إقامة جسر زجاجي يربط ساحة البراق بالمسجد الأقصى، وذلك من أجل نصب أعمدة لإسناد الجسر العلوي في طريق باب المغاربة. وفي الوقت نفسه منعت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي دائرة الأوقاف الإسلامية، والتي تشرف على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، من القيام بأية أعمال ترميم لهذه التلة التي تعتبر جزءاً من أجزاء المسجد الأقصى.

يؤكد المركز أن أعمال الحفريات المذكورة تأتي في إطار الإجراءات الرسمية الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة، وطمس معالمها العربية - الإسلامية. لقد بدأت تلك الإجراءات بالإعلان عن ضم مدينة القدس العربية للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفرغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

وفي تاريخ ١٠/٥/٢٠٠٧، نشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن اللجنة الإسرائيلية للتخطيط والبناء صادقت على خطة لبناء ثلاثة أحياء استيطانية في القدس الشرقية، تشمل بناء ٢٠ ألف وحدة استيطانية جديدة، إضافة إلى ٥٠٠ وحدة استيطانية في بلدة أبو ديس، جنوب شرقي المدينة. ووفقاً لرئيس اللجنة الإسرائيلية للتخطيط والبناء، نائب رئيس بلدية القدس الغربية، يهوشع بولاك، فإن الخطة تهدف إلى خلق تواصل ما بين القدس والكتلة الاستيطانية غوش عتصيون، جنوبي مدينة بيت لحم، وبين القدس ومستوطنة بيت إيل، شمالي مدينة رام الله. وقد أقرت اللجنة الخطة مطلع الشهر الجاري.

واستناداً لما نشرته الصحيفة الإسرائيلية فقد جاء في نص القرار: "بسبب قرار لجنة التخطيط والبناء الوطنية رفض مشروع صفدي لتوسيع حدود المدينة غرباً، فإن اللجنة تود أن تعلن نيتها تغيير الخطة اللوائية من أجل السماح ببناء المزيد من المناطق في المدينة: الولجة، جفعات ألونه، ومنطقة مطار عطرورت (قلنديا) وغيرها". وتسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن يمكنها الاستيطان في قرية الولجة، جنوب غربي مدينة القدس العربية المحتلة من خلق تواصل ما بين مستوطنة جيلو والمالحة، شمال وشمال غربي مدينة بيت لحم، مع مستوطنتي بيتار عيليت والكتلة الاستيطانية (غوش عتصيون) غربي وجنوبي المدينة. وبحسب الصحيفة فسيتم بناء ١٠ آلاف وحدة استيطانية في هذه المنطقة. وأشارت الصحيفة إلى أنه يخطط لبناء ١٠ آلاف وحدة استيطانية في منطقة قلنديا، إضافة إلى ٥٠٠ وحدة استيطانية في أبو ديس.

وفي سياق متصل، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستخصص نحو مليار ونصف المليار دولار لتطوير الأحياء الاستيطانية في القدس تحسباً من زيادة عدد السكان العرب بما يهدد "السيادة" اليهودية عليها. كما جاء في بيان الحكومة خلال اجتماع خاص عقدته الحكومة يوم الأحد الموافق ١٣/٥/٢٠٠٧. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، أن حكومته ستوافق على خطط لتطوير القدس وستخصص ٧٥ مليار شيكل (١٤ مليار دولار) لهذا الهدف. ووفقاً لبيان الحكومة الإسرائيلية فإن الإجراءات التي بحثتها الحكومة شملت إلغاء الضرائب على صاحب العمل في القدس، ونقل مختلف وحدات الحكومة

إلى المدينة، وبناء المرحلة الأولى من مجمع المحاكم الجديد فيها، وإنشاء المدرسة المركزية للدراسات في القدس معهد (ياد بن زيف).

## جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠٠٧ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وخلال هذا العام رصد باحثو المركز مائة اعتداء اقترفها المستوطنون، مقارنة بمائة اعتداء اقترفوها خلال العام الماضي. وأسفرت مجمل تلك الاعتداءات عن مقتل خمسة مدنيين، قتل ثلاثة منهم دهساً، بينما قتل واحد جراء إطلاق النار عليه، وقتل الرابع جراء طعنه بسكين. وبمقتل المدنيين الفلسطينيين الخمسة يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى أربعين فلسطينياً.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

تركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في محافظة الخليل إذ بلغت ٦٢٪ من مجمل الاعتداءات مقارنة بنسبة ٧٥٪ في العام الماضي. وبلغت في محافظة نابلس ١٩٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ في العام الماضي، وفي محافظة بيت لحم ٥٪ وهي نفس نسبة العام الماضي، وفي محافظة طولكرم ٥٪ مقارنة بنسبة ٠٪؛ ومحافظة سلفيت ٤٪ مقارنة بنسبة ٠٪؛ ومحافظة القدس ٢٪ مقارنة بنسبة ٠٪؛ ومحافظة جنين ١٪ مقارنة بنسبة ٢٪، ومحافظة قلقيلية ١٪ مقارنة بنسبة ٦٪ في العام الماضي.

وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم (٢٩٪)؛ الاعتداء على المنازل السكنية (١٩٪)؛ أعمال التنكيل (١٤٪)؛ الاعتداء على الأماكن الدينية (٦٪)؛ إطلاق نار (٥٪)؛ دهس (٢٪)؛ طعن (٢٪)؛ واعتداءات أخرى كأعمال العريضة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية (٢٢٪).

وكانت أشكال الاعتداءات التي اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على النحو التالي:

### ■ إطلاق النار

وقد باحثو المركز خمس حالات إطلاق نار اقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد أسفرت إحداها عن مقتل مدني فلسطيني من داخل إسرائيل في مدينة القدس الشرقية. ففي تاريخ ١٠/٨/٢٠٠٧ قتل أحد حراس المدرسة الدينية اليهودية "عطيرت كوهانيم" فلسطينياً في حارة النصرى من البلدة القديمة في مدينة القدس العربية المحتلة. قُتل الفلسطيني بعدما أطلق النار من سلاح خطفه من أحد حراس المدرسة المذكورة، فأصاب أحدهما، وطارده الآخر. ورغم أنه ألقى سلاحه على الأرض ورفع يديه مستسلماً، إلا أن الحارس أطلق النار تجاهه وقتله بدم بارد.

### ■ الدهس العمد

تعتبر جرائم الدهس العمد أكثر أشكال الاعتداءات التي يقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين شيوعاً للنيل من حياتهم، وأو سلامتهم البدنية. وخلال هذا العام تعرض ثلاثة مدنيين فلسطينيين للدهس العمد على أيدي المستوطنين، ما أدى إلى مقتلهم.

× ففي تاريخ ١٧/٩/٢٠٠٧، توفي الطفل محمد نسيم سليم أبو يعقوب، ١٤ عاماً من بلدة كفل حارس، شمالي محافظة

بمقتل المدنيين

الفلسطينيين

الخمس يترفع

عدد القتلى

الفلسطينيين على

أيدي المستوطنين

منذ اندلاع انتفاضة

الأقصى إلى أربعين

فلسطينياً

سلفيت، نتيجة دهسه من قبل حافلة نقل إسرائيلية. وفقاً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٤:٤٥ مساءً اليوم المذكور أعلاه، كان الطفل أبو يعقوب وأربعة أطفال آخرون عائدتين من حقول ذويهم الواقعة جنوبي الشارع الاستيطاني (عابر السامرة)؛ وكانوا يركبون ثلاثة حمير. ثلاثة منهم قطعوا الشارع، وقبل أن يقطع الطفل المذكور الشارع، وعلى مقربة من الرصيف، صدمته حافلة ركاب إسرائيلية مما أدى إلى إصابته في رأسه ووفاته على الفور. حضرت شرطة المرور الإسرائيلية إلى المكان وأجرت تحقيقاً فورياً مع السائق وشهود العيان، وتبين من خلاله أن السائق لم يحاول الابتعاد عن الطفل، ولم يحاول أن يشغل الفرامل لتلافي الحادث.

× وفي تاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ قضى عامل فلسطيني نحبه نتيجة دهسه من قبل سيارة مدنية تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية. وفقاً لما ذكره ذوو المتوفى لباحث المركز، ففي حوالي الساعة ٢:٢٠ بعد ظهر اليوم المذكور، كان المواطن كمال محمد حامد عبد القادر، ٤٠ عاماً، من سكان مدينة طولكرم، متوجهاً للعمل في إسرائيل عبر حاجز كفر قاسم. وقبل وصوله الحاجز، وأثناء سيره على شارع الموصل بين كفر قاسم داخل الخط الأخضر ومستوطنة آرائيل، شمالي مدينة سلفيت، دهسته مركبة كان يقودها مستوطن بسرعة فائقة. أدى ذلك إلى إصابته في رأسه وبطنه وأجزاء مختلفة من الجسم وتوفي على الفور.

× وفي ساعات مساء يوم السبت الموافق ٢٩/١٢/٢٠٠٧، قضى المواطن وصفي عمر الخطيب، ٢٧ عاماً، من قرية القبيبة، شمال غربي مدينة القدس، نحبه جراء تعرضه لحادث دهس متعمد من قبل أحد المستوطنين.

## ■ الطعن

وثق باحثو المركز جريمتي طعن تعرض لها مدينان فلسطينيان على أيدي مستوطنين متطرفين، وفيما أدت إحداهما إلى القتل، أسفرت الثانية عن إصابة المطمون بجراح خطيرة.

× ففي تاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٧، قُتلَ راعي أغنام فلسطيني من بلدة عقربا، جنوب شرقي مدينة نابلس، طعنًا بسكين على مسافة خمسين متراً إلى الجنوب الغربي من مستوطنة "إيتمار" شمال غربي البلدة المذكورة. واستناداً لتحقيقات المركز ولشهود العيان، ففي ساعات صباح اليوم المذكور أعلاه، توجه المواطن محمد حمدان إبراهيم بني جابر، ٥١ عاماً، من سكان بلدة عقربا، جنوب شرقي مدينة نابلس، إلى المناطق الرعوية في المنطقة لرعي قطيع من الأغنام. وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ مساءً، وبعد تأخر عودته إلى منزله في الوقت المفترض، بدأت عائلته بالبحث عنه في منطقة الكرامة، شمال غربي البلدة، إلا أنها لم تعثر عليه، وعثرت على قطيع الأغنام هائماً في المنطقة. ناشدت عائلته أهالي البلدة، عبر مكبرات الصوت في المساجد، المساعدة في البحث عنه، وهب أهالي البلدة وتحركوا إلى المنطقة التي وجدت الأغنام فيها، وباءت محاولاتهم بالفشل. وفي ساعات الصباح الأولى من اليوم التالي، الاثنين الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٧، بلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدية عقربا بوجود شخص مقتول طعنًا بالسكاكين على مسافة حوالي ٥٠ متراً إلى الجنوب الغربي من سياج مستوطنة إيتمار، شمال غربي البلدة.

## ■ الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم

شكلت الاعتداءات على المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين وممتلكاتهم نسبة ٢٩٪ من مجمل الجرائم والاعتداءات التي اقترفتها المستوطنون خلال هذا العام. وتراوحت تلك الاعتداءات بين مهاجمة المزارعين ورعاة الأغنام والاعتداء عليهم بالضرب، والتكيل بهم وطردهم من أراضيهم الزراعية ومناطقهم الرعوية، وتدمير أدواتهم الزراعية، وبين الاستيلاء بالقوة المسلحة على أراضيهم، واقتلاع الأشجار وحرث المزرعات وإضرام النار في البساتين.

## ■ الاعتداء على المنازل السكنية

شكلت الاعتداءات على المنازل السكنية نسبة ١٩٪ من مجمل الجرائم والاعتداءات التي اقترفتها المستوطنون خلال هذا العام. وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في مدينة الخليل حيث تتواجد عدة بؤر استيطانية يهودية في قلب المدينة، يقطنها العشرات من غلاة المستوطنين المتطرفين المدججين بالسلاح الناري. وعادة ما يقوم المستوطنون بمهاجمة منازل المدنيين

الفلسطينيين في البلدة القديمة من المدينة، ويطلقون النار في داخلها، فضلاً عن رشقها بالزجاجات الفارغة والحجارة وتحطيم زجاج نوافذها والتكئيل بسكانها وترويعهم.

## ■ أعمال التكئيل

تشكل أعمال التكئيل التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين عامل تشجيع للمستوطنين للقيام بأعمال مشابهة. وخلال هذا العام وثق باحثو المركز أربع عشرة حالة تكئيل اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين. وتركزت تلك الأعمال بشكل أساسي في مدينة الخليل. ولم ينجُ من تلك الأعمال العاملون في الأطقم الطبية والصحفيون ونشطاء حقوق الإنسان المحليون والدوليون.

× في تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٩، اعتدت مجموعة من المستوطنين القاطنين في البؤرة الاستيطانية "بيت هداسا"، في شارع الشهداء وسط مدينة الخليل، على اثنين من نشطاء حقوق الإنسان والمتضامنين الأجانب، أثناء تواجدهما قبالة البؤرة المذكورة، ما أسفر عن إصابة أحدهما برضوض وكدمات حادة.

× وفي تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٢ تعرض طاقم إسعاف تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، للتكئيل من قبل مجموعة من المستوطنين القاطنين في مستوطنة "نكوديم" المقامة بجوار جبل الفريديس، جنوب شرقي محافظة بيت لحم، بعد توقيفه واحتجازه من قبلهم. أدى ذلك إلى إصابة الطاقم المكون من رجلي إسعاف، بعدة جروح وكدمات ورضوض حادة، في الرأس والرقبة والصدر والأطراف والظهر.

## ■ الاعتداء على الأماكن الدينية

تعتبر الأماكن الدينية غير اليهودية هدفاً للمستوطنين، وبخاصة الإسلامية منها. وخلال هذا العام وثق باحثو المركز ستة اعتداءات نفذها المستوطنون ضد مساجد ومقابر وشواهد دينية إسلامية.

## ■ اعتداءات أخرى

إضافة إلى الاعتداءات المشار إليها أعلاه، اقترف المستوطنون سلسلة أخرى من الاعتداءات تمثلت بالقيام بأعمال عريضة، وتنظيم احتفالات دينية استعراضية لا تخلو من إطلاق شعارات عنصرية ضد الفلسطينيين والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية المارة عليها. وشكلت تلك الاعتداءات نسبة (٢٢٪) من مجمل الاعتداءات.

## هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية. وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، بما في ذلك عمليات الاجتياح والقصف، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص، خاصة في المناطق المصنفة (C) الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال.

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناوب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضيقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن مئات المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية لهم رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمواطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

وخلال هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٢٢٤ منزلاً، بينها (١٤٠) منزلاً سكنياً في الضفة الغربية و(٩٤) منزلاً في قطاع غزة، (بينها ٢٦ بشكل كلي، و٦٨ بشكل جزئي) عدا عن عشرات المنشآت المدنية الأخرى التي تستخدم أغراض زراعية أو تجارية أو صناعية. وكانت أعمال الهدم في الضفة الغربية حسب المحافظات على النحو التالي:

- × محافظة القدس: ١٠١ منزلاً و١٥ منشأة مدنية
- × محافظة الخليل: ٢٢ منزلاً سكنياً و٩ منشآت.
- × محافظة رام الله والبيرة: منزل سكني
- × محافظة أريحا: ٤ منازل
- × محافظة طولكرم: ٦ منازل
- × محافظة قلقيلية: منزل واحد
- × محافظة بيت لحم: ٥ منازل سكنية ومنشأة مدنية واحدة.
- × محافظة جنين: ١١ منشأة مدنية.
- × محافظة سلفيت: منشأة مدنية واحدة.

أما في قطاع غزة، فكانت أعمال الهدم على النحو التالي:

- × محافظة شمال غزة: ٧ منازل بشكل كلي، و٤٤ منزل بشكل جزئي
- × محافظة غزة: منزل واحد بشكل جزئي
- × محافظة الوسطى: ٩ منازل بشكل كلي، و٢١ منزل بشكل جزئي
- × محافظة خان يونس: ٧ منازل بشكل كلي، ومنزلين بشكل جزئي
- × محافظة رفح: ٣ منازل بشكل كلي.

وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، بما في ذلك عمليات الاجتياح والقصف، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص، خاصة في المناطق المصنفة (C) الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال

## جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الخمس الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بإدعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل بالتوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

### ■ الجدار حول القدس الشرقية

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية.

إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق - التي تم ضمها - حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم اللاجئ شغفاط، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.<sup>٦</sup>

يُشار إلى أن العمل على إقامة جدار الضم في جنوب وشمال المدينة وشرقها يأتي في إطار المشروع الاستيطاني المسمى (غلاف القدس)؛ ويبلغ طول هذا الغلاف حوالي خمسين كيلومتراً. ووفق المعلومات التي جمعها باحثو المركز فإن المقطع الشمالي من الجدار يبدأ من بلدة بيتونيا، شمال غربي المدينة، مروراً بمنطقة عطروت (قلنديا) وحتى بلدة الرام، شمالي المدينة، ويبلغ طول هذا المقطع ثمانية كيلومترات، وقد انتهى العمل به، وتم تنويجه بتحويل حاجز قلنديا، بين مدينتي القدس ورام الله، إلى معبر دولي. تزامن مع بناء هذا المقطع تم بناء مقطع آخر وسط شارع رام الله - القدس ما بين حاجز قلنديا وضاحية البريد، بحيث أبقيت المناطق الفلسطينية الواقعة غربي هذا المقطع داخل حدود بلدية القدس وفق قرارات الضم

ومع مرور الوقت،  
وبعد فرض وقائع  
جديدة على الأرض،  
أعلن العديد من  
القادة السياسيين  
الإسرائيليين أن  
الجدار سيكون  
بمثابة خط فاصل  
بين إسرائيل  
والدولة الفلسطينية  
المستقبلية

الإسرائيلية، وأما المناطق الشرقية (الرام وضاحية البريد) وهي مناطق مكتظة بالسكان الفلسطينيين فقد أُقيمت ضمن حدود الضفة الغربية. كما وضعت قوات الاحتلال مقاطع إسمتية في منطقة وادي عياد بين ضاحيتي البريد والأقباط، قرب مستوطنة (نفيه يعقوب) شمالي مدينة القدس الشرقية.

وفيما يتعلق بالمقطع الشرقي، فقد بدأ بناء مقطع منه بطول سبعة عشر كيلومتراً من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ومن ثم يتجه شمالاً نحو بلدتي أبو ديس والعيزرية، وحتى حاجز الزعيم. وأما الحاجز الآخر المصادق عليه بطول أربعة عشر كيلو متراً فيمتد من قرية عناتا، شمال شرقي مدينة القدس (جنوب شرقي مستوطنة بسغات زئيف) ويواصل شمالاً وغرباً وحتى حاجز قلنديا، حيث سيتصل بالجدار الشمالي. ويشمل هذا المقطع بلدتي الرام وعناتا، مخيم شعفاط، وقرية كفر عقب وضاحية سمير أميس.

وأما ما يتعلق بالجزء الجنوبي، فقد بدأت أعمال البناء شمالي مسجد بلال بن رباح (قبر راحيل)؛ بين مدينتي بيت لحم والقدس، ويمتد هذا المقطع من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ويمر بأرضي مدن بيت ساحور، بيت لحم، وبيت جالا، وصولاً إلى طريق الأنفاق غربي بلدة الخضرة، جنوب غربي محافظة بيت لحم. وفي إطار هذا المقطع الذي أنجزت أجزاء كبيرة منه، أقامت قوات الاحتلال معبراً جديداً شمالي مدينة بيت لحم، نقلت بموجبه الحاجز العسكري مسافة ٢٢٠ متراً إلى الجنوب. ويفصل هذا المقطع بين مدينة القدس ومحافظة بيت لحم، ويحرم مئات العائلات من أهالي المحافظة من الوصول إلى أراضيهم التي عزلت شمالي الجدار، والتي تقدر بحوالي ثمانية آلاف دونم.

## مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

وعلى صعيد الاستمرار في مصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لأغراض استكمال إقامة جدار الضم، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٧، أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة ٧٩٦٠٠ متر مربع من أراضي بلدتي جيوس وعزون، شمال وشرقي مدينة قلقيلية. جاء الأمر موقفاً من قبل "قائد جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الوسطى" مثير منشيه، ويحمل الرقم (٠٩/٠٧/ت) ويقضي بوضع اليد على مواقع: مغارة حميدة، الروقات، الخليص، المهلات، الكرم القبلي، وخلة صوفان، وتقع ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي بلدة جيوس شمالي المدينة. ومواقع: الظهر الأعوج، المنزلة، وحرابق إسحاق ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي بلدة عزون، شرقي مدينة قلقيلية. وقد جاء في الأمر أن الهدف من وضع اليد يأتي "لأغراض عسكرية لأجل إقامة جدار الأمن".

وفي تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٧، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً جديداً يقضي بمصادرة حوالي (٢٢٩) دونماً من أراضي قرية بردلة، في الأغوار الشمالية، وذلك لإقامة مقطع جديد من جدار الضم في المنطقة. تقع هذه الأراضي شمالي القرية المذكورة وبمحاذاة الجدار الذي أقامته على حدود المنطقة منذ ٢٠٠٢.

× وفي اليوم المذكور أعلاه، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً مماثلاً يقضي بمصادرة حوالي ٦٠ دونماً من أراضي قريتي جلبون وفقوعة، شرقي مدينة جنين. وجاء أمر المصادرة المذكور تحت رقم (٢٦/٠٢/ت) وبتوقيع (قائد جيش الدفاع الإسرائيلي) في الضفة الغربية. وجاء في أسباب الأمر (أن الأمر ضروري لأغراض عسكرية، وعلى أثر الظروف الأمنية الخاصة السائدة في المنطقة، والحاجة باتخاذ خطوات لمنع عمليات إرهابية". ويأتي الأمر الجديد استكمالاً لأمر سابق أصدرته تلك القوات عام ٢٠٠٢، وذلك لتعديل مسار الجدار في محافظة جنين.

وفي تاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٧، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً جديداً يقضي بمصادرة حوالي ١١٣٠ دونماً من أراضي بلدتي أبو ديس والسواحة الشرقية، شرقي مدينة القدس العربية المحتلة. وفي حين أشار قرار المصادرة أن الهدف منه شق شارع يخصص للفلسطينيين ويربط بين بلدة أبو ديس، جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة، ومدينة أريحا، إلا أن مصادر في مديرية الحكم المحلي في محافظة القدس ذكرت أن أمر المصادرة يتعلق ببناء مقطع جديد من جدار الضم حول المدينة. الأمر العسكري يحمل رقم (١٩/٠٧/ت)؛ وموقع من جادي شمالي، قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية.

## تطهير عرقي

بالتزامن مع مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة التطهير العرقي على طرقي الجدار. ففي تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٧، هجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي سكان خربة "قصة"، شمال غربي محافظة الخليل، المعزولة خلف الجدار، وأجبرت حوالي ٢٥٠ فرداً من سكان الخربة المذكورة على الرحيل عنها بالكامل. قامت تلك القوات بتجريف عشرات المساكن وحظائر الأغنام العائدة للسكان المدنيين في الخربة، وتسويتها بالأرض. وذكر عدد من سكان الخربة ونشطاء اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في المنطقة لباحث المركز، أن قوات الاحتلال افتحمت الخربة، وشرع جنودها بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء وفوق رؤوس المواطنين، ومطاردتهم لإجبارهم على الرحيل، قبل أن يجمعوهم ومواشيهم ويرحلوهم بالقوة من المكان إلى الجهة الشرقية من الجدار، وذلك بعد أن قيدوا أعداداً منهم، وشردوا حوالي ٢٥٠ فرداً في العراء.

## القيود على الحركة

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

في مطلع هذا العام، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عن تقليص ساعات فتح البوابة الزراعية الواقعة شمالي بلدة جيوس، شمال شرقي مدينة قلقيلية، من اثنتي عشرة ساعة إلى ثلاث ساعات يومياً. وتسبب إغلاق البوابة في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم المقام على أراضي القرية. وذكر مزارعون من البلدة أن مدة فتح البوابة غير كافية لهم للعمل في أراضيهم، وأن هذا الإجراء التعسفي سيعمل على تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزرعاتهم. الجدير ذكره أن سكان البلدة المذكورة يعتمدون بشكل أساسي في مصادر عيشهم على الثروة الزراعية، وتعتبر الأراضي التي عزلها الجدار خلفه من أكثر أراضي محافظة قلقيلية خصوبة.

وفي محافظة جنين، شمالي الضفة الغربية، طلبت "الإدارة المدنية الإسرائيلية"؛ من أهالي بلدة برطعة الشرقية، جنوب غربي المحافظة، الحصول على بطاقات ممنطة، بالإضافة للتصاريح، حتى يتمكنوا من عبور البوابة الحديدية المقامة في هيكل الجدار. الجدير ذكره أن بناء جدار الضم في تلك المنطقة خلق واحداً من المعازل التي خلفها الجدار، بحيث فصلت هذه المعازل عن باقي مناطق الضفة الغربية. يعيش في داخل معزل برطعة، الذي يقع في الجانب الشمالي من المسار الغربي للجدار، غربي بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين، حوالي ٤٣٠٠ فلسطيني، يسكن معظمهم في بلدة برطعة الشرقية، ويسكن الباقي في أربع خرب مجاورة.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، تفرض قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين إذ تشترط عليهم الحصول على تصاريح صادرة من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" تمكّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

بالتزامن مع  
مصادرة المزيد من  
ممتلكات المدنيين  
الفلسطينيين،  
واصلت قوات  
الاحتلال الإسرائيلي  
العمل بسياسة  
التطهير العرقي على  
طريق الجدار

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، ولى طرْفِ الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغَلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

في تاريخ ٦/٨/٢٠٠٧، قضت المواطنة كاملة إبراهيم قبيها، ٧٥ عاماً، من بلدة برطعة الشرقية، جنوب غربي مدينة جنين، نحبها، أمام البوابة التي تقيمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في هيكل جدار الضم في المنطقة، وذلك جراء إعاقة سيارة الإسعاف التي توجهت من مدينة جنين إلى قرية برطعة المعزولة خلف الجدار لنقلها إلى المستشفى. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها باحث المركز من إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة جنين، ففي حوالي الساعة ٦:٥٠ صباح اليوم المذكور أعلاه تلقى الإسعاف المذكور اتصالاً هاتفياً من عائلة المسنة كاملة قبيها تطلب منه الحضور إلى بلدة برطعة الشرقية لنقلها إلى مستشفى الشهيد الدكتور خليل سليمان الحكومي في مدينة جنين. على الفور تحركت سيارة إسعاف يقودها السائق فايز الأشقر، وكان برفقته ضابط الإسعاف سائد الأطرش. وما أن وصلت السيارة إلى حاجز برطعة الشرقية، أوقفها جنود الاحتلال، ومنعوها من الدخول مدة ساعة وخمس وأربعين دقيقة. وفي حوالي الساعة ٩:٥٠ صباحاً عادت السيارة إلى مقر جمعية الهلال الأحمر دون إحضار المريضة التي كانت قد لفظت أنفاسها الأخيرة قبل أن تتمكن سيارة الإسعاف من الوصول إليها.

## غياب العدالة في القضاء الإسرائيلي والمساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

تغييب العدالة بشكل مطلق من النظام القضائي الإسرائيلي، والقضاء العسكري على وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، وبالتحديد فلسطينيي الأراضي المحتلة - الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن بين آلاف الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال انتفاضة الأقصى، بما فيها جرائم ترقى الى جرائم حرب، فتحت قوات الاحتلال تحقيقات في عشرات منها فقط. وفي غالبية تلك التحقيقات المحدودة- خاصة التي تثير ضجة اعلامية كبيرة- لم يحصل الضحايا المدنيين على العدالة والإنصاف.

ومن خلال التجربة الطويلة التي خاضها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في مئات القضايا - بصفته ممثلاً عن الضحايا المدنيين- يتضح أكثر وأكثر أن القضاء الإسرائيلي، بما في ذلك المحكمة العليا، يشكل غطاءً قانونياً لاقتراح قوات الاحتلال الإسرائيلي مزيد من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين، وانه ليس سوى أداة امتصاص من أجل عدم التلويح في إجراءات العدالة الدولية بصورة مباشرة، تحت حجة وجود قضاء وطني إسرائيلي عادل!

ومن بين أكثر الأمثلة على تساوق القضاء الإسرائيلي مع اقتراح قوات الاحتلال لجرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين، وتسويغها لتلك الممارسات قانونياً، كان القرار الاستباقي للمحكمة العليا الاسرائيلية الذي أصدرته بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، والذي يقضي بإلغاء ٣٠ كم من مسار الجدار الفاصل في قرى شمال غرب القدس. وبالتالي إعادة رسم الجدار في تلك القرى لاعتبارات "انسانية". وجاء القرار المذكور قبل أقل من عشرة أيام على إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي للرأي الاستشاري بشأن جدار الضم في الضفة الغربية، الذي اعتبره غير قانوني ويجب ازالته. ويبدو أن الهدف من ذلك القرار كان تحسين صورة القضاء الإسرائيلي، وإظهار ان المشكلة الحقيقية هي في مسار الجدار وتعديله في بعض المقاطع لا الجدار نفسه.

كما يشكل قرار المحكمة العليا الاسرائيلية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن الإعدام خارج نطاق القضاء التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق ناشطين فلسطينيين في الأراضي المحتلة دليلاً إضافياً على تغطية القضاء الإسرائيلي على تلك الجرائم وتشجيعاً لاقتراح المزيد منها. وعلى الرغم من الثمن الباهظ لهذه الجرائم، ما خلفته من مئات الضحايا من المدنيين بمن فيهم الأطفال والمارة، أخفقت المحكمة في اتخاذ قرار واضح وصريح يحظر هذه السياسة. وفي المقابل، كثفت قوات الاحتلال في العام الأخير من جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين على نحو غير مسبوق في أعقاب قرار المحكمة، بشكل يوجي وكأن المحكمة أعطت ضوءاً أخضر لقوات الاحتلال.

وأمام الاخفاق المزمع لنظام العدالة الإسرائيلي، على أعلى المستويات، في إنصاف الضحايا المدنيين في الأراضي المحتلة في المحاكم الاسرائيلية، اصبح هنالك توجهاً لدى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان لاستخدام آليات دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات حقوقية وقانونية دولية. وفي هذا الإطار، فقد قام المركز على مدى العامين الأخيرين، وبالتعاون مع مؤسسات حقوقية في أوروبا واستراليا بمقاضاة اسرائيليين متهمين بجرائم حرب، خارج دولة الاحتلال، كان آخرهم الجنرال موشيه يعالون، الذي شغل منصب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي خلال الفترة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥، حيث تميزت فترته باقتراح جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلها المركز بالتعاون مع مكتب هيكممان وروز في لندن بالملكة المتحدة لمقاضاة الإسرائيليين المتهمين بجرائم حرب خارج إسرائيل وفقاً للأسس القانونية قد أثمرت باستصدار مذكرة اعتقال له في نيوزيلاندا بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦، إلا أنه نجا في اليوم التالي من الاعتقال والمقاضاة القانونية.

وعلى الرغم من فرار رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، موشيه يعالون، من وجه العدالة خارج دولة الاحتلال، إلا أن المركز عاقد العزم على المضي قدماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام العدالة الدولية، بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحامين دوليين.

من خلال التجربة  
الطويلة التي خاضها  
المركز الفلسطيني  
لحقوق الانسان  
في مئات القضايا  
- بصفته ممثلاً عن  
الضحايا المدنيين -  
يتضح أكثر وأكثر أن  
القضاء الإسرائيلي،  
بما في ذلك المحكمة  
العليا، يشكل غطاءً  
قانونياً لاقتراح  
قوات الاحتلال  
الإسرائيلي مزيد  
من جرائم الحرب  
بحق المدنيين  
الفلسطينيين

## الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

يستعرض هذا الجزء الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. ونظراً لما أصاب مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني من انهيارات، خاصة بعد أحداث يونيو واستيلاء حركة حماس على قطاع غزة، فإن هذا الجزء يبدأ بتسليط الضوء على أوضاع السلطتين القضائية والشريعية والتطورات التي طرأت عليهما حيث انسحب الشرح القائم في هرم السلطة التنفيذية عليهما. ومن ثم يستعرض هذا الجزء بقية الانتهاكات خلال العام، بما فيها تدهور أوضاع السلطة القضائية؛ انهيار السلطة التشريعية؛ انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية؛ انتهاك الحق في حرية التعبير والاعتداء على الحريات الشخصية؛ انتهاك الحق في التجمع السلمي؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ وتدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة.

### تدهور أوضاع السلطة القضائية

سبق وأن حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من مخاطر أن ينسحب الشرح السياسي في هرم السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وطالب الأطراف المعنية في غزة ورام الله مراراً بتحييد القضاء في الصراع القائم وحثهما على اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على استقلال السلطة القضائية وعدم تسييس نظام العدالة، حفاظاً على مصالح المواطنين. ولكن للأسف الشديد لم تجد تلك التحذيرات والمطالب أذناً صاغية، وسرعان ما تم الزج بالقضاء في أتون الصراع السياسي، من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله. وأسدل العام ٢٠٠٧ ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشكل كامل، إثر استيلاء الحكومة المقالة على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء ورفض القضاة لتلك الإجراءات غير القانونية وإعلانهم عن تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية لأجل غير مسمى، وهو ما يعني التعطيل الكامل للقضاء المدني.

شهدت الأيام الأولى التي تلت أحداث يونيو وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة تطورات متسارعة تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية، خاصة في قطاع غزة. كان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة المتواجد في رام الله بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون، بما في ذلك تنظيم المرور، ملاحقة الجريمة، الإشراف على السجون ومراكز التوقيف وغير ذلك من الوظائف الحيوية. وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهو من يتولى الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وصاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها. وقد أثر ذلك على عمل السلطة القضائية وأصابها بشلل كبير، حيث لم يعد القضاء ينظر سوى في القضايا المدنية، أما القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، ممثلة بالنائب العام، فتعطلت بالكامل. ويشمل ذلك كافة القضايا الجزائية، إضافة إلى القضايا المنظورة أمام محكمة العدل العليا وتكون السلطة طرفاً فيها. وفي تطور لاحق، قرر مجلس القضاء الأعلى وقف تنفيذ الأحكام القضائية منطلقاً من عدم التعامل مع الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة. كما تم التوقف عن جباية الرسوم القضائية، التزاماً بقرار غير قانوني أصدرته الحكومة في رام الله بإعفاء المواطنين من الرسوم في محافظات القطاع، لضمان عدم جباية تلك الرسوم من قبل الحكومة في غزة. وفي حينه حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خطورة ما آلت إليه أوضاع السلطة القضائية، وطالب بتحييد القضاء من الأزمة وبعودة الشرطة الزرقاء للعمل وبإعادة عمل النيابة العامة بصرف النظر عن الأوضاع السياسية القائمة. كما حذر المركز من

أسدل العام ٢٠٠٧  
ستاره وقد انهار  
القضاء المدني في  
قطاع غزة بشكل  
كامل، إثر استيلاء  
الحكومة المقالة  
على مجمع المحاكم  
وإخضاع القضاء  
لسيطرته المباشرة  
ورفض القضاة لتلك  
الإجراءات غير  
القانونية وإعلانهم  
عن تعليق العمل  
في كافة المحاكم  
النظامية لأجل غير  
مسمى، وهو ما يعني  
التعطيل الكامل  
للقضاء المدني

أن توقف أو تعطيل عمل القضاء المدني قد يعطي الذريعة لتشكيل أجسام قضائية بديلة في قطاع غزة، وهو ما اعتبره سيشكل ضربة أخرى للقضاء المدني وللحياة المدنية ومصالح المواطنين.<sup>٧</sup>

وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها رداً على سيطرة حماس على القطاع، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتاريخ ٧/٦ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ينطوي على اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري. وتنص المادة الأولى من المرسوم على توسيع اختصاص القضاء العسكري، ليشمل "الجرائم المخلة بالسلامة العامة"، بما في ذلك: ١. الجرائم الواقعة على مسئولية وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وممتلكاتها؛ ٢. الجرائم الواقعة على السلامة العامة والأمن الداخلي؛ و٣. الجرائم الواقعة على أجهزة الأمن الفلسطينية ومنسبها، وبالتالي تم اغتصاب اختصاصات هي من صميم اختصاص القضاء المدني. ولتسوية هذا الإجراء الخطير، تنص المادة الثالثة من المرسوم على تعليق الفقرة الثانية من المادة (١٠١) في القانون الأساسي والتي تنص بوضوح على أن إنشاء المحاكم العسكرية بقوانين خاصة وأنه "ليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري." وجاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية في المرسوم على أن "تتولى النيابة العسكرية اختصاصات النيابة العامة" وهو ما يشكل تدميراً لمؤسسة النيابة العامة ولصلاحيات النائب العام. ولتسوية ذلك تنص المادة ٢ من المرسوم على تعليق العمل بالفقرة الثانية من المادة (١٠٧) في القانون الأساسي التي تنص على أن "يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته." أما الفقرة الثالثة من المادة الثانية في المرسوم فتتص على أن "يتمتع منتسبو القوات الفلسطينية كافة بصفة الضبطية القضائية." وبالتالي يتحول كل رجل أمن في أي جهاز أمن إلى "مأمور ضبط قضائي"، في مظهر آخر من مظاهر العسكرية وتقويض الحياة المدنية واغتصاب صلاحيات "مأموري الضبط القضائي" والنائب العام، المحددة في قانون الإجراءات الجزائية رقم ٢ لسنة ٢٠٠١. وفي ضوء ذلك، اعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن المرسوم يفتح الباب على مصراعيه لعسكرة المجتمع الفلسطيني وتكريس ديكتاتورية عسكرية وتدمير الحياة المدنية والقضاء المدني، تحت ذريعة حالة الطوارئ، وذلك من خلال: (١) اغتصاب اختصاصات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري؛ (٢) اغتصاب صلاحيات النائب العام لصالح النيابة العسكرية؛ و(٣) اغتصاب صلاحيات مأموري الضبط القضائي وتفويضها لكافة منتسبي الأجهزة الأمنية.

وبتاريخ ٨/١٤، قرر د. يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في الحكومة المقالة بغزة، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كقائد عام حسب الأصول القانونية. وقد جاء في قرار الوزير المكلف أن إجراءات تعيين النائب العام لم تكتمل حسب الأصول القانونية، بسبب عدم مصادقة المجلس التشريعي على تعيينه قبل أداء اليمين القانونية. وقد أكد المركز في حينه أن النائب العام كان وما يزال يمارس عمله وفقاً للقانون وأن لا صلاحية لوزير العدل أيًا كان للمساس باختصاصه وبصفته، وأن قرار الوزير يشكل مساساً خطيراً بالسلطة القضائية ويعرقل نظام العدالة.<sup>٨</sup>

وإمعاناً في الإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها الحكومة المقالة ضد النائب العام من خلال قرار وزير العدل المكلف بوقفه عن العمل، وفي اعتداء سافر على شخص وصفه النائب العام وحصانته وحصانة معاونيه، أقدمت القوة التنفيذية بتاريخ ٨/١٦ على اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة. وقد أدان المركز الاعتداء بشدة وطالب بملاحقة مقترفيه وتقديمهم للعدالة، فيما جدد مطالبته للحكومة المقالة ووزير العدل المكلف بالتراجع عن القرار غير القانوني بوقف النائب العام عن عمله وضرورة اتخاذ إجراءات جدية للحفاظ على هبة وحصانة النائب العام ومعاونيه. وأكد المركز أن قرار منع النائب العام من العمل يعني تعمد إحداث فراغ خطير في هذا المنصب، وبالتالي عرقلة عمل السلطة القضائية ونظام العدالة في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>٩</sup>

وبتاريخ ٨/٢٩، تم تعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة.

<sup>٧</sup> أنظر في هذا الشأن البيان الصحفي الذي أصدره المركز بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢ بعنوان "الجميع مطالب بالحفاظ على انتظام القضاء المدني المركز يحذر من انعكاسات الأزمة القائمة على أوضاع السلطة القضائية في قطاع غزة."

<sup>٨</sup> حول ملاحظات قرار الوزير وموقف المركز من توقيف النائب العام، أنظر البيان الصحفي الصادر عن المركز بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٧، بعنوان "لا صلاحية لوزير العدل المكلف بوقف عمل النائب العام."

<sup>٩</sup> أنظر بهذا الشأن بيان المركز الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٧، بعنوان "مركز يدين الاعتداء على النائب العام ومعاونيه."

وبتاريخ ٩/٤، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه "مجلس العدل الأعلى"، وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تنسيب وزير العدل لستة من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف عمر الحلبي. ووفقاً للمادة الثانية من القرار، يختص مجلس العدل الأعلى بما يلي: (١) تحديد قائمة المراكز القضائية الشاغرة وتحويلها لوزارة العدل للإعلان عنها؛ (٢) تنسيب القضاة وترقياتهم لمجلس الوزراء بعد توصية لجنة التعيينات؛ (٣) التقرير في إنهاء خدمة القاضي أو تكليفه بمهمة غير قضائية؛ (٤) الموافقة على طلبات إجازات القضاة وإبلاغ وزارة العدل بذلك؛ (٥) تلقي تظلمات القضاة والبت فيها. علماً بأن جميع تلك الاختصاصات هي من صميم اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي ينظمه قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ الساري المفعول في السلطة الوطنية. وقد أدان المركز ذلك القرار واعتبر أن الحكومة المقالة أو أية حكومة أخرى لا تملك صلاحية إصداره، وأنه يشكل اغتصاباً لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني، والذي ينظم تشكيله واختصاصاته قانون السلطة القضائية. واعتبر المركز أن المجلس المشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ رأسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين.<sup>١٠</sup>

وقد باشر مجلس العدل الأعلى بالفعل بتعيين عدد من القضاة الجدد بطريقة غير قانونية، خلافاً لقانون السلطة القضائية الذي يقضي بتنسيبهم من مجلس القضاء الأعلى وإصدار مرسوم رئاسي بتعيينهم.

أما الإجراء الأكثر خطورة فكان بتاريخ ١١/٢٦ عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، من قبل رئيس وأعضاء "مجلس العدل الأعلى" المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أخضع المجمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلس المعين، وهو ما أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى. وإدراكاً منها لخطورة ما يحدث من تطورات، تدخلت منظمات حقوق الإنسان، وبصورة غير مسبوق، وبذلت جهوداً حثيثة ومكثفة لإنقاذ القضاء المدني من الانهيار التام وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وتجنّب السلطة القضائية انعكاسات الصراع السياسي القائم. ولكن للأسف الشديد، لم تفلح تلك الجهود، وخلصت المنظمات إلى أن الحكومة المقالة غير جادة في التوصل إلى حل إلا وفقاً لما تراه هي، وأنها غير معنية بالتراجع عن إجراءاتها غير القانونية. وفي مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٢/٦، طالبت منظمات حقوق الإنسان الحكومة المقالة في غزة بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة الخطيرة وغير القانونية والتي من شأنها أن تدمر السلطة القضائية. وأعربت عن دعمها الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل المحامين. وحملت المنظمات الحكومة المقالة المسؤولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين كافة.

<sup>١٠</sup> أنظر بيان المركز بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧.

## انهيار السلطة التشريعية

تدهورت أوضاع السلطة التشريعية خلال العام ٢٠٠٧ على نحو غير مسبوق منذ تنصيب المجلس التشريعي خلال العام ١٩٩٦، بلغت حد الانهيار التام خلال النصف الثاني من العام. ولم يكن ذلك الانهيار بفعل استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمجلس فقط، إنما أيضاً بفعل الصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس والشرخ القائم في هرم السلطة التنفيذية والذي انسحب أيضاً على مكونات النظام السياسي للسلطة الوطنية، بما في ذلك السلطة التشريعية.

كانت الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في يناير من العام ٢٠٠٦، قد أفضت إلى فوز حركة حماس بالغالبية العظمى من مقاعد المجلس التشريعي (٧٤ مقعداً)، متقدمة بذلك على حركة فتح التي فازت بـ ٤٥ مقعداً فقط، من بين ١٢٢ مقعداً، هي عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان من المؤمل أن تسهم تلك النتائج في تقوية الديمقراطية الفلسطينية الناشئة من خلال تكريس التداول السلمي للحكم، وأن يتبعها خطوات أخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، وأن تكون عاملاً قوياً داخلياً للشعب الفلسطيني يتم استثماره في خدمة تطلعاته ونضاله من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ أربعة عقود.

غير أن تلك الآمال سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، عندما اصطدمت بأرض الواقع، إذ شهدت التطورات اللاحقة انتكاسة حقيقية لعملية التحول الديمقراطي وتقويضاً للجهود والإجراءات التي تمت. ففي أعقاب تشكيل حركة حماس الحكومة الجديدة بمفردها، شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً غير مسبوق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وضد الحكومة الجديدة والمجلس التشريعي المنتخب، بما في ذلك اعتقال عشرة من الوزراء و٣١ نائباً، بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي؛ الامتناع عن تحويل عائدات الضرائب التي تجبها إسرائيل على الواردات الفلسطينية وتقوم بتحويلها للسلطة الوطنية وفق اتفاقية التسوية المرحلية؛ تشديد إجراءات الحصار المفروض على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وتصعيد قتل المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية، بما فيها منشآت مدنية حيوية. ومن ناحية ثانية، قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا تعليق مساعداتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، في سابقة هي الأولى في العالم التي يتم فيها فرض عقوبات دولية على شعب يرزح تحت نير الاحتلال ويعاني من جرائم حرب متواصلة على أيدي القوات المحتلة.

ترافق ذلك مع تدهور غير مسبوق في الأوضاع الأمنية الداخلية ووجود معوقات لعملية التحول الديمقراطي، حيث شهدت الأوضاع الأمنية الداخلية تدهوراً خطيراً في ظل التصعيد غير المسبوق في حالة الانفلات الأمني والزيادة المحمومة في الاعتداءات على سيادة القانون في كافة مناطق السلطة الوطنية، خاصة في قطاع غزة. علاوة على ذلك، شهد قطاع غزة على وجه التحديد، صراعاً دموياً بين حركتي فتح وحماس طيلة الأشهر اللاحقة، أدى إلى مقتل العشرات من الجانبين، إضافة إلى العشرات من المدنيين. وقد بلغت ذروة تلك الاشتباكات الدامية على السلطة بين الحركتين ذروتها في شهري ديسمبر ٢٠٠٦، ويناير ٢٠٠٧، إذ تصاعدت الأسلحة المستخدمة في الصراع بينهما، والحصيلة الكبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين.

وقد دفع ذلك التدهور غير المسبوق في الأوضاع الداخلية إلى تدخل الأطراف العربية لوقف تلك الصراعات الدامية بين الطرفين. وفي هذا الإطار، دعا العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، الأطراف المتناحرة إلى مكة للحوار من أجل الخروج من الأزمة التي تعصف بالقضية الفلسطينية. وبعد مباحثات بين الوفدين رفيعي المستوى من الحركتين على مدار عدة أيام، توصل الطرفان إلى "اتفاق مكة" في ٨ فبراير ٢٠٠٧. وقد نص الاتفاق على وقف الاعتداءات بين الطرفين، ووقف التحريض المتبادل في وسائل الإعلام وغيرها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، كمرحلة أولى، وللأزمة السياسية القائمة.

وكان من المؤمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى مصالحة وطنية، تسفر عن إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي مزقتها الصراعات بين حركتي فتح وحماس وأدت إلى شل عملها. وفي إطار تلك الأجواء، شكلت حكومة الوحدة الوطنية ونالت على ثقة المجلس التشريعي في ١٧ مارس ٢٠٠٧، بعد التأمه بكامل أعضائه المنتخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي تلك الأثناء تم التوافق بين الكتلتين الكبيرتين في المجلس التشريعي (كتلتي فتح وحماس) وباقي الكتل البرلمانية الأخرى على تمديد الدورة

تدهورت أوضاع

السلطة التشريعية

خلال العام ٢٠٠٧

على نحو غير

مسبوق منذ تنصيب

المجلس التشريعي

خلال العام ١٩٩٦،

بلغت حد الانهيار

التام خلال النصف

الثاني من العام.

ولم يكن ذلك

الانهيار بفعل

استهداف قوات

الاحتلال الإسرائيلي

للمجلس فقط، إنما

أيضاً بفعل الصراع

الدامي بين حركتي

فتح وحماس والشرخ

القائم في هرم

السلطة التنفيذية

والذي انسحب أيضاً

على مكونات النظام

السياسي للسلطة

الوطنية، بما في ذلك

السلطة التشريعية

الأولى للمجلس التشريعي الى يوليو ٢٠٠٧. وكان من المؤمل أيضاً، أن تساهم تلك التطورات الايجابية على المستوى الداخلي في الإفراج عن النواب المعتقلين في سجون الاحتلال، بمن فيهم رئيس المجلس وأمين السر.

غير أن أجواء عدم الثقة والتشكيك بقيت قائمة بين الجانبين، عبرت عنها التصريحات الاعلامية النارية والتحريض والانتهاكات المتبادلة، وصلت ذروتها الى موجة جديدة من الاشتباكات بين الحركتين في منتصف مايو، بلغت حداً غير مسبوق، انتهت بهدنة بين الجانبين برعاية الوفد الامني المصري المتواجد في قطاع غزة بصورة دائمة. لكن سرعان ما انهارت تلك الهدنة في ظل بقاء أسباب التوتر، بما في ذلك أجواء عدم الثقة بين الجانبين، وبدأت مرحلة أخرى من الاشتباكات في الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٧ امتدت نحو اسبوع، قتل خلالها عشرات الفلسطينيين وأصيب مئات آخرون، وانتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وانفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية.

وأمام تلك التطورات الخطيرة، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية مساء يوم الخميس الموافق ٦/١٤، تقضي بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والإعلان عن حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة مكلّفة بإنفاذ حالة الطوارئ. وبتاريخ ٦/١٧، أصدر الرئيس مرسومين آخرين، أولهما يقضي بتعليق العمل بالمواد (٦٦، ٦٦، ٦٥) من القانون الأساسي (الدستور المؤقت للسلطة الفلسطينية. أما المرسوم الثاني فيقضي باعتبار القوة التنفيذية (التي شكلتها وزارة الداخلية عام ٢٠٠٦)، وميليشيات حركة حماس "خارجة عن القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها.

وقد انعكست تلك الاجراءات سلباً على المجلس التشريعي وأدت الى إصابته بالشلل التام. فقد شهدت المرحلة اللاحقة مناكفات وتجاذبات سياسية بين حركتي فتح وحماس، ساهمت في تعطيل المجلس أكثر من ذي قبل. فبتاريخ ٥ يوليو، دعا القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر لحضور جلسة افتتاح دورة غير عادية، غير أن نواب حركة فتح اعتبروا أن هذا الأمر مخالف للنظام الداخلي، وقاطعوا الجلسة التي لم تعقد لعدم اكتمال النصاب القانوني. وبتاريخ ١١ يوليو دعا الرئيس محمود عباس إلى عقد جلسة افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الجديد، وانتخاب هيئة رئاسة مكتب جديد، غير أنها لم تعقد لعدم اكتمال النصاب القانوني، بسبب تغيب نواب حركة حماس عن الحضور. وبتاريخ ٢٢ يوليو دعا د. أحمد بحر القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي إلى جلسة لمنح الثقة لحكومة الطوارئ التي شكلها د. سلام فياض في أعقاب الحسم العسكري في قطاع غزة، غير أن نواب حركة فتح تغيبوا عن الجلسة. ولذا، أُلغيت الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وفي امتداد طبيعي لأزمة المجلس التشريعي، عقدت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٠٧، جلسة للمجلس التشريعي في مدينة غزة، بحضور ٢٩ نائباً من غزة، فيما أغلق مقر المجلس في رام الله، ولم يشارك سوى ٦ نواب من الضفة الغربية، عبر الهاتف. وقد اعتبرت كتلة التغيير والإصلاح أن هذه الجلسة قانونية بنصاب قوامه ٧٠ نائباً، جميعهم من كتلة التغيير والإصلاح. على الجانب الآخر، قاطعت الكتل البرلمانية، بما فيها كتلة حركة فتح كبرى كتل المعارضة هذه الجلسة واعتبرت أنها غير قانونية.

سبق الجلسة استعدادات من قبل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، حيث تمكنت من الحصول على ٣٥ توكيلاً من النواب الأسرى في سجون الاحتلال لزملائهم في غزة. وفيما اعتبرت الكتل البرلمانية الأخرى هذه التوكيلات غير قانونية وأن لا سند لها في القانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس، اعتبرتها حركة حماس قانونية وأنه لا يوجد في القانون الأساسي أو النظام الأساسي ما يمنع القيام بهذه الخطوة، وأنها جاءت للرد على محاولات قوات الاحتلال تضييق المجلس التشريعي من مضمونه. وقد توالى عقد جلسات للمجلس التشريعي في غزة، على هذا النحو، حتى نهاية العام ٢٠٠٧.

وفي هذا الإطار، يرى المركز أن جلسة ٧ نوفمبر والجلسات اللاحقة جزء من الأزمة السياسية القائمة، دون الخوض في جدل قانوني حول مدى قانونيتها من عدمه. كما يرى أن تلك الجلسات ليس لها أي قيمة قانونية، بل هي جزء من الأزمة، وتكرس الانقسام والفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

شهد هذا العام تصعيداً خطيراً في انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قتل خلال العام نحو ٥٠٠ مواطن، بينهم ٤٧ امرأة، و٤٥ طفلاً، كما أصيب أكثر من ٢٢٢٠ مواطناً بأيدٍ فلسطينية. وسقط ٢١١ شخصاً قتل في إطار أعمال الاقتتال الدامية التي اندلعت بين حركتي فتح وحماس، وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما، والتي رافقها انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أعمال القتل العمد. وكانت تلك الأعمال الدامية بين الحركتين قد بدأت في شهر إبريل من العام ٢٠٠٦، واستمرت على مدار العام ٢٠٠٧، وبلغت ذروة تلك الأعمال خلال أحداث يونيو الدامية، التي انتهت بسيطرة حركة حماس وجناحها العسكري (كتائب الشهيد عز الدين القسام) على قطاع غزة، وما رافقها من عمليات قتل وغير ذلك من الانتهاكات.

وقد سقط ١٨٥ مواطناً، وأصيب حوالي ٧٩٠ آخرون في أشكال أخرى من أعمال العنف وسوء استخدام السلاح التي تدرج في إطار حالة الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون الدستورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان أبرز تجليات هذه الحالة استمرار سقوط ضحايا جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة؛ استخدام مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات عائلية وشخصية؛ إعدام مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية؛ وقتل مواطنين خارج إطار القانون على خلفية قضايا ما يسمى بـ "شرف العائلة".

## أعمال الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس: أحداث يونيو وغيرها

شهد هذا العام تصعيداً غير مسبوق في أعمال الاقتتال الداخلي بين مسلحين من حركتي فتح وحماس وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما. كانت أعمال الاقتتال قد اندلعت منذ أبريل ٢٠٠٦، ولكنها تواصلت خلال العام ٢٠٠٧ في جولات متلاحقة بلغت ذروتها في يونيو ٢٠٠٧، والتي انتهت بالحسم العسكري لحركة حماس واستيلائها على مقرات الأجهزة الأمنية وبسط سيطرتها بالكامل على قطاع غزة. وكان طرفا النزاع قد اقرتا انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، فقد رافق الأحداث الدامية العديد من أعمال القتل العمد والإعدام خارج إطار القانون وإطلاق النار على مقاتلين بعد أسرهم. وتحدثت شهود عيان عن قتل مصابين داخل المستشفيات وأعمال خطف وتعذيب وتكبير بأشخاص ينتمون أو يشتبه بانتمائهم لأحد طرفي النزاع. ووقع المدنيون العزل ضحية للأعمال القتالية بين الطرفين، على الرغم من التزامهم منازلهم في معظم الأحيان. ولم تراع حرمة الأماكن المدنية، بما فيها المنازل والأبراج السكنية التي تم استخدامها من طرفي النزاع في العمليات القتالية، مما زاد من معاناة المدنيين ووضعهم في قلب العمليات القتالية عنوة، وتسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوفهم، بينهم نساء وأطفال.

وكان المركز سبق وأن حذر من أعمال الاقتتال الداخلي هذه والتي تدرج في إطار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح والاعتداء على سيادة القانون الدستورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب المركز بالتحقيق فيها وتقديم الضالعين فيها للعدالة، وللأسف الشديد لم يسبق وأن تم التحقيق في أي جرائم اقرت، وكانت كل جولات الاقتتال تنتهي في تفاهات سياسية وهدنة، وهو ما يعتبر تغطية سياسية على الجرائم وانتهاكات جسيمة للقانون تمر دون عقاب. وسبق وأن أكد المركز بأنه في غياب التحقيق النزيه في الجرائم وملاحقة مقترفيها وتقديمهم للعدالة، فإن مثل تلك التفاهات والهدنات عبارة عن وصفة لمزيد من أعمال الاقتتال ولמיד من الجرائم.

أول جولات الاقتتال الداخلي خلال هذا العام ٢٠٠٧، كانت مع بداية العام، فخلال الفترة بين ١-٦ يناير، شهد قطاع غزة جولة جديدة من جولات النزاع المسلح بين حركتي فتح وحماس، أسفرت الاشتباكات بينهما عن مقتل ١٦ فلسطينياً وإصابة حوالي ١١٧ آخرين. وقد شهدت تلك الفترة موجة من عمليات الاختطاف المتبادل لعناصر من حركتي فتح وحماس خاصة في محافظتي غزة والشمال. وقد تعرض المختطفون من الجانبين لعمليات تعذيب وضرب شديدين، توجت في كثير من الأحيان بإطلاق النار على أرجلهم. وقد دشنت تلك الفترة بداية مرحلة جديدة أخذت فيها عمليات الاختطاف والتكبير وإطلاق النار على الأطراف بهدف إحداث إعاقات جسيمة مستديمة في التصاعد بشكل خطير.

شهد هذا العام  
تصعيداً خطيراً  
في انتهاك الحق في  
الحياة والاعتداء  
على السلامة  
الشخصية في  
الأراضي الفلسطينية  
المحتلة. وقد قتل  
خلال العام نحو ٥٠٠  
مواطن، بينهم ٤٧  
امرأة، و٤٥ طفلاً،  
كما أصيب أكثر من  
٢٢٢٠ مواطناً بأيدٍ  
فلسطينية

كان طرفا النزاع  
قد اقرتا انتهاكات  
جسيمة لأحكام  
القانون الدولي  
المتعلقة بالنزاعات  
المسلحة الداخلية،  
فقد رافق الأحداث  
الدامية العديد من  
أعمال القتل العمد  
والإعدام خارج إطار  
القانون وإطلاق  
النار على مقاتلين  
بعد أسرهم

وخلال الفترة بين ١-٣ فبراير، شهدت أنحاء متفرقة من قطاع غزة جولة أخرى دامية من الصراع المسلح بين الحركتين، راح ضحيتها ٢٩ قتيلاً، بينهم سبعة مدنيين (بينهم ثلاثة أطفال وثلاث نساء)، وأكثر من ٢٠٠ مصاب، نصفهم من المدنيين العزل. وخلال تلك الاشتباكات انتشر آلاف المسلحين المدججون بالأسلحة والعتاد الحربي في الشوارع والمفارق وفوق أسطح المنازل والأبراج السكنية، ودارت اشتباكات وأعمال قنص بشكل لم يسبق له مثيل. ورافق ذلك التصعيد الخطير انتهاكات المنازل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اقترافها المسلحون وأفراد الأمن من كلا الطرفين. كما رافق ذلك التصعيد أيضاً اعتداءات متبادلة على منشآت مدنية، بينها جامعات ومؤسسات إعلامية. وسادت حالة من الخوف والذعر في صفوف المدنيين الذين امتنع معظمهم عن مغادرة منازلهم، وامتعت وسائل النقل عن الحركة فيما يشبه حالة من حظر التجوال، بالذات في مدينة غزة، وفي معظم أنحاء القطاع. وفي ساعات مساء يوم ٢ يناير، توصل الجانبان إلى اتفاق تهدئة بعد تدخل القوى الوطنية والإسلامية، برعاية الوفد الأمني المصري المتواجد في قطاع غزة

وفي أعقاب أعمال الاقتتال الداخلي تلك، دعا العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز الأطراف المتناحرة إلى مكة للحوار من أجل الخروج من هذه الأزمة التي تعصف بالقضية الفلسطينية. وبعد مباحثات بين الوفدين رفيعي المستوى من حركتي فتح وحماس على مدار عدة أيام، توصل الطرفان إلى اتفاق "مكة" في ٨ فبراير، لإنهاء حالة التوتر بين الحركتين. وقد نص الاتفاق على وقف الاعتداءات بين الطرفين، وقف التحريض المتبادل، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كمخرج للأزمة السياسية القائمة.

ولكن للأسف، فإن تفاهات مكة لم تصمد طويلاً رغم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ ١٧ مارس، بعد نولها ثقة المجلس التشريعي. فخلال الفترة بين ١٢-١٩ مايو، شهد قطاع غزة حلقة أخرى من حلقات الصراع الدامي بين الحركتين، كانت أشد عنفاً من سابقتها. فقد اندلعت اشتباكات دامية في مناطق متفرقة من قطاع غزة، أسفرت عن مقتل ٤٧ فلسطينياً، وجرح المئات، وتبادل الطرفان عمليات الاختطاف والتكيل.

وفي ٧ يونيو ٢٠٠٧، بدأ مشهد جديد في مسلسل الاقتتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس. ورغم توصل الطرفين إلى هدنة جديدة على غرار أكثر من ١٢ هدنة سبق وأن توصل لها خلال نحو ١٥ شهراً، إلا أن تلك الهدنة سرعان ما انهارت في غضون ساعات لتتجدد الاشتباكات بين الجانبين. وإن كانت بداية المشهد الدامي الأخير تشبه بدايات المشاهد السابقة من حيث كيفية اندلاع الأحداث في مكان وزمان محدد، إلا أن السنة النيران سرعان ما امتدت إلى كافة أنحاء القطاع. وفي غضون ذلك كانت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، تنفذ هجوماً منظماً على مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية في جميع أنحاء القطاع. ووصلت أعمال الاقتتال نهايتها في ١٤ يونيو باستيلاء كتائب القسام على كافة المقرات والمواقع الأمنية وسط حركة حماس سيطرتها الكاملة على قطاع غزة. وقد أسفرت تلك الاشتباكات الأخيرة عن مقتل ١٦١ مواطناً، بينهم ٤١ مدنياً، من ضمنهم ٧ أطفال و١١ امرأة. كما أصيب خلالها أكثر من ٧٠٠ مواطن بجراح، أصيب العشرات منهم بإعاقات دائمة<sup>١١</sup>

## ■ أعمال اقتتال داخلي أخرى

علاوة على أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، شهد هذا العام أعمال اقتتال دامية أخرى بين القوة التنفيذية ومسلحين من حركة حماس من جهة، ومسلحين ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي، من جهة أخرى. فخلال يومي ١-٢ أغسطس، وقعت اشتباكات دامية بين عناصر القوة التنفيذية، التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، ومسلحين من سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، شرق مدينة غزة، وقد أسفرت عن مقتل ثلاثة مواطنين، أحدهم مدني، وإصابة ٨ آخرين، بينهم ٥ مدنيين، أحدهم طفل.

وخلال يومي ٢٠-٢١ أكتوبر، اندلعت اشتباكات مسلحة بين عناصر من حركة حماس وآخرين من حركة الجهاد الإسلامي في أحياء متفرقة من مدينة رفح، جنوب مدينة غزة. وقد استخدمت خلالها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية، فيما

<sup>١١</sup> لمزيد من المعلومات حول تلك الأحداث، يمكن مراجعة التقرير الشامل الذي أصدره المركز بعنوان "صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة بين ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٧". متوفر على الموقع الإلكتروني للمركز [www.pchrgaza.org](http://www.pchrgaza.org)

في ٧ يونيو ٢٠٠٧،  
بدأ مشهد جديد  
في مسلسل الاقتتال  
الداخلي الفلسطيني  
في قطاع غزة بين  
حركتي فتح وحماس.  
ورغم توصل  
الطرفين إلى هدنة  
جديدة على غرار  
أكثر من ١٢ هدنة  
سبق وأن توصل لها  
خلال نحو ١٥ شهراً،  
إلا أن تلك الهدنة  
سرعان ما انهارت  
في غضون ساعات  
لتتجدد الاشتباكات  
بين الجانبين

اعتلى المسلحون أسطح المنازل، وتبادلوا عمليات الاختطاف عدد من عناصر الحركتين. وقد أسفرت تلك الاشتباكات مقتل المواطنة هيام أحمد صقر، ٥١ عاماً، جراء إصابتها بعبار ناري في الظهر. كما أصيب في الاشتباكات ١٨ شخصاً، بينهم ٤ من أفراد الشرطة واثنان من الأطفال.

وبذلك يرتفع عدد الضحايا جراء أعمال الاقتتال الداخلي خلال هذا العام إلى ٣١٥ قتيلًا، بينهم ١٨ امرأة و١٩ طفلًا، وأكثر من ١٤٣٠ مصابًا، بينهم العشرات من المدنيين الذين لم يكونوا طرفًا في تلك الأعمال، بينهم نساء وأطفال.

## سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة

لم تكن أعمال الاقتتال الداخلي هي الشكل الوحيد لانتهاكات الحق في الحياة خلال العام ٢٠٠٧. فقد سقط ١٠٧ مواطنين آخرين، بينهم ٢١ طفلًا و١١ امرأة، وأصيب ٥٤٧ آخرون، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهر آخر من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مثل تلك الحوادث تشكل تهديدًا مستمرًا للأمن وسلامة المواطنين، وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من الضحايا في غياب الإجراءات القانونية لمواجهةها. وقد تجلت مظاهر تلك الأحداث في العبث بالسلاح؛ اعداد أو تخزين السلاح في أماكن مدنية مأهولة بالسكان؛ استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة؛ واستخدام السلاح من قبل ميليشيات مسلحة.

× بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٧، قتل المواطن محمود عواد السميري، ٣٤ عاماً، من سكان قرية وادي السلقا، شرق مدينة دير البلح، جراء إصابته بشظايا في أنحاء مختلفة من الجسم، إثر انفجار قبلة محلية الصنع كانت بحوزته ويعبث بها في أرض زراعية يمتلكها قرب منزله.

× بتاريخ ٢٥ فبراير، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة الطفل خليل سفيان المظلوم، ١٦ عاماً، من سكان حي الصبرة بمدينة غزة، جثة هامة إثر إصابته بعبار ناري في الصدر. الطفل المظلوم كان برفقة اثنين من أصدقائه في حي الرمال بالمدينة، عندما أصيب بعبار ناري انفلت بطريق الخطأ من سلاح كان أحد أصدقائه يعبث به.

× بتاريخ ١٩ مارس، قتل المواطن علاء محمد الهسي، ٢٦ عاماً، أحد عناصر حركة الجهاد الإسلامي، جراء انفجار عبوة كان يقوم بتصنيعها داخل منزله الواقع في مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة. وقد أسفر الانفجار الذي وقع في منطقة مأهولة بالسكان عن إصابة عشرة مواطنين آخرين، بينهم أربعة أطفال، وأربعة نساء، بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، إضافة إلى تدمير منزل الهسي المكون من طابقين، ومنزلين آخرين تعود ملكيتهما لعائلة أبو حرب.

× بتاريخ ٣٠ مارس، وقع انفجار داخل موقع للتدريب تابع لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، شمالي غرب مدينة خان يونس، أثناء قيام عدد من الأفراد بالتدريب داخل الموقع. وقد أسفر الانفجار عن مقتل المواطن كامل كمال موسى، ٢٢ عاماً، من سكان مخيم المغازي، جراء إصابته بشظايا في الصدر واليدين، وإصابة ٩ آخرين، جميعهم من سكان المحافظة الوسطى بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم. كما أصيب جراء الانفجار الطفل محمد يوسف أبو جويعد، ١٢ عاماً، بشظايا في الوجه، بينما كان يشاهد التدريبات.

× بتاريخ ٣٠ مارس، أطلق مسلحون مجهولون كانوا يستقلون سيارة من نوع (بيجو ٥٠٤) بيضاء اللون النار باتجاه المواطنين عدنان منصور المناصرة، ٣٥ عاماً، وهو أحد أفراد الجماعة السلفية، وعاهد مدحت المناصرة، ٢٢ عاماً، وكلاهما من سكان حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، بينما كانا يسيران في شارع المنطار، شرق المدينة. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل المواطن عدنان، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية، وإصابة عاهد بعبار ناري في القدم الأيمن.

× بتاريخ ٢٢ أبريل، اقتحم ثلاثة مسلحين مقنعون كانوا يستقلون سيارة من نوع (متسويشي) محل لبيع الأجهزة الكهربائية بالقرب من بلدية جباليا في شارع جباليا البحر، واختطفوا مالكه ويدعى حسن محمود أبو شرخ، ٥١ عاماً، من سكان مخيم جباليا. وخلال عملية الاختطاف وقع اشتباك مسلح بين الخاطفين من جهة وبين أفراد من القوة التنفيذية كانوا يتواجدون

سقط ١٠٧ مواطنين آخرين، بينهم ٢١ طفلًا و١١ امرأة، وأصيب ٥٤٧ آخرون، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهر آخر من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة النار على مقاتلين بعد أسرهم

بالقرب من المكان من جهة أخرى. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة ٤ مواطنين، بينهم أحد أفراد القوة التنفيذية، فيما تمكن الخاطفون من الفرار ومعهم أبو شرخ. وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ من مساء اليوم ذاته عثر المواطنون على جثة أبو شرخ وقد أصيب بغيار ناري في الرأس، ملقاة بالقرب من حديقة برشلونة، في حي تل الهوى جنوب مدينة غزة.

× بتاريخ ٧ أغسطس، قتل الشقيقان هلا، ٧ أعوام، ووسام وائل الكفارنة، ٩ أعوام، جراء انفجار غامض وقع داخل قطعة أرض مهجورة ومحاطة بسور وسط حي سكني مكتظ بالسكان في منطقة عزبة بيت حانون، جنوب بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة.

× بتاريخ ٢ أكتوبر، وقع انفجار عنيف داخل سيارة من نوع (بيجو) صفراء اللون، في شارع الرشيد، بالقرب من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، مما أدى إلى مقتل ركابها الثلاثة، وهم من عناصر كتائب شهداء الأقصى. والقَتلى هم كل من: (١) يوسف ناهض محمد سليمان، ٢٥ عاماً من حي التفاح بغزة؛ (٢) هديبي سعيد خضر، ٢٣ عاماً من حي التفاح في غزة؛ و(٣) معتز عادل نعيم القمع، ٣٠ عاماً من حي الدرج بغزة.

× بتاريخ ٧ أكتوبر، عُثر على جثة المواطن رامي خضر عياد، ٣٠ عاماً، ويعمل في جمعية "الكتاب المقدس" الفلسطينية، ملقاة بالقرب من مسجد شهداء المجمع الإسلامي، في حي الزيتون شرق مدينة غزة. وكان المواطن عياد قد اختطف مساء يوم السبت الموافق ٦/١٠/٢٠٠٧، على أيدي مجهولين، بينما كان في طريق عودته من عمله إلى منزله في حي تل الهوى بمدينة غزة. وذكرت المصادر في قسم الطب الشرعي لطاقم المركز بأن عياد قتل جراء إصابته بغيارين ناريتين في الرأس والصدر. ولم تتضح بعد ملابسات الجريمة.

× بتاريخ ٢٧ أكتوبر، وقع انفجار كبير في منزل المواطن نواف عبد ربه أبو سبت، الواقع في بلدة القرارة، شمال شرق مدينة خان يونس مما أسفر عن مقتل مواطنتين وطفلة كنّ بداخله، وهن كل من: سماح نواف أبو سبت، ١٨ عاماً، وصديقتها ختام يوسف السميري، ١٨ عاماً، وابنة شقيق ختام، الطفلة براء تيسير السميري، والبالغة من العمر ٢ أعوام. كما أسفر أيضاً عن إصابة ٢ أطفال آخرين وامرأة كانوا في محيط المنزل. وبحسب المشاهدات العينية لطاقم المركز فقد أحدث الانفجار دماراً واسعاً في المنزل، وعُثر بداخله على قطع معدنية كروية الشكل وصغيرة الحجم، معروف أنها تستخدم في تصنيع العبوات الناسفة والصواريخ محلية الصنع.

× بتاريخ ٩ نوفمبر، اندلعت اشتباكات مسلحة بين عناصر من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومسلحين من عائلة عياد في منطقة المنصورة بحي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، على خلفية رفض أفراد من عائلة عياد قيام عناصر حركة حماس بزرع عبوات ناسفة بالقرب من منازلهم. وقد أسفرت الاشتباكات المسلحة عن إصابة ٥ مواطنين بجراح، بينهم ثلاثة أطفال، واثنين من حركة حماس. وقد أعلنت المصادر الطبية في ساعات مساء يوم أمس السبت الموافق ١٠/١١/٢٠٠٧، عن وفاة الطفل محمد جواد عياد، متأثراً بجراحه.

× بتاريخ ١٠ نوفمبر، أعلن عن وفاة المواطن أحمد سليمان أبو مغصيب، ٢٥ عاماً، من سكان قرية وادي السلقا، شرقي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، متأثراً بجراحه التي أصيب بها يوم الأربعاء الماضي الموافق ٧/١١/٢٠٠٧. وكان أبو مغصيب قد أصيب بغيار ناري في الظهر على أيدي مسلحين فلسطينيين أثناء محاولته منعهم الاقتراب من منزله بهدف إطلاق النار باتجاه قوات الاحتلال.

× بتاريخ ١٤ ديسمبر، قتل أربعة مواطنون، أحدهم طفل، وأصيب نحو ٣٠ آخرون، من بينهم ٧ أطفال، من المشاركين في مسيرة تشييع جثمان المواطن ناصر المسارعي، أحد نشطاء حركة فتح، الذي اغتالته قوات الاحتلال الإسرائيلي مساء يوم الخميس ١٢/١٢/٢٠٠٧. وكانت المسيرة تسير في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، عندما انفجرت قنبلة يدوية كانت بحوزة أحد المشاركين.

## استخدام مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون

قتل ١٨ مواطناً، بينهم ٣ أطفال، وأصيب نحو ١٦٠ آخرون، على أيدي أفراد أمن فلسطينيين خلال عمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل ذلك استخدام القوة المفرطة في تفريق مسيرات أو تجمعات اتسمت بالطابع السلمي أحياناً، أو شابها بعض مظاهر العنف كاللقاء الحجارة مثلاً. كما تشمل استخدام القوة المميتة من قبل أفراد الأمن خلال اشتباكات مسلحة مع أفراد من عائلات فلسطينية. ومن المؤسف أن المركز لم يسمع ولم يعلم عن تحقيق محايد ونزيه في الأحداث التي استخدمت فيها القوة وأسفرت عن مقتل وإصابة مواطنين. كما لم يتناهي إلى علم المركز ما يدل على أية إجراءات قانونية اتخذت بحق مطلقي النار. وقد كانت أبرز تلك الأحداث خلال العام كما يلي:

× بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٧، أصيب الطفل بدر محمد الهمص، ١٥ عاماً، بغيار ناري في الذراع الأيمن، والمواطن جمعة سليمان القاضي، ٤٧ عاماً، بغيار ناري في الساق الأيسر، جراء إطلاق أفراد من القوة التنفيذية وقوة الأمن والحماية التابعتين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، النار أمام مبنى بريد مدينة رفح، جنوب قطاع غزة. وكان أفراد القوتين قد أطلقوا عدة أعيرة نارية في الهواء وباتجاه تجمع لعدد كبير من المواطنين أثناء صرف مساعدات مالية لعدد من العمال، من أجل تفريقهم بعد أن ساد في المكان حالة من الفوضى.

× بتاريخ ٢٧ يوليو، حضرت قوة كبيرة من القوة التنفيذية قوامها نحو ٤٠ شخصاً إلى منزل المواطن أكرم سعيد الفرا، الواقع في حارة الفرا بمدينة خان يونس، بهدف اعتقاله، إثر خلاف نشب بينه وبين أفراد من القوة التنفيذية صباح اليوم ذاته. أطلق أفراد القوة النار في الهواء واستخدموا العصي ضد ذويه الذين حاولوا منع القوة من اعتقال أكرم، مما أدى إلى إصابة ٣ من أفراد العائلة، منهم امرأتان، كما أصيب ثلاثة آخرين برضوض جراء تعرضهم للضرب.

× بتاريخ ١ سبتمبر، قتل الفتى محمد فتحي قديح، ١٦ عاماً، من سكان عسان الكبيرة في خان يونس، جراء إطلاق أفراد القوة التنفيذية وأفراد من الأمن والحماية التابعتين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة النار في الهواء في محيط معبر رفح البري لتفريق عدد من الشبان حاولوا اجتياز المعبر للحدود المصرية. وكان الآلاف من أنصار حركة حماس قد خرجوا في مسيرة حاشدة وتوجهوا إلى معبر رفح الحدودي، بناءً على دعوة حركة حماس لهم للاحتجاج على إغلاقه.

× بتاريخ ١٠ أكتوبر، قتل المواطن رامي سليمان الحسنيات، ٢٧ عاماً، جراء إصابته بثلاثة أعيرة نارية في الظهر والبطن أطلقها باتجاهه أفراد من الشرطة الفلسطينية بعد رفضه الانصياع لأوامرهم بالتوقف بينما كان يسير في سيارته الخاصة في شارع نابلس وسط مدينة طولكرم.

× بتاريخ ١٣ أكتوبر، قتل المواطن حسام وجيه سلام أبو عصب، ٢٢ عاماً، جراء إصابته بغيار ناري في الظهر أطلقه باتجاهه أحد أفراد جهاز الأمن الوطني، إثر رفضه الانصياع لأوامره بالتوقف بينما كان يقود دراجة نارية بالقرب من مقر قوات الأمن الوطني الفلسطيني في شارع نابلس، وسط مدينة قلقيلية.

× خلال الفترة بين ١٧-٢١ أكتوبر، اندلعت اشتباكات مسلحة على جولتين بين أفراد مسلحين من عائلة حلس وأفراد الشرطة الفلسطينية في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، استخدمت خلالها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية. وقد أسفرت الجولة الأولى من الاشتباكات خلال يومي ١٧ و١٨ أكتوبر، عن مقتل أربعة أشخاص، بينهم ثلاثة من عائلة حلس، والرابع من أفراد الشرطة. كما أصيب في الاشتباكات ٢٤ شخصاً بجراح مختلفة، بينهم ٩ أشخاص من أفراد الشرطة، و١٥ آخرين من أفراد عائلة حلس. كما أسفرت الاشتباكات أيضاً عن تدمير منزل عادل محمد حلس (أبو رمزي) وهو ضابط برتبة عقيد كان يعمل في المباحث العامة قبل استيلاء حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، نتيجة إطلاق القذائف الصاروخية باتجاهه. وقد تجددت الاشتباكات مرة أخرى يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر، وأسفرت عن مقتل ٣ أشخاص، وإصابة ١٦ آخرين.

× بتاريخ ١٢ نوفمبر، قتل ٦ مواطنين، بينهم طفل في الثانية عشرة من عمره، وإصيب أكثر من ٨٠ آخرين، على أيدي الشرطة الفلسطينية في مدينة غزة. وكانت الشرطة الفلسطينية قد استخدمت القوة المفرطة وأطلقت النار باتجاه المشاركين في

قتل ١٨ مواطناً،  
بينهم ٣ أطفال،  
وأصيب نحو  
١٦٠ آخرون، على  
أيدي أفراد أمن  
فلسطينيين خلال  
عمليات إنفاذ القانون  
في الضفة الغربية  
وقطاع غزة

الاحتفال الذي دعت له حركة فتح بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في "ساحة الكتبية" غرب جامعة الأزهر في مدينة غزة، من أجل تفريقهم<sup>١٢</sup>.

× بتاريخ ٢٧ نوفمبر، قتل المواطن هشام البرادعي، من سكان مدينة الخليل، وأصيب أكثر من ٣٠ آخرين بجراح على أيدي الأجهزة الأمنية في عدة محافظات في الضفة الغربية. وكانت الأجهزة الأمنية قد استخدمت القوة المفرطة في تفريق مئات المواطنين الذين تجمعوا في عدة اعتصامات ومسيرات سلمية دعت لها بعض القوى السياسية والفعاليات المجتمعية، احتجاجاً على انعقاد مؤتمر "أنابوليس" للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية.

## استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية

شهد العام ٢٠٠٧ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تندرج ضمن إطار حالة الانفلات الأمني وأخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ٥٢ مواطناً، بينهم ٤ نساء، و٤ أطفال، كما أصيب فيها نحو ٢٢٥ آخرون، منهم ٢١ طفلاً، و١٧ امرأة. وقد رصد المركز خلال العام حالات شاركت فيها جماعات مسلحة إلى جانب مسلحين من عائلات، ينتمي أفرادها إليها، في نزاعاتها ضد عائلة أخرى أو لأخذ نأرها منها. وكانت أبرز تلك الحالات كما يلي:

× بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٧، أصيبت المواطنة سميحة حماد عيسى، ٣٤ عاماً، بثلاثة أعيرة نارية في الرأس، بطريق الخطأ، خلال محاولتها فض شجار وقع بين شقيقتها، مما أدى إلى وفاتها على الفور. نقلت عيسى إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح جثة هامدة، ومنها تم تحويلها إلى قسم الطب الشرعي بمستشفى الشفاء بمدينة غزة.

× بتاريخ ٢٣ يناير، أطلق مسلحون مجهولون النار اتجاه المواطن سعود عودة القاضي، ٣٣ عاماً، من سكان مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، بينما كان يقود سيارته شرق معبر رفح، في بلدة الشوكة شرقي محافظة رفح. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة القاضي بعيار ناري في البطن، وتم نقله إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار في المدينة لتلقي العلاج اللازم، غير أن جهود الأطباء فشلت في إنقاذ حياته. وبحسب المعلومات التي توفرت لباحث المركز فإن الحادث جاء على خلفية نزاعات مالية بين أفراد من العائلة.

× بتاريخ ١٢ فبراير، أقدم عدد من المسلحين المجهولين كانوا يستقلون سيارة من نوع "ميتسوبيشي" بيضاء اللون على إلقاء المواطن عبد الكريم إبراهيم حبيب، ٤٠ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، من سيارتهم بالقرب من مقبرة الشهداء، جنوب شرق بلدة جباليا، ومن ثم أطلقوا النار اتجاهه، مما أدى إلى مقتله على الفور. نقل حبيب إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثة هامدة، وأفادت المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي لباحث المركز أن حبيب توفي جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس وأجزاء متفرقة من الجسم. وكان حبيب قد اختطف قبل يومين من مقتله من قبل مسلحين مجهولين الهوية. وبحسب المعلومات التي توفرت لباحث المركز فإن الحادث جاء على خلفية نزاعات مالية وشخصية قديمة.

× بتاريخ ٢٣ فبراير، اندلعت في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، اشتباكات عنيفة بين أفراد من عائلة الغلبان، يساندتهم مسلحون من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس من جهة، وأفراد عائلة كوارع من جهة أخرى، إثر جريمة قتل المواطن محمد علي الغلبان على أيدي مسلحين في اليوم ذاته، واتهام كتائب القسام أفراد من عائلة كوارع بالضلوع فيها. وقد استخدمت خلال الاشتباكات القذائف المحلية، وفرض مسلحو عائلة الغلبان وكتائب القسام حصاراً على منطقة سكن عائلة كوارع، واعتلى بعضهم أسطح عدد من المنازل والبنائيات العالية في المنطقة. وخلال الاشتباكات قام المسلحون بتفجير مواد ناسفة بأربعة منازل تعود لمواطنين من عائلة كوارع. وقد أسفرت الاشتباكات التي استمرت بشكل عنيف حتى صباح اليوم التالي ٢٤/٢/٢٠٠٧، عن مقتل ثلاثة مواطنين بينهم امرأة ومسنة، كما أصيب فيها ٢٣ مواطناً،

وقد حصدت هذه  
الظاهرة أرواح ٥٢  
مواطناً، بينهم ٤  
نساء، و٤ أطفال، كما  
أصيب فيها نحو ٢٢٥  
آخرون، منهم ٣١  
طفلاً، و١٧ امرأة

<sup>١٢</sup> مزيد من المعلومات، راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، بعنوان (المركز يدين استخدام القوة المفرطة والمميته بحق المدنيين في غزة).

غالبيةهم من المدنيين، بينهم ثلاثة أطفال.

× بتاريخ ١٨ مارس، اندلعت اشتباكات مسلحة بين أفراد من عائلة أبو محسن في حي تل السلطان، غرب مدينة رفح، إثر تجدد خلافات قديمة داخل العائلة. وقد أسفرت الاشتباكات عن مقتل الطفلة شذى طلعت أبو محسن، ٨ أعوام، جراء إصابتها بعيار ناري في الصدر، وإصابة ثلاثة آخرين، بينهم شقيقتان بجراح متوسطة.

× بتاريخ ٣١ مارس، قتل المواطن عمر ادريس مسكوي، ١٨ عاماً، من سكان مدينة قلقيلية، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس خلال شجار بينه وبين آخرين وسط المدينة على خلفية نزاعات مالية.

× بتاريخ ٩ أبريل، اندلع خلاف بين شخصين من عائلتي أبو مسعود وصقر في منطقة بطن السمين، جنوب غربي مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وقد تطور الخلاف بين أفراد من العائلتين إلى حد استخدام السلاح وإطلاق النار، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص، ثلاثة منهم من العائلتين المتنازعتين، والرابع من عائلة زعرب، وهو من المارة، بجراح خطيرة، توفي ثلاثة منهم على الفور، فيما توفي الرابع وهو شقيق أحد القتلى بعد نحو ٦ ساعات متأثراً بجراحه الخطيرة. والقتلى هم كل من: (١) عوني أحمد علي صقر، ٣٥ عاماً؛ (٢) مسعود عبد القادر عودة أبو مسعود، ٣٦ عاماً؛ (٣) محمد (حمادة) عبد الرحمن جبيل زعرب، ٣٠ عاماً؛ و(٤) عبد الرازق عبد القادر عودة أبو مسعود، ٥١ عاماً، وقد أعلن عن وفاته في وقت لاحق.

× بتاريخ ٣ يوليو، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه الشاب هاشم ناصر فيصل الكيلاني، ١٩ عاماً، بينما كان يتواجد بالقرب من قطعة أرض تعود ملكيتها لعائلته، وتقع في شارع صلاح الدين الرئيسي، بالقرب من معبر رفح، في بلدة الشوكة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة الكيلاني بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم، ووفاته على الفور. وأفادت مصادر القوة التنفيذية لباحث المركز بأن جريمة القتل جاءت على خلفية تآر عائلي، وأنها قد تمكنت من إلقاء القبض على أحد المشتبه بهم فيها. وعلم المركز أن الكيلاني كان معتقلاً في سجن غزة المركزي، في مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا)، وقد تمكن من الفرار خلال سيطرة حركة حماس على مجمع السرايا.

× بتاريخ ٤ سبتمبر، اعترض مسلحون كانوا يرتدون زياً عسكرياً ويستقلون سيارة من نوع (فورد ترانزيت) بيضاء اللون، سيارة من نوع (تويوتا هاي لوكس) بيضاء اللون كان يستقلها أربعة مواطنين بينهم عامر هاشم علام، ٣٣ عاماً، من سكان قرية عينابوس جنوبي مدينة نابلس، وشقيقه نادر، بالقرب من مفترق قرية عوريف، بينما كانوا في طريق عودتهم من قرية مادما إلى مكان سكنهم في قرية عينابوس. ترجل ثمانية مسلحين من سيارتهم وأطلقوا النار باتجاه السيارة التي كان يستقلها علام، مما أسفر عن إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم. نقل علام على الفور إلى مستشفى رفيديا بمدينة نابلس لتلقي العلاج اللازم، إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة بعد دقائق قليلة من وصوله. وعلم المركز أن خلفية الجريمة تعود إلى خلافات شخصية بين علام وآخرين من خارج القرية.

## إعدام مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية

تواصلت ظاهرة قتل مواطنين خارج إطار القانون على أيدي جماعات فلسطينية مسلحة بادعاء التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧. ووفق المعلومات التي حصل عليها المركز فقد وقعت خلال العام جريمة قتل تحت هذا الإطار، في قطاع غزة والضفة الغربية، وكانت على النحو التالي:

× بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٧، عثر على جثمان المواطن محمد علي عيشان، ٥٠ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ ملقى بالقرب من مقبرة السلاطين، غرب بيت لاهيا، وعليه آثار طلقات نارية في الراس وناحاء الجسم. وقد تم نقل الجثمان إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان، في جباليا. ووفقاً لتحقيقات المركز فإن عيشان قد تم اختطافه قبل ساعتين من العثور على جثمانه، من قبل مسلحين أثناء عودته من عمله إلى منزله. يشار إلى أن عيشان قد تم اعتقاله قبل ذلك على خلفية التعاون مع قوات الاحتلال، وعلى خلفيات أخلاقية.

× بتاريخ ١٧ يونيو، أطلق مسلحون النار تجاه المواطن ماهر سليم جوري، ٢٧ عاماً، فأصابوه بعدة أعيرة نارية في قدميه. نقل

المصاب إلى مستشفى رفيديا لتلقي العلاج، إلا أن عدداً من المسلحين اقتحموا قسم الأشعة في المستشفى وأطلقوا النار عليه، وأردوه قتيلاً. وفي وقت لاحق أعلنت إحدى المجموعات المسلحة قتل المذكور على خلفية ارتباطه بالمخابرات الإسرائيلية.

## إعدام مواطنين خارج إطار القانون على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"

شهد العام ٢٠٠٧ مقتل ١٤ امرأة، بينهم طفلة لم تتجاوز ١٦ عاماً، على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة". وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقتلة من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحق مقترفي هذه الجرائم، ويطالب باتخاذ عقوبات رادعة في الجرائم على خلفية قضايا الشرف، والتعامل معها كأى جريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكانت أبرز الجرائم التي وقعت خلال العام كما يلي:

× بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٧، عثر عدد من المواطنين على جثة مواطنة ملقاة على الأرض في منطقة السلطين، غرب بلدة بيت لاهيا، وقاموا بإبلاغ الشرطة التي حضرت إلى المكان برفقة سيارة إسعاف. نقلت الجثة إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في البلدة حيث تم التعرف على هويتها وتدعى ابتسام محمد مسلم أبو قينص، ٢١ عاماً، من سكان حي الغفري بمدينة غزة، وتم تحويلها إلى قسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وأفادت المصادر الطبية أن أبو قينص قد توفيت إثر إصابتها بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم.

× وفي اليوم ذاته، عُثر في المنطقة ذاتها على جثة مواطنة أخرى تدعى سميرة تهامي الديكي، ٤٥ عاماً، من سكان حي الدرج بمدينة غزة، وتم نقلها بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان، ومنها إلى قسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء حيث تم التعرف على هويتها. وحسب تقرير الطبيب الشرعي فإن الديكي أصيبت بعدة أعيرة نارية في البطن والصدر أدت إلى وفاتها. وأفاد زوج الضحية لباحث المركز أنه فقد آثار زوجته بعد الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه بعدما خرجت من المنزل لشراء بعض الحاجيات.

× بتاريخ ٢٧ فبراير، عُثر على جثة المواطنة أماني خميس الحصري، ٤٠ عاماً، من سكان مدينة غزة، ملقاة في شارع النفق بمنطقة الشيخ رضوان، شمال مدينة غزة. وأفادت المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي بمستشفى الشفاء بأن الحصري قد أصيبت بعيارين ناريتين في الرأس، أسفرت عن وفاتها.

× بتاريخ ٢١ يوليو، قام مجهولون كانوا يستقلون سيارة من نوع (متسوبيشي ماغنوم)، بإلقاء جثث لثلاث فتيات في قبر في مقبرة شهداء وادي السلقا، شرق مدينة دير البلح، ومن ثم قاموا بتغطيته، ومغادرة المكان. وفي ساعات فجر اليوم التالي، وصل إلى مستشفى شهداء الأقصى بالمدينة جثث النسوة الثلاثة، بعد أن قام سكان المنطقة بتبليغ القوة التنفيذية التي استدعت سيارات الإسعاف لنقل الجثث. وأفادت المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي بمستشفى الشفاء في مدينة غزة، حيث نقلت الجثث الثلاث لمعاينتها، أن الفتيات قتلن جراء تعرضهن لطمعات بالآلات حادة في أماكن متفرقة من الجسم، خاصة في منطقة الوجه والرقبة. وفي وقت لاحق علم المركز أن الجثث تعود لثلاث شقيقات هن كل من: سها، ١٩ عاماً، ولينا، ٢٢ عاماً، وناهد سعيد جحا، ١٦ عاماً.

× بتاريخ ٢٩ أغسطس، أطلق مسلحون النار تجاه المواطن شاهر سليم فليح عواد، ٥٥ عاماً، من سكان بلدة عورتا شرقي مدينة نابلس، بينما كان يسير في شارع أبو بكر، في مدينة جنين، مما أدى إلى مقتله على الفور إثر إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس وأجزاء مختلفة من الجسم. وكان عواد قد أطلق سراحه قبل لحظات من مقتله من سجن الشرطة الفلسطينية في مدينة جنين. الجدير ذكره، أن المواطن شاهر عواد قد اعتقل من قبل الشرطة الفلسطينية بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٧، على خلفية اتهامه بالمس بشرف المواطنة منى محمد عواد، ٢٨ عاماً، من سكان البلدة، والتي قتل في التاريخ المذكور على يد شقيقها.

× بتاريخ ٢٢ أكتوبر، عُثر على جثة المواطنة وفاء عبد الله وهدان، ٢٩ عاماً، ملقاة في مكب النفايات، شرقي مدينة قلقيلية. وقد أعلنت الشرطة الفلسطينية في مؤتمر صحفي عقد يوم الأربعاء الموافق ٢٤/١٠/٢٠٠٧، عن إلقاء القبض على ثلاثة

شهد العام ٢٠٠٧  
مقتل ١٤ امرأة،  
بينهم طفلة لم  
تتجاوز ١٦ عاماً،  
على خلفية ما يسمى  
بقضايا "شرف  
العائلة". وطالما  
أكد المركز على قلقه  
إزاء تكرار جرائم  
قتل النساء على  
خلفية ما يسمى  
بقضايا "شرف  
العائلة"، وذلك  
بسبب الحصانة  
الممنوحة للقتلة

متهمين بقتل الفتاة وهذان، وبأنهم قد اعترفوا بارتكابهم جريمة القتل (بدواعي الحفاظ على شرف العائلة) على الرغم من أنهم لا تربطهم صلة مباشرة مع المغدورة.

× بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧، عُثر على جثتي الفتاتين سيما محمد علي العدل، ٢٧ عاماً؛ وشقيقتها إيمان، ٢٥ عاماً، في منزلهما وسط مدينة قليلية. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، أعلن جهاز المخابرات العامة أنه ألقى القبض على شقيق الفتاتين، حيث اعترف خلال التحقيق معه أنه قتل شقيقتيه على خلفية ما يسمى (شرف العائلة).

## الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على جرائم التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية على أيدي أجهزة الأمن التابعة للحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية بعد عملية الحسم العسكري التي نفذتها حركة حماس في قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧. وقد استعرض التقرير في بند آخر عمليات الاختطاف المتبادل التي نفذتها حركتي فتح وحماس، وأذرعها العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما بحق عشرات المواطنين ونشطاء الحركتين خلال فترة الاعتقال الداخلي فيما بينهما، وتعرض عدد من المختطفين لجرائم التعذيب. ويتطرق هذا الجزء أيضاً إلى الحالات التي عملت فيها كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، كقوة شرطية، وإشرافها على عدد من مراكز الاعتقال وتنفيذها اعتقالات بحق مواطنين والتحقيق معهم وإخضاعهم أيضاً للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية.

منذ سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، تعرض مئات المواطنين الفلسطينيين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. وبينما نفذت القوة التنفيذية، ولاحقاً جهاز الشرطة الذي أعادت الحكومة المقالة في قطاع غزة تشكيله<sup>١٣</sup>، حملات اعتقال طالت المئات من أنصار ونشطاء حركة فتح، نفذت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملات اعتقال مماثلة طالت أنصار وأعضاء حركة حماس. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة المذكورة، عشرات الحالات التي تعرض فيها معتقلون للتعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية، بما في ذلك الضرب بأساليب وأدوات مختلفة، خلال فترة اعتقالهم والتحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد اشتكى عدد من هؤلاء المعتقلين المرفج عنهم من التعامل معهم بطريقة ثأرية.

ففي قطاع غزة، كانت هذه الاعتقالات تتم بصورة فردية أو جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن<sup>١٤</sup> واعتقلوا خلالها العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وقد مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، عند الاعتقال وأثناء التحقيق؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأيدي والأرجل بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو بريش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلكة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى "الشبح".

وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم. كما نقل أحد المعتقلين من السجن المركزي في مدينة غزة، إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثة هامدة.<sup>١٥</sup>

كما طالت الاعتقالات أيضاً قيادات بارزة في حركة فتح بقطاع غزة، ففي تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٧، اقتحم أفراد القوة التنفيذية في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من بعد الظهر، مقر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، غرب غزة والقريب من ساحة الكتيبة، واعتقلوا كلا من د. زكريا الأغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأستاذ إبراهيم أبو النجا، رئيس لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ود. أحمد نصر، النائب السابق وأحد قادة فتح. كما تم اعتقال ١٤ شخصاً آخر كانوا في المقر، بينهم ١٠ نساء، على خلفية محاولتهن أداء الصلاة في ساحة الكتيبة تلبية لدعوة حركة فتح وفضائل منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر الأستاذ إبراهيم أبو النجا لطاقم المركز أنه بعد منعهم من أداء الصلاة والاعتداءات

<sup>١٣</sup> بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في غزة عن دمج القوة التنفيذية في جهاز الشرطة، وتوزيعهم على الإدارات المختلفة في الجهاز، وعن تعيين العميد توفيق جبر، مديراً عاماً للشرطة، والعميد جمال عبد الله (أبو عبيدة الجراح) نائباً لمدير عام الشرطة.

<sup>١٤</sup> يستعرض هذا البند ممارسات التعذيب التي أقرتها قوات الأمن (القوة التنفيذية - الشرطة الفلسطينية) بحق عشرات المواطنين، ولا يتطرق إلى ممارسات كتائب عز الدين القسام التي سيرد ذكرها لاحقاً، في سياق التقرير.

<sup>١٥</sup> يشتهب المركز في وفاة المواطن فضل محمد سليم دهمش، ٣١ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، جراء خضوعه للتعذيب على أيدي أفراد القوة التنفيذية. وكان دهمش قد وصل بتاريخ ١٠ يوليو جثة هامدة إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، بعد تحويله إليها من سجن غزة المركزي. ووفقاً لخطاب موجه من مدير السجن إلى المستشفى فقد كان السجن دهمش يعاني من توقف في عمل القلب وعملية التنفس، وكانت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي قد ألقت القبض على المواطن دهمش للاشتباه بتعاونه مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأطلقت سراحه بتاريخ ٥ يوليو، حيث كانت عليه آثار التعذيب، إثر التحقيق معه خلال فترة احتجازه. وبتاريخ ٦ يوليو، أي في اليوم التالي، اعتقل دهمش على أيدي أفراد القوة التنفيذية، وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، في ذات اليوم. وفي وقت لاحق من صباح اليوم ذاته، نقل الضحية على أيدي أفراد القوة التنفيذية إلى جهة غير معلومة. ويظهر تقرير مستشفى شهداء الأقصى دخول فضل دهمش إلى قسم الجراحة رجال في المستشفى للعلاج والخروج منه في اليوم المذكور.

يسلط هذا الجزء  
من التقرير الضوء  
على جرائم التعذيب  
وغيرها من صنوف  
المعاملة القاسية  
واللا إنسانية على  
أيدي أجهزة الأمن  
التابعة للحكومتين  
في قطاع غزة والضفة  
الغربية بعد عملية  
الحسم العسكري  
التي نفذتها حركة  
حماس في قطاع غزة  
في يونيو ٢٠٠٧

على الصحفيين أثناء مقلبلتهم عادوا إلى مقر اللجنة التنفيذية، ولكنهم تقاجأوا باقتحام المقر ومنعهم من المغادرة ومن ثم اعتقالهم ونقلهم بواسطة حافلة ركاب إلى مقر السرايا، حيث تم احتجازهم هناك حتى الساعة ٥:٢٠ مساءً. وأضاف أبو النجا أنهم أبلغوا بأن اعتقالهم كان بقرار سياسي.

وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

× بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٧، شنت القوة التنفيذية في كل من بيت حانون وخان يونس حملة اعتقالات واسعة لأشخاص ينتمون الى حركة فتح، بعضهم يعمل في الأجهزة الأمنية. ففي بيت حانون، اعتقلت القوة التنفيذية ١٤ شخصاً، بعضهم من منازلهم والبعض الآخر من ساحة المواجهات التي شهدتها المدينة. وجاءت تلك المواجهات في محاولة القوة التنفيذية اعتقال أحد المواطنين لدى خروجه من مسجد الفاروق بعد صلاة العصر. وقد زج بأولئك المعتقلين في مراكز تابعة للقوة التنفيذية في منطقة شمال غزة، وأفرج عنهم بعد يومين، بعد تدخل وساطات محلية وقيامهم بالتوقيع على تعهد يلزمهم بعدم التعرض للقوة التنفيذية أثناء ممارستهم لعملهم. وفي خان يونس، داهمت القوة التنفيذية في ساعات الليل منازل عدد من الناشطين في حركة فتح وأفراد الأجهزة الأمنية وقامت باعتقال ٢٠ شخصاً. وجاءت تلك الاعتقالات على خلفية مشاركتهم في المسيرة الجماهيرية التي انطلقت في ذات اليوم في شوارع خان يونس، تلبية لدعوة من القوى الوطنية في المدينة (فضائل منظمة التحرير الفلسطينية)، وذلك للدعوة للحوار الوطني وللتنديد بالحسم العسكري. وتكشف إفادات عدد من المعتقلين عن تعرضهم للتعذيب، بما في ذلك الضرب بأساليب مختلفة، وعلق رؤوسهم، وغير ذلك من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة.

× بتاريخ ٢١ أغسطس، اعتقلت القوة التنفيذية، ١٨ شخصاً من أنصار حركة فتح في شمال غزة، بعد تقديم بلاغات استدعاء لهم للحضور إلى مقرها في منطقة التوام. وجاءت هذه الاعتقالات على خلفية مشاركة هؤلاء الأشخاص في المسيرة التي أعقبت صلاة الجمعة في ساحة الكتيبة في مدينة غزة، وما أعقبها من اشتباكات مع أفراد القوة التنفيذية. واستناداً لتحقيقات المركز وإفادات عدد من المعتقلين الذين أفرج عنهم في وقت لاحق، فقد تعرض المعتقلون للضرب المبرح والتعذيب أثناء التحقيق معهم في مقر القوة التنفيذية، وبدت آثار التعذيب واضحة على أجساد المعتقلين أمام طاقم المركز. كما أجبر المعتقلون على التوقيع على تعهد يلزمهم بعدم المشاركة في أي نشاط ضد سلطة حركة حماس أو القوة التنفيذية أو حيازة أية أسلحة أو المشاركة في المسيرات والاحتجاجات التي تنظمها حركة فتح.

× بتاريخ ١ سبتمبر، اعتقلت القوة التنفيذية ناشطين من حركة فتح في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، على خلفية مشاركتها في المسيرة التي نظمتها حركة فتح، في أعقاب أداء صلاة الجمعة في ساحة الكتيبة، وما تبعها من اشتباكات مع القوة التنفيذية. وذكر المعتقلان اللذان أفرج عنهما في وقت لاحق أنهما تعرضا للتعذيب، واضطرا للتوقيع على تعهد بعدم المشاركة في نشاطات ضد حركة حماس.

× بتاريخ ١٩ سبتمبر، شنت القوة التنفيذية حملة اعتقالات واسعة في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة طالت نحو ٥٠ مواطناً، وذلك إثر إصابة اثنين من عناصرها على أيدي مسلحين مجهولين فجر اليوم ذاته، توفي أحدهم، ويدعى علي سعيد مطر، ١٨ عاماً، متأثراً بجراحه مساء يوم ٢٢ سبتمبر. وقد اقتحم أفراد القوة خلال عمليات الاعتقال عدد من منازل المواطنين وقاموا بتفتيشها. وأكد عدد من المعتقلين الذين أفرج عنهم لطاقم المركز تعرضهم للتعذيب والمعاملة المهينة خلال عمليات الاعتقال، وأنهم أفرج عنهم بعد توقيعهم تعهد يلزمهم بدفع غرامة مالية في حال الإخلال بالنظام العام وعدم الالتزام بالقانون.

× خلال الفترة ما بين ١٢-١٩ نوفمبر، شنت الشرطة، يساندها أفراد بزي مدني، حملة اعتقالات واسعة في مناطق مختلفة في قطاع غزة طالت العشرات من نشطاء حركة فتح، على خلفية مشاركتهم في الاحتفال الذي نظمته حركة فتح في مدينة غزة بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٧، بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات. وقد أفرج عن عدد من المعتقلين في وقت لاحق، ولكنه تم اعتقال نشطاء آخرين. وقد أفاد عدد من هؤلاء المعتقلين المفرج عنهم لطاقم المركز بأنهم قد تعرضوا للتعذيب والشبح والضرب بأسلوب "الفلكة" خلال التحقيق معهم، كما أفاد آخرون بأنهم قد تعرضوا للإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، وقد تم حلق رؤوسهم، خلال فترة احتجازهم. بعض هؤلاء المعتقلين أجبروا على التوقيع على

تعهد بعدم المشاركة في فعاليات تنظمها حركة فتح.

وفي السياق ذاته، تعرض العديد من المواطنين للاعتقال على أيدي مسلحين تابعين لكثائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، والتي عملت فيها الكتائب كقوة شرطية. وقد أشرفت كتائب القسام على عدد من مراكز الاعتقال، وأخضعت المواطنين للتحقيق، ونفذت بحقهم جرائم التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية. وقد توفيت مواطنان أحدهما كان معتقلاً لدى الكتائب في مركز اعتقال المشتل، شمال غرب مدينة غزة<sup>١٦</sup>، أما الآخر فقد توفيت أثناء احتجازه على أيدي مسلحين تابعين للكتائب في أحد المساجد، في بلدة خزاعة، جنوبي قطاع غزة<sup>١٧</sup>. وفي حالات أخرى، نقل معتقلون إلى المستشفيات لتلقي العلاج من شدة التعذيب في تلك المراكز، أحدهم تم تحويله إلى أحد المستشفيات داخل إسرائيل نظراً لتردي حالته الصحية<sup>١٨</sup>.

وفي الضفة الغربية، نفذت الأجهزة الأمنية حملات اعتقالات، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بعد سيطرة الحركة على قطاع غزة. وقد طالت هذه الاعتقالات قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتعرض خلالها أنصار ونشطاء الحركة للمعاملة السيئة، من قبل أفراد الأجهزة الأمنية، إن كان خلال التحقيق معهم، أو عبر التنكيل بأفراد من عائلاتهم أثناء عمليات الاعتقال التي تم بعضها خلافاً للقانون. وقد تركزت تلك الحملات بصورة خاصة في محافظات نابلس، الخليل ورام الله، واستمرت تحت مسميات وذرائع أمنية مختلفة، وطالت حوالي ٥٠٠ مواطن، جرى الإفراج عن معظمهم. وتراوحت فترات الاعتقال، ما بين ساعات وأيام، أو حتى أسابيع وعدة أشهر. وقد أفاد عدد من المعتقلين المفرج عنهم وهم من عناصر ومؤيدي حركة (حماس)، أن أجهزة الأمن قد قامت بالتحقيق معهم حول علاقاتهم بالحركة، وبالقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، والضغط عليهم للتوقيع على تعهدات بقطع علاقاتهم بالحركة. وأضاف عدد آخر أنهم قد تعرضوا للتعذيب فضلاً عن الضغوط الجسدية والنفسية التي تمارس عليهم لدفعهم للصمت عنها. وقد واجه باحثو المركز صعوبات في إقناع الضحايا بالإدلاء بإفاداتهم، وطلبهم عدم نشرها أو حجب أسمائهم عن النشر، بعد تعرضهم للتهديد من قبل تلك الأجهزة في حال الإعلان عنها لمنظمات حقوق الإنسان.

وكان من بين الحالات التي تمكن المركز من الوصول إليها ما يلي:

× بتاريخ ٢ يوليو، اعتقلت قوة مشتركة من الشرطة الفلسطينية وقوات الأمن الوطني، عضو المجلس التشريعي الحاج أحمد علي، ٦٢ عاماً، في مدينة نابلس، وبرفقته أحمد دولة، ٤٤ عاماً، الوكيل المساعد في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، وشاكر عمارة، ٤٦ عاماً، القيادي البارز في حركة حماس، بعد زيارتهم للمعتقلين عن حركة حماس في سجن جنيد واجتماعهم بقيادة الأجهزة الأمنية هناك. وقد أخلي سبيله مع عمارة بعد ساعة من اعتقالهما، فيما أفرج عن دولة في شهر كانون أول/ديسمبر، بعد أن قضى في الاعتقال حوالي خمسة أشهر.

× بتاريخ ٦ أغسطس، اعتقلت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية خمسة عشر ناشطاً من حركة حماس في بلدة

١٦ في حوالي الساعة ١١:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٠٧/١٥، وصل إلى قسم الاستقبال في مستشفى الشفاء بمدينة غزة المواطن وليد سلمان أبو ضلفة، ٤٥ عاماً، من سكان غزة، جثة هامدة، محمولاً على شبيالة من قبل أفراد من كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس. ووفقاً للفحص الطبي الظاهري الذي أجراه الطبيب المناوب، فقد "تبين وجود كدمات في اليدين والأرجل وتجمعات دموية في الساقين من الخلف وأثار خنق في الرقبة"<sup>١٩</sup> وقد تأكد ذلك أيضاً من خلال معاينة الطبيب الشرعي للجثة صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٠٧/١٦، بحضور ممثل عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وأحد أقرباء المتوفى. وهو ما يشير إلى أن الوفاة قد وقعت بعد تعرض المواطن أبو ضلفة للتعذيب أثناء اعتقاله، وهو ما أكدته تحقيقات المركز التي تدل على تعرض شقيق المتوفى، خليل سلمان أبو ضلفة، ٤١ عاماً، للتعذيب أيضاً قبل أن يفرج عنه عقب وفاة شقيقه. وكان نحو ٤٠ شخصاً مسلحاً يرتدون أقبعة قد داهموا منزل عائلة أبو ضلفة في حي النصر بمدينة غزة في حوالي الساعة ١١:٢٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٠٧/٠٩، وألقوا القبض على الشقيقين وليد و خليل، وتوجهوا بهما إلى مقر مخابرات "المشتل"، شمال مخيم الشاطئ (غرب مدينة غزة).

١٧ في ساعات عصر يوم السبت الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧، عثر أهالي حي فسيفس في بلدة بني سهيلا على جثة المواطن محمود عبد أبو رجيلة، ٦٥ عاماً، ملقاة في الحي. وقد نقل المواطنون الجثمان إلى مستشفى ناصر في خان يونس، ومن ثم حول إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. ووفقاً لما أفاد به ابن شقيق الضحية، نشأت محمد أبو رجيلة، ٢٠ عاماً، فقد كان هو وابن عمه جبر، ٢٩ عاماً، في حوالي الساعة ١٠:٢٠ من صباح يوم الجمعة الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠٠٧، في أرض زراعية تابعة لهم شرق بلدة خزاعة، حينما نشب شجار بينهم وبين أصداهم من عائلة النجار. وعلى إثر هذا الشجار، تدخل خمسة أشخاص مسلحين من عائلة النجار، واقتادوا المواطن محمود أبو رجيلة بسيارتهم إلى منطقة مجهولة، ومن ثم عادوا واختطفوا نشأت من مكان الشجار. واتهم نشأت المسلحين من عائلة النجار بأنهم من أفراد كتائب القسام وأنهم اقتادوه إلى مسجد التوحيد في بلدة خزاعة، حيث رأى عمه داخله، حيث تعرضوا للضرب داخل المسجد. وتابع نشأت أنه أطلق سراجه، فيما بقي عمه محتجزاً لديهم، حيث وجدت جثته ملقاة في اليوم التالي في منطقة فسيفس. وقد أكد طاقم المركز الذي عين جثة الضحية داخل مستشفى الشفاء، بأنها تعرضت للتعذيب، حيث لوحظ أثار كدمات وحروق على مختلف أنحاء جسمه، ووجود جرح غائر تحت عينه اليسرى.

١٨ مزيد من المعلومات راجع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٦، المركز يدين استمرار التعذيب على أيدي كتائب القسام والتنفيذية.

شيوخ، شمال شرق محافظة الخليل، وقد ادعت الأجهزة الأمنية في محافظة الخليل بأن عملية الاعتقال جاءت على خلفية انتمائهم "للقوة التنفيذية، وأنها قد ضبطت بحوزتهم مواد تحريضية. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، جرى الإفراج عن ثلاثة معتقلين، فيما جرى الإفراج عن معظمهم على فترات متفاوتة.

× بتاريخ ٥ سبتمبر، استدعي أربعة من مدرء المدارس في محافظة نابلس للمثول أمام جهاز المخابرات العامة في المدينة. ومن هناك نُقلوا إلى سجن جنيد بواسطة سيارة تابعة للجهاز، بعدما وُضعت أكياس سوداء على رؤوسهم. وقد أُحتجز المذكورون حتى تاريخ ١٣/٩/٢٠٠٧، وأرغموا على التوقيع على تعهدات بالتخلي عن وظائفهم كمدرء مدارس، وفي اليوم المذكور أُخلي سبيل ثلاثة منهم، وبقي الرابع رهن الاعتقال.

× بتاريخ ١٤ سبتمبر، اعتقل جهاز المخابرات العامة ثلاثة مواطنين من إحدى قرى محافظة نابلس، واقتادوهم إلى مقر الجهاز في المدينة. وأفاد أحد المعتقلين المرح عنهم أنه تعرض للضرب أثناء اعتقاله وتهديده بإطلاق النار على رأسه، فيما شاهد عدداً آخر من المعتقلين وكانوا في حالة سُبح.

× بتاريخ ١٧ سبتمبر، اعتقل المواطن (م.خ) من مدينة نابلس على أيدي مجموعة من أفراد الأجهزة الأمنية، عرّفوا بأنفسهم أنهم من جهاز الأمن الوقائي. اقتيد المذكور إلى مقر الجهاز في المدينة وجرى التحقيق معه حول علاقته بحركة (حماس) وحيازته لسلاح ناري. وأثناء التحقيق معه تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب كإجباره على الصعود والنزول على درج، والشبح والضرب بالأيدي والعصي والبرابيش والأحذية. وقد أُخلي سبيل المذكور بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٧.

× بتاريخ ٢٦ سبتمبر، اعتقل جهاز الاستخبارات العسكرية راسم خطاب حسن مصطفى، ٣٠ عاماً، من سكان الضاحية في مدينة نابلس، بينما كان يتواجد في كلية الحاجة عندليب للتمريض في مستشفى الاتحاد النسائي بمدينة نابلس. وذكر شهود عيان من داخل الكلية لباحث المركز أن الأشخاص الذين دخلوا إلى مبنى الكلية لم يُعرفوا بأنفسهم، ولم يراجعوا الإدارة، بل اكتفوا بالسؤال عن المواطن المذكور، وعندما قابلهم طلبوا منه مرافقتهم إلى خارج الكلية. وعندما تعرف عدد من زملائه على أحد أفراد المجموعة التابعة لأحد الأجهزة الأمنية، حاولوا منع اعتقاله، فقام أفراد المجموعة بإطلاق النار داخل ساحة الكلية لإبعاد الطلبة وتنفيذ عملية الاعتقال، قبل اقتياد المعتقل المذكور إلى جهة غير معلومة. وبتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٧، نُقل المعتقل مصطفى، إلى مستشفى رفيديا في المدينة لتلقي العلاج، جراء تعرضه للتعذيب على أيدي محققي جهاز الاستخبارات العسكرية في المدينة.

× بتاريخ ٧ أكتوبر، تعرض طاقم قنّاة (اقرأ) الفضائية، وهو مكون من: منسق القناة الصحفي يونس إبراهيم الحساسنة؛ المصور حنين رشماوي، واثنين من الصحفيين المتدربين، وهما سامر خويّرة، ومحمد القيق، للاعتقال على أيدي أفراد من جهاز الأمن الوقائي بينما كان يقوم بأعمال تصوير تجريبية في شارع الإرسال، في مدينة رام الله. وقد أفاد المعتقلون بأنهم قد تعرضوا خلال التحقيق معهم في مقر الأمن الوقائي في بلدة بيتونيا للشبح والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية.

× خلال الفترة بين ١-٢ نوفمبر، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قرية عصيرة الشمالية، في محافظة نابلس، ودهمت العديد من منازل المواطنين، واعتقلت ٢٧ مواطناً من نشطاء حركة حماس.

× بتاريخ ٢٦ نوفمبر، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بلدة بيت فوريك، شرق نابلس، واعتقلت عشرة مواطنين.

× بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٧، اعتقلت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، عدداً من أنصار ونشطاء حركة حماس وحزب "التحرير الإسلامي" في محافظة الخليل، في أعقاب تشيع جنازة المواطن هشام البرادعي، الذي قتل بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٧، خلال الأحداث التي رافقت المسيرة التي خرجت في مدينة الخليل ضد مؤتمر "أنا بوليس".

× بتاريخ ٣ ديسمبر، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قرية عقربا، جنوب مدينة نابلس، ودهمت العديد

من منازل المواطنين، واعتقلت ١٣ مواطناً من أنصار حركة حماس.

× بتاريخ ١٣ ديسمبر، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قرية عصيرة القبيلية الواقعة جنوب مدينة نابلس، وشنّت حملة مدامات لعدد من منازلها السكنية، واعتقلت خلالها ١٥ مواطناً من أنصار ونشطاء حركة حماس.

× بتاريخ ١٤ ديسمبر، شنت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية حملة اعتقالات واسعة في محافظة قلقيلية، طالّت ١٦ مواطناً، بينهم ثلاثة أطفال، في مدينة قلقيلية وبلدة عزون، بحجة "قيامهم بتوزيع بيان لحركة حماس". وقد تم الإفراج عنهم جميعاً مساء اليوم التالي ١٥/١٢/٢٠٠٧.

## انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الحريات الصحفية

شهد العام ٢٠٠٧ تصعيداً في الاعتداءات على الحق في حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية، طال خاصة الصحفيين ووسائل الإعلام. وقد تصاعدت هذه الاعتداءات على نحو خطير خلال أحداث يونيو وبعدها، وطالت صحفيين ووسائل إعلام محسوبة في معظمها على حركتي فتح وحماس في قطاع غزة والضفة الغربية.

قبل أحداث يونيو، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدداً من الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام التي تدرج في إطار عمليات الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، خاصة في قطاع غزة، والتي كان أخطرها على الإطلاق مقتل الصحفيين سليمان العشي، ومحمد عبدو، وهما يعملان لصالح صحيفة فلسطين اليومية بتاريخ ١٣ مايو<sup>١٩</sup>. كما وثق المركز عدداً من الاعتداءات على وسائل الإعلام التي تدرج في إطار حالة الانهيار الأمني وفوضى السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي كان أبرزها اختطاف الصحفي البريطاني آلان جوستون، مراسل تلفزيون وإذاعة (B.B.C)، على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة غزة، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٧<sup>٢٠</sup>.

وقد رافق أحداث يونيو ٢٠٠٧ جملة من الاعتداءات التي طالت صحفيين ووسائل إعلام محسوبة على طرفي النزاع، من قبل مسلحي الطرف الآخر، أو من قبل مجهولين في مناطق تخضع لسيطرته الميدانية. ووفقاً لتوثيق المركز خلال تلك الأحداث، فقد استهدفت عدة وسائل للإعلام ومؤسسات إعلامية، وشملت الاعتداءات اقتحام مكاتب إعلامية وتدمير محتوياتها ونهبها، إغلاق محطات تلفزة وإذاعات محلية وتدمير محتوياتها ونهبها، ومنع توزيع صحف تخص الطرف الآخر، وغير ذلك من الأعمال التي تمس بالحريات الصحفية.

**ففي قطاع غزة،** اقتحم مسلحون العديد من المؤسسات الإعلامية المحسوبة على حركة فتح وغيرها، وقاموا بالعبث فيها وتدمير أو نهب محتوياتها. وكان أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

× بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٧، اقتحم مسلحون مقر محطة إرسال تلفزيون فلسطين الواقع في بناية أبو رحمة، الكائنة في شارع عمر المختار وسط مدينة غزة، وقاموا بإحراقه.

× وبتاريخ ١٣ يونيو اقتحم عدد من المسلحين مقر مركز وطننا للإعلام، التابع لحركة فتح، الواقع قبالة مركز الشرطة في مخيم جباليا، في محافظة شمال غزة، وقاموا بنهب محتوياته.

× وبتاريخ ١٤ يونيو، تعرض مقر إذاعة صوت الحرية، الكائن في برج الشروق، في مدينة غزة، والتابع لحركة فتح إلى الاقتحام من قبل مسلحين، وتم حرق بعض الأثاث والممتلكات.

× وفي اليوم ذاته، اقتحم مسلحون مقر تلفزيون فلسطين - قسم الأخبار-، في حي تل الهوى، وقاموا بسرقة محتوياته، وتحطيم نوافذه. كما اقتحم مسلحون آخرون مقر المجموعة الفلسطينية للإعلام، وهي مؤسسة إعلامية محسوبة على حركة فتح تقع في محيط مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وقاموا بنهب جميع المعدات والأجهزة، وتم حرق الأثاث والممتلكات.

<sup>١٩</sup> في حوالي الساعة ٢:٣٠ من مساء يوم الأحد الموافق ١٢/٥/٢٠٠٧، اعترض مسلحون مجهولون يرتدون زيّاً عسكرياً رسمياً سيارة أجرة من نوع (سكودا) بيضاء اللون، كان يستقلها الصحفيان سليمان عبد الرحيم العشي، ٢٥ عاماً، ومحمد مطر عبدو، ٢٥، ويعملان لصالح صحيفة فلسطين اليومية، بينما كانت تسير في شارع القاهرة في حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة. وأجبر المسلحون الصحفيين على التبرج من السيارة واقتادوهما إلى جهة غير معلومة. وفي حوالي الساعة ٤:٣٠ مساءً أطلق المسلحون النار باتجاه الصحفيين بعد أن التفوهما بالقرب من مسجد الشيخ زايد الواقع في محيط مجمع أنصار العسكري غرب المدينة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة الصحفي العشي بعبارة نارية قاتلة في الصدر، وتوفي على إثرها فوراً، فيما أصيب الصحفي عبدو بعدة أعيرة نارية في القدمين، نقل على إثرها إلى مستشفى الشفاء بالمدينة لتلقي العلاج. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر يوم الاثنين الموافق ١٤/٥/٢٠٠٧، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء عن وفاة عبدو متأثراً بجراحه.

<sup>٢٠</sup> أفرج عن الصحفي جوستون سالماً بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٠٧، أي بعد ١١٤ يوماً على اختطافه، وتبين في وقت لاحق من اختطافه أن جماعة تطلق على نفسها "جيش الإسلام" تقف وراء جريمة الاختطاف هذه. وكانت الجماعة المذكورة قد وزعت بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧، شريط فيديو ظهر فيه جوستون وهو يرتدي ما قال أنه حزام ناسف وأن خاطفيه قد هدوا بتجويره إذا ما تم اللجوء للقوة للإفراج عنه. وكان الصحفي جيمي روزوري، ٥٠ عاماً، يبرو في الجنسية، ويعمل مصور صحفي لصالح وكالة الأنباء الفرنسية، قد تعرض للاختطاف على أيدي مسلحين مجهولين الهوية بتاريخ ١/١/٢٠٠٧. في مدينة غزة. وتم الإفراج عنه بعد تدخل وساطات لدى الخاطفين بتاريخ ٧/١/٢٠٠٧.

شهد العام ٢٠٠٧  
تصعيداً في  
الاعتداءات على  
الحق في حرية الرأي  
والتعبير والحريات  
الصحفية، طال  
خاصة الصحفيين  
ووسائل الإعلام.  
وقد تصاعدت هذه  
الاعتداءات على نحو  
خطير خلال أحداث  
يونيو وبعدها،  
وطالت صحفيين  
ووسائل إعلام  
محسوبة في معظمها  
على حركتي فتح  
وحماس في قطاع غزة  
والضفة الغربية

× وبتاريخ ١٥ يونيو، اقتحم مسلحون مقر نقابة الصحفيين الفلسطينيين، الواقع في شارع الوحدة بمدينة غزة، وقاموا بنهب جميع الأجهزة الكهربائية والأثاث.

× وبتاريخ ١٧ يونيو، اقتحم مسلحون إذاعة صوت الشعب، التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتقع في برج الباشا بشارع جمال عبد الناصر في مدينة غزة، ونهبوا جميع المعدات والأجهزة والأثاث من داخل المقر.

**وفي الضفة الغربية**، نفذ مسلحون سلسلة من الاعتداءات على مؤسسات إعلامية ووسائل إعلام إما محسوبة على حركة حماس، أو متهمه بانحيازها للحركة، وذلك في إطار أعمال ثأرية رداً على أحداث القطاع. وكان أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

× بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٧، أطلق عدد من المسلحين الملتزمين النار باتجاه مكتب (ماس برس) للصحافة والإعلام، الواقع في مجمع دعباس مول، شمالي مدينة طولكرم، مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية متفاوتة بمحتويات المكتب الذي يعود للصحفي محمد اشتوي المحسوب على حركة حماس.

× وبتاريخ ١٤ يونيو، اقتحمت مجموعة من الأفراد مكتب النجاح للصحافة والإعلام، الواقع في الطابق السادس من عمارة كميل سعد الدين في شارع العدل، وسط مدينة نابلس، وأضرموا النار فيه. الجدير ذكره أن المكتب تعود ملكيته للدكتور فريد أبو ظهير، المحاضر في قسم الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، والمحسوب على حركة حماس.

× وفي اليوم ذاته، اقتحمت مجموعة مسلحة مكتب الرواد للصحافة، الواقع في الطابق الخامس في عمارة عنتر في شارع سفيان، وسط مدينة نابلس، وقامت بتحطيم أجهزة الحاسوب ونوافذ وأبواب المكاتب.

× وبتاريخ ١٥ يونيو، اقتحم مسلحون مقر تلفزيون (سنا)، المحسوب على حماس، والواقع في الطابق الأول من عمارة العالم، نهاية شارع عصيرة الشمالية، في الجبل الشمالي بمدينة نابلس، وقاموا بتحطيم كافة أجهزة البث والحاسوب وصادروا بعض محتوياته.

× وفي اليوم ذاته، اقتحم عدد من المسلحين المجهولين مقر إذاعة السلام لرعاية الطفل، المحسوبة على حركة حماس وسط مدينة قلقيلية، ودمروا وأتلفوا أجهزة البث وبعض محتويات المقر.

× وفي اليوم ذاته أيضاً، اقتحمت مجموعة مسلحة مطبعة الإسراء، في نهاية شارع أبو بكر، مقابل النمر مول وسط مدينة جنين، والتي تعود ملكيتها للمواطن إبراهيم صعابنه، وحطموا محتوياتها من أجهزة حاسوب وطابعات وأتلفوا المواد داخلها.

× وفي وقت متزامن، اقتحمت مجموعة مقر إذاعة جبل النار، في الطابق الثامن في عمارة عالول وأبو صالح وسط مدينة نابلس، وحطموا أجهزة البث وصادروا بعض محتوياتها.

× وبتاريخ ١٦ يونيو، اعترض مسلحون مقنعون في مدينة رام الله سيارة التوزيع التابعة لصحيفة (الأيام) التي توزع صحيفة (فلسطين) اليومية التي تصدر في غزة والمقربة من حماس، وصادروا نسخ العدد رقم (٤٥) من صحيفة فلسطين، فضلاً عن مصادرة نسخ صحيفة (الرسالة) التي تصدر في غزة أيضاً، وقاموا بإحراق النسخ المصادرة. ومنذ ذلك التاريخ اعتذرت مطابع الأيام عن طباعة أعداد صحيفة فلسطين دون إبداء الأسباب. وقد أفاد الصحفي مصطفى الصواف، رئيس تحرير صحيفة فلسطين للمركز، بأن مطبعة صحيفة الأيام في مدينة رام الله، كانت قد تلقت بتاريخ ١٢ يونيو تهديداً من مجهولين، يحذرها من طبع صحيفة فلسطين في مطابعها في رام الله. يشار إلى أن الصحيفة المذكورة تطبع الأعداد الخاصة بالضفة الغربية في مطابع جريدة الأيام في مدينة رام الله.

× وبتاريخ ١٧ يونيو، اقتحم عدد من المسلحين المقنعين منزل المصور الصحفي حسن التيتي، وأضرموا النار في الطابق الأول من المنزل، مما أدى إلى اشتعال النيران فيه واحترق محتوياته. المنزل مكون من ثلاثة طوابق يحتوي الطابق المستهدف

على كاميرات وأجهزة تصوير وإرسال خاصة بمركز الإعلام الفلسطيني، وهو مركز مستقل ضمن مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

× وبتاريخ ١٨ يونيو، أقدم عدد من المثلثين على إشعال النيران في مكتب الصحفي عبد الفتاح عزام شريم، الواقع وسط مدينة قلقيلية، مما أدى إلى احتراقه. ويعمل الصحفي المذكور مراسلاً لصحيفة فلسطين اليومية. وخلال توجه الصحفي شريم لتفقد الأضرار التي لحقت بالمكتب، تعرضت سيارته لوابل من الأعيرة النارية مما أدى إلى إصابته بشظايا في الرأس، وتم نقله إلى مستشفى الوكالة في قلقيلية ومن ثم إلى مستشفى رفيديا في مدينة نابلس. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، أقدم عدد من أفراد الشرطة الفلسطينية على اعتقال المواطن شريم من مستشفى رفيديا.

وقد لعبت وسائل الإعلام المحسوبة على طرفي النزاع دوراً سلبياً قبل أحداث يونيو وأثناءها وبعدها، إذ يسجل عليها اللجوء إلى لغة التحريض وزرع الأحقاد والكراهية وتسمية التعصب ورفض الآخر. وقد كانت تلك الوسائل توظف في بث ما يشبه الدعاية الحربية. ولعل هذا الدور السلبي كان مقدمة لجملة من الاعتداءات التي اقترفها طرفا الصراع (حركتا حماس وفتح وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المحسوبة عليهما) خلال الأحداث الداخلية بحق وسائل الإعلام المحسوبة على الطرف الآخر.

وقد تواصلت هذه الاعتداءات على الحريات الصحفية خلال الفترة التي تلت الأحداث وحتى نهاية العام في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

**في قطاع غزة،** كان من المؤمل أن يكون لانتهاج محنة اختطاف الصحفي جونستون دلالات باتجاه إعادة الاعتبار لحرية التعبير وتكريس احترام وحماية الحريات الصحفية، إلا أن الكثير من الآمال قد تبددت بفعل الاعتداءات المتكررة من قبل أفراد الأمن على الصحفيين. فقد تعرض العديد من الصحفيين لاعتداءات متنوعة على أيدي القوة التنفيذية (جهاز الشرطة لاحقاً)، بما فيها الضرب والاعتقال ومصادرة أجهزة ومعدات صحفية. وكان أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

× بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٧، احتجز أفراد من القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة المصورين الصحفيين: (١) رامي حسن أبو شمالة، مصور وكالة رمتان؛ (٢) إبراهيم أبو مصطفى؛ و(٣) بسام مسعود وكلاهما يعملان لصالح وكالة رويترز، ومنعوه من أداء عملهم خلال قيامهم بتصوير اعتداء القوة على المشاركين في مسيرة سلمية انطلقت في مدينة خان يونس تلبية لدعوة من القوى الوطنية في المدينة (فصائل منظمة التحرير الفلسطينية)، وتقريتهم، بعد رشقهم بالحجارة من قبل عدد من الأطفال.

× وبتاريخ ٢٠ يوليو، احتجزت القوة التنفيذية ٤ سيارات لموزعي ومندوبي صحف القدس، الأيام، والحياة الجديدة التي تصدر في الضفة الغربية، بالقرب من معبر بيت حانون (ايرز)، خلال نقلهم للصحف الفلسطينية بغرض توزيعها في قطاع غزة. وقد استمرت عملية الاحتجاز حوالي ثلاثة ساعات، حيث أفرجت القوة عن المحتجزين.

× وبتاريخ ١ أغسطس، منعت وزارة الإعلام في الحكومة المقالة بث برنامج (خط أحمر) لصالح تلفزيون فلسطين الرسمي من مدينة غزة.

× وبتاريخ ١٣ أغسطس، منع أفراد القوة التنفيذية عدداً من الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام من تغطية الاعتصام الذي دعى له عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، احتجاجاً على الاعتداءات التي تمارسها القوة التنفيذية في قطاع غزة<sup>٢١</sup>.

× وفي صباح اليوم ذاته، اقتحم مسلحان من القوة التنفيذية مكتب قناة العربية الفضائية وقناة (m.b.c) الواقع في الطابق ١٢

<sup>٢١</sup> لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على الصحفيين، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٧، بعنوان "المركز يدين تفريق اعتصام سلمي والاعتداء على عدد من الصحفيين ومكتب قناة العربية على أيدي أفراد القوة التنفيذية في غزة."

من برج الشروق، غرب مدينة غزة، وصادروا آلة تصوير خاصة بالعربية وشريط تسجيل محتواه مادة الاعتصام المذكور.

× وبتاريخ ٢٤ أغسطس، لاحق أفراد التنفيذية عدداً من الصحفيين الذين كانوا يقومون بواجبهم المهني في تغطية أحداث الصلاة والمسيرة التي شارك فيها أنصار حركة فتح احتجاجاً على ما وصفوه "تحيض وتسييس الخطب الدينية في المساجد، واعتدوا عليهم، وحاولوا منعهم من ممارسة عملهم ومصادرة آلات التصوير منهم. كما اعتقل أربعة صحفيين على أيدي أفراد القوة التنفيذية واقتادوهم إلى مجمع الأجهزة الأمنية والعسكرية (السرايا)<sup>٢٢</sup>.

× وبتاريخ ٢٥ أغسطس، حاول عناصر من القوة التنفيذية اعتقال الصحفي صخر مدحت أبو العون، مدير مكتب وكالة الأنباء الفرنسية في قطاع غزة من منزله الواقع في مدينة غزة، إلا أنهم فشلوا في ذلك بعد تجمع عدد من الصحفيين في المنزل<sup>٢٣</sup>.

× وبتاريخ ٣١ أغسطس، تلقى الصحفيان عماد الإفرنجي، مدير مكتب وطن للصحافة، ومصطفى الصواف، رئيس تحرير جريدة فلسطين، تهديداً بالقتل عبر جواليهما الخاصين من جهة مجهولة.

× وبتاريخ ٧ سبتمبر، تعرض العديد من الصحفيين لاعتداءات متنوعة بما فيها الضرب والاعتقال على أيدي أفراد القوة التنفيذية أثناء تأديتهم لعملهم المهني في مدينة غزة ومخيم البريج، وكان الصحفيون يقومون بتغطية اعتداء أفراد القوة على المواطنين الذين كانوا في طريقهم للمشاركة في الصلاة في الساحات العامة بناء على دعوة من حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية احتجاجاً على استخدام المساجد منابر دعائية لحركة حماس<sup>٢٤</sup>. ففي مدينة غزة، تعرض أربعة عشر صحفياً ومصوراً صحفياً على الأقل، لاعتداءات متنوعة بما فيها الضرب والاعتقال، على أيدي أفراد القوة التنفيذية أثناء تأديتهم عملهم المهني. وفي مخيم البريج وسط قطاع غزة، اعتدى أفراد القوة التنفيذية على الصحفي عبد السلام شحادة، مدير الإنتاج في وكالة رامتان، بالضرب مستخدمين أعقاب البنادق ومنعوه من التصوير بينما كان يقوم بتغطية الأحداث في المخيم.

× وبتاريخ ١٤ سبتمبر، اقتحم شخصان مجهولان مكتب وطن للصحافة، الواقع في الطابق السادس من عمارة كاظم أبو شعبان، في شارع عمر المختار وسط مدينة غزة، وعبثاً بمحتوياته.

× وبتاريخ ١٢ نوفمبر، تعرض عدد من الصحفيين لاعتداءات متنوعة على أيدي الشرطة في مدينة غزة، خلال تغطيتهم للأحداث التي وقعت في مدينة غزة جراء تفريق الشرطة للمشاركين في المهرجان الجماهيري الذي نظمته حركة فتح في ساحة الكتيبة، غرب المدينة. وكان من بين أولئك الصحفيين: (١) خالد جمال بلبل، ويعمل مصور صحفي لصالح مكتب "زوم برس"؛ (٢) محمد صوالحة، مصور قناة أبو ظبي الفضائية؛ و(٣) الصحفي موفق مطر، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة.

**وفي الضفة الغربية،** تعرض الصحفيون ووسائل الإعلام لجملة من الاعتداءات على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية أو مسلحين مجهولين، تركز معظمها على مؤسسات صحفية أو صحفيين مقرين من حركة حماس. وقد شملت تلك الاعتداءات الاعتقال؛ الضرب والتعذيب؛ واقتحام مقرات صحفية. وكان أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

<sup>٢٢</sup> لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على الصحفيين، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٧، بعنوان "المركز يطالب بالتحقيق الفوري في الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيين والمسيرة في غزة".

<sup>٢٣</sup> وفي إفادته للمركز ذكر الصحفي أبو العون ما يلي:

"في حوالي الساعة ١١:٢٠ من مساء يوم أمس الجمعة الموافق ٢٤/٨/٢٠٠٧، أبلغني أحد المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، بأن قرار باعتقالي قد صدر، وأن هناك محاولات لإلغاء هذا القرار. وفي حوالي الساعة ١٠:٢٠ من مساء يوم أمس السبت الموافق ٢٥/٨/٢٠٠٧، حضر تسعة أشخاص يرتدون ملابس مدنية إلى منزلي، وعرفوا عن أنفسهم أنهم من القوة التنفيذية، وطلبوا مني الذهاب معهم، وأن هناك أمر باعتقالي. طلبت من عناصر القوة التنفيذية أن أشاهد أمر اعتقالي، فأخرجوا لي ورقة بيضاء مكتوب عليها (القوة التنفيذية، مطلوب إحضار المدعو صخر أبو العون). على الفور قمت بالاتصال على عدد من الزملاء الصحفيين وحضروا إلى المنزل، وكان من بينهم الصحفي طاهر النونو، الناطق باسم رئيس الوزراء. وقعت مشادة كلامية بين الصحفيين وعناصر القوة التنفيذية، وأبلغهم الصحفي النونو أنه قد تحدث مع قائد القوة التنفيذية وأنه مع موضوع الاعتقال، فيما أبلغهم الزملاء أن أمر الاعتقال غير قانوني، فلا يوجد عليه ختم أو توقيع، مما أدى إلى استفزاز الضابط وقام بتمزيق ورقة الإحضار، وقال (سأخذها بالثقة)، إلا أن الزملاء استطلعوا منعهم من اعتقالي وغادروا المكان".

<sup>٢٤</sup> لمزيد من المعلومات حول تلك الاعتداءات، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٧ بعنوان "المركز يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة".

× بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٧، اقتحم نحو سبعة مسلحين مقنعين مقر تلفزيون آفاق المحلي، الواقع وسط مدينة نابلس، وقاموا بإطلاق النار في مبنى التلفزيون، وحطموا العديد من محتويات المقر، مما ألحق به خسائر مادية فادحة. ويشتهب المركز في أن يكون هذا الاعتداء قد جاء على خلفية الأحداث التي جرت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، بين حركتي فتح وحماس.<sup>٢٥</sup>

× وبتاريخ ٩ سبتمبر، اعتدى أفراد الأجهزة الأمنية على عدد من الصحفيين والمصورين العاملين بوسائل إعلامية مختلفة، ومنعواهم من تغطية عملية تفريق التجمع الطلابي الذي دعا إليه إتحاد مجلس الطلبة في جامعة الخليل أمام حرم الجامعة، كما احتجزوا بعض المرسلين والمصورين منهم لفترة من الوقت، ومنعواهم من استخدام هواتفهم النقالة أو التصوير. وقد أسفرت تلك الاعتداءات عن إصابة ستة صحفيين بكدمات ورضوض وخدوش، نقلوا على إثرها إلى المستشفى الأهلي في المدينة لتلقي العلاج.<sup>٢٦</sup>

× وبتاريخ ٧ أكتوبر، اعتقل أفراد من جهاز الأمن الوقائي أعضاء طاقم قناة "اقرأ" الفضائية في مدينة رام الله، وقد تعرض أفراد الطاقم للضرب والتعذيب خلال التحقيق معهم.<sup>٢٧</sup>

× وبتاريخ ٧ نوفمبر، اعتقل أفراد من جهاز الأمن الوقائي الصحفيين علاء الطيطي وأسيد عمارنة في مدينة الخليل، وكان الصحفيان الطيطي وعمارنة، يعملان ضمن طاقم مراسلي فضائية الأقصى، التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، جنوبي الضفة الغربية، إلا أنهما تركا العمل فيها وتوجها إلى العمل المستقل، بعد إغلاق مقر الفضائية في مدينة رام الله بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

<sup>٢٥</sup> لمزيد عن المعلومات حول أحداث جامعة النجاح الوطني، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٧، بعنوان "المركز يدين الأحداث الدامية بين كتلتي (الشبيبة) و(الإسلامية) داخل حرم جامعة النجاح الوطنية في نابلس".

<sup>٢٦</sup> لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على الصحفيين، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧، بعنوان "قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة لفض مهرجان طلابي وتعدي على عدد من الصحفيين في الخليل".

<sup>٢٧</sup> لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على الصحفيين، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٠٧، بعنوان "المركز يدين اعتقال طاقم فضائية (اقرأ) في رام الله وتعريض أفرادها للتعذيب على أيدي جهاز الأمن الوقائي".

## انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠٠٧ زيادة ملحوظة في انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الوطنية. وبعد أحداث يونيو الأخيرة، فرضت الحكومتان في غزة ورام الله قيوداً مشددة على الحق في التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان<sup>٢٨</sup>. وشهد النصف الثاني من العام اعتداءات من قبل أفراد الأمن على التجمعات السلمية، بما في ذلك المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وفي كثير من الأحيان وظف رجال الأمن القوة المفرطة وغير المبررة لتفريق المسيرات والاعتصامات أو لمنع تنظيمها وهو ما أسفر عن سقوط ضحايا بين قتلى ومصابين. كما شارك في قمع المسيرات والاعتصامات السلمية أحياناً مسلحون بزي مدني، إما من أفراد الأجهزة الأمنية أو من النشطاء المحسوبين على الطرفين المتصارعين.

ففي قطاع غزة وثق المركز العديد من الانتهاكات التي نفذتها القوة التنفيذية - الشرطة لاحقاً- وأفراد الأمن ونشطاء من حركة حماس بحق المشاركين في مسيرات أو اعتصامات وغير ذلك من التجمعات السلمية التي نفذها أنصار ونشطاء حركة فتح. في بعض الأحيان تخلل تلك النشاطات أعمال رشق بالحجارة ضد أفراد الأمن الذين كثيراً ما انتشروا بكثافة، مدججين بالأسلحة الرشاشة، وبطريقة استفزازية للمشاركين، ولكن حتى أعمال العنف من طرف عدد من المشاركين في المسيرات لم تكن تبرر إطلاقاً الرد العنيف والتوظيف المفرط للقوة ضد المسيرات والاعتصامات، وهو ما أفضى إلى مقتل ١١ مواطناً وإصابة نحو ٩٥ بجراح. وفي بعض الأحيان أيضاً وثق المركز اعتداءات على المشاركين في مسيرات واعتصامات أو حفلات زفاف على الرغم من الطابع السلمي لها. كما شملت الاعتداءات على التجمعات العامة، ما قامت به القوة التنفيذية ونشطاء من حركة حماس من اعتداء على المشاركين في الصلوات في العراء التي دعت لها حركة فتح والقوى الوطنية كتعبير احتجاجي على استخدام وتوظيف المساجد لأغراض سياسية من قبل حركة حماس. كما كان المركز قد وثق تعرض عدد من المسيرات العامة -التي خرجت خلال فترة أحداث حزيران لمناشدة الطرفين لوقف الاقتتال- للاعتداء على أيدي مسلحي الطرفين. وقد أظهر المسلحون من الطرفين عدم اكتراثهم بسلامة وحياة المشاركين في المسيرة، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا ما بين قتل وجريح.

وفيما يلي عرض بأبرز الاعتداءات على الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة، قبل أحداث يونيو، خلالها وبعدها:

× بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٧، أصيب ١٢ مواطناً بجراح جراء تعرض مسيرة سلمية خرجت في أعقاب مقتل أمين سر حركة فتح في شمال قطاع غزة، جمال أبو الجديان، لإطلاق نار من قبل مسلحين خلال سيرها في شوارع مخيم جباليا.

× بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٧، تعرضت مسيرة سلمية خرجت في مدينة غزة احتجاجاً على أعمال الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، ومن أجل العمل على وقف الاشتباكات الدموية بين الطرفين لإطلاق نار بالقرب من مفترق العباس ومركز المسحال الثقلي في غرب مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مواطنين من المشاركين فيها وإصابة ٥ آخرين بجراح. والقتلى هم كل من: (١) شادي تيسير العجلة، ٢١ عاماً؛ (٢) محمد محمود عدس، ١٩ عاماً؛ و(٣) تغريد صلاح العيلة، ٢١ عاماً. وكان وجهاء المدينة ورئيس الوفد الأمني المصري اللواء برهان حماد قد دعوا إليها عبر تلفزيون فلسطين والإذاعات المحلية. وفي اليوم ذاته، أصيب اثنان من المواطنين جراء إطلاق المسلحين من الطرفين النار على مسيرة سلمية خلال سيرها في شوارع مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وكانت قد خرجت لوقف الاقتتال الداخلي.

× بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٧، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه مسيرة نظمتها حركة حماس في مخيم البريج وسط قطاع غزة احتجاجاً على قرارات الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة طوارئ. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل المواطن أحمد

<sup>٢٨</sup> نشر الموقع الرسمي للقوة التنفيذية على الانترنت صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٨/١٣، تصريحاً للناطق باسم القوة صابر خليفة جاء فيه "أنه انطلاقاً من المصلحة العامة وحفاظاً على الأمن ومن منطلق سيادة القانون فإنه يمنع منعاً باتاً الخروج بأي مسيرة دون الحصول على إذن رسمي من القوة التنفيذية." وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢، أعلنت مديرية العلاقات العامة في شرطة نابلس، أن مدير شرطة محافظة نابلس، العقيد أحمد الشرفاوي، أصدر قراراً جاء فيه: "ووفقاً للقانون عدم السماح بالقيام بأي تجمعات أو مسيرات أو مظاهرات إلا بعد الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة والصادرة من الجهة المختصة المخولة قانوناً وذلك طبقاً للقانون الفلسطيني".

بعد أحداث يونيو الأخيرة، فرضت الحكومتان في غزة ورام الله قيوداً مشددة على الحق في التجمع السلمي المكفول بموجب القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

إبراهيم الصوص، بينما كان يقف أمام منزله في المخيم، وإصابة مواطنين آخرين من المشاركين في المسيرة.

× بتاريخ ١٢ يوليو، قامت القوة التنفيذية بتفريق مسيرة جماهيرية كانت قد خرجت في شوارع مدينة خان يونس لتلبية لدعوة من القوى الوطنية في المدينة (فصائل منظمة التحرير الفلسطينية)، وذلك للدعوة للحوار الوطني وللتنديد بالحسم العسكري. وقد استخدم أفراد القوة، الذين كانوا يقومون بحراسة مستشفى ناصر في المدينة، السلاح وأطلقوا النار في الهواء، بعد أن قام عدد من الصبية برشقهم بالحجارة ورددوا عبارات منددة بحركة حماس. وعلى خلفية هذه الأحداث، داهمت عناصر القوة التنفيذية في ساعات الليل عدداً من منازل ناشطين في حركة فتح وقامت باعتقال نحو ٢٠ شخصاً.

× بتاريخ ٢٣ يوليو، أطلق أفراد من القوة التنفيذية، كانوا يستقلون ٧ سيارات، النار في الهواء، واستخدموا الهراوات من أجل تفريق مسيرة تواجدت بالقرب من مفترق معهد التدريب المهني (كبير) بمدينة رفح. وكانت مسيرة، شارك فيها المئات من أنصار حركة فتح، قد انطلقت من مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار بالمدينة للتنديد بجريمة الاعتداء التي طالت عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح أشرف جمعة في اليوم ذاته.

× بتاريخ ١٠ أغسطس، داهمت دورية للقوة التنفيذية حفل زفاف أحد عناصر حركة فتح عطّاف رفيق نعيم، المقام في شارع خليل الوزير في بيت حانون. وهاجم أفراد القوة التنفيذية الحفل، وقاموا بإطلاق النار في الهواء، وتكسير الكراسي بواسطة السيارات التي داست عليها، وقاموا بالاعتداء على المواطنين بالضرب بالعصي والهراوات أثناء ذلك. وفي توقيت متزامن، هاجمت قوة أخرى من القوة التنفيذية حفل زفاف آخر لناشط آخر من حركة فتح، وهو محمد جميل البع (الكنفارنة)، المقام في شارع دمرة في بيت حانون، وأطلقت النار في الهواء وحطمت الكراسي، واعتدت بالضرب على المشاركين. وقد أصيب في كلا الحادثين حوالي ٣٠ شخصاً، بينهم نساء وأطفال، غالبيتهم أصيبوا جراء الضرب، فيما أصيب أحدهم بشظايا رصاصية. كما اعتقلت القوة التنفيذية في الحفلين ٤٥ مواطناً، غالبيتهم من نشطاء حركة فتح، بينهم كبار في السن، وأحد الأطفال لم يتجاوز عمره الـ ١١ عاماً.

× بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٧، انتشر عشرات الأفراد من القوة التنفيذية في محيط ساحة الجندي المجهول، قرب مقر المجلس التشريعي، غرب مدينة غزة، وقاموا بمنع عشرات المواطنين من الوصول إلى الساحة من أجل المشاركة في الاعتصام الذي دعى له عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، احتجاجاً على الاعتداءات التي تمارسها القوة التنفيذية في قطاع غزة. كما قام أفراد القوة بمنع عدد من الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام من تغطية الاعتصام. وقد استخدم أفراد القوة الهراوات والعصي من أجل تفريق المشاركين في الاعتصام المقام في الساحة.

× بتاريخ ٢٤ أغسطس، انطلقت مسيرة شارك فيها آلاف من أنصار حركة فتح، الذين أدوا صلاة الجمعة في ساحة الجندي المجهول غرب مدينة غزة، احتجاجاً على ما وصفوه "تحريض وتسييس الخطب الدينية في المساجد"، في شارع عمر المختار باتجاه ميدان فلسطين وسط المدينة. وفور وصول المسيرة إلى مفترق شارع عمر المختار مع شارع الجلاء (مفترق السرايا)، قام عدد من الصبية برشق عناصر القوة التنفيذية الذين كانوا منتشرين في المنطقة بالحجارة. وحاول عدد من المشاركين في المسيرة منع الصبية من إلقاء الحجارة، وتغيير مسار المسيرة باتجاه شارع الجلاء، إلا أن عناصر من القوة التنفيذية قاموا بإطلاق النار في الهواء بكثافة، وداهموا المسيرة واعتدوا على عدد من المشاركين فيها، وعملوا على تفريقها. كما لاحق أفراد القوة التنفيذية عدد من الصحفيين الذين كانوا يقومون بواجبهم المهني في تغطية أحداث الصلاة والمسيرة، واعتدوا عليهم، وحاولوا منعهم من ممارسة عملهم ومصادرة آلات التصوير منهم.

× بتاريخ ٣١ أغسطس، قام أفراد القوة التنفيذية ونشطاء من حركة حماس بتفريق مئات المواطنين الذين خرجوا في مسيرات بعد ادائهم صلاة الجمعة في كل من محافظتي غزة ورفح. وكان آلاف المواطنين قد شاركوا في صلاة الجمعة في ساحتي الكتبية، غرب مدينة غزة، والنجمة في مخيم الشابورة، بناءً على دعوة حركة فتح لأنصارها للصلاة في الساحات العامة احتجاجاً على ما وصفته "تحريض وتسييس الخطب الدينية في المساجد".

× بتاريخ ٧ سبتمبر، منعت القوة التنفيذية ونشطاء من كتائب القسام بالقوة المواطنين من أداء الصلاة في الساحات العامة في

قطاع غزة، تلبية لدعوة حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعتدت تلك القوات على عدد من المشاركين بالضرب بواسطة الهراوات، فيما تم توظيف الأسلحة النارية في عدد من الحالات. كما قامت القوة بشن حملة الاعتقالات طالت الدكتور زكريا الأغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأستاذ إبراهيم أبو النجا، رئيس لجنة المتابعة العليا للقوة الوطنية والإسلامية، وغيرهم من قادة وكوادر ونشطاء حركة فتح وفصائل منظمة التحرير.

× بتاريخ ١٢ نوفمبر، قتل ٦ مواطنون، بينهم طفل في الثانية عشرة من عمره، وأصيب أكثر من ٨٠ آخرين بجراح، من بينهم ٩ أطفال وامرأتين، جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الشرطة الفلسطينية في تفريق عشرات الآلاف من المشاركين في المهرجان الجماهيري الذي نظّمته حركة فتح في مدينة غزة، بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في "ساحة الكتيبة" غرب جامعة الأزهر بمدينة غزة..

× بتاريخ ٢٤ نوفمبر، قام حراس منزل رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، والواقع في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، بتفريق نحو ٥٠ مواطناً كانوا قد شاركوا في مسيرة سلمية احتجاجاً على اعتقال أحد جيرانهم (وائل السالمي) على أيدي أفراد من جهاز الأمن الداخلي. وقد قام الحراس بالاعتداء على المشاركين بواسطة الهراوات والعصي، وقاموا بتفريقهم بالقوة. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته قامت الشرطة الفلسطينية بحملة اعتقالات في منطقة نادي خدمات الشاطئ في المخيم طالت عدداً من المشاركين بالمسيرة، من بينهم طفل لم يتجاوز الرابعة عشر من عمره.

**وفي الضفة الغربية،** منعت الحكومة كافة مظاهر التجمع السلمي لنشطاء حركة حماس بعد أحداث يونيو، وفي الحالات القليلة التي خرج فيها المواطنون في مظاهرات احتجاجية تم منعها بالقوة، وهو ما أسفر عن مقتل أحد المواطنين وإصابة عشرات آخرين. فقد استخدم أفراد الأجهزة الأمنية الأسلحة النارية في كثير من الأحيان في تفريق المشاركين في مسيرات واعتصامات وغيرها من التجمعات السلمية التي دعت لها حركة حماس. وقد رصد المركز أيضاً اعتداء الأجهزة الأمنية على مسيرات نسوية دعت إليها، وشاركت فيها عشرات النساء من زوجات المعتقلين السياسيين وأعضاء ونصيرات حركة (حماس).

وكان أبرز أشكال الحق في التجمع السلمي التي تم تفريقها بالقوة ما يلي:

× بتاريخ ٩ سبتمبر، قامت أجهزة الأمن الفلسطينية بتفريق مهرجان طلابي دعا إليه مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الخليل بالقوة، مستخدمين العصي والهراوات، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين الطلبة واعتقال عدد آخر، قبل أن ينفذ المهرجان وينسحب فيما بعد الطلبة من المكان. كما اعتدت تلك الأجهزة على عدد من الصحفيين ومنعهم من أداء واجبهم المهني في تصوير الأحداث.

× بتاريخ ٢٢ سبتمبر، اعتدت أجهزة الأمن الفلسطينية على مسيرة سلمية دعت إليها، وشاركت فيها عشرات النساء من زوجات المعتقلين السياسيين وأعضاء ونصيرات حركة (حماس) في مدينة رام الله. وقد استخدمت تلك القوات قنابل الغاز المسيل للدموع في تفريق المشاركات.

× بتاريخ ٢٧ نوفمبر، قتل المواطن هشام البرادعي، من سكان مدينة الخليل، وأصيب أكثر من ٣٠ آخرين جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الأجهزة الأمنية في تفريق المشاركين في المسيرات والتجمعات السلمية التي خرجت في عدة محافظات في الضفة الغربية، كانت قد دعت لها بعض القوى السياسية والفعاليات المجتمعية، احتجاجاً على انعقاد مؤتمر "أنابوليس" للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نفذت تلك الأجهزة حملات اعتقال طالت عدد من منظمي تلك الاعتصامات والمسيرات والمشاركين فيها في عدة محافظات في الضفة الغربية. وقد أفرجت تلك الأجهزة عن غالبية المعتقلين، فيما لا زالت تحتجز بعضاً منهم.

## انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

تعرض الحق في تكوين الجمعيات لانتهاكات جسيمة على مدار العام ٢٠٠٧ في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد شهد النصف الأول من العام اعتداءات محدودة على عدد من المؤسسات والجمعيات اقتصرتها جهات مجهولة في إطار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية. وتصاعدت حدة هذه الانتهاكات خلال أحداث يونيو الدامية، حيث اقتترف نشطاء محسوبون على طرقي الصراع (حركتي فتح وحماس) اعتداءات طالت مؤسسات محسوبة على الطرف الآخر، بما في ذلك جمعيات واتحادات، أندية رياضية، مقار حزبية، وغيرها من أشكال الحق في تكوين الجمعيات. وللأسف الشديد استمرت تلك الاعتداءات بأشكال مختلفة بعد الأحداث وحتى نهاية العام.

**ففي قطاع غزة،** تواصلت الاعتداءات على العديد من المؤسسات والجمعيات، منها مؤسسات مقربة من حركة فتح، وكان أبرز تلك الاعتداءات ما يلي:

× بتاريخ ٢٠ فبراير، ألقى مجهولون زجاجات حارقة داخل مقر مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون الواقع قرب بلدية جباليا، شمال قطاع غزة، مما أدى إلى اندلاع حريق في المبنى. وقد هرع على الفور فرق الدفاع المدني القريبة من المكان وتمكنت من السيطرة على الحريق الذي أسفر عن إلحاق أضرار مادية بالغة في صالة المسرح الواقعة في الطابق الأرضي، والمكتبة الواقعة في الطابق الثاني.

× بتاريخ ١١ إبريل، اقتحم مجهولون مقر جمعية العطاء الخيرية، الواقعة في حي الزيتون، بالقرب من مبنى بلدية بيت حانون، شمال قطاع غزة، وأضرموا النار فيها باستخدام إطارات السيارات. ولم تتمكن طواقم الدفاع المدني التي هرع إلى المكان من إطفاء الحريق إلا بعد حوالي أربع ساعات من اشتعال النيران، مما ألحق بها أضراراً مادية بالغة.

× بتاريخ ١٥ إبريل، فجر مجهولون عبوة ناسفة أمام مدخل جمعية "الكتاب المقدس الفلسطينية" الواقعة في ميدان فلسطين، مقابل المستشفى الأهلي وسط مدينة غزة، مما أسفر عن إلحاق أضرار مادية في مدخل الجمعية وتحطم نوافذها، دون وقوع إصابات.

× بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٧، اقتحمت عناصر من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وأفراد القوة التنفيذية مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الواقع في حي الصفاوي، شمال مدينة غزة والسيطرة عليه. ويتكون المقر من خمسة طوابق، تضم مكاتب وإدارة الاتحاد العام، فضلاً عن مقر إذاعة صوت عمال فلسطين، التابعة للاتحاد. جدير ذكره، أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مؤسسة مستقلة أنشئت في العام ١٩٦٥، وتضم أربعة عشر نقابة عمالية مسجلة قانونياً، وتقدم خدمات نقابية واجتماعية للعمال الفلسطينيين.

× بتاريخ ١٤ يونيو، اقتحم عدد من المسلحين المقنعين مقر جمعية الأسرى والمحريين "حسام" التي تقع في محيط مقر "السرايا"، غرب مدينة غزة، وقاموا بسرقة ملفات وأجهزة كمبيوتر. وفي أعقاب ذلك، هاجم أشخاص مديون مقر الجمعية وقاموا بسرقة الأثاث والأجهزة الكهربائية.

× بتاريخ ١٩ يوليو، اقتحمت قوة كبيرة تابعة للقوة التنفيذية مقر جمعية تطوير بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، وقامت باعتقال أحد العاملين فيها، ويدعى أحمد خالد الكيلاني، ١٩ عاماً، والاعتداء عليه بالضرب، بالإضافة إلى مصادرة ٤ أجهزة حاسوب.

× بتاريخ ٢ أكتوبر، سيطرت الشرطة على المكتب المركزي لحركة فتح "مكتب قيادة الساحة للمحافظات الجنوبية" الكائن في حي تل الهوا، جنوب مدينة غزة.

× بتاريخ ١١ نوفمبر، استولى مسلحون ينتمون إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على مقر نادي التفاح الرياضي، الواقع

تعرض الحق في  
تكوين الجمعيات  
لانتهاكات جسيمة  
على مدار العام  
٢٠٠٧ في كافة  
أنحاء الأراضي  
الفلسطينية المحتلة

ففي قطاع غزة،  
تواصلت الاعتداءات  
على العديد  
من المؤسسات  
والجمعيات، منها  
مؤسسات مقربة من  
حركة فتح

في حي التفاح، شرق مدينة غزة، ومنعوا العاملين والموظفين من دخوله أو العودة إليه.

× بتاريخ ٢٢ نوفمبر، اقتحم مجهولون مقر نادي خدمات دير البلح، الواقع في مخيم دير البلح، وقاموا بإضرار النار في غرفة الإدارة، مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيها.

× بتاريخ ٢١ نوفمبر، اقتحم مجهولون مقر نادي غزة الرياضي، الواقع في حي الرمال، غربي مدينة غزة، وقاموا بالعبث بمحتويات غرفتي مجلس الإدارة وأمين الصندوق، وقاموا بسرقة جهازين حاسوب.

× بتاريخ ٢٤ نوفمبر، أضرم مجهولون النار في مقر الجمعية المحلية للخدمات المجتمعية، والواقع في مخيم المغازي، وسط قطاع غزة. وقد عمل سكان المنطقة على إخماد الحريق الذي طال غرفتين من المقر وألحق أضراراً مادية بالغة في محتوياتهما.

**وفي الضفة الغربية،** أُتخذت العديد من الإجراءات الإدارية من قبل الرئيس محمود عباس والحكومة في رام الله، في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧. وقد شكلت تلك الإجراءات مقدمة للانقضاء على بعض منظمات المجتمع المدني المسجلة وفقاً للقانون وشطبها أو تقييد عملها ودورها في إطار حالة الطوارئ القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة<sup>٢٩</sup>.

× بتاريخ ٢٠ يونيو، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بناءً على أحكام حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧. ويمنح المرسوم وزير الداخلية "سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أية جهة حكومية أخرى." "ويعطي المرسوم وزير الداخلية أو من يفوضه الحق في "اتخاذ الإجراءات التي يراها ملائمة إزاء الجمعيات والمؤسسات والهيئات من إغلاق وتصويب أو وضع أو غير ذلك من الإجراءات." "ووفقاً للمرسوم أيضاً فإنه "يجب على جميع الجمعيات والمؤسسات والهيئات القائمة التقدم بطلبات جديدة لإعادة ترخيصها خلال أسبوع من تاريخه، وكل من يخالف ذلك يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه."<sup>٣٠</sup>

× بتاريخ ٢ يوليو، طالب وكيل وزارة الداخلية أمين مقبول المؤسسات والجمعيات الخيرية بالإسراع في تصويب وضعها القانوني في موعد أقصاه أسبوع من تاريخه، تمشياً مع المرسوم الرئاسي المذكور سابقاً. وطالب مقبول الجمعيات القائمة والمسجلة لدى وزارة الداخلية بالتقدم لوزارة الداخلية بطلب للحصول على خطاب موقع من وكيل الوزارة لإعادة تفعيل حساباتها البنكية. كما طالب مقبول جميع الجمعيات المسجلة لدى الوزارة التوجه إليها لتعبئة استمارة البيانات الخاصة الصادرة عنها وتسليمها خلال سبعة أيام من تاريخه. وطالب مقبول أيضاً الجمعيات الخيرية المتواجدة في الضفة والتي تم تسجيلها من قبل وزارة الداخلية في غزة "بالتقدم بطلب تسجيل جديد لاستكمال كافة الشروط والإجراءات اللازمة لتسوية أوضاعها وفقاً للقانون، وذلك خلال أسبوع من تاريخه، وإلا اعتبرت مخالفة لأحكام القانون." "وأخيراً اعتبر وكيل الوزارة أن "الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين وغير المسجلة وفقاً للقانون الساري أو لم تقم بتسوية أوضاعها وفقاً له تعتبر مخالفة للقانون العام،" وأن "عليها التقدم بطلب تسجيل جديد خلال أسبوع لمعالجته من قبل الوزارة وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون."

× بتاريخ ٢٨ أغسطس، أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، د. سلام فياض، لوسائل الإعلام عن قرار حكومته بحل ١٠٢ جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة الغربية على خلفية "ارتكابها مخالفات قانونية، إدارية أو مالية وفقاً لأحكام قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية."

كما استمرت خلال العام ٢٠٠٧ الاعتداءات بحق المؤسسات والجمعيات الأهلية ضمن إطار حالة الانفلت الأمني وفوضى السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان أبرز تلك الاعتداءات ما يلي:

<sup>٢٩</sup> بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٧، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بإعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية.  
<sup>٣٠</sup> أنظر في هذا الشأن البيان الصادر عن المركز بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٧.

**وفي الضفة الغربية،  
أُتخذت العديد  
من الإجراءات  
الإدارية من قبل  
الرئيس محمود عباس  
والحكومة في رام الله،  
في أعقاب سيطرة  
حركة حماس على  
قطاع غزة في يونيو  
٢٠٠٧**

× بتاريخ ١٣ يونيو، ٢٠٠٧ أطلق مسلحون كانوا يستقلون سيارة من نوع "جيب" سوداء اللون النار تجاه مقر الجمعية العمرية الخيرية في منطقة بطن الهوى، في رام الله التحتا، مما أدى إلى إحداث أضرار مادية في نوافذها وأبوابها. كما وأضرمو النار في حافلة الروضة التابعة لها مما أدى إلى احتراقها بالكامل.

× بتاريخ ١٤ يونيو، أقدم عدد من المسلحين الملتزمين على إشعال النيران في مقر الجمعية العلمية الطبية في بلدة بديا، غربي مدينة سلفيت، مما أدى إلى احتراق جزء من محتوياتها. وفي اليوم ذاته، أضرمت ملثمون النار في مكتبة عامة في بلدة عزون، شرقي مدينة قلقيلية، مما أدى إلى احتراق محتوياتها بالكامل.

× بتاريخ ١٥ يونيو، اقتحمت مجموعة مسلحة من كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، مركز حق العودة لرعاية شؤون اللاجئين في الطابق الرابع في عمارة عنتاوي، في منطقة دوار الشهداء وسط مدينة نابلس، وأضرمو النار فيه. وفي اليوم ذاته، اقتحم عدد من المسلحين مقر جمعية الأمل لرعاية الأيتام الواقع وسط مدينة قلقيلية، وصادروا بعض محتوياتها. وفي حادث ثالث، أضرمت مسلحون النار في مقر النادي الإسلامي الرياضي المغلق من قبل قوات الاحتلال منذ عامين مما أدى إلى احتراق بعض محتوياتها.

× بتاريخ ١٦ يونيو، اقتحمت مجموعات مسلحة من كتائب شهداء الأقصى العديد من المؤسسات والجمعيات التابعة لحركة (حماس) أو مقربة منها، في مدينة نابلس، وأضرمت النار فيها وصادرت بعض محتوياتها. وشملت تلك الأعمال المؤسسات التالية: نادي أشبال رأس العين؛ جمعية اليراع الخيرية؛ مركز الراشد الثقافى؛ جمعية الزكاة؛ جمعية نفحة للدفاع عن حقوق الأسرى والإنسان؛ وأكاديمية القرآن الكريم.

× بتاريخ ١٧ يونيو، أقدم عدد من الملتزمين على إشعال حريق في مقر فرقة الأنصار للشيد الإسلامي في مخيم طولكرم. يحتوي المقر على أدوات تسجيل تقدر قيمتها بألاف الدولارات. كما واقتحموا مخازن فيها ما يزيد عن ألف كرسي ومنصة تستخدمها حركة حماس في المناسبات والمهرجانات ونهبوا محتوياتها وعرضوها للبيع في شوارع المخيم.

× بتاريخ ٢٧ يوليو، صدر بيان يحمل توقيع حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح في جامعة النجاح الوطنية يطعن في مصداقية واستقلالية الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن وأعضائها، رداً على تقرير أصدرته الهيئة يتضمن نتائج التحقيقات التي أجرتها في الأحداث التي وقعت في جامعة النجاح بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٧ بين الكتلة الإسلامية المحسوبة على حركة حماس وحركة الشبيبة الطلابية المحسوبة على حركة فتح وأسفرت عن مقتل أحد الطلبة. وطالب البيان الهيئة "بالاعتذار عن تقريرها والاعتراف بأنها جهة غير مستقلة لا تستطيع أن تصدر تقارير نزيهة، وهي بحاجة لمن يعلمها معنى الاستقلالية..." وينتهي البيان بعبارة التهديد والوعيد "وقد أعذر من أنذر."

× بتاريخ ٧ سبتمبر، ألقى ملثمان قنبلة حارقة داخل سيارة من نوع (هيونداي) تابعة لمستشفى الزكاة الواقعة وسط مدينة طولكرم، بينما كانت تقف بالقرب من مدخل الطوارئ التابع للمستشفى. وقد أسفرت انفجار القنبلة عن تدمير السيارة بالكامل، كما لحقت أضرار مادية متفاوتة بالمركبة الأخرى وهي من نوع (جي. أم. سي. سافانا). جدير بالذكر أن المستشفى كان قد تلقى تهديداً يوم الخميس الماضي الموافق ٦/٩/٢٠٠٧، من قبل شخصين مسلحين بوجوب فصل أي موظف تم تعيينه خلال حكومة (حماس).

× بتاريخ ١٠ سبتمبر، أغلق مسلحون من كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، مقر نادي الأسير، الواقع في الطابق الرابع من عمارة الأنوار في شارع سفيان وسط مدينة نابلس. ووفق إفادة مدير نادي الأسير رائد عامر لطاغم المركز فإن المسلحين أبلغوه أن الإغلاق هو رسالة إلى السلطة الفلسطينية والجهات المعنية بسبب عدم قيامهم بواجباتهم في خدمة الأسرى.

## تدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة

أدى استمرار الأزمة السياسية في السلطة الفلسطينية وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني. فقد أدت الاجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومنها قطع رواتب الآلاف من هؤلاء الموظفين، توظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، إحلال، إقصاء، تهيمش واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم.

فبتاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٤ أعلن د. سلام فياض، رئيس وزراء حكومة إنفاذ الطوارئ في رام الله، وفي مؤتمر صحفي مشترك مع د. رياض المالكي، وزير الإعلام في تلك الحكومة، عن قطع رواتب نحو ٣١٠٠٠ من الموظفين في كل من قطاع الوظيفة المدنية والعاملين في قوات الأمن الفلسطيني وأجهزتها العسكرية المختلفة في قطاع غزة. وقد حرمهم هذا الاجراء من الحصول على رواتبهم الشهرية بشكل دوري، وقطع أرزاق ما يزيد عن ١٥٠٠٠٠ شخص، يمثلون هؤلاء العاملين وأفراد أسرهم التي يعيلونها.

وفي المقابل أقدمت الحكومة المقالة على جملة من الاجراءات غير القانونية، والتي مست بوضع موظفي الخدمة المدنية في الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة في القطاع، وخاصة بعد أن أحكمت سيطرتها العسكرية عليه في ٢٠٠٦/٠٦/١٥. فقد قامت بإقصاء، تهيمش، أو استبعاد المئات من الموظفين من مكاتبتهم وأماكن عملهم، فيما جرى التعرض للعديد من الموظفين الآخرين، وحرمتهم بالتالي من القيام بأداء عملهم الوظيفي وبشكل مس بقدرته هؤلاء الموظفين على القيام بكافة المهام التي يؤدونها.

وقد أحدثت تلك الاجراءات شخاً عميقاً في عمل كافة المرافق والدوائر الحكومية، وبشكل عكس نفسه في أداء ضعيف أضر بكافة المواطنين ومصالحهم. وقد سبب ذلك تضارباً في مرجعيات الدوائر والمرافق الحكومية بين كل من رام الله وغزة، ونجم عن ذلك اختلافاً في العديد من القرارات الإدارية كأيام الدوام والعطل الرسمية، ما عمق الشخ في واقع الوظيفة العمومية. وفي المقابل نفذ الآلاف من العاملين في الوظيفة المدنية، وخاصة العاملين في القطاع الصحي إضراباً بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/٢٠، شل العديد من المرافق الصحية في القطاع، وذلك احتجاجاً على ما أسمته النقابات الصحية المهنية في قطاع غزة بقرارات الإقصاء الوظيفي والتعرض للموظفين ومنعهم من أداء عملهم.

وقد شكلت تلك القرارات، وبشقيها الصادرة عن الحكومة المقالة في غزة أو تلك الصادرة عن حكومة رام الله، انتهاكاً صارخاً لحقوق هؤلاء العاملين، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وانتهكت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة حق كل شخص منهم في الحصول على مكافأة مادية عادلة ومرضية نظير عمله، وتؤمن له ولأفراد أسرته مستوى معيشي يليق بكرامة الإنسان، وتوفر لهم حماية اجتماعية كافية. كما انتهكت تلك القرارات أيضاً الحق في المساواة بين جميع الأشخاص في الحصول على فرصة عمل، وأن تتوافر للجميع الإمكانية التامة للوصول إلى فرص كسب الدخل، فضلاً عن انتهاكها لحقهم في العمل، بما يشمل حقهم في الأجور المنصفة والمتساوية عندما تتساوى قيمة العمل دون تمييز، والمساواة بين الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى على أساس مبدئي الكفاءة والأقدمية فقط. فضلاً عن ذلك مثلت تلك القرارات التعسفية تمييزاً خطيراً بين كافة شرائح الموظفين يقوم على أساس الرأي السياسي، أو الانتماء لحزب سياسي، ويسيء الوظيفة المدنية والعسكرية على حد سواء، وحددها على قاعدة الانتماء لتلك الفئة في رام الله أو غزة، عوضاً عن معايير الكفاءة والأقدمية التي تحكم العمل في مثل هذه الوظائف.

ومثلت تلك القرارات وبشقيها أيضاً انتهاكاً للمعايير التي يشملها القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يحدد القواعد الدستورية العامة التي تخضع لها الوظيفة العمومية في مناطق السلطة الوطنية. فقد حدد الباب الخامس منه أن تعيين الموظفين العموميين وسائر العاملين فيها، وشروط استخدامهم يكون وفقاً للقانون، وأن ينظم بقانون كل ما يتعلق بشؤون الخدمة المدنية، وأنه يقع على عاتق ديوان الموظفين العام التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة العمل على الارتقاء بالإدارة العامة وتطويرها. ويحدد القانون الأساسي أيضاً قاعدتي المساواة وتكافؤ الفرص أساساً دستورياً لتنظيم الوظيفة في مناطق

أدى استمرار الأزمة السياسية في السلطة الفلسطينية وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني

السلطة الفلسطينية. وقد جاء قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لعام ١٩٩٨ ليشكل ناضماً للقواعد التي حددها القانون الأساسي للخدمة المدنية والارتقاء بها في مناطق السلطة الفلسطينية. كما مثل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ إطاراً قانونياً ينظم العمل في تلك القوى، وبشكل يحمي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلفت القرارات سابقة الذكر آثاراً خطيرة على طبيعة الأداء في الوظيفة العمومية، وبشكل أدى إلى توقف جزئي كبير في العديد من المرافق والدوائر الحكومية، خاصة القضاء المدني والنيابة العامة والقطاع الصحي، وتسبب في تعطيل العديد من المصالح الحيوية للسكان. كما عقدت تلك الخطوات العديد من الخدمات الخاصة بالمواطنين من حيث تعدد المرجعيات، وصعوبة الحصول على الخدمات في الوقت المناسب. وفي مقابل ذلك اضطر الآلاف من الموظفين في مرافق الخدمة المدنية، والعاملين في الأجهزة الأمنية، إلى التوقف عن التوجه لأعمالهم وأداء مهامهم الوظيفية. كما أدى ذلك إلى انهيار شبه تام في عمل وأداء العاملين في قوى الأمن الفلسطينية في قطاع غزة.

وفي الوقت الذي يرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قانوني الخدمة المدنية، وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، قد جاء ليحميا ويعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في الوظيفة المدنية وقوى الأمن الفلسطينية، ويحسن أوضاعهم المعيشية تدريجياً، فإنه يعتبر أن القرارات الجائرة التي اتخذتها كل من الحكومتين، حكومة إنفاذ الطوارئ في رام الله والحكومة المقالة في غزة، قد انتهكت وإلى حد كبير المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكها للقوانين الوطنية الفلسطينية في هذا الشأن.

ويرى المركز أن سياسة التعيينات والتوظيف بشقيها المدني والعسكري قد شابها العديد من التجاوزات القانونية، حيث لم تراعى تلك السياسة النصوص القانونية التي تحكم عملية التوظيف، فضلاً على أنها لم تأخذ بمبدأ المساواة في التقدم لها والحصول عليها وفقاً لمبدأي الكفاءة والأقدمية. وقد أدت تلك السياسة القديمة/ الحديثة، ومنذ الحكومة الفلسطينية الأولى، إلى تضخم الجهاز الوظيفي إلى أكثر من ١٦٣٠٠٠ موظف مدني وعسكري، وهو ما حمل الموازنة الفلسطينية أعباءً على حساب العديد من بنودها الهامة الأخرى كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والتنمية.

إن قرار قطع الرواتب قد شكل انتهاكاً خطيراً لمصادر دخل هؤلاء الموظفين وأفراد أسرهم، وعضواً عن تشكيل لجان للنظر في الاعتراضات على ذلك القرار الجماعي التعسفي، كان ينبغي على السلطة أن تقوم بدراسة كل الحالات بشكل فردي، ودونما أي اعتبارات أمنية أو سياسية، سوى مدى الالتزام بالقوانين ذات العلاقة، وأن تصدر قرارها لكل حالة بعد ذلك. كما أن ما قامت به الحكومة المقالة في غزة، وخاصة تسريح العديد من الموظفين المدنيين والعسكريين، وذلك بطردهم من مكاتبتهم أو احلال موظفين محلهم، أو إقصائهم أو منعهم من ممارسة أعمالهم، هي أعمال تتجاوز المعايير القانونية الخاصة بالتوظيف، وأنها جرت على أساس الانتماء الحزبي، وتتطوي على انتهاك لتلك القوانين وتمس بحقوق المثات من هؤلاء الموظفين على أساس الرأي السياسي.

القرارات الجائرة  
التي اتخذتها كل  
من الحكومتين،  
حكومة إنفاذ  
الطوارئ في رام الله  
والحكومة المقالة في  
غزة، قد انتهكت وإلى  
حد كبير المعايير  
الدولية لحقوق  
الإنسان، فضلاً عن  
انتهاكها للقوانين  
الوطنية الفلسطينية  
في هذا الشأن



## القسم الثاني

### تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٧

تناول القسم السابق من هذا التقرير عرضاً مفصلاً وشاملاً لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠٠٧. ويظهر التقرير أن أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد تدهورت على نحو غير مسبوق خلال هذا العام الذي يصادف مرور أربعين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧. الكثير من عوامل التدهور كانت قائمة خلال العام الماضي، في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في يناير ٢٠٠٦ وفازت فيها حركة حماس بأغلبية ساحقة وما تلاها من تصعيد في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، من جهة، وتدهور الأوضاع الداخلية الفلسطينية والتصعيد المستمر في حالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من جهة ثالثة، وفرض مقاطعة مالية دولية على الحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حركة المقاومة الإسلامية حماس، من جهة ثالثة. وخلال العام ٢٠٠٧، استمرت هذه العوامل وتضاعفت وتيرتها وأثارها على نحو خطير، فيما تدهورت الأوضاع الإنسانية والمعيشية وارتفعت معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

وقد شهد العام ٢٠٠٧ تطورات بالغة الخطورة، كان أخطرها على الإطلاق ما آلت إليه أوضاع قطاع غزة في أعقاب الحسم العسكري لحركة حماس وبسط سيطرتها على القطاع بالكامل، بعد جولات من أعمال الاقتتال الدامي وأعمال العنف بين أنصار فتح وحماس وأذرعهما العسكرية والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بين الطرفين. وأعقب ذلك تصعيد كبير في انتهاكات قوات الاحتلال، كان أبرز معالمه تشديد إجراءات الحصار على القطاع وإغلاق كافة المعابر بالكامل، وهو ما أوصل القطاع إلى حافة كارثة إنسانية، وهو ما تم توضيحه مفصلاً في سياق القسم السابق من التقرير.

وفي خضم هذه الأوضاع، واصل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مسيرته، وأخذ على عاتقه تنفيذ خططه ونشاطاته المقررة للعام ٢٠٠٧، مع التكيف الإيجابي والسلس لمقتضيات التطورات الميدانية على الأرض وما تمليه من نشاطات طارئة وإعادة نظر أحياناً في ترتيب الأولويات وفقاً لذلك.

يتناول هذا الجزء من التقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التي نفذها خلال العام ٢٠٠٧. ويبدأ التقرير بعرض تقارير نشاطات الوحدات، ومن ثم يتناول نشاطات المركز الأخرى، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرات وفعاليات خارج البلاد واستقبال الوفود الزائرة والعمل مع وسائل الإعلام. ويتضمن التقرير عرضاً مركزاً بإصدارات المركز خلال العام ٢٠٠٧، بما فيها البيانات الصحفية والتقارير والدراسات وغيرها من المواد المنشورة، كما يشمل هذا الجزء من التقرير معلومات حول الموقع الإلكتروني للمركز واستخداماته وزواره.

وقبل الخوض في تفاصيل النشاطات، نرى من الأهمية بمكان التشديد على بعض العناوين التي تميزت بها نشاطات المركز خلال العام ٢٠٠٧، وقد كان أبرزها ما يلي:

### (١) تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني

يتضح ذلك من حجم النشاطات التي نظمها المركز ووحداته المختلفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، خاصة وحدات التدريب، حقوق المرأة، تطوير الديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويلاحظ أيضاً تعزيز عمل المركز مع منظمات المجتمع المدني في المناطق المهمشة، خاصة في المناطق الجنوبية من قطاع غزة. وقد كان لفرع المركز في خان يونس ومنسق العلاقات العامة فيه دوراً أساسياً في ذلك، ولكن لغايات هذا التقرير تم دمج غالبية النشاطات ذات الصلة في إطار تقارير الوحدات. وخلال الربع الأول من العام، بادر فرع المركز في خان يونس إلى عقد سلسلة من اللقاءات التشاروية مع منظمات المجتمع المدني في محافظتي خان يونس ورفح، تم خلالها بحث ومناقشة سبل التعاون والتشبيك في ضوء التصعيد في انتهاكات حقوق الإنسان والحاجة لدور أكثر فاعل للمجتمع المدني.

### ■ إحياء ذكرى أربعين عاماً على الاحتلال

كان أحد أهم النشاطات التي تمخض عنها التعاون والتنسيق بين المركز ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية،

عقد مهرجان جماهيري بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٧، إحياء لذكرى مرور أربعين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧. عقد المهرجان في مقر جمعية الهلال الأحمر في خان يونس، "تحت شعار الوفاء لفلسطين... الوفاء للقدس"، وشارك فيه نحو ٨٠٠ مشارك من ممثلي الفعاليات الشعبية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمهتمين. وقد تحدث في المهرجان شخصيات وطنية وممثلين عن القوى السياسية وأعضاء في المجلس التشريعي. وكان المهرجان مناسبة لإعادة التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ورفض لحالة الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين حماس وفتح التي تهدد بتدمير القضية الوطنية، وتعني تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>٢١</sup>

## ٢) تعزيز العمل مع منظمات حقوق الإنسان المحلية

يظهر التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الحاجة أكثر فأكثر للعمل الجماعي وتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلي. ويشمل ذلك منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. وقد تميز العام ٢٠٠٧ بدرجة أعلى من التنسيق والتعاون بين المركز وهذه المنظمات، ويتضح ذلك من الزيادة الملحوظة في الفعاليات والأعمال المشتركة، مثل إصدار البيانات الصحفية والرسائل والاتصالات والقضايا المرفوعة أمام المحاكم. بعض النشاطات كان بمبادرة من قبل المركز، فيما بعضها الآخر كان بمبادرة من منظمات زميلة. علماً بأن جميع الاتصالات مع المنظمات خارج قطاع غزة كانت تتم بواسطة الهاتف - الفيديو كونفرنس أو غير ذلك من وسائل الاتصال، حيث حالت إجراءات الحصار والقيود المفروضة على حركة المدنيين دون التواصل المباشر بين المدافعين عن حقوق الإنسان في قطاع غزة وخارجه.<sup>٢٢</sup>

## ٣) تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي

بالرغم من إجراءات الحصار، واصل المركز عمله على المستوى الدولي، بما في ذلك تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.

### ■ الانضمام للتحالف الدولي ضد عقوبة الإعدام

منذ مارس ٢٠٠٧، أصبح المركز عضواً في هذا التحالف الدولي ضد عقوبة الإعدام، وهو تحالف كان قد تأسس في روما في مايو ٢٠٠٢، ويضم أكثر من ٥٠ من المنظمات الأهلية ونقابات المحامين والمجالس المحلية والاتحادات التي تشترك في مناهضتها ومعارضتها لعقوبة الإعدام من مختلف أنحاء العالم. ويسعى التحالف إلى حشد النضال الدولي ضد عقوبة الإعدام، والمساهمة في الجهود من أجل إلغائها على مستوى العالم.

يشار إلى أن المركز يعارض بشدة عقوبة الإعدام باعتبارها انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، ويسعى من أجل إلغاء هذه العقوبة القاسية وغير الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينشط المركز في اتجاهين: الأول، ضد عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والثاني، ضد جرائم الاغتيال خارج إطار القضاء التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين. ويأمل المركز أن يساهم انضمامه لهذا التحالف في دفع الجهود لإلغاء عقوبة الإعدام في فلسطين والعالم.

## ٤) تعزيز العمل على قضايا النوع الاجتماعي

استمراراً لتوجهاته خلال السنوات الماضية، عزز المركز خلال هذا العام النشاطات ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي، بما في ذلك تعزيز العمل مع المنظمات النسوية واستهداف قطاعات أكبر من النساء في النشاطات، وكذلك تسليط الضوء أكثر على الانتهاكات حقوق المرأة.

<sup>٢١</sup> مزيد من المعلومات حول هذا المهرجان بالإمكان مراجعة الخبر الصادر عن المركز بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٧ على الموقع الإلكتروني للمركز.  
<sup>٢٢</sup> يتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز نافذة خاصة تضم كافة النشاطات والفعاليات المشتركة بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية.

## تقارير نشاطات الوحدات

### وحدة المساعدة القانونية

استمرت وحدة المساعدة القانونية بالعمل على كافة النشاطات التي أدرجت في خطتها السنوية للعام ٢٠٠٧، وبذلت جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في الخطة السنوية. علماً بأن الوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندين الإسرائيلية والفلسطينية وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام ٢٠٠٧.

### أولاً: على الأجندة الإسرائيلية

أنجزت الوحدة القانونية ما ورد في خطتها السنوية من أنشطة خاصة بتقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد انتزعت الوحدة عدداً من السوابق القضائية هذا العام، وسيجري تفصيلها لاحقاً، وفيما يلي استعراض نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

#### مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

١. الحد من ظاهرة التعذيب
٢. توفير الرعاية الصحية للمعتقلين
٣. الإفراج عن المعتقلين
٤. تحقيق ظروف اعتقال أفضل
٥. تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

#### النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال توفير محامين لزيارتهم والدفاع، وتقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة، فقد بلغ عدد المعتقلين اللذين استفادوا من الخدمات القانونية ٩٠ معتقل فلسطيني، ويمكن إجمال هذه الخدمات على الشكل التالي:

#### ■ تمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة خلال عام ٢٠٠٧ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٩٠ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم ومعرفة ظروف اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية. وقد بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامو الوحدة المنتدبون بـ ١١٨ زيارة للمعتقلين

في أماكن اعتقالهم، علماً بأن كل معتقل يتلقى العديد من الزيارات من قبل المحامي.

## ■ تقديم الشكاوى والالتماسات

### أولاً: الشكاوى

- تقدمت الوحدة بـ ١٢ شكاوى لجهات مختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القانوني لمصلحة السجون، المستشار القانوني الإسرائيلي، النيابة العامة الإسرائيلية، ويمكن توضيح هذه الشكاوى على الشكل التالي:
- × تابعت الوحدة ١٢ شكاوى لوقف التعذيب قدمت هذه الشكاوى للنيابة العامة الإسرائيلية من أجل فتح تحقيق في شكاوى تعذيب، وهي متابعة من السنوات السابقة.
  - × تقديم ٢ شكاوى لمصلحة السجون الإسرائيلية لمعرفة الوضع الصحي للمعتقلين، إضافة لقيام محامي المركز المنتدب بعمل زيارة خاصة لـ ١٢ معتقلاً مريضاً.
  - × تقديم ٣ شكاوى لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية والمستشار القانوني لمصلحة السجون الإسرائيلية واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب من أجل التحقيق في وفاة أحد المعتقلين داخل سجن النقب نتيجة استخدام القوة المفرطة بحق المعتقلين.
  - × بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة خلال العام للمستشار القانوني الإسرائيلي في مديرية التسيق والارتباط بخصوص ضمان زيارة الأهل الذين تمنعهم السلطات الإسرائيلية من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية ٩٢ شكاوى، ٣٣ منها قيد المتابعة منذ عام ٢٠٠٦.
  - × بلغ عدد البيانات الصادرة عن الوحدة ٤ بيانات، ثلاثة منها تتعلق بالتحقيق في وفاة ثلاث سجناء داخل سجون الاحتلال خلال العام ٢٠٠٧، بينما كان البيان الرابع حول الإفراج عن أحد المعتقلين بدون كفالة.
  - × يضاف إلى ذلك، الحصول على لوائح اتهام لـ ٢٧ معتقلاً، ومساعدة ذوي ٨ معتقلين في دفع غرامات مالية عن أبنائهم المعتقلين من أجل الإفراج عنهم، والحصول على شيكات غرامة ودفع كائننا لـ ١١ معتقلاً.

### ثانياً: الالتماسات

خلال العام ٢٠٠٧ تقدمت الوحدة القانونية بـ ٩ التماسات منها إلتماس واحد قدم للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل السماح لمحامي المركز بزيارة أحد المعتقلين، و٨ التماسات قدمت للمحكمة المركزية في بئر السبع للسماح لأهالي المعتقلين بزيارتهم.

## ■ توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل تحقيق ظروف اعتقال أفضل لهم وذلك عبر التسيق والتعاون مع مؤسسات صحية إسرائيلية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، من أجل متابعة أوضاع المعتقلين الصحية في السجون الإسرائيلية بحاجة لتوفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية. وخلال العام ٢٠٠٧ قامت الوحدة بتقديم مراسلات لكل من رابطة الأطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب من أجل زيارة ٦ معتقلين في مكان اعتقالهم لتقييم وضعهم الصحي.

## ■ تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

واصلت الوحدة استقبال المراجعين وتقديم الاستشارة القانونية لهم وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، حيث بلغ عدد الاستشارات ٤٥٠ استشارة خلال العام ٢٠٠٧.

## ■ الأبحاث المتعلقة بالمعتقلين الفلسطينيين

تعمل الوحدة القانونية على إصدار تقارير قانونية كلما دعت الحاجة. وخلال عام ٢٠٠٧ أصدرت الوحدة القانونية تقريراً حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

## مؤشر القياس

- × بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم ٩٠ معتقلاً.
- × بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لمفائهم ٣ معتقلين، حيث تم الإفراج عنهم دون توجيه لوائح اتهام بحقهم.
- × بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامو الوحدة المنتدب ١١٨ زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم لمعرفة ظروف اعتقالهم.
- × تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ١٢ من المعتقلين المرضى وذلك من أجل تحسين ظروفهم الصحية.
- × تمكن عدد من أهالي المعتقلين من زيارة أبنائهم في أماكن اعتقالهم، بعد تدخل الوحدة أمام الجهات المختصة.
- × بلغ عدد الشكاوى التي وجهت لجهات مختلفة بخصوص التحقيق في وفاة معتقل داخل سجن النقب ٣ شكاوى.
- × بلغ عدد البيانات الصحفية التي أصدرتها الوحدة ٤ بيانات.
- × تلقي رد نوعي من مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلي تحدد معايير خاصة بخصوص برنامج الزيارة الخاص بأهالي المعتقلين.
- × تقديم ٤٥٠ استشارة للمواطنين الذين زاروا الوحدة في مقرات المركز.
- × طبع (١٠٠٠) نسخة من التقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- × زيادة عدد المراجعين يعكس مدى ارتياحهم للمساعدات القانونية التي تقدم لهم.

## وسائل القياس

- × رصدت الوحدة زيادة واضحة لعدد حالات الاعتقال من سكان قطاع.
- × تلقي المعتقل في مكان اعتقاله أكثر من زيارة من قبل محامي الوحدة المنتدب.
- × من خلال متابعة الوحدة لهذا الملف رصدت عددا من المعتقلين يعانون من مشاكل صحية.
- × أصدرت المحكمة المركزية في بئر السبع قرارات ايجابية وذلك بالسماح لعائلات معتقلين بزيارتهم.
- × أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارا سلبيا بعدم السماح لمحامي الوحدة المنتدب بزيارة أحد المعتقلين في مكان اعتقاله.
- × تلقى الوحدة ردا سلبيا من النيابة الإسرائيلية بخصوص شكوى قدمت حول تعذيب أحد المعتقلين.
- × أصدرت محكمة صلح الخضيرة قرارا بشطب الدعوى الخاصة بتعذيب أحد المعتقلين داخل سجون الاحتلال وقد استندت في قرارها على عدم وجود تقارير طبية وعدم وجود ادعاء بالتعذيب في حينه.
- × رصدت الوحدة لحالات وفاة معتقلين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية نتيجة استخدام القوة المفرطة أو نتجه إهمال طبي.
- × رصدت الوحدة لعدد من البيانات الصحفية، والتي لاقت صدى واسع لدى المهتمين في هذا المجال.
- × مساعدة الوحدة لذوي المعتقلين في دفع غرامات و كائناتنا لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
- × توزيع جميع النسخ.
- × رصدت الوحدة زيادة واضحة في عدد الاستشارات القانونية التي تقدم للمراجعين.

### مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقوقهم في التعويضات

١. الحصول على تعويضات للضحايا

٢. ملاحقة مجرمي الحرب

٣. تنظيم اجتماعات خبراء و جلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية العالمية

### ١. الحصول على تعويضات للضحايا

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المدرجة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

## ■ التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠٠٧ عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم حرب إسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال هذا العام ١٦٤ ملفاً، موزعة كما هو مبين في الجدول (١).

جدول (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٤٧
إصابة	٨٢
تدمير وسلب ممتلكات	٣٥
المجموع	١٦٤

## ■ تقديم الشكاوى ومراسلات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال عام ٢٠٠٧ قامت الوحدة القانونية باستقبال ١٧٩ شكوى من الضحايا تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، حيث تم توجيه الشكاوى نيابة عنهم إلى كل النيابة العسكرية وضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية للتحقيق فيها وجبر الضرر عن المواطنين. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، واعتداءات على صيادين وهي موزعة على الشكل التالي:

جدول رقم (٢) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات خلال عام ٢٠٠٧

موضوع الشكاوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
قتل	٤٧	قيد المتابعة
إصابة	٨٢	قيد المتابعة
تدمير ممتلكات	٣٥	قيد المتابعة
المجموع	١٦٤	

هذا بالإضافة إلى أن الوحدة القانونية خلال نفس الفترة السابقة قامت بإرسال ١٤٢ بلاغاً خطياً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤.

- × توجيه تقارير طبية وشهادات وفاة إلى الشرطة العسكرية الإسرائيلية بخصوص مقتل ٤ أطفال خلال اجتياح مخيم النصيرات بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٧ بناء على طلبهم.
- × ناهيك عن متابعة الوحدة العديد من الشكاوى قدمت في العام الماضي حيث وجهت العشرات من رسائل تذكير للنيابة العسكرية ومكتب التعويضات، بالإضافة إلى إرسال تصاريح مشفوعة بالقسم وتقارير طبية بناء على طلب من النيابة العسكرية قيادة المنطقة الجنوبية بخصوص شكوى متابعة من العام ٢٠٠٦.

## ■ شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة والتي تمثلت في مطاردة واعتراض

قوارب الصيد وإطلاق النار عليهم، واحتجاز قواربهم بدون مبرر، حيث استمرت الوحدة خلال العام بـ ٦ شكاوى

جدول (٣) شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكاوى	العدد	نتيجة المتابعة
إعادة شباك صيد	١	قيد المتابعة
احتجاز قارب صيد	٢	قيد المتابعة
إعادة قوارب صيد من مصر	٢	قيد المتابعة
المجموع	٦	

### مؤشر القياس

- × متابعة ٨٨ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.
- × دفع كفالات مالية للعديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية والخاصة بالتعويض.

### وسائل القياس

- × رصد لعدد الملفات: بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ١٦٤ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- × رصد عدد الردود: تلقت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠٠٧ العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها ، وهي موزعة على الشكل التالي:

جدول رقم (٤) الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال عام ٢٠٠٧

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات وزارة الدفاع	لا يوجد	٧٨	١٥٨	٢٣٦
النيابة العسكرية الإسرائيلية المنطقة الجنوبية	لا يوجد	١٥	٤	١٩
النيابة العامة الإسرائيلية	لا يوجد			
المجموع		٩٣	١٦٢	٢٥٥

- × رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية:
- × صادقت محكمة صلح الخضيرة حول تسوية ودية مع نيابة إسرائيل بدفع مبلغ تعويض وقدره ١٦٠ ألف شيكل بخصوص حادث قتل المواطن عبد الله الأشهب من قبل الجيش الإسرائيلي.
- × صادقت محكمة صلح الخضيرة حول تسوية ودية مع نيابة إسرائيل بدفع مبلغ تعويض وقدره ٧٥٠٠ شيكل بخصوص تفجير قارب صيد للمواطن عزات بكر من قبل الجيش الإسرائيلي.
- × صادقت المحكمة الإسرائيلية بئر السبع حول تسوية ودية بدفع مبلغ ١٢٥ ألف شيكل للمواطن بلال المجدلوي، والذي أصيب من قبل الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٢.
- × أصدرت المحكمة مركزية حيفا قرار برفض دعوي تعويض حادث طرق من قبل جيب للجيش الإسرائيلي.
- × أصدرت محكمة صلح الخضيرة قرارا بشطب الدعوي الخاصة بمحلات ايرز لعدم دفع الكفالة التي قررتها والبالغ

قيمتها ٧٥ ألف شيكل.  
× أصدرت محكمة صلح الخضيرة قرارا بشطب دعوي لأحد المصابين الأطفال لعدم وجود نسبة عجز لديه.

## ٢. ملاحقة مجرمي الحرب

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

### ■ التوثيق القانوني وبناء الملفات

من أجل ملاحقة مجرمي الحرب لا بد من العمل على التوثيق القانوني للجرائم وهذا يحدث من خلال العديد من الإجراءات القانونية التي يقوم بها محامو الوحدة ، منها عمل زيارات ميدانية لمكان الجريمة، واخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من شهود العيان.

خلال عام ٢٠٠٧ قامت الوحدة بالتوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية، حيث بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً ١٦٤ ملفاً موزعة في الجدول على الشكل التالي:

جدول بعدد الملفات التي وثقتها الوحدة قانونياً خلال العام ٢٠٠٧ موزعة حسب الموضوع

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٤٧
إصابة	٨٢
تدمير وسلب ممتلكات	٣٥
المجموع	١٦٤

### ■ شكاوى وقضايا أمام المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة برفع ٥ قضايا ضد دولة إسرائيل نيابة عن ٢٤ من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم .

### ■ إقامة علاقات مع خبراء ومحامين دوليين

لا تزال الوحدة مستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد مع خبراء ومحامين دوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب ، ويعتبر مركز الحقوق الدستورية في نيويورك من إحدى المراكز الحقوقية التي تعني في عملها بملاحقة مجرمي الحرب ، ومؤسسة هيكرمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة.

### مؤشر القياس

× لا تزال الوحدة مستمرة في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي في بعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم حيث تقتضي الإجراءات القانونية اعتقال أو توقيف لمجرمي الحرب للتحقيق معهم وفي ذلك تقييد لحركة مجرمي الحرب الإسرائيلييين على المستوى الدولي لايداع قضايا ضدهم.  
× لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون أموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

× تقييد عدد من المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين حركتهم في العديد من الدول بسبب ايداع قضايا ضدهم.

### وسائل القياس

× يلقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً في الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية.  
× مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراح جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.

### ٣. تنظيم اجتماعات خبراء وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

#### ■ العمل على الاجتماعات المكتملة لمؤتمر ملجا (Malaga)

كان من المتوقع أن يتم العمل على استكمال الاجتماعات المكتملة لمؤتمر ملجا والذي نظمه المركز بتاريخ ٢٨ - ٢٠ ابريل ٢٠٠٦ في ملجا - أسبانيا بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة هيكرمان أند روز، وجمعية القدس، مؤتمرا حول الولاية القضائية الدولية، من اجل تعزيز سيادة القانون ومواجهة الحصانة. وبسبب الاغلاقات لم يتم انجاز هذا النشاط.

#### مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة  
واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الفلسطينيين الذين منعتهم قوات الاحتلال من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. وقد تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

#### ■ شكاوى واعتراضات

تابعت الوحدة القانونية ١٨٧ شكوى خلال عام ٢٠٠٧، ٥ منها كانت لا تزال قيد المتابعة منذ ٢٠٠٦ حيث قدمت فيها شكاوى للمستشار القانوني الإسرائيلي لمديرية التنسيق والارتباط، الجدول التالي يوضح النشاطات.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة خلال عام ٢٠٠٧

موضوع الشكاوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٨٤	٢٥ سلبي - ٢٦ ايجابي - ٢١ قيد المتابعة - ٢ دون رد
حرمان مواطنين من دخول الضفة الغربية للعلاج	٢٦	٨ سلبي - ٤ ايجابي - ١٤ قيد المتابعة
حرمان مواطنين من دخول إسرائيل لإجراء مقابلات شخصية في السفارات	٢	٢ سلبي
حرمان مواطنين من دخول إسرائيل للالتحاق بأسرهم	٤	١ ايجابي - ٣ قيد المتابعة
منع مواطنين من مرافقة مرضى للعلاج	٢٥	٨ ايجابي - ١١ قيد المتابعة - ٤ سلبي - ١ احادي - ١ دون رد

منع مواطنين من السفر عبر معبر ايرز للدراسة وأسباب أخرى	٢٨	١٩ سلبى- ٣ ايجابى- ٥ قيد المتابعة- ١ حيادي
رفض تجديد ممغط ومصادرة تصريح	٤	٤ قيد المتابعة
وفاة مواطن على حاجز ايرز	١	١ دون رد
مساعدة مواطنين في معرفه وصول طلبهم على حاجز ايرز	١	١ ايجابى
حرمان مواطنين من العودة إلى قطاع غزة	٩	٦ قيد المتابعة- ٢ ايجابى- ١ سلبى
حرمان مواطنين من العودة إلى الضفة الغربية	٢	٢ سلبى
<b>المجموع</b>	<b>١٨٧</b>	<b>٧٢ سلبى- ٤٥ ايجابى- ٦٤ قيد المتابعة- ٤ دون رد- ٢ حيادي</b>

نتيجة للردود السلبية التي تلقتها الوحدة القانونية خلال العام ٢٠٠٧ وتحديدًا في المنوعين من الحرية والتنقل لتلقي العلاج قامت الوحدة بالتوجه باعتراضات إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة، وقد بلغ عدد الاعتراضات 18 اعتراض.

#### ■ قضايا والتماسات

قامت الوحدة بتوجيه ١١ التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، من أجل السماح للمواطنين من ممارسة حقهم في حرية التنقل، الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تفاصيل الالتماسات التي تابعتها الوحدة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٧

الموضوع	العدد	نتيجة المتابعة	ملاحظات
منع تقليص تزويد قطاع غزة بالكهرباء	١	١ قيد المتابعة	
منع مواطنين من دخول إسرائيل للعلاج	١٠	٦ سلبى- ٤ ايجابى	
<b>المجموع</b>	<b>١١</b>	<b>٦ سلبى- ٤ ايجابى- ١ قيد المتابعة</b>	

#### ■ علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل.

#### مؤشر القياس

- × بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ١٨٧ شكاوى.
- × نجاح العلاقات مع المؤسسات الطبية ويظهر ذلك من خلال اللقاءات والعمل المتعاون معهم في العديد من الملفات.
- × عدد الالتماسات التي تقدمت بها الوحدة لمحاكم خاصة داخل إسرائيل من أجل السماح لعدد من المواطنين من ممارسة حقهم في حرية الحركة والتنقل، وكانت نتائجهم ٦ سلبى- ٤ ايجابى.
- × عدد الردود التي تلقتها الوحدة ١١٩ ردا متنوعا حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة، منهم ٧٢ سلبى- ٤٥ ايجابى- ٢ حيادي.

- × بلغ عدد الاعتراضات التي قدمت إلى دائرة اللتماسات التابعة لنيابة الدولة ٢٢ اعتراضاً، وكانت النتيجة فيهم ٨ سلبي- ٩ ايجابي - ٥ قيد المتابعة.
- × إصدار بيان صحفي بخصوص منع تشويش تزويد قطاع غزة بالكهرباء.

## وسائل القياس

- × رصدت الوحدة من خلال متابعة ملف المحرومين من حرية الحركة عدداً من الردود المتنوعة وكانت أكثر الردود سلبية.
- × رصد الوحدة قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية السلبية بخصوص منع المواطنين من التنقل لتلقي العلاج، والتي تمثل غطاءً قانونياً تحرم بموجبه مرضي من تلقي العلاج.
- × تلقت الوحدة رداً نوعياً وذلك بالسماح لأحد المواطنين المريض بالسفر عبر حاجز ايرز مروراً بالأردن بشرط مرافقة المريض حراسة مدفوعة الأجر وبسبب التكلفة المالية لم يستطيع المواطن السفر للعلاج ولا يزال حتى صدور التقرير في غزة.
- × رصدت الوحدة ردود الأفعال على اللتماس المقدم بخصوص منع تشويش تزويد قطاع غزة بالكهرباء لدى المهتمين في المجال.
- × رصد لعدد حالات الوفيات جراء منعهم وإعاقة مرورهم عبر معبر ايرز والذي يمثل المعبر الوحيد للفلسطينيين من أجل تلقي العلاج، في ظل إغلاق معبر رفح كلياً.
- × بلغ عدد اللقاءات مع مؤسسات طبية (١) وذلك بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٧ مع رئيس بعثة أطباء بلا حدود دنكن ماكلين، حيث تم مناقشة العديد من المواضيع والتطورات الصحية والخدمات الطبية للمرضى الفلسطينيين جراء الحصار الإسرائيلي وحرمانهم من الحق في تلقي العلاج.

## المعيقات

- × استمرار فرض الحصار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق المعابر الحدودية للقطاع.

### مخرج رقم (٤)

- حشد التأييد و المساهمة في جهود المركز في فضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها
١. المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة)
  ٢. الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة
  ٣. تقديم المساعدة والاعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز

### ١. المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة)

خلال عام ٢٠٠٧ لم تساهم الوحدة في إعداد مداخلات أمام الأجسام الدولية.

### ٢. الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة

لم يدل مدير الوحدة القانونية بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المعابر، ومنع المشاركين من السفر إلى الخارج، علماً بأن المشاركة قد تم تأجيلها أكثر من مرة.

### ٣. تقديم المساعدة والاعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والاعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي

- × الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال عام ٢٠٠٧ كان:
- × ٧ مارس: لقاء مع ألفيروي دوسوتو المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط في مقر المركز.
- × ١٠ يونيو: اجتماع مع كيرن أبوزيد المفوض السامي لحقوق الإنسان في مقر المفوض السامي.
- × ١١/١٠ يوليو وفد من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في مقر المركز بغزة.
- × ٢٤ /٢٣ يوليو ٢٠٠٧ وفد من الشبكة الأورومتوسطية.
- × ٢٦ يوليو ٢٠٠٧ اجتماع مع كيرن أبوزيد المفوض السامي لحقوق الإنسان في مقر المركز.
- × ١٠/٩ أغسطس ٢٠٠٧ وفد إيرلندي من مؤسسة (TROCAIRE) وبمرافقه EOIN MURRAY.
- × ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧ بعثة من لجنة الحقوقيين الدولية في مقر المركز بغزة.
- × ٥/٤ سبتمبر وفد من مؤسسة الخط الامامي للدفاع عن حقوق الانسان.
- × ١٧ ديسمبر اجتماع مع مدير مكتب المفوض السامي جوسيبه كلاندروسيو في مقر المركز بغزة.

## مؤشر القياس

- × بلغ عدد اللجان التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم ٩ لجان تابعة لـ ٧ جهات دولية.
- × القيام مع لجان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بزيارات ميدانية لمكان الانتهاك.

## وسائل القياس

- × اعتمدت هذه اللجان والجهات المعلومات القانونية من الوحدة من خلال الاطلاع على الملفات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية و تضمينها في تقاريرهم.

## مخرج رقم (٥)

### المساهمة في التوعية القانونية

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

## ١. الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يتردون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من جباليا وخان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم الاستشارات ٢٥٢٩ مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي تقدم بها محامو الوحدة ١١٢٠ استشارة لهم.

## مؤشر القياس

- × زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٢٥٢٩ مراجعاً.
- × زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ١١٢٠ استشارة متنوعة.

## وسائل القياس

- × آراء المراجعين: أبدى المراجعون ارتياحهم للخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.

## ٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

- × شاركت الوحدة القانونية في سلسلة من الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المركز وقد بلغ عدد الدورات التدريبية ٦ دورات، تمحورت حول سيادة القانون، وهي كالتالي:
- × إلقاء محاضرة بعنوان "قانون الخدمة المدنية" خلال دورة تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز.
- × إلقاء ٥ محاضرات بعنوان سيادة القانون واستقلال القضاء.
- × مشاركة محامي الوحدة في دورة تدريبية أشرف عليها كل من المركز ومكتب المفوض السامي تمحورت حول آليات الأمم المتحدة.

### مؤشر القياس

- × آراء المتدربين: لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً بين المتدربين وكانت آراؤهم من خلال التقييم للدورات جيدة.
- × اكتساب محامي الوحدة معلومات وخبرات جديدة.

### وسائل القياس

- × عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٦ جلسات
- × عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورات التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة ١٨٠ متدرباً.
- × اكتساب محامي الوحدة القانونية خبرات قانونية ومعلومات من خلال المشاركة في الدورات.

### مخرج رقم (٦)

- تقديم المساعدة القانونية لإعادة جنّامين محتجزة لدى إسرائيل
- ١. شكاوى للإفراج عن جنّامين شهداء تحتجزها قوات الاحتلال
- ٢. رفع قضايا

### ١. شكاوى للإفراج عن جنّامين شهداء تحتجزها قوات الاحتلال

تابعت الوحدة القانونية عدد من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جنّامين شهداء فلسطينيين، منها جنّامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جنّامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها ١٨ ملفاً من بينها ملفات قيد المتابعة منذ سنوات وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جنّامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويهم، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

### ٢. رفع قضايا

نتيجة لعدم تسليم الجثث لذويهم يجري حالياً تجهيز الملف لرفع قضية أمام المحكمة الإسرائيلية العليا للإفراج عن الجثث المحتجزة.

### مؤشر القياس

- × لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تحتجز جنّامين المواطنين الفلسطينيين وترفض تسليمها لذويهم.

### وسائل القياس

- × رصدت الوحدة ١٨ جثة تم حجزها لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي.

## المعيقات

× لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تخضع ملف الجثامين المحتجزة لديها للابتزاز السياسي، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

### مخرج رقم (٧)

توفير الرعاية الصحية لذوي الحاجة

وأصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، وتم تنفيذ هذا المخرج على النحو التالي:

١. شكاوى

٢. علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان وتحديد مواعيد وضمان وجود كفالة مالية

### ١. شكاوى

قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم ٢٤ مريض خلال عام ٢٠٠٧.

### ٢. علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان وتحديد مواعيد وضمان وجود كفالة مالية

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل و توفير حجز طبي للمرضى في مستشفيات داخل إسرائيل و توفير كفالة مالية لهم، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل.

## مؤشر القياس

× بلغ عدد الملفات التي تابعتها الوحدة ٢٤ ملف خاص بالمرضى الذين يحتاجون رعاية صحية.  
× تم فحص ١٩ مريض فلسطيني من أجل تشخيص مشاكلهم الصحية وتحديد علاجهم الملائم، وتوفير تغطية مالية لهم.

## وسائل القياس

× رصدت الوحدة من خلال المتابعة ارتياح المواطنين المرضى من المساعدة الطبية المقدمة لهم .  
× نجاح العلاقات مع المؤسسات الطبية ويظهر ذلك من خلال العمل المتعاون معهم في العديد من الملفات.

## المعيقات

× استمرار فرض الحصار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق المعابر الحدودية للقطاع.

## ثانياً: على الأجندة الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ العديد من الظواهر أهمها غياب سيادة القانون والفتان الأمني والإضرابات التي تم تنفيذها في القطاع الحكومي، وكان آخرها حسم حركة المقاومة الإسلامية حماس عسكرياً بالسيطرة على جميع مقرات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية، وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

### مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

١. الاستئناف ضد المحاكم غير العادلة.
٢. إلغاء محاكم أمن الدولة.
٣. تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.
٤. الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
٥. إعادة محاكمة من حوكم أمام أمن الدولة.

### النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الفلسطينية، وذلك عبر تقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة، من أجل الإفراج عنهم وتحقيق ظروف أفضل لهم و أيضاً زيارتهم، كما تابعت الوحدة من تم إعادة محاكمته أمام أمن الدولة، حيث بلغ عدد الشكاوى التي قامت بها الوحدة ٦ شكاوى، منها ٥ للنائب العام حول احتجاز مواطنين بشكل غير مشروع، والاعتداء على أحد النزلاء داخل سجن غزة المركزي، ١ شكوى لوزير العدل لاعاده محاكمة أمام المحاكم المدنية، كما تابعت الوحدة التماس أمام المحكمة العليا من أجل الإفراج عن معتقل تم اعتقاله بشكل غير مشروع، زيارة سجن النساء في سجن غزة المركزي "السرايا" والإلتقاء بالسجينات للاطمئنان على وضعهن الصحي والقانوني، زيارة معتقلين في ٦ أماكن توقيف مختلفة، ويمكن تفصيل هذه الخدمات على الشكل التالي:

#### ١. الاستئناف ضد المحاكم غير العادلة

#### ٢. إلغاء محاكم أمن الدولة

#### ■ رقابة المحاكم ونشر التقارير

قام محامو الوحدة بحضور العديد من الجلسات في بعض القضايا التي تنظر أمام المحاكم المدنية وخاصة محكمة الجنايات، حيث تنظر هذه المحكمة في القضايا الخطيرة التي قد تصل في حكمها للإعدام، وذلك للتأكد من توفير ضمانات للمحاكمة العادلة للمتهمين. ولكن منذ أحداث يونيو التي توجت بالحسم العسكري وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، تدهورت أوضاع القضاء وانتهى به الأمر إلى الانهيار التام.<sup>٣٢</sup>

وبعد الحسم العسكري لحركة حماس في قطاع غزة قامت بتشكيل ما يسمى بالقضاء العسكري، وقد وجهت العديد من لوائح الاتهام بحق مواطنين وأصدرت أحكاماً متنوعة، وقد تم مراقبة وحضور عدد من هذه المحاكم وتوثيقها.

#### ٣. تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

#### ٤. الإفراج عن المعتقلين السياسيين

#### ٥. إعادة محاكمة من حوكم أمام أمن الدولة

<sup>٣٢</sup> حول التدهور والانهيار في السلطة القضائية خلال العام ٢٠٠٧، أنظر ص ص ٥٨-٦٠ من هذا التقرير.

## ■ شكاوى وقضايا

- × تقدمت الوحدة بـ ٥ شكاوى للنائب العام حول الاعتداء على احد النزلاء واحتجاز مواطنين بشكل غير مشروع.
- × تقدمت الوحدة القانونية بـ ١ شكوى لوزير العدل لاعاده محاكمة أحد المواطنين الذين حكموا أمام محكمة امن الدولة، لمحاكمته أمام المحكمة المدنية.
- × تلقى الوحدة ٧٨ بلاغاً عن موقوفين داخل ٦ مراكز توقيف متنوعة وهي:- مركز توقيف شرطة القرارة، مركز توقيف موقع بغداد، مركز توقيف شرطة الشاطئ، مركز توقيف خانيونس، سجن غزة المركزي " السرايا" ، مركز توقيف المشتل.

## ■ لقاءات ومراسلات

- بسبب حالة الانفلات الأمني وما تبعه من حسم عسكري من قبل حركة المقاومة الإسلامية حماس، و الاعتداء على النائب العام من قبل القوة التنفيذية، لوحظ بشكل واضح إشكاليات في ملف المعتقلين و الجهاز القضائي بشكل عام، وللإطلاع على تلك الإشكاليات قام محامو الوحدة بعقد العديد من اللقاءات حيث بلغ عددها ٩ لقاءات وهي على الشكل التالي:
- × بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٧ الالتقاء بمدير سجن غزة المركزي للإطلاع على أوضاع المحتجزين وأماكن احتجازهم.
- × بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ الالتقاء بمدير سجن غزة المركزي للإطلاع على أوضاع المحتجزين وأماكن احتجازهم.
- × بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٧ الالتقاء بمدير سجن غزة المركزي للإطلاع على آليه العمل داخل السجن ومعرفة أوضاع المحتجزين وعددهم.
- × بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٧ الالتقاء بأحد قضاة محكمة العدل العليا بغزة للإطلاع على الإشكاليات التي يواجهها الجهاز القضائي.
- × بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٧ الالتقاء برئيس اللجنة الخاصة بدراسة ملفات السجناء المدنيين من اجل الاستفسار حول آليه عمل اللجنة واختصاصاتها وولايتها.
- × بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٧ الالتقاء بمدير مكتب وكيل وزارة العدل لمناقشة قرار تعيين نائب عام مساعد ووكلاء نيابة ومعاونين وكلاء نيابة.
- × بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٧ الالتقاء بالنائب العام المساعد لمناقشة إشكاليات النيابة العامة و آليه تعيين وكلاء النيابة ومعاونين وكلاء النيابة الجدد.
- × بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٧ الالتقاء بمدير الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي بخصوص مدي قانونية جلسة المجلس التي عقدت بتاريخ ٧/١١/٢٠٠٧.
- × الالتقاء أكثر من مرة خلال العام مع مدير الشؤون القانونية في مراكز الاعتقال في المشتل من اجل مناقشة ظروف احتجاز مواطنين والإشارة إلى استخدام التعذيب بحقهم.

## مؤشر القياس

- × بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها محامو الوحد لمراكز التوقيف ٢٦ زيارة.
- × زيارة سجن غزة المركزي " السرايا" قسم النساء والالتقاء بالسجينات حيث بلغ عددهن ١٢ سجينه.
- × بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم ٧١ معتقلاً.
- × بلغ عدد المعتقلين الذين تمت الإفراج عنهم بعد تدخل الوحدة ١٢ معتقلاً.
- × بلغ عدد مراكز التوقيف التي زارها محامو المركز ٦ مراكز توقيف.
- × بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة في القضاء العسكري ٧ جلسات.
- × بلغ عدد اللقاءات ٩ لقاءات.

## وسائل القياس

- × تلقت الوحدة رداً شفوياً من مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك بالسماح لنا بزيارة المعتقلين داخل سجن غزة المركزي والإطلاع على أوضاعهم المعيشية والصحية في أي وقت.

- × رصد محامو الوحدة خلال زيارتهم للمحتجزين داخل مراكز التوقيف تجاوب واهتمام وذلك باطلاعهم على بعض إشكاليات يواجهونها داخل المركز.
- × رصد محامو الوحدة تجاوب ملحوظ من قبل القائمين على تلك المراكز.
- × رصدت الوحدة وقف جميع القضايا ذات الطابع الجزائي بما فيهم الأشخاص الذين تمت إحالة ملفاتهم إلى المحاكم المدنية لإعادة النظر فيها بعد البت فيها في محاكم امن الدولة سابقاً.
- × تلقى رد ايجابي من النائب العام حول الاعتداء على احد النزلاء.
- × تلقى رد ايجابي من النائب العام حول احتجاز مواطنين بشكل غير مشروع.
- × إصدار المحكمة العليا قرارا بترك الالتماس الخاص باعتقال مواطن بشكل غير قانوني بسبب الإفراج عنه.
- × نفذت الوحدة ٩ لقاءات.

## المعيقات

الظروف المعقدة التي شهدتها الساحة الفلسطينية من عدم انعقاد المجلس التشريعي بسبب حملات الاعتقال لنوابه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي بموجبها أثرت على عمله في سن القوانين، بالإضافة لغياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفلتان الأمني، أعاققت من عقد لقاءات مع وزراء وأعضاء من المجلس التشريعي لبحث إلغاء محاكم امن الدولة. بالإضافة إلى الحسم العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس على مقرات السلطة في قطاع غزة.

### مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

١. ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

### ١. ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

#### ■ تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية خدماتها القانونية لضحايا سوء استخدام السلطة، فقد تابعت الوحدة ٩٦ شكاوى منها ٤٣ منذ العام ٢٠٠٦، حيث وجهت هذه الشكاوى للجهات ذات العلاقة، كما قامت بتمثيل الضحايا أمام المحاكم بعد استنفاد كافة السبل القانونية فقد تابعت ٢١ قضية منها ١٣ قضايا متابعة منذ العام ٢٠٠٦، كما كان من المفروض أن تنفذ الوحدة ورش عمل من اجل ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية، لكنها لم تتمكن. الجداول التالية توضح ذلك تفاصيل الشكاوي التي قدمت لجهات مختلفة.

جدول يوضح تفاصيل الشكاوى التي قدمتها الوحدة إلى النيابة العامة والوزارات

والجهات المختصة خلال عام ٢٠٠٧

النتيجة	عدد المراسلات والشكاوى	الجهة ذات العلاقة
١ سلبي - ١١ دون رد - ٤ قيد المتابعة - ١ ايجابي	١٧	ديوان الموظفين العام
٤ قيد المتابعة	٤	وزارة المالية
٨ قيد المتابعة - ٢ سلبي	١٠	الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
١ دون رد	١	الغرفة التجارية الفلسطينية

وزارة الداخلية	٥	٢ سلبي - ٢ قيد المتابعة
وزارة التربية والتعليم العالي	٢	١ رد ايجابي - ١ رد سلبي
وزارة الصحة	٣٣	١ سلبي - ٣١ دون رد - ١ قيد المتابعة
ديوان الرئاسة	٢	٢ دون رد
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	١	١ سلبي
وزارة النقل والمواصلات	٤	٢ قيد المتابعة - ١ سلبي - ١ ايجابي
محافظة الشمال	٢	١ رد حيادي "شفوي" - ١ رد ايجابي
النيابة العامة	١	١ قيد المتابعة
وزارة الإسكان و الأشغال العامة	١	١ ايجابي
سلطة المياه	١	١ رد حيادي
وكالة الفوث	٢	٢ سلبي
محافظ سلطة النقد	١	١ قيد المتابعة
مدير بنك فلسطين المحدود	١	١ قيد المتابعة
مدير بنك الإسكان	١	١ قيد المتابعة
وزارة الشؤون الاجتماعية	١	١ سلبي
رئيس مجلس الفتوى الاعلى	١	١ ايجابي
هيئة الإدارة والتنظيم	١	١ قيد المتابعة
الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق	٢	٢ قيد المتابعة
المجموع	٩٦	٢٩ قيد المتابعة - ٤٦ دون رد - ١٣ سلبي - ٦ ايجابي - ٢ حيادي

جدول يوضح تفاصيل القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الفلسطينية

الموضوع	عدد القضايا	نتيجة المتابعة
تعيين مهندس بوظيفة محاضر في كلية العلوم والتكنولوجيا	١	ايجابي
ترقية قضاة شرعيين	٢	قيد المتابعة ٢٠٠٧
صرف مستحقات موظفين	٥	قيد المتابعة من عام ٢٠٠٥
اعادة صرف راتب تقاعدي	١	قيد المتابعة ٢٠٠٧
الاعتراض على قرار لرئيس مجلس القضاء الأعلى	١	قيد المتابعة ٢٠٠٦

ايجابي	١	الاعتراض على منع تنفيذ قرار صادر عن المحكمة العليا
ترك الطلب	٢	الاعتراض على عدم ترقية موظف وصرف مستحقاته المالية بأثر رجعي
قيد المتابعة ٢٠٠٦	١	طلب تنفيذ قرار صادر عن المحكمة العليا
قيد المتابعة ٢٠٠٧	١	مستحقات مالية
قيد المتابعة من عام ٢٠٠٥	١	الاعتراض بخصوص تعديل سنة التخرج لطالب جامعي
قيد المتابعة من عام ٢٠٠٥	١	الاعتراض على عدم تسجيل جمعية خيرية من قبل وزارة الداخلية
قيد المتابعة ٢٠٠٧	٣	تعديل المسمى الوظيفي
قيد المتابعة ٢٠٠٧	١	إلغاء قرار استقالة وصرف الراتب
٢ ايجابي - ٢ ترك الطلب - ١٧ قيد المتابعة	٢١	المجموع

## مؤشر القياس

- × وجهت الوحدة ٩٦ شكوى مع جهات مختصة، وذلك نيابة عن ضحايا التعسف في استخدام السلطة.
- × تابعت الوحدة القانونية ٢١ قضية والتماس أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.
- × أصدرت قرارات المحكمة العدل العليا الفلسطينية ٤ قرارات ٢ ايجابي - ٢ ترك الطلب.
- × تلقت الوحدة ٢١ ردا على الشكاوى، وكانت تلك الردود (٦) ايجابي و (١٣) سلب، (٢) حيادي.

## وسائل القياس

- × رصدت الوحدة عددا من قرارات المحكمة العدل العليا الفلسطينية وقد كانت أقل من كل عام.
- × رصدت الوحدة إنخفاض لعدد الردود على الشكاوى قدمت خلال العام.

## المعيقات

- × خلال عام ٢٠٠٧ نفذ الجهاز القضائي تعليق العمل في المحاكم احتجاجا على عدم صرف الرواتب والذي بالتالي عطل عمل المحاكم مما أدى إلى تأجيل كافة القضايا التي تنتظر أمامها لأجل غير معلوم، مما كان له الأثر الأكبر في عدد قرارات المحاكم.
- × إحكام حركة حماس عسكريا على جميع مقرات السلطة وبذلك تم تعطيلها بالكامل.
- × عدم احترام قرارات المحاكم وعدم تطبيق القانون.
- × استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني أعاق تنفيذ ورش العمل.
- × محاولة زج الجهاز القضائي في الصراع السياسي الحاصل في قطاع غزة.

## ٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

لم تنفذ الوحدة القانونية هذا المخرج الفرعي.

## المعيقات

× الظروف التي شهدتها الساحة الفلسطينية من غياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني، حالت دون تنفيذ هذا المخرج.

### مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

١. ضمان محاكمة ومعاقبة خاطفي الأجانب.
٢. وقف الاعتداء على أملاك الدولة.
٣. التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني.

بالرغم من حالة الفلتان الأمني التي لم يشهد لها مثيل في قطاع غزة، وإحكام السيطرة الفعلية على مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل حركة حماس، وتوقف عمل المحاكم والنيابة العامة عن عملها، تمكنت الوحدة بتنفيذ بعض من النشاطات ويمكن توضيحها على الشكل التالي:

- × توجيه شكوى للنائب العام بصفته الجهة المختصة من أجل التحقيق في ظاهرة اختطاف الأجانب ومعاقبة ومحاسبة مرتكبيها.
- × جمع إفادات من ضحايا الانفلات الأمني، وبناء ملفات قانونية.
- × تقديم شكاوى للنائب العام نيابة عن ضحايا الانفلات الأمني، حيث تابعت ١١ شكاوى منها ٥ منذ عام ٢٠٠٦، حيث وجهت هذه الشكاوى للنائب العام بصفته جهة الاختصاص للتحقيق في جرائم القتل وتقديم مرتكبي الحوادث للقضاء.
- × توضيح الموقف القانوني من خلال ورقة موقف صدرت من الوحدة القانونية وبالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية حول الازمة التي حصلت في قطاع غزة بعد الحسم العسكري لحركة حماس على مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- × اصدار عدد من البيانات الصحفية بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية بالمركز حول الاعتداء على سيادة القانون و أوضاع السلطة القضائية والاعتداء على النيابة العامة، و تشكيل لجنة تحقيق قضائية في حالة الإقتتال الداخلي.
- × حضور ورش عمل حول التعديات على أملاك الحكومة.

## مؤشر القياس

- × تابعت الوحدة القانونية ١١ شكوى للنائب العام حول قتل واصابه مواطنين من قبل مسلحين.
- × تلقت الوحدة القانونية (٢) رد من النيابة العامة في حادث مقتل محمد غريب ومقتل مواطن في الشمال مفادهما بان الموضوع قيد التحقيق.
- × اصدر ورقة موقف عدد ١ حول الازمة التي حصلت في قطاع غزة بعد الحسم العسكري لحركة حماس على مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- × بلغ عدد البيانات الصحفية ٩ بيانات.
- × بلغ عدد الورش التي حضرها محامو الوحدة ٢ ورشة وكانت تتمحور حول التعديات على أملاك الحكومة.

## وسائل القياس

- × رصد لعدد منخفض من ردود الشكاوى التي قدمت للنائب العام نيابة عن ضحايا فوضى السلاح والفلتان الأمني، بسبب توقفها عن العمل.
- × تلق ردود أفعال وصدي واسع حول البيانات الصحفية التي صدرت.
- × نشر تحقيق صحفي في مجلة الغيداء مع المحامية أحلام الأقرع بخصوص الفلتان الأمني.

## المعيقات

- × استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني التي تشهدها المنطقة.
- × فشل السلطة في فرض النظام والأمن.
- × توقف النيابة العامة في محافظات قطاع غزة عن عملها بشكل تام.
- × عدم النظر في القضايا ذات الطابع الجزائي.

### مخرج رقم (٤)

تقديم المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات

لم تنفذ الوحدة القانونية هذا المخرج الفرعي.

## المعيقات

- × الظروف التي شهدها الساحة الفلسطينية من غياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفوضى و الفلتان الأمني، حالت دون تنفيذ هذا المخرج.

### مخرج رقم (٥)

تقديم المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

## ■ تقديم الشكاوى

استمرت الوحدة في متابعة قضية التعويض والتي يتم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦.

## ■ جمع البيانات وبناء الملفات

لم تقدم الوحدة القانونية أي شكاوى خلال العام ٢٠٠٧

## ■ قضايا وطلبات تعويض

لا تزال الوحدة القانونية تتابع قضية (١) أمام محكمة البداية بغزة تعويض حول مقتل توأمان نتيجة إهمال طبي، حيث طالبت الوحدة تعويضا ماليا نتيجة الضرر الذي لحق بالضحايا نتيجة وفاة توأمين نتيجة الإهمال الطبي الجسيم وذلك تطبيقا للقانون.

## مؤشر القياس

- × عدد المستفيدين من التعويض: بلغ عدد المستفيدين من قضية التعويض التي تقدم بها محامو الوحدة أمام محكمة البداية بغزة (٢).

## وسائل القياس

- × أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

## المعيقات

تواجه الوحدة القانونية ومن خلال متابعتها الشكاوي الإهمال الطبي العديد من الصعوبات، ويرجع ذلك الى انخفاض مستوى الخبرة والإمكانيات من أجهزة ومعدات ومختبرات.

## تنفيذ نشاط خارج إطار الخطة :

### ■ ربط علاقات مع منظمات حقوق إنسان العربية

من خلال حضور المركز وتمتعه بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان قامت الوحدة القانونية بتوجيه رسالتين للأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل:  
× رسالتان لمعرفة الوضع الصحي والقانوني لمواطنين فلسطينيين معتقلين لدى السلطات المصرية.  
× رسالة بخصوص إنهاء مشكلة العالقين من أفراد الأمن الفلسطيني على الجانب المصري واحتجازهم في مقر للأمن المركزي المصري.

## مؤشر القياس

× بلغ عدد الرسائل التي وجهتها الوحدة خلال العام (٢) رسائل.

## وسائل القياس

× التمتع بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان.  
× تلقي ردود إيجابية بالترحيب بالتعامل مع المركز.

### ■ ورش عمل حول عقوبة الإعدام

ساهمت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠٠٧ بتنظيم ورشة عمل حول عقوبة الإعدام في فرع الشمال مع وحدة تطوير الديمقراطية وقد ضمت الورشة عددا من محامين الشمال و خريجين جامعات وعدد من مؤسسات الشمال، وقد لاقت هذه الورشة ترحاب من قبل الحضور، سيما وان الموضوع كان محط اهتمام واضح لهم. وقد حضر الورشة ما يقارب ٢٢ شخص.

## وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠٠٧ كافة النشاطات المقررة في خطتها، والمشتقة من الخطة العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. كما تم إنجاز نشاطات إضافية لم تكن مدرجة في الخطة ولكنها كانت مهمة للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة. وقد استحوذت التطورات الداخلية الفلسطينية، على اهتمام خاص من قبل المركز، خاصة في ضوء استمرار أعمال الاقتتال الداخلي التي بلغت ذروتها في أحداث يونيو وسيطرة حماس على قطاع غزة، وما تلاه ذلك من إجراءات أقدمت عليها السلطات الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. يشمل التقرير التالي عرضاً لكل نشاط، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر. وحيثما يكون مناسباً، يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة. ويولي التقرير أهمية خاصة لدلالات وأثار النشاطات المنفذة.

### مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الإنساني الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

### النشاطات

#### ١. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والذي يحتوي على وثيقة شاملة بتقييم أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس سنوي

- × تم إعداد التقرير، وقد صدر عن المركز في مايو ٢٠٠٧.
- × تم توزيع التقرير محلياً ودولياً، كما يتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز.

#### ٢. بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

احتل هذا النشاط جزءاً أساسياً من عمل الوحدة، أمام تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان وحاجة المركز لتسليط الضوء عليها أولاً بأول وتوضيح مواقفه منها. وقد أصدرت الوحدة ١١٠ بيانات صحفية، وهو ما يشكل نحو ٦١٪ من البيانات التي صدرت عن المركز خلال العام ٢٠٠٧ والتي بلغ عددها ١٨٠ بياناً. وقد تناولت البيانات الصادرة عن الوحدة انتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان، تركزت في معظمها على أحداث تتصل بحالة الانفلات الأمني وأعمال الاقتتال الداخلي، بما في ذلك أحداث يونيو التي سيطرت خلالها حركة حماس وذراعيها العسكري كثناب عز الدين القسام على قطاع غزة، وما تلاها من فرض حالة الطوارئ وعدد من المراسيم الرئاسية ذات الصلة.

#### ٣. ورقة موقف من أحداث غزة

أدانت الورقة لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكري في غزة من خلال استيلاء ذراها العسكري على مقرات ومواقع الأجهزة الأمنية، كما أدانت الخطوات التي اتخذها الرئيس محمود عباس من خلال فرض أحكام الطوارئ وما رافقها من مراسيم تعطل بعض أحكام القانون الأساسي.

#### ٤. صفحات سوداء في غياب العدالة تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة بين ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٧

وهو تقرير شامل يكشف النقاب عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي اقرتها طرفا النزاع (حماس وفتح)، بما في ذلك جرائم قتل عمد وإعدامات ميدانية وأعمال تشكيل واستهداف مدنيين وممتلكات مدنية.

## ٥. لقاءات واتصالات

### ١. مقابلات مع وسائل الإعلام

× تم إجراء ١٦ مقابلة مع وسائل إعلام محلية ودولية حول انتهاكات حقوق الإنسان. تطرقت اللقاءات إلى العديد من القضايا منها عقوبة الإعدام، الانتخابات، الانفلات الأمني وغيرها، كما تم تقديم معلومات هامة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام. (مرفق قائمة مفصلة عن هذه النشاطات).

### ٢. توجيه رسائل وعقد لقاءات مع مسؤولين حكوميين

× رسالة للرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ ٦/٢٤ تحته على التدخل لاتخاذ إجراءات من شأنها إعادة الاعتبار لدور القضاء المدني، بما في ذلك عودة النيابة العامة والشرطة المدنية للعمل في قطاع غزة، وتحذره من مخاطر غياب القضاء المدني لجهة خلق أجسام قضائية بديلة.

× رسالة ثانية للرئيس محمود عباس بتاريخ ٦/٢٤ تضمنت الدعوة لإعادة النظر في مرسوم رئاسي صدر بموجب أحكام حالة الطوارئ ويقضي بإعادة ترخيص كافة الجمعيات والهيئات الأهلية المسجلة وفقاً للقانون.

× رسالة لرئيس الوزراء في الحكومة المقالة إسماعيل هنية بتاريخ ٩/١٢ تضمنت أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة وطالبته باتخاذ إجراءات جدية في مواجهتها ووقفها وملاحقة مقترفيها.

× المشاركة في عدد من اللقاءات مع المسؤولين في الحكومة المقالة.

### ٣. المشاركة في لقاءات دولية

× بتاريخ ٧/٢٩، أدلى مدير الوحدة بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تمت الشهادة بواسطة الهاتف حيث لم يتمكن مدير الوحدة من السفر إلى الأردن لمقابلة أعضاء اللجنة وذلك بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

### ٤. المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني

× تم تلبية عدد من الدعوات لحضور والمشاركة في لقاءات نظمتها منظمات مجتمع مدني

## مؤشر القياس

× تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية

× حظي تقرير أحداث يونيو باهتمام خاص في التغطية الإعلامية وكان على الصفحة الأولى في معظم المواقع الإخبارية وفي الصحف الفلسطينية والإسرائيلية

× تم استخدام هذه المواد من قبل جهات مختلفة محلية ودولية.

× الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز

× ردود الفعل على ما ينشر

## وسائل التحقق

× تم نشر مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومواقع إخبارية محلية ودولية

× يحتفظ المركز بتوثيق لما تم نشره في وسائل الإعلام.

× يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير واعتمدت فيه جزئياً على ما نشره المركز.

× تم بث بعض المقابلات في محطات إذاعية وتلفزيونية محلية وعربية ودولية.

× تلقي عشرات الطلبات للحصول على معلومات من قبل وسائل الإعلام وغيرها.

## مخرج رقم (٢)

الكشف عن الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني  
استحدثت الوحدة هذا المخرج الجديد في الخطة، استجابة لاحتياجات فرضتها التطورات الجديدة في ظل تصاعد حالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون.

## النشاطات

### ١. تطورات ميدانية

وهي عبارة عن نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وخلال العام ٢٠٠٧، أصدرت الوحدة ١١٦ نشرة.  
هناك اهتمام خاص بالتوعية لمناهضة العنف ضد المرأة، خاصة القتل على خلفية الشرف، حيث تم تناول هذا الموضوع في عدد من المواد الإعلامية الخاصة بالانفلات الأمني.

### ٢. بيانات صحفية

× معظم البيانات المذكورة أعلاه تعالج قضايا الانفلات الأمني.

### ٣. نشاطات حشد ومناصرة ضد الانفلات الأمني

#### ١. ندوة بالتعاون مع مؤسسة شارك

بتاريخ ٩ / ٤، نظم المركز بالتعاون مع منتدى شارك الشبابي - رفح، لقاءً جماهيرياً بعنوان "الفلتان الأمني وظاهرة اختطاف الصحفيين." شارك في اللقاء الذي عقد في قاعة المكتبة العامة في بلدية رفح خص من الناشطين وممثلي المنظمات الأهلية والصحفيين والمهتمين. أدار اللقاء نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح، وتحدث فيه كل من: مدير مكتب هيئة الإذاعة البريطانية في غزة فايد أبو شمالة؛ د. محمد حجازي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني؛ فاطمة الخطيب رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في رفح؛ حمدي شقورة مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز؛ وأيمن جبر من جمعية المتحدين في رفح.

#### ٢. حملة الملصقات للتوعية بمخاطر الانفلات الأمني

في إطار جهوده الرامية لمحاربة ونبذ الاقتتال الداخلي الفلسطيني، ينظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حملة واسعة النطاق بالتعاون مع عشرات المنظمات الأهلية في قطاع غزة تهدف إلى رفع صوت المجتمع المدني وحشد التأييد الجماهيري ضد ما تشهده الساحة الفلسطينية من جرائم اقتتال داخلي، من أجل نبذ هذه الجرائم والدعوة لوقفها وتكريس لغة الحوار والتأكيد على سيادة القانون. وإضافة إلى المتابعة الميدانية والتوثيق ونشر البيانات الصحفية والمواد الإعلامية حول آخر التطورات المتصلة بجرائم الاقتتال الداخلي، شرع المركز والمنظمات المشاركة في الحملة بتوزيع ملصقات تحمل شعارات تدين أعمال الاقتتال الداخلي وتدعو لوقفها.

## مؤشرات القياس

- × تغطية موسعة للنشاطات في وسائل الإعلام
- × تغذية استرجاعية إيجابية من المستفيدين

## وسائل التحقق

- × تحتفظ الوحدة بتوثيق لما يصدر في وسائل الإعلام.

× تلقى المركز رسائل للمستفيدين تشيد بهذا العمل.  
× شارك في اللقاء الجماهيري في رفح نحو ١٢٠ شخصاً، ٢٠٪ منهم من النساء.

### مخرج رقم (٣)

الكشف عن انتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي ونشرها كوسيلة لمكافحتها، خاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية.

## الأنشطة

### ١. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية

تم إعداد تقرير دوري يغطي الفترة حتى أكتوبر ٢٠٠٦ وقد صدر عن المركز في أوائل مايو ٢٠٠٧.

### ٢. تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

صدر التقرير في ديسمبر ٢٠٠٧.

### ٣. إصدار بيانات صحفية

تم إصدار بيانات أو مواد إعلامية أخرى عند الحاجة (انظر البيانات المذكورة أعلاه)

### ٤. نشاطات حشد ومناصرة لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير

#### ١. نشاطات تضامنية مع الصحفي المختطف ألن جونستون<sup>٢٤</sup>

نظم المركز عدداً من الفعاليات، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، للتضامن مع الصحفي البريطاني ألن جونستون، مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) الذي تعرض للاختطاف على أيدي مسلحين في مدينة غزة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٧، وذلك بهدف دعم الجهود الرامية للإفراج عنه وممارسة ضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل اتخاذ إجراءات جادة للإفراج عنه. وفي ما يلي أهم تلك النشاطات:

× اعتصام لمنظمات المجتمع المدني في رفح: بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٧، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون اعتصاماً في رفح شاركت فيه منظمات أهلية وشخصيات اعتبارية ونواب المجلس التشريعي في المحافظة ومدير مكتب هيئة الإذاعة البريطانية في غزة. وأعرب المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء تقاعس السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الداخلية عن ملاحقة مقترفي جرائم الخطف ضد الصحفيين الأجانب وتقديمهم للعدالة وجددوا إدانتهم لاستمرار اختطاف الصحفي ألن جونستون. واعتبرت الجمعية في بيان لها وزعته خلال الاعتصام أن الإفلات من العدالة واقتراف مثل هذه الجرائم بلا عقاب هو السبب الرئيسي في تكرارها بحيث باتت تشكل ظاهرة تسيء للسلطة الوطنية وللشعب الفلسطيني بأسره وتمس بمصالحه مشددة على أن استمرار اختطافه مساس واضح وانتهاك خطير لحقوق الصحفيين مؤكدة على تضامنها الكامل والمطلق مع ألن جونستون. وفي بيان تم توزيعه خلال الاعتصام، أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اختطاف الصحفي ألن جونستون معتبراً أن تلك الحادثة تشكل اعتداء على حرية الرأي والتعبير وإساءة للشعب الفلسطيني ونضاله وصورته المشرفة وأكد بان هذه الجرائم تشكل اعتداء سافراً على سيادة القانون.

× خمسون من منظمات المجتمع المدني في محافظتي خان يونس ورفح تنظم فعالية تضامناً مع ألن جونستون: بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٧، وبالتعاون مع خمسين منظمة من منظمات المجتمع المدني بمحافظة خان يونس ومحافظة رفح، نظم المركز

<sup>٢٤</sup> تم الإعداد والتحضير لتلك النشاطات من قبل الزميل عبد الحليم أبو سمرة، منسق العلاقات العامة في فرع المركز بخان يونس بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

الفلسطيني لحقوق الإنسان فعالية تضامنية مع الصحفيين المعتصمين في خيمة الاعتصام المقامة في ساحة الجندي المجهول بمدينة غزة معربين عن تضامنهم ووقوفهم جنباً إلى جنب مع الصحفيين ومطالبهم العادلة وإدانتهم لاستمرار خطف الصحفي ألن جونستون. وقد دعا المشاركون إلى الإفراج الفوري عن الصحفي جونستون دون قيد أو شرط وأكدوا أن استمرار اختطافه يضر بالمصالح وحركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني. كما طالبوا السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل الجاد لتأمين الإفراج عنه، واتخاذ إجراءات جديّة لوضع حد لهذه الظاهرة وغيرها من مظاهر الانفلات الأمني. كما شارك المعتصمون في عمل سلسلة بشرية أقاموها حول المجلس التشريعي لتذكير النواب بواجباتهم باتجاه الصحفي جونستون وشعبهم الذي انتخبهم.

× اعتصام في خان يونس للتضامن مع ألن جونستون: بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٧، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والصحفيين في خان يونس، اعتصاماً جماهيرياً للاحتجاج على تواصل اختطاف الصحفي ألن جونستون. شارك في الاعتصام الذي عُقد أمام مقر محافظة خان يونس ممثلو وممثلات عشرات المنظمات المجتمعية والنسوية والحقوقية إضافة لجمع من الصحفيين. وفي ختام الاعتصام، وبالنيابة عن منظمات المجتمع المدني في خان يونس وصحفيها، سلم نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح، مدير مكتب (BBC) في غزة فايد أبو شمالة، رسالة موجهة إلى الزملاء في هيئة الإذاعة البريطانية حيث أعبروا فيه عن قلقهم إزاء استمرار اختطاف الصحفي جونستون معربين عن أملهم بأن يعود سالماً لأسرته وزملائه في العمل. في ذات السياق، سلمت عضو اللجنة التنسيقية لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في خان يونس، سعاد حجوة، رسالة لمحافظة خان يونس، لينقلها لرئيس دولية فلسطين محمود عباس، وفيها تعبر منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء تواصل جرائم اختطاف الصحفيين وتقاعس الأجهزة الأمنية عن وضع حد لهذه الجرائم.

## ٢. مؤتمر الإعلام وحقوق الإنسان

في ضوء التصعيد في الاعتداءات على وسائل الإعلام، قرر المركز عقد هذا المؤتمر ليتزامن مع يوم الأمم المتحدة لحرية الصحافة الذي يصادف ٣ مايو. وقد هدف المؤتمر إلى: (١) المساهمة في دعم الحريات الصحفية ومساندة الصحفيين ووسائل الإعلام في فلسطين؛ (٢) بحث آليات الحماية للصحفيين ووسائل الإعلام؛ (٣) تسليط الضوء على الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام؛ و(٤) إبراز العلاقة الوثيقة والتبادلية بين الإعلام وحقوق الإنسان، والتركيز خاصة على دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان ودور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن الحريات الصحفية. وتضمنت أعمال المؤتمر محورين أساسيين هما: (١) آليات الحماية والدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام؛ و(٢) دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان ودور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن الحريات الصحفية.

تزامن انعقاد هذا المؤتمر ومرور قرابة الشهرين على اختطاف الصحفي البريطاني ألن جونستون، على أيدي جماعات مسلحة في غزة. وأمل المركز أن يشكل هذا المؤتمر خطوة باتجاه الضغط على الجهات الرسمية من أجل تكثيف الجهود للإفراج عن جونستون. وانتهاز المركز فرصة انعقاد المؤتمر لجمع توافيق المشاركين فيه على عريضة أعدها ووجهها لكل من رئيس السلطة الوطنية، محمود عباس، ورئيس الوزراء الفلسطيني، إسماعيل هنية مطالباً بالتحرك الفوري ودون تأخير لإنهاء محنة الصحفي جونستون واتخاذ الخطوات الكفيلة لضمان إطلاق سراحه.

## ٣. بوستر حول حرية التعبير

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة أصدرت الوحدة بوستر خاص سلط الضوء على الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون.

## ٤. ندوة مركز الحرية وجامعة الأقصى

بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٧، قدم مدير الوحدة ورقة عمل حول تطوير قانون المطبوعات والنشر وذلك في الندوة التي نظمها مركز الحرية للإعلام وجامعة الأقصى بعنوان " الحريات الصحفية في الأراضي الفلسطينية بين الواقع والطموح." عقدت الندوة في جامعة الأقصى وحضرها جمهور من طلاب الجامعة، خاصة طلاب كلية الإعلام، وعدد من أساتذة الجامعة. سلط مدير الوحدة في مداخلة الضوء على القيود التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر وخلصت إلى التأكيد على الحاجة لتعديله أو إلغائه.

## ٥. التدريب

بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٧، تم تنفيذ جلسة تدريبية حول حرية التعبير ضمن الدورة التي نفذتها وحدة التدريب في المركز مع مركز الإعلام المجتمعي في غزة لمجموعة من خريجات وخريجي كليات الإعلام.

## مؤشرات القياس

- × شارك في المؤتمر الذي نظمه المركز أكثر من ٢٠٠ شخصاً، بينهم نحو ٨٠ صحفياً. وكان بين المشاركين أيضاً ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وأعضاء من المجلس التشريعي.
- × كان هناك تغطية مباشرة للمؤتمر في عدد من المحطات الإذاعية. كما تمت تغطية إخبارية في تلفزيون فلسطين وعدد من القنوات الفضائية العربية، إضافة إلى التغطية في الصحف المحلية.
- × تم توزيع البوستر على المؤسسات الإعلامية والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني.
- × الإفراج عن ألن جونستون: مما لا شك فيه أن فعاليات التضامن مع ألن جونستون كانت بين الجهود المحلية والدولية التي دفعت باتجاه الإفراج عنه بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ بعد اختطاف دام ١١٤ يوماً.

## وسائل التحقق

- × يحتفظ المركز ب: (١) قوائم مفصلة بأسماء وعناوين المشاركين في المؤتمر؛ (٢) أسماء الموقعين على العريضة التي تطالب بالإفراج عن ألن جونستون؛ و(٣) توثيق لبعض ما نشر في وسائل الإعلام.

## مخرج رقم (٤)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

## الانشادات

### ١. ورش العمل ولقاءات جماهيرية

تم تنفيذ جميع الورش واللقاءات المحددة في المشروع، وعددها ١٢ وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

رقم	تاريخ اللقاء	بالتعاون مع	المكان	عدد المشاركين
١	٠٨/٢٩	جمعية شمس	مقر الجمعية - خان يونس	٢٥
٢	٠٩/٠٢	ملتقى الخريجين في محافظة خان يونس	مقر الملتقى - خان يونس	٢٠
٣	٠٩/٠٤	جمعية خدمة الأسرة الفلسطينية	مقر الجمعية - القرارة	٤٠ - جميعهم نساء
٤	٠٩/٠٥	جمعية تنمية الشباب	مقر الجمعية - عيسان الكبيرة	٢٥
٥	٠٩/١٠	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية - رفح	٢٠
٦	١٠/٢٥	منتدى شارك	مقر المنتدى - مخيم المغازي	٢٠

٢٥	مقر المنتدى - رفح	منتدى شارك	١٠/٢٦	٧
٣٠	مقر المركز الفرعي - جباليا	عدد من المنظمات والناشطين والمحامين	١١/٠٥	٨
٢٠	مقر المنتدى - غزة	منتدى شارك	١١/٠٧	٩
٢٧	مقر الجمعية - غزة	جمعية أفكار لتطوير وتممية قدرات الشباب	١١/١٤	١٠
٣٠	مقر الجمعية - غزة	جمعية فلسطين الخيرية	١١/٢١	١١
٣٥ - منهم ٢٢ امرأة	بيت حانون	جمعية المبادرة المحلية	١١/٢٩	١٢

## ٢. إدماج جلسات تدريبية حول عقوبة الإعدام ضمن برنامج التدريب في المركز

تم تنفيذ ٩ جلسات تدريبية حول عقوبة الإعدام، ضمن الدورات التي نظمتها وحدة التدريب بالمركز، على النحو التالي:

١. دورة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، مقر المركز في جباليا، ١٢ مارس.
٢. دورة بالتعاون مع نقابة المحامين، مقر النقابة بغزة، ١٩ مارس.
٣. دورة بالتعاون مع نقابة المحامين، مقر النقابة بغزة، ٢٦ مارس.
٤. دورة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، مقر المركز في غزة، ٣ أبريل.
٥. دورة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، مقر المركز في خان يونس، ٢٥ أبريل.
٦. دورة بالتعاون مع المؤسسات النسوية، مقر المركز في خان يونس، ٨/٢٣.
٧. دورة بالتعاون مع منتدى شارك الشبابي، مقر المنتدى في رفح، ٨/٢٨.
٨. دورة بالتعاون مع منتدى شارك الشبابي، مقر المنتدى في رفح، ٩/٦.
٩. دورة بالتعاون مع المؤسسات النسوية، مقر المركز في جباليا، ٩/١٢.

## ٣. فيلم وثائقي حول جرائم الإعدام خارج إطار القانون التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد ناشطين فلسطينيين

تحت الإعداد

## ٤. بوستر و(T-shirt) حول عقوبة الإعدام

× تم إعداد البوستر و(T-shirt) وتوزيعها بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف ١٠ أكتوبر.

## ٥. نشاطات واتصالات

× رسالة إلى عدد من الشخصيات العالمية المعروفة في ميدان حقوق الإنسان لتشجيعهم على إرسال رسائل للرئيس الفلسطيني تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية. تم إرسال هذه الرسائل بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٧، ولكن للأسف لم تتم الكتابة للرئيس بسبب الظروف القائمة وبسبب عدم وجود حالات إعدام طارئة تتطلب تدخلاً عاجلاً من المنظمات الدولية.

## مؤشرات القياس

× عدم إصدار أحكام إعدام وعدم تنفيذ أحكام صادرة

- × تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل
- × تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية (مكتب الرئيس مثلاً): لم تصدر أية تصريحات أو بيانات ذات صلة
- × تغطية النشاطات في وسائل الإعلام
- × المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام

## وسائل التحقق

- × لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي تسمح باستخدام عقوبة الإعدام
- × لم تصدر أية تصريحات أو بيانات ذات صلة، مع ذلك لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام على مدار العام كما لم تصدر أحكام إعدام جديدة عن القضاء.
- × عملية إعادة محاكمة الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام من قبل محاكم أمن الدولة أمام القضاء المدني ما تزال جارية حتى الآن، وذلك وفقاً لقرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٢ يونيو ٢٠٠٥.
- × يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام
- × تلقى المركز عدد من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.
- × أظهرت المناقشات في الندوات وورش العمل انقساماً في وجهات النظر، فيما لا تزال تطغى وجهات نظر مؤيدة لتطبيق العقوبة.

## مخرج رقم (٥)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية: أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ ود) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة

## النشاطات

### ١. اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي

- × دعوة أعضاء البرلمان للمشاركة في نشاطات ينظمها المركز
- × تم تنظيم عدد من اللقاءات مع أعضاء المجلس

### ٢. حضور الجلسات ومراقبة النشاطات

- × يقوم الباحثون في الوحدة بحضور ومراقبة جلسات المجلس التشريعي.
- × جمع معلومات

### ٣. دراسة لتقييم أداء المجلس التشريعي خلال الفترة من مارس ٢٠٠٦ وحتى مارس ٢٠٠٧

- × تم إعداد مسودة أولية ولكن كانت ما تزال قيد العمل حتى نهاية العام.

### ٤. ورشة عمل حول أداء المجلس التشريعي

- × بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، نظمت الوحدة ندوة بعنوان "عام على تنصيب المجلس التشريعي الجديد". عقدت الندوة في قاعة نادي خدمات خان يونس وشارك فيها كل من: د. أحمد بحر، القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي؛ د. محمد حجازي، عضو المجلس التشريعي؛ د. أحمد دحلان، المحاضر في جامعة الأزهر؛ والأستاذ سيد بركة، رئيس منتدى الأمة،

بحضور عدد من ممثلي المجتمع المدني والقوى السياسية والأكاديميين والشخصيات العامة إضافة إلى المواطنين المعنيين. وقد ناقشت أبرز المعوقات الداخلية والخارجية التي واجهت المجلس التشريعي الثاني خلال العام الأول من عمره، بالإضافة إلى أهم الانجازات والإخفاقات.

## ٥. رسالة إلى رئيس المجلس التشريعي

× بتاريخ ٤/١٦، تم توجيه رسالة إلى القوائم بأعمال المجلس التشريعي د. أحمد بحر لدعوة المجلس للإسراع في النظر في عدد من القرارات بقانون التي سبق وأن أصدرها الرئيس قبل تصويب المجلس التشريعي الجديد. تتعلق هذه القوانين بالسلطة القضائية ويرى فيها المركز مساساً خطيراً بالقضاء. (تم ذلك بالتعاون بين وحدة تطوير الديمقراطية والوحدة القانونية)

## ٦. بيانات صحفية

× بتاريخ ٧/٢٤، أصدرت الوحدة بياناً يدين جريمة الاعتداء على عضو المجلس التشريعي أشرف جمعة، النائب عن كتلة فتح في رفح، على أيدي مسلحين مجهولين مساء اليوم الفائت. وطالب المركز بالتحقيق الفوري في الجريمة وكشف النقاب عن مقترفيها وتقديمهم للعادلة. واعتبر المركز أن استخدام سيارات الشرطة في هذه الجريمة، يشير إلى احتمال تورط أفراد من الشرطة فيها. كما أكد على الحصانة التي يتمتع بها النواب وفق القانون الأساسي الفلسطيني والتي تحظر بموجبها التعرض لهم بأي شكل من الأشكال، طيلة مدة الحصانة.

× بتاريخ ١١/١٣، أصدر المركز بياناً يوضح موقفه من الجلسة التي عقدها المجلس التشريعي بتاريخ ١١/٧ في غزة وشارك فيها ٢٩ نائباً عن كتلة التغيير والإصلاح وتم الحصول على توكيلات من النواب المعتقلين لاستكمال النصاب لعقد الجلسة. وأبدى المركز تحفظه على عقد تلك الجلسة، مؤكداً أنها جزء من الأزمة السياسية القائمة بين فتح وحماس. ورفض المركز الخوض في جدل قانوني حول مدى قانونية الجلسة، معتبراً أن الجانبين، أي حماس وفتح، يقومان بمحاولة لي القانون وتطويعه لخدمة مصالح حزبية ضيقة، وهو ما يعني محاولة من الطرفين لتدمير القانون الأساسي والتشريعات التي تم بناؤها على مدى السنوات الماضية. وجدد المركز تأكيده على أن الحوار السياسي بين القطبين الرئيسيين هو مفتاح الحل للأزمة السياسية القائمة في الأراضي الفلسطينية، وأن البديل هو مزيد من الفوضى والانقسام على كافة الأصعدة.

## مؤشرات القياس

- × تغطية النشاطات في وسائل الإعلام
- × معرفة أكبر بأليات عمل المركز وأهم الانتقادات حول أدائه.
- × تعديلات في عمل المجلس لها صلة بالنشاطات
- × التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين

## وسائل التحقق

- × تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.
- × راقب أعضاء من الوحدة الجلسات التي عقدها المجلس التشريعي.

## مخرج رقم (٦)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

## النشاطات

### ١. الرقابة على عملية تحديث السجل الانتخابي

- × اعتماد أعضاء الوحدة والباحثين الميدانيين كمراقبين لدى لجنة الانتخابات المركزية.
- × تنفيذ رقابة على مراكز التسجيل التي أعلنتها اللجنة في مختلف المحافظات (الرقابة تمت على مراكز قطاع غزة)
- × تمت عملية تحديث السجل خلال الفترة من ٢/٢٨ - ١/٤/٢٠٠٧.
- × حسب ما أعلنته اللجنة تم تسجيل ٦١٨٠٠ شخص.

### ٢. بيانات صحفية

- × بتاريخ ٩/٤، أصدرت الوحدة بياناً بموقف المركز من القرار بقانون بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الذي أصدره أمس الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والذي يرى فيه استمراراً في تقويض عمل السلطة التشريعية واغتصاباً لصلاحياتها الدستورية من قبل السلطة التنفيذية منذ أحداث يونيو الماضي. وأوضح البيان أنه على الرغم من الدعم الكامل لمبدأ التمثيل النسبي المنصوص عليه في القانون، يرفض المركز بشدة الطريقة التي تم فيها إصداره من خلال قرار رئاسي وليس من خلال السلطة التشريعية، صاحبة الاختصاص وفقاً للقانون الأساسي.

### مؤشرات القياس

- × تحديث السجل في ظروف تتسم بالشفافية

### وسائل التحقق

- × المعلومات التي وفرها مراقبو المركز

### نشاطات أخرى

- × ٨ مايو: اجتماع في مقر الإغاثة الطبية في رام الله بناء على دعوة من نوفيب وكورد إيد ضمن مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان. أعقب الاجتماع لقاء في مقر الممثلة الهولندية مع عدد من ممثلي الدول الأوروبية من أجل التأثير على سياسات هذه الدول لتبني مواقف مناصرة للمدافعين عن حقوق الإنسان.
- × ٥/٢٢: المشاركة في اجتماع في مؤسسة كير الدولية في غزة لمناقشة الفرص والتحديات والمحددات التي تمس اهتمامات كير ومؤسسات المجتمع المدني بقضايا الحكم الرشيد. عقد الاجتماع في مقر كير.
- × ٦/٢٨: المشاركة في ورشة عمل نظمتها مؤسسة التعاون للبحث في سيناريوهات المرحلة القادمة واحتياجات المجتمع المدني. عقد الاجتماع في مقر جمعية أطفالنا للصم بغزة.
- × ٧/٤: المشاركة في اجتماع دعت له شبكة المنظمات الأهلية وعقد في مقرها لمناقشة المرسوم الرئاسي الخاص بإعادة ترخيص الجمعيات وتداعياته.
- × ٧/٩: المشاركة في مراسم التوقيع على مدونة سلوك خاصة بالمنظمات الأهلية ضمن مشروع "نزاهة" الذي تنفذه مؤسسة أمان- تم اللقاء في مقر الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في غزة، وجرى تواصل مع المشاركين من الضفة الغربية بنظام "فيديو كونفرانس".
- × ٧/١٩: المشاركة في اجتماع ائتلاف المؤسسات بشأن حالة الطوارئ - عقد في مقر شبكة المنظمات الأهلية وتم التواصل مع المشاركين في الضفة عبر "فيديو كونفرانس".
- × ٧/١٩: المشاركة في اجتماع خاص مع ممثلي وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان دعت له الضمير لمناقشة دور المؤسسات الحقوقية في حماية الصحفي الفلسطيني (عقد في مقر شبكة المنظمات الأهلية)

× ٨/٢٧: اجتماع لمجموعة عمل فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون في الشبكة الأورومتوسطية. عقد الاجتماع في القدس، لم يتمكن مدير المركز ومدير الوحدة من السفر بسبب الحصار، وشارك مدير الوحدة عبر نظام "فيديو كونفرنس". - صدر عن الشبكة بيان يدين منع أعضاء غزة من الوصول إلى القدس.

قائمة باللقاءات التي نفذها مدير الوحدة مع وسائل الإعلام

رقم	تاريخ	الصحفي و/أو المؤسسة الإعلامية	ملاحظات
١	٢/٣	تلفزيون الأقصى	خلال مؤتمر أمان بغزة حول النظام السياسي الفلسطيني
٢	٢/٥	Ana Cordeiro, Publico	صحيفة برتغالية، حول الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، وتم نشره في الصحيفة خلال الأيام التالية
٣	٢/٨	تفريد الحصري، نيويورك تايمز	الانفلات الأمني
٤	٢/١٤	ضياء حديد، مراسلة أسوشيتد برس	إصلاح الأجهزة الأمنية
٥	٤/٥	راديو فرنسا ٢	اختطاف ألن جونستون
٦	٤/٥	تلفزيون (ANB) اللبناني	برنامج مدته ٩٠ دقيقة على الهواء مباشرة حول حق عودة اللاجئين. شارك فيه حمدي شقورة (غزة)، مستشار الرئيس نمر حماد (رام الله)، وميخائيل عوض (بيروت) وأدارت اللقاء ليلي عودة
٧	٤/١٢	Sky News البريطانية	لقاء مباشر ضمن أخبار المساء حول تداعيات اختطاف ألن جونستون
٨	٤/٢٥	راديو ألوان - غزة	حوار على الهواء مباشرة حول أداء المجلس التشريعي ودور مؤسسات المجتمع المدني ضمن حلقة تشرف عليها جمعية صوت المجتمع. شارك في الحوار حمدي شقورة والكاتب الصحفي هاني حبيب
٩	٥/٣	راديو ألوان	لقاء على الهواء مباشرة حول مؤتمر الإعلام وحقوق الإنسان الذي نظمه المركز في ذلك اليوم
١٠	٥/٢٤	مركز أمد للإعلام	لقاء عبر الهاتف حول الانفلات الأمني
١١	٧/٢١	ضياء حديد، وكالة (AP)	قتل ثلاث نساء في غزة على خلفية الشرف
١٢	٧/٢٢	شيرين ياسين، مراسلة إذاعة من جنوب أفريقيا	قتل ثلاث نساء في غزة على خلفية الشرف
١٣	٨/١٦	كارين وينغر (Karin Wenger)، صحفية سويسرية	حول موقف المركز من المشتبه بتعاونهم مع قوات الاحتلال العملاء
١٤	٨/٢١	راديو فرنسا ٢	لقاء عبر الهاتف حول تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع
١٥	١٠/٢٣	صحيفة فلسطين	العنف الداخلي وسلاح العائلات
١٦	١٠/٢٨	قناة العالم الفضائية	لقاء مباشر ضمن نشرة الأخبار المسائية حول تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع

## وحدة البحث الميداني والتوثيق

واصلت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها خلال هذا العام في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، حيث تعتبر الوحدة هي الشريان الرئيسي الذي يغذي باقي وحدات المركز بالمعلومات التي تسهل لها عملها، وتساندها في عملية نشر وفضح الانتهاكات. كما تقوم الوحدة ببعض المهام الأخرى والمتعلقة بالنشاطات المجتمعية لتعزيز دور المركز مع مؤسسات المجتمع المدني وتقوية أواصره مع أفراد المجتمع المحلي. وكان اللافت خلال هذا العام هو حالة الفلتان الأمني غير المسبوقة وتدهور السلم الأهلي إلى أعلى مستوياته، والتعدي على سيادة القانون وتحديداً في قطاع غزة، وما خلفه من آثار كارثية على جميع المستويات، إلى جانب التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، وتشديد حالة الحصار القائمة منذ بداية انتفاضة الأقصى والنتائج الكارثية الذي خلفها هذا الحصار على مجمل الحقوق الأساسية للمدنيين الفلسطينيين. وقد شهد النصف الثاني لهذا العام سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عن طريق الحسم العسكري والسيطرة على مقرات الأجهزة الفلسطينية، الأمر الذي ولد ردود فعل دولية ومحلية في مجملها زادت الأمور تعقيداً في المنطقة. وهذا كله وضع طاقم الوحدة بكافة أفرادها في حالة طوارئ دائمة.

### نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية ٢٠٠٧

#### ١. توفر توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

- أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
- ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

#### ٢. زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقتربها قوات الاحتلال والسلطة الفلسطينية

- أ. إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية وبيانات صحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- ب. إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي
- ج. المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية في زيارات ميدانية

#### ١. توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

- أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
- ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

واصلت الوحدة القيام بهذا النشاط من خلال العمل في عدة مستويات:

#### أ. توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

- شمل نشاط الوحدة في هذا الجانب ما يلي:
- × رصد وتوثيق عمليات القتل والاعتقالات والإصابات والاعتقالات على أيدي قوات الاحتلال: رصدت الوحدة ووثقت (٢٨٦) حالة قتل على أيدي قوات الاحتلال، فيما رصدت ووثقت (١١١٦) إصابة، فضلاً عن توثيقها (٢٨٠٠) حالة اعتقال.
  - × رصد وتوثيق عمليات التوغل والاجتياحات وما يقترف فيها من جرائم حرب مركبة: رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (٤٠٥٠) عملية توغل في الضفة الغربية، فيما رصدت عشرات حالات التوغل في قطاع غزة.
  - × رصد وتوثيق أعمال القصف الجوي والبري للمنشآت المدنية والمواقع العسكرية: رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (١٢٠) حالة قصف جوي وبري وبحري سواءً لأهداف مدنية، أو لنشطاء فلسطينيين في قطاع غزة تحديداً.
  - × رصد القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك الحواجز وحظر التجوال، والوفيات

على المعابر الحدودية والحواجز الداخلية: رصدت الوحدة وثقت عشرات الحالات التي تم فيها منع التجوال على عدة مناطق في الضفة الغربية، فيما رصدت الوحدة جميع القيود التي فرضت على الحواجز العسكرية المنتشرة على مساحة الضفة، والاعتقالات التي تمت عليها والبالغ عددها (١٩٦)، فضلاً عن أعمال التنكيل والتي بلغ عددها نحو (٩٥) حالة تنكيل على الحواجز العسكرية. أما في قطاع غزة، فهناك رصد يومي لحركة المعابر الحدودية مع إسرائيل بما فيها التجارية ومعبر رفح البري قبل إغلاقه بشكل نهائي بعد سيطرة حماس على القطاع. رصد المركز (٢٤) حالة وفاة على معبر رفح، فيما رصد (٢٢) حالة وفاة نتيجة منعها من العلاج في الخارج.

× رصد عمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل التي تقوم بها قوات الاحتلال: تم رصد وتوثيق تدمير نحو (١٣١) منزلاً ومنشأة في قطاع غزة، فيما تم رصد وتوثيق تجريف نحو (١٩٩٠) دونماً من الأراضي الزراعية. وفي الضفة الغربية رصدت الوحدة عشرات الحالات التي تم فيها تجريف أراضي واعتداء على ممتلكات مدنية لصالح الأعمال الاستيطانية، ولكن لم تخرج الوحدة برقم دقيق بسبب قلة عدد الباحثين في الضفة واتساع المناطق والقيود المفروضة عليها.

× رصد الاعتداءات الاستيطانية على الأراضي وعلى المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ورصد معاناة السكان جراء بناء جدار الضم: وثقت الوحدة نحو (١٥٥) اعتداء من المستوطنين اليهود على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، فيما رصدت الوحدة نحو (٢١١) حالة اعتقال وإصابة من قبل قوات الاحتلال خلال قمع المسيرات السلمية للاحتجاج على بناء الجدار. يشار إلى أن سلطات الاحتلال قد أوقفت العمل في استكمال الجدار في بعض المناطق في النصف الثاني من هذا العام، إلا أن آثار ما تم بناؤه لا تزال تشكل نتائج كارثية على السكان.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

#### ١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها، كون جميع مناطق الأحداث مناطق خطيرة، حيث تتعرض للقصف العشوائي أو التواجد المكثف لقوات الاحتلال. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث لأكثر من زيارة للحدث الواحد.

× بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من (١٤٠٠٠) زيارة ميدانية.

#### ٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

× بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من (١٠٠٠٠) مقابلة.

× بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٤٠٠٠) إفادة.

#### ٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على قاعدة المعلومات (data base) للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك و طبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى وتحديد في حالة القتل أو الإصابة أو في حملات الاجتياح الكبرى والتي ينجم عنها جرائم مركبة.

× بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٤٨٤٠) استمارة.

#### ٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

× توفر مئات الصور التي التقطت لمئات الأحداث والجرائم.

#### ٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

× تم جمع مئات الوثائق وترحيلها للدوائر المختصة في المركز.

× استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر خصوصاً الدائرة القانونية.

#### ٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

× بلغ عدد التقارير الميدانية التي تم كتابتها حول الانتهاكات أكثر من (١٥٠٠٠) تقرير.

#### مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة

- × إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي لإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات الصحفية والاجتماعية.
- × تغطية جميع هذه النشاطات في التقارير الأسبوعية والتي يتم توزيعها على نطاق واسع، والبالغ عددها (٥٠) تقريراً.
- × أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية بلغ عددها (٣٥) بياناً.
- × تحويل عشرات القضايا المتعلقة بمصادرة أراضٍ أو معتقلين أو حالات قتل عمد إلى الدائرة القانونية.
- × تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار والوفيات على المعابر إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، وصدور النشرة الدورية للإغلاق، والتوثيق الأسبوعي لحالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.
- × تحويل بعض القضايا النوعية إلى مجلة المنظار الصادرة عن المركز، لنشرها.
- × تستخدم المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان
- × استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها في صفحة المركز والتقارير والنشرات الصادرة عنه.
- × استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدات الأخرى في المركز، وتحديد وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- × تلقت مديرية الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
- × استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواءً طاقم الوحدة أو الأفراد العاملين في المركز.
- × استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.

#### وسائل التحقق

- × أعدت الوحدة (١٢) ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهنأً بالوضع القائم.
- × يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اُقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.

- × نشر على صفحة المركز أكثر من (٥٠) صورة تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
- × إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- × استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- × أعد زملاء في الضفة الغربية أربعة تقارير متخصصة لمجلة المنطار " معاناة الأهالي على طرفي الجدار " ، معاناة أهالي الأسرى " ، جرائم الاستيطان في الخليل " ، آثار الحصار الاقتصادي على مدينة نابلس " .
- × تلقت الوحدة أكثر من (٥٥٠) اتصال هاتفي من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- × نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الإلكتروني للمركز.
- × أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات. وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- × استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الذي يصدر عن المركز نهاية العام.
- × أجرى زملاء في الوحدة أكثر من (٢٠) لقاء إعلامي حول الانتهاكات وطبيعتها.
- × تابعت الوحدة القانونية في المركز العديد من القضايا المحولة لها.
- × صدر عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقرير متخصص حول الحصار الشامل المفروض على القطاع ، فضلاً عن صدور خمسة تقارير عن حالة المعابر في قطاع غزة، وفقاً للمادة المحولة لهم. ونشرت على صفحة المركز.
- × صدر عن نفس الوحدة المذكورة أعلاه تقرير عن الاعتداء على الطواقم الطبية ضمن سلسلة تقارير كانت تصدرها سابقاً.
- × صدر عن وحدة تطوير الديمقراطية تقرير عن الممارسات ضد الصحفيين بعنوان إخراس الصحافة ضمن سلسلة تقارير كانت تصدر سابقاً.

#### ب. رصد وتوثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

- × وكانت النشاطات التي نفذتها الوحدة على النحو التالي:
- × رصد وتوثيق جميع حالات القتل ضمن حالة الفوضى والفلتان الأمني وانتشار السلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة: رصدت الوحدة ووثقت (٥٠٠) حالة قتل ضمن سوء استخدام السلاح وحالة الفلتان الأمني فيما رصدت (٢٢٢٠) إصابة على نفس الخلفية.
- × رصد وتوثيق موسع للحالة الاقتتال الداخلي و سيطرة حركة حماس على مقرات الأجهزة الأمنية في القطاع وما نجم عنها من جرائم حرب: جمعت الوحدة نحو (١٥٠) إفادة متنوعة، فيما أعدت عشرات التقارير حول الأحداث من ٧-١٤ يونيو، وأصدرت أكثر من (٧) بيانات صحفية حول الأحداث.
- × رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، وحالات التعذيب التي تقوم بها أجهزة الأمن في سجون الضفة الغربية: رصدت الوحدة ووثقت نحو (٢٠٠) حالة تعذيب.
- × رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي " الاعتقال السياسي " سواءً على أيدي أفراد الشرط التابعة للحكومة المقالة في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة: رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (١٥٠٠) حالة اعتقال.
- × رصد حالات القتل على خلفية الشرف: رصدت الوحدة (١٤) حالة قتل على خلفية ما يسمى الشرف.
- × رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم والاعتداء على المؤسسات الإعلامية: رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية.
- × رصد وتوثيق حالات الاعتداء على أفراد لصفتهن المهنية من قبل أفراد الشرطة والقوة التنفيذية التابعة لحماس، مثل الأطباء والمحامين والقضاة ووكلاء نيابة أو مدرسين. وتبوعت الاعتداءات من الضرب إلى الاعتقال إلى الإقصاء الوظيفي.
- × رصد حالات الاعتداء على الممتلكات العامة والعديد من الممتلكات الخاصة من قبل جماعات مسلحة أو مجهولين: رصد جميع الحالات التي تم فيها الاعتداء على المباني الوزارية والمؤسسات الخاصة ومباني المجلس التشريعي، وكذلك حالات الاعتداء على السيارات الخاصة أو الحكومية، المحال التجارية وصالونات الحلاقة وغيرها من الممتلكات سواءً بوضع عبوات ناسفة فيها وتفجيرها أو تحطيمها.

- × رصد وتوثيق عمليات الاختطاف لأفراد محليين ودوليين من قبل جماعات مسلحة: رصدت الوحدة أكثر من (١٥٤) حالة اختطاف قامت بها مجموعات مسلحة لأفراد محليين على خلفيات نزاعات تنظيمية وعائلية ولأجانب " صحفيان أجنبيان".
- × رصد حالات الإهمال الطبي والتي ينتج عنها حالات وفاة أو أضراراً أخرى: رصدت الوحدة خلال هذا العام ثلاث حالات إهمال طبي نجم عنها وفاة، وحالتين نجم عنهما عجز.
- × رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة: وثقت الوحدة العديد من الحالات مثل إضراب البلديات، المستشفيات، القطاع العام، مشاكل بيئية، ومشاكل الصرف الصحي وما نجم عنها من كوارث إنسانية،،،، الخ.

ولتنفيذ هذه النشاطات كان الباحثون الميدانيون يقومون بالتالي:

#### ١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير من الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسؤول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

× تم إنجاز آلاف الزيارات الميدانية.

#### ٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوف من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسؤولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بكذب ومبالغة، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

× بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو أفراد عائلاتهم أو مع شهود العيان حوالي (٣٠٠٠) مقابلة.

× بلغ عدد الإفادات التي تم توثيقها حوالي (٦٠٠) إفادة.

#### ٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تم تعبئة استمارات خاصة بالجرائم المتعلقة بأعمال القتل والإصابات، حيث يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة، لما تحويه من معلومات دقيقة وواضحة عن الانتهاك.

#### ٤. تصوير فوتوغرافي

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعراضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

× التقاط العديد من الصور والاحتفاظ بها في الملفات المتخصصة.

#### ٥. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلى أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

× تم جمع عدد من الوثائق الخاصة بالانتهاكات والتي تنوعت ما بين (بيانات تنظيمية - تقارير طبية - بيانات عائلية - تسجيلات صوتية - تقارير تفصيلية).

## ٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة واضحة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

× بلغ عدد التقارير الميدانية حوالي (٤٠٠٠) تقرير.

## ٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

تنوعت الملفات التي أعدها الوحدة خلال هذا العام ما بين ( سوء استخدام السلاح - الإهمال الطبي - القتل على خلفية الشرف - أحداث متفرقة على خلفية حرية الرأي والتعبير، ملف خاص عن أحداث يونيو والحسم العسكري من قبل حركة حماس وما نجم عنها من انتهاكات، انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

## مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة

- × استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل على برنامج الـ database واستخدامه من قبل المعنيين
- × تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- × أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز، تحت مسمى تطورات ميدانية.
- × نشر جميع هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني.
- × تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- × استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز في نهاية العام والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- × استخدام المادة المتوفرة لدى الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- × تحويل جميع ما وثقته الوحدة حول قضايا القتل على خلفية الشرف لوحدة المرأة في المركز.
- × تحويل كافة القضايا المتعلقة بانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحالات الإهمال الطبي لوحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز.
- × استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير الصادرة عن مجلة المنطار.
- × حولت عدة حالات للدائرة القانونية بما يتعلق بالاعتقالات وحالات التعذيب والاعتداء على الحريات العامة أو الممتلكات الخاصة.

## وسائل التحقق

- × توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات التي اقتصرت في هذا المجال، قتل وإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- × أعدت الوحدة ست ملفات ضمن تصنيفات محددة ارتأتها الوحدة رهناً بالوضع القائم.
- × صدر ونشر على صفحة المركز بشكل يومي نحو ( ١١٤ ) متابعة ميدانية عن حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله.
- × يوجد لدى الوحدة نحو (٤٠٠٠) تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقتصرت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- × إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- × استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- × تلقت الوحدة أكثر من (٩٠) اتصالاً هاتفياً من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- × استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الصادر عن المركز.
- × اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.
- × صدر عن وحدة تطوير الديمقراطية في المركز تقرير مفصل عن أحداث يونيو ٢٠٠٧، بعنوان "صفحات سوداء في غياب

العدالة".

× صدر عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقرير عن مشاكل الصرف الصحي بعنوان "أم النصر كارثة بيئية مستمرة".

× أجرى الزملاء في الوحدة نحو (٢٢) لقاءات إعلامية حول الانتهاكات وطبيعتها.

## ٢. زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

- أ. إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية وبيانات صحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- ب. إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي
- ج. المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية في زيارات ميدانية

واصلت الوحدة عملها في هذا المجال على النحو التالي:

أ. كتابة التقارير والبيانات الصحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

### مؤشرات القياس

- × إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - × إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - × إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تفتقرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث في الأراضي المحتلة. وتقوم مديرية الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقتاً وجهداً غير عادي، وتحقيق في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي كل يوم خميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

### وسائل التحقق

- × بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة خلال هذا العام (٥٠) تقريراً أسبوعياً.
- × هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير، حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية، تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً- يتم نشره أسبوعياً على صفحة المركز الإلكترونية- تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- × الطلبات للحصول على التقارير: لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- × تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص المعنيين، ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.
- × تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية، والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

## مؤشرات القياس

× إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة  
البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة، وفي عدة مرات أصدرت الوحدة بيانين أو أكثر في نفس اليوم.

## وسائل التحقق

× بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (٤٢) بياناً صحفياً، معظم هذه البيانات خاص بالانتهاكات الإسرائيلية.  
× التغطية الإعلامية: ينشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الإلكترونية، ويتم نشره في الصحافة المحلية، كما تم تغطية العديد من البيانات الصحفية من قبل راديو وتلفزيون فلسطين، وبعض الفضائيات العربية.

## ب. المساهمة في تعزيز الاتصال بين المركز والمجتمع المحلي

واصلت الوحدة عملها الذي يساهم في تعزيز الاتصال والعلاقة بين المركز والمجتمع المحلي وذلك من خلال:  
× تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته  
يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز  
× حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية  
يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسؤولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.  
× المشاركة في النشاطات الإعلامية  
يشترك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإذلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز، وخصوصاً عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة في المناطق من قبل قوات الاحتلال، أو تدهور الأوضاع الداخلية وقد وثقت الوحدة (٢٦) مقابلة إذاعية و(١٦) مقابلة صحفية مع وسائل إعلام محلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، معظمها نفذتها مديرة الوحدة في غزة والزميل سميح محسن في الضفة الغربية.  
× المساهمة في توزيع إصدارات المركز على المؤسسات والأفراد  
يقوم بعض الباحثين الميدانيين بتوزيع ما يصدر عن المركز من تقارير ودراسات في المناطق التي لا يتواجد فيها موظف يقوم بهذه المهمة. كما يساعد الباحثون الميدانيون في تحديث قوائم التوزيع بشكل منتظم.

## مؤشرات القياس

× زيارة المركز من قبل العديد من الأفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.  
× توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي محافظة طولكرم، شمال الضفة الغربية.  
× اللقاءات الإعلامية والاتصالات.  
× تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.  
× تعاون المؤسسات مع باحثي المركز.  
× المشاركة في الفعاليات المجتمعية.  
× قدم العديد من باحثي الضفة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.

## وسائل التحقق

- × زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروع.
- × قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- × مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- × توزيع آلاف النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- × توزيع ( ١٠٠٠ ) نسخة من التقرير السنوي للعام ٢٠٠٦ في معظم محافظات الضفة الغربية.
- × تغطية اللقاءات في وسائل الإعلام المحلية.
- × شارك العديد من الباحثين الميدانيين في الاعتصامات الاحتجاجية التي نظمها المركز للإفراج عن الصحفي المختطف أبن جونسون.
- × راقب فريق البحث الميداني كل في منطقته عملية تحديث السجل الانتخابي.
- × إجراء العديد من المقابلات على النحو التالي.

الموضوع	المؤسسة الإعلامية	التاريخ
سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في السلطة الوطنية الفلسطينية	إذاعة الحرية	١٠ أبريل
حقوق الأسرى المعتقلين	إذاعة الحرية	١٧ أبريل
جرائم القتل خارج إطار القانون ( الإعدام )	إذاعة صوت فلسطين	٢٢ أبريل
التعريف بالمركز ونشاطاته وموقفه من الاقتتال الداخلي الدائر في قطاع غزة	تلفزيون نابلس المحلي	١٦ يونيو
الاقتتال الداخلي وإعلان حالة الطوارئ	إذاعة الخليل	١٦ يونيو
الأوضاع في قطاع غزة	إذاعة صوت فلسطين	١٨ يونيو
العنف الدائر في قطاع غزة	إذاعة صوت النجاح المحلية	١٩ يونيو
العنف الدائر في قطاع غزة	إذاعة صوت النجاح المحلية	٢٠ يونيو
الاقتتال الداخلي وإعلان حالة الطوارئ	تلفزيون الأمل - الخليل	٢٢ يونيو
أحداث غزة والهجوم على الممتلكات العامة والخاصة	إذاعة صوت فلسطين	٢٤ يونيو
موقف المركز من انتهاكات حماس في غزة	تلفزيون الأمل - الخليل	٢ يوليو
أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية	تلفزيون الفجر المحلي - طولكرم	٧ يوليو
موقف المركز من أحداث غزة وقضايا الاعتقال السياسي	الجزيرة نت	٢٢ يوليو
دور القطاعات المجتمعية في تجسيد سيادة القانون	تلفزيون وطن المحلي	٣٠ يوليو
جرائم الدهس التي يقترفها المستوطنون ضد الفلسطينيين العزل	جريدة الاستقلال	٢ أغسطس
الضحايا المدنيين	وكالة رويترز	١٥ أغسطس
الاعتقال التعسفي وسوء معاملة المعتقلين من قبل أجهزة الأمن الوطني	الجزيرة نت	٢٢ أغسطس

٢٥ أغسطس	تلفزيون الفضائية الفلسطينية	الاعتداءات على الصحفيين في قطاع غزة.
٤ سبتمبر	تلفزيون القدس التربوي	حل قرار ١٠٢ جمعيات أهلية
١٨ أكتوبر	الجزيرة نت	موقف المركز من الاعتقال السياسي وسوء معاملة المعتقلين
٢٠ أكتوبر	جريدة القدس	ظاهرة الفلتان الأمني والنزاعات العائلية داخل محافظة الخليل
٢٢ أكتوبر	تلفزيون العالم	القتلى الفلسطينيين حول الحواجز الإسرائيلية وتم تنسيق زيارات ميدانية للتلفزيون على الحواجز في طولكرم

### ج. المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان بشكل عام والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تترافقها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكنهم.

#### مؤشر القياس

× إطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

#### وسائل التحقق

× بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجنب أو وفود ٩ جولات، كان من بين المستفيدين، جمعية القدس في ملجا بأسبانيا، الكرستيان ايد، منظمة العفو الدولية وغيرها  
× استضافة بعض العاملين الدوليين في رام الله.

## وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

استمرت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال العام ٢٠٠٧ في تنفيذ أجدتها، بما في ذلك مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، وذلك وفقاً لخطة السنوية. وقد تميز العام ٢٠٠٧ بتدهور خطير وكارثي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. ورافق ذلك تصعيداً خطيراً في انتهاكات حقوق السكان المدنيين، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة جراء تشديد سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للعقاب الجماعي ضد سكانه المدنيين، وتشديد سياسة الحصار والإغلاق الشامل. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الأزمات الخطيرة والمتتالية بسبب النقص المستمر في إمدادات الغذاء والدواء والاحتياجات الأخرى، وبسبب حظر التنقل والحركة للسكان المدنيين من وإلى قطاع غزة. وأمام هذه التحديات والواقع الأليم ركزت الوحدة عملها بشكل أساسي على الآثار الناجمة عن تلك السياسة على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية. واستكملت الوحدة إصدار سلسلة جديدة من التقارير الدورية لرصد حالة المعابر الحدودية للقطاع وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان المدنيين، والناجمة عن تشديد السلطات المحتلة لحالة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة، عبر الإغلاق المستمر للمعابر الحدودية فيه، وخاصة معبر رفح البري، وذلك في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٥. وفي المقابل كرست الوحدة اهتمامها لتنفيذ مضمون الخطة السنوية، واستمرت في متابعة إصدار التقارير والدراسات الخاصة بانتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي درجت على إصدارها بشكل دوري. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية، الدراسات والتقارير الخاصة، وساهمت الوحدة في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. كما تميز العام ٢٠٠٧ بتنفيذ العديد من النشاطات في إطار الشراكة والتنسيق مع المنظمات الأهلية، وتجلت ذلك عبر تعزيز الوحدة لعلاقات التعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، عبر تنظيم وعقد مؤتمرين حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتنسيق مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، فيما اتسع النشاط الإعلامي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. ومن ناحية ثانية بادرت الوحدة إلى تأسيس لجنة للتنسيق، وبالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والعديد من مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الذي نظم في ذكرى اليوم العالمي للمعاق، في ٣ ديسمبر ٢٠٠٧. والتقارير التالي يمثل عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها، وذلك وفقاً لخطة الوحدة للعام ٢٠٠٧:

### مخرج رقم (١)

رفع مستوى الوعي المحلي والدولي بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة

١. بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٢. لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية
٣. تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤. سلسلة تقارير حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة
٥. عقد ثلاث ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٦. البيانات الصحفية
٧. نشاطات ولقاءات مع وسائل الإعلام

عملت الوحدة على تنفيذ وإنجاز كافة النشاطات الواردة ضمن هذا المخرج خلال العام ٢٠٠٧، وقد كرست الوحدة معظم وقتها لرصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة تداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال

الحربي الإسرائيلي على ، اضطرت الوحدة إلى إجراء بعض التعديلات على هذه النشاطات، وذلك نظراً للتطورات الميدانية التي حدثت خلال العام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، بما فيها تدهور الأوضاع الإنسانية الناجمة عن القرار الدولي بوقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني واستمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض سياسة العقاب الجماعي من خلال الحصار الشامل والإغلاق على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين وبضائعهم. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

## ١. بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد تطبيق خطة الفصل

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠٠٧ في بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وكانت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكات تلك الحقوق، كانتهاكات الحق في التعليم، السكن اللائق، العمل، الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، شهداء وجرحى الطواقم الطبية، الاعتداءات على المنشآت الطبية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، الفقر والبطالة، التعليم والتنمية.

## ٢. لقاءات مع مسؤولين حكوميين وممثلي مؤسسات دولية

عقدت الوحدة العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وكانت أبرز تلك اللقاءات ما يلي:

× بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٣ اجتمع مدير الوحدة مع وفد من الشبكة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني من إقليم الباسك في أسبانيا. تناول اللقاء عرضاً لحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة، وتدهور الأوضاع الإنسانية فيه بسبب نقص إمدادات الأدوية والأغذية.

× بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/١٥ اجتمع مدير الوحدة برفقة وفد من الشبكة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني من إقليم الباسك في أسبانيا مع السيد اسماعيل هنية، رئيس الوزراء في الحكومة المقالة. تناول اللقاء عرضاً للأوضاع السياسية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة، وتأثير الحصار والمقاطعة الدولية على أوضاع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٢ التقى مدير الوحدة مع السيدة كاتلي، من مؤسسة Medical Aid For Palestine. تناول اللقاء التدهور الخطير في الأوضاع الصحية لسكان القطاع، والناجم عن تشديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإجراءات الحصار الشامل على قطاع غزة. وقد تم تزويد السيدة كاتلي ببيانات وإحصاءات عن وفيات المرضى من سكان القطاع بسبب الحصار، وبيانات حول نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الصحية في القطاع.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ التقى مدير الوحدة مع السيدة دوناتيليا روفيرا، مسؤولة البحث في منظمة العفو الدولية، والتي كانت في زيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة. تناول اللقاء تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وآثار تشديد سياسة الحصار الشامل والإغلاق المفروض على قطاع غزة على حياة السكان المدنيين.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٨ التقى مدير الوحدة برفقة السيدة دوناتيليا روفيرا، مسؤولة البحث في منظمة العفو الدولية، مع المهندس منذر شبلاق، من مصلحة المياه في قطاع غزة. تناول اللقاء انعكاسات الإغلاق على الأوضاع البيئية في القطاع وتعطل تنفيذ مشاريع الصرف الصحي بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٨ التقى مدير الوحدة برفقة السيدة دوناتيليا روفيرا، مسؤولة البحث في منظمة العفو الدولية، مع السيد محمود ضاهر، من مكتب منظمة الصحة العالمية في قطاع غزة. تناول اللقاء الأوضاع الصحية وتقادم أزمة نقص الأدوية والأغذية على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة جراء الحصار المفروض عليه.

### ٣. إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية وحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضطرت الوحدة إلى تركيز العمل على هذا المحور، وشكل العنوان الأساسي لعملها. وقامت الوحدة بإصدار تقرير بعنوان: سياسة العقاب الجماعي لتفاهم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ويغطي الفترة من ٢٠٠٧/٠٧/١٦ وحتى ٢٠٠٧/٠٩/٣٠. تناول التقرير حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، بما فيها المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد والمعابر التجارية المخصصة للواردات والصادرات من البضائع. ورصد التقرير آثار إغلاق تلك المعابر على تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، وخاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

### ٤. سلسلة تقارير حول حالة المعابر وأثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة

استمرت الوحدة، وفي ضوء تصعيد إجراءات الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة، وبناءً على قرار لجنة البرنامج في المركز، على إصدار تقارير دورية شهرية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية كاملة للأوضاع الإنسانية وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لحالة المعابر الحدودية، وتشكل تعويضاً لنشرات الإغلاق التي درجت الوحدة على إصدارها في السنة الماضية. وقد أصدرت الوحدة ستة تقارير دورية، وكانت كما يلي:

- × حالة معابر قطاع غزة ٦-، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/٢/٢٨.
- × حالة معابر قطاع غزة ٧، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/٣/١ - ٢٠٠٧/٤/٣٠.
- × حالة معابر قطاع غزة ٨، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/٥/١ - ٢٠٠٧/٧/١٥.
- × حالة معابر قطاع غزة ٩، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/١٠/١ - ٢٠٠٧/١١/١٠.
- × حالة معابر قطاع غزة ١٠، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/١١/١١ - ٢٠٠٧/١٢/١٠.
- × حالة معابر قطاع غزة ١١، و غطت الفترة من ٢٠٠٧/١٢/١١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١.

### ٥. ورشة عمل حول الفقر في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/٢٠ نظمت الوحدة يوماً دراسياً، عوضاً عن ورشة العمل، بعنوان: "الفقر في قطاع غزة"، وذلك في مركز رشاد الشوا الثقافى في مدينة غزة. شارك في الورشة أكاديميون، مختصون في ميدان التنمية وممثلون عن الوزارات، والمؤسسات الأهلية والنسوية العاملة في مجال الصحة والتنمية والإغاثة وحقوق الإنسان. جاء ذلك في ظل التدهور غير المسبوق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهدف ذلك إلى الوقوف على أوضاع الفقر في قطاع غزة وتقييم التجربة الفلسطينية في ميدان مكافحة الفقر على الصعيدين الحكومي والأهلي، وبهدف الخروج بتوصيات تساهم في تطوير الخطط والسياسات الوطنية التي تعزز حماية الفقراء، وتساهم في وضع خطة شاملة لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد عرضت عدة مداخلات تناولت الأسباب الحقيقية للفقر، ومدى مساهمة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والمساعدات المقدمة له، وخلق فرص العمل المؤقتة والفساد المالي والإداري في حالة الفقر المتفاقمة.

وقدم مدير الوحدة ورقة عمل بعنوان: العقوبات الدولية وأثرها على الفقر في الأراضي الفلسطينية، أشار فيها إلى أن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، متمثلاً بقرار الدول المانحة في وقف المساعدات المالية، هو عقاب جماعي يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان. وأوضح أن تلك العقوبات أدت إلى تدهور خطير في المستوى المعيشي للمدنيين الفلسطينيين وفاقم أوضاعهم الإنسانية، وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتطرق إلى تداعيات الحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين على قطاعات الحياة الحيوية خاصة الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية. وختم بالآثار المترتبة على سياسة إغلاق المعابر والاعتداءات الإسرائيلية على البنية التحتية و المشاريع الاستراتيجية، كتصف محطة الكهرباء و الجسور والطرق الواصلة بين مدن القطاع، وتردي الظروف المعيشية بصورة غير مسبوقة.

## ٦. إصدار البيانات الصحفية

أصدرت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بياناً صحفياً تركزت على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشملت دعوات ومناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتعزيز حماية حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدخل لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، ووقف انتهاكها على أيدي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ودعوة بعثة المراقبة الحدودية للاتحاد الأوروبي للضغط من أجل تشغيل معبر رفح الحدودي.

## ٧. نشاطات ولقاءات مع وسائل الإعلام

نفذت الوحدة العديد من النشاطات والفعاليات الإعلامية ضمن الأنشطة التي نفذتها الوحدة. وشملت تلك النشاطات تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات تسجيل الأفلام الوثائقية، المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وفيما يلي أبرز تلك اللقاءات:

- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٢ أجرت إذاعة صوت الشعب مقابلة إذاعية مع مدير الوحدة حول تأثير الفلتان الأمني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٤، أجرى صحافي بريطاني مقابلة صحافية مع مدير الوحدة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٥ أجرى الصحافي عبد الفتاح الغليظ، من صحيفة الرسالة، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٩، أجرى الصحافي توم سندا، من وكالة "Irinnews"، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول الفقر والأوضاع المعيشية في قطاع غزة، والنقص في الطاقة الكهربائية وانعكاساته على حياة السكان.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/١٠ قدم مدير الوحدة مداخلة حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، وذلك في مؤتمر نظمه مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/١٠ أجرى الصحافي شينيشي مورا كامبي، مدير مكتب القدس في صحيفة Japanes Leading News paper، مقابلة صحافية مع مدير الوحدة حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل تشديد الحصار وإغلاق المعابر الحدودية.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٢٤ أجرى الصحافي أسامة راضي، من وكالة وفا للأخبار، مقابلة صحافية مع مدير الوحدة حول حرية التنقل والحركة، وأثر إغلاق كافة المعابر الحدودية للقطاع على سكانه.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ أجرت إذاعة ألوان مقابلة إذاعية على الهواء مع مدير الوحدة حول الشباب ومشكلة البطالة، وآليات التخفيف منها.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٣٠ أجرت الصحافية شيرين خليفة مقابلة صحافية مع مدير الوحدة، لصالح موقع أمد الإعلامي، حول ظاهرة عمالة الأطفال.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/٢١ أجرت قناة بيثني الفضائية، في مصر، مقابلة صحافية على الهواء مباشرة مع مدير الوحدة حول أثر قطع الكهرباء على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٩/١٢ أجرت المخرجة نجاح عوض الله مقابلة مصورة مع مدير الوحدة، وذلك لصالح تصوير فيلم وثائقي لقناة الهدى الفضائية، حول مشكلة الفلسطينيين المحرومين من بطاقات الهوية.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٠٩/٢٠ أجرت قناة الأقصى الفضائية مقابلة مصورة مع مدير الوحدة حول العالقين من سكان القطاع والراغبين في السفر للخارج للعلاج، الدراسة أو العمل.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٠ أجرت الصحافية رشا بركة، من موقع الشبكة الاعلامية، مقابلة صحافية مع مدير الوحدة تركزت حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٢ أجرى الصحفي روي يشو أوكا، مدير مكتب القدس لوكالة جيجي برس اليابانية، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة تركزت حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، ونقص إمدادات الغذاء والدواء.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ أجرت إذاعة الإرادة مقابلة على الهواء مباشرة مع مدير الوحدة، وذلك على هامش انعقاد مؤتمر

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نظّمته الوحدة بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠٤ شارك مدير الوحدة، مع كل من د. طارق مخيمر من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والأستاذ حاتم حمدان مدير مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، في حلقة إذاعية خاصة حول نتائج المؤتمر، الذي نظّمته الوحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٠ أجرت الصحافية شيرين خليفة، من شركة شاهين للنتاج الاعلامي، مقابلة مصورة لصالح فيلم وثائقي حول عمالة الأطفال وواقع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. ومن المفترض أن يعرض الفيلم في مهرجان الجزيرة للأفلام الوثائقية في بداية العام القادم.

## وسائل التحقق

- × تم إعداد تقرير حول آثار الحصار الشامل والإغلاق المفروض على قطاع غزة.
- × أصدرت الوحدة ٦ تقارير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة.
- × أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً حول تدهور الأوضاع الصحية بسبب الحصار الشامل.
- × أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، تمت تغطيتها في الصحف المحلية الثلاث، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقارير.
- × وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- × نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية والعربية.
- × أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- × اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- × استخدم التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.
- × زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- × شكلت الاحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر الحدودية اهتماماً خاصاً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية.
- × وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.
- × بلغ إجمالي عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز (٢٠) بياناً، حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- × تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- × نشرت البيانات أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.

## مخرج رقم (٢)

تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطينيين رقم ٤ لسنة ١٩٩٩

١. مراقبة ورصد واقع حقوق المعاقين
٢. لقاءات مع مؤسسات المعاقين
٣. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين
٤. ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم
٥. إصدار البيانات الصحفية
٦. نشاطات إعلامية وتوعوية
٧. دراسة بعنوان: واقع حقوق المعاقين في قطاع غزة

نفذت الوحدة جملة من النشاطات في إطار الضغط من أجل إعمال قانون حقوق المعاق، وإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. ونظراً لأهمية هذا المخرج ضمن نشاطات الوحدة، وبناءً على اقتراحات قدمت من العديد من المؤسسات العاملة في ميدان تأهيل المعاقين، ووافقت عليها لجنة البرنامج في المركز، تميز العام الحالي بعقد مؤتمرين هامين حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تميز المؤتمران بالعديد من المداخلات وأوراق العمل المتخصصة في كافة الجوانب ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونتج عنها العديد من التوصيات الهامة التي تعمل الوحدة على متابعتها. وقد حظي المؤتمران بتغطية إعلامية واسعة النطاق

على الصعيد المحلي، واهتمت العديد من المؤسسات الدولية المانحة بتلك الفعاليات. وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:

## ١. مراقبة ورصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠٠٧ في ميدان بناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، حيث شملت تلك البيانات رسداً للعديد من حالات انتهاك حقوق المعاقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير. كما أجرت الوحدة مسحاً للمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها. وقد جرى استخدامه في الدراسة التي اصدرها المركز حول واقع حقوق المعاقين في قطاع غزة.

## ٢. لقاءات مع مؤسسات المعاقين

عملت الوحدة على تعزيز العلاقة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك عبر الاجتماع بها وتقديم المساعدة والاستشارة القانونية لها، وخاصة فيما يتعلق بإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩. ومن بين هذه المؤسسات مركز النور لرعاية المعاقين، جمعية ميثاق، الاتحاد العام للمعاقين بفروعه في محافظات القطاع، الهيئة الوطنية للدفاع عن المعاقين، اللجنة الوطنية للتأهيل وجمعية أطفالنا للصم. كما وطدت الوحدة علاقاتها مع إذاعة الإرادة المحلية، والناطقة باسم الأشخاص ذوي الإعاقة.

## ٣. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين

قامت الوحدة بعقد عدة لقاءات واجتماعات عديدة مع ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، التربية والتعليم ووزارة العمل. كما قامت بعقد لقاءات واجتماعات مع نواب المجلس التشريعي، وخاصة أعضاء لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، وذلك من أجل حثهم على القيام بدورهم لإعمال القانون ولائحته التنفيذية. وشارك مدير الوحدة في لقاء عقد مع عدد من نواب المجلس التشريعي، بمن فيهم أعضاء من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، لحثهم على تطبيق القانون. وقدم مدير الوحدة عدداً من المقترحات لأعضاء المجلس تتعلق بوضع آلية زمنية لإعمال نصوص القانون، عبر حثهم على الضغط على السلطة التنفيذية من أجل تخصيص موازنات مالية في الوزارات المختلفة لتطبيق القانون.

## ٤. ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم

× بتاريخ ١٠/٠٦/٢٠٠٧ شارك مدير الوحدة في تدريب نحو ٥٠ من الشباب والشبان المعاقين، وخاصة ذوي الإعاقة السمعية من مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، العاملين في إذاعة الإرادة وجمعية ميثاق. هدفت الورشة إلى تدريب المشاركين والمشاركين على آليات التحشيد والمناصرة للمطالبة بحقوق المعاقين. وقد أعقب ذلك تنفيذ حلقة إذاعية ركزت حول آليات الضغط لتطبيق قانون المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩.

× بتاريخ ٢٦/٠٢/٢٠٠٧ نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في فندق غزة الدولي في مدينة غزة، المؤتمر الوطني لحقوق المعاقين تحت عنوان: " نحو الارتقاء بواقع حقوق المعاقين الفلسطينيين ". وقد حضر المؤتمر أكاديميون، مختصون بحقوق المعاقين، ممثلون عن الوزارات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية المعاقين والصحة و التنمية و الإغاثة ومنظمات حقوق الإنسان. قدم في المؤتمر الذي انقسم إلى جلستين عدة أوراق عمل تناولت المعايير الدولية لحقوق المعاقين، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين، القانون الفلسطيني لحقوق المعاق، دور المؤسسات الحكومية في تطبيق القانون وآليات الرقابة لإعمال القانون. وقد دارت نقاشات وحوارات مستفيضة في أعقاب جلستي المؤتمر بين المشاركين والمشاركين فيه، تطرقوا خلاله للعديد من الموضوعات والقضايا المتعلقة بتطوير حالة التمتع بحقوق المعاقين. وفي نهاية المؤتمر أوصى الحضور بالعديد من التوصيات أهمها:

× عقد ورشة حول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و البحث في تضارب الجهود الرسمية في ميدان اعمال

قانون حقوق المعاق الفلسطينيين رقم لعام ١٩٩٩. تنظيم فعاليات وأنشطة ضغط ومناصرة لتطبيق القانون ولأثنته التنفيذية.

× تطوير آلية منتظمة للرقابة على أعمال القانون، والتركيز في كافة أنشطة الدعم و الضغط و المناصرة على أن حقوق المعاقين هي حقوق إنسانية.

× رفع مستوى وعي المجتمع بحقوق المعاق، إنشاء لوبي ضاغط لدعم حقوق المعاقين.

× تعديل القانون بما يحقق المساواة وعدم التمييز القائم على سبب الإعاقة وإزالة التناقض في القوانين الخاصة بعمل وتشغيل المعاقين.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠٣، واستكمالاً للفعاليات التي ينفذها في ميدان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في فندق غزة الدولي في مدينة غزة، مؤتمراً حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحت عنوان: "الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وتعقيدات الحالة الفلسطينية: نحو رؤية إدماجية". وقد حضر المؤتمر أكاديميون، مختصون بحقوق المعاقين، ممثلون عن الوزارات و المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية المعاقين والصحة و التنمية و الإغاثة ومنظمات حقوق الإنسان. قدم في المؤتمر الذي انقسم إلى جلستين عدة أوراق عمل تناولت المعايير الدولية لحقوق المعاقين، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين، القانون الفلسطيني لحقوق المعاق، دور المؤسسات الحكومية في تطبيق القانون وآليات الرقابة لإعمال القانون. وقد دارت نقاشات وحوارات مستفيضة في أعقاب جلستي المؤتمر بين المشاركين والمشاركين فيه، تطرقوا خلاله للعديد من الموضوعات والقضايا المتعلقة بتطوير حالة التمتع بحقوق المعاقين. وفي نهاية المؤتمر أوصى الحضور بالعديد من التوصيات أهمها:

× وضع خطة وطنية بمشاركة كافة القطاعات الحكومية، الأهلية والقطاع الخاص، وذلك للارتقاء بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعنا الفلسطيني.

× تشكيل لجنة تنسيق من مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لمتابعة قضايا توصيات المؤتمر.

× تتولى لجنة التنسيق وضع خطة عمل سنوية تحدد فيها المهام، وآليات الرقابة الخاصة بالارتقاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

× تفعيل التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوحيد المواقف تجاه أبرز القضايا والإشكاليات المتعلقة بحقوقهم، وتخطيط حملة ضغط ومناصرة تستهدف صناع القرار من أجل إعمال تلك الحقوق. دعوة كافة المؤسسات الأهلية إلى إيلاء الأهمية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر تفعيل وإدراج موضوع المعاقين في صلب برامجها ونشاطاتها.

× زيادة برامج التوعية والتثقيف في ميدان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

× رفع مستوى تأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة، وإكسابهم مهارات وآليات الضغط والمناصرة لقضاياهم، وذلك من أجل تعزيز قدرتهم على الضغط على صناع القرار السياسي.

× المساعدة في توفير مخصصات مالية للمؤسسات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في دعم حقوق المعاقين.

× دعوة الدول المانحة، وفي إطار تقديم المساعدة المادية والفنية، إلى الضغط على المؤسسات العامة التي تدعمها من أجل توفير كافة الشروط المادية التي تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة استخدام لكافة المرافق بسهولة ويسر.

× انطلاقاً من أن دور القطاع الحكومي ينطلق من المسؤولية الوطنية للمعوقين وحمايتهم، فإن للقطاع الحكومي دوراً أساسياً في هذا المجال يتقاسمها مع الأسرة والجمعيات والمؤسسات الحكومية والأشخاص المعوقين أنفسهم مسؤوليات متكاملة.

× الضغط المتواصل والمخطط على وزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الوزارة المختصة، لتشكيل هيئة من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك من أجل تطبيق قانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩.

## ٥. إصدار البيانات الصحفية

× بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/٢٧ أصدرت الوحدة بياناً صحفياً حول عقد المؤتمر الوطني الأول لحقوق المعاقين، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. تناول ذلك أبرز القضايا التي طرحت في المؤتمر، والتوصيات التي خرجت عن المؤتمر.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للمعاق، تناولت فيه الظروف التي يعيشها المعاقون

الفلسطينيون، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة جراء تشديد الحصار المفروض عليه. وطالب البيان بحماية واحترام حقوق المعاقين، ودعا السلطة الفلسطينية إلى تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطينيين ولائحته التنفيذية.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠٣ أصدرت الوحدة بياناً صحفياً حول المؤتمر الثاني، الذي نظّمته الوحدة بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد تناول الخبر الصحفي عرضاً لأبرز المداخلات والنقاشات التي دارت في المؤتمر، والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرين.

## ٦. نشاطات إعلامية وتوعوية

نفذت الوحدة عدداً من النشاطات الإعلامية والتثقيفية حول الدعوة لحماية واحترام وتعزيز حقوق المعاقين، وأنشطة الضغط والمناصرة لإعمال قانون المعاق الفلسطيني ولائحته التنفيذية. وفيما يلي أبرز تلك النشاطات:

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠١ استضاف المذيع رمزي أبو الجديان مدير الوحدة في حلقة إذاعية حول حقوق المعاقين، ولمدة ٧٥ دقيقة، بثت على الهواء مباشرة في كل من راديو صوت عمال فلسطين، إذاعة الخليل، صوت الشعب وصوت الإرادة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/٠١/١٥ شارك مدير الوحدة في برنامج إذاعي في صوت عمال فلسطين لحقوق المعاقين، وآليات الضغط لإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني.

× بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/٢٦ قدم مدير الوحدة مداخلة بعنوان: قانون حقوق المعاق الفلسطيني، رؤية من منظور حقوق الإنسان، وذلك خلال المؤتمر الذي نظّمته الوحدة، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. واعتبر أن القانون قد شكل نقلة إيجابية في مواثمة القانون الفلسطيني للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث تناول مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك وفقاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

× بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/٠٢ أجرت إذاعة صوت الشعب مقابلة إذاعية مع مدير الوحدة تركزت حول المؤتمر الذي نظّمته الوحدة، بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، حول حقوق المعاقين. كما أجرت إذاعة الخليل لقاءً مماثلاً مع مدير الوحدة. وقد بث اللقاء على الهواء مباشرة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢ أجرت إذاعة الإرادة مقابلة على الهواء مباشرة مع مدير الوحدة، وذلك على هامش انعقاد مؤتمر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نظّمته الوحدة بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠٤ شارك مدير الوحدة، مع كل من د. طارق مخيمر من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والأستاذ حاتم حمدان مدير مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، في حلقة إذاعية خاصة حول نتائج المؤتمر، الذي نظّمته الوحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

× بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠٣ قدم مدير الوحدة مداخلة بعنوان: الفقر والإعاقة، وذلك خلال المؤتمر الذي نظّمته الوحدة، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. تناولت المداخلة عرضاً لعلاقة الفقر بالإعاقة، وأعمال الأمم المتحدة في ميدان مكافحة الفقر، وخاصة بين الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي.

## ٧. دراسة بعنوان: واقع حقوق المعاقين في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩ أصدرت الوحدة دراسة جديدة بعنوان: "واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة"، وهي دراسة تقييمية لحقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة في ضوء قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع حقوق المعوقين في قطاع غزة، وفحص مدى إعمال نصوص القانون ولائحته التنفيذية بشكل فعلي، وذلك من خلال قياس مدى التزام الجهات الحكومية، وغير الحكومية، التي يحددها القانون، بتطبيق أحكامه ونصوصه، وبما يتلاءم وطبيعة المعوق الفلسطيني. واستندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت عدة أدوات منها الاستمارة، متابعة ورش عمل موسعة ومراجعة العديد من المصادر والكتابات، فيما تم تحليل المعلومات والإحصاءات التي أجريت. كما عقدت العديد من المقابلات المفتوحة مع ممثلي الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة المعنية بإعمال الحقوق الواردة في القانون، الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم والخبراء العاملين في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك بهدف الوقوف على كافة الجهود التي بذلت، وما تزال، من تلك الأطراف، لفحص مستوى تلك الجهود.

وتناولت الدراسة، التي انقسمت إلى ٧ فصول الإطار العام لها، من حيث تحديد المشكلة قيد الدراسة وأسئلتها وأهدافها

ومنهجيتها وأهميتها، والظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالمجتمع في قطاع غزة، المعوقون في قطاع غزة، أبرز السمات التي يتميزون بها. حقوق المعوقين في التشريعات الدولية والمحلية، باعتباره الإطار المعياري الذي تقاس به حقوقهم، جوانب الضعف والقصور في القوانين المحلية التي تعرضت للمعاقين وحقوقهم، دور المؤسسات الحكومية في إعمال حقوق المعوقين، وخاصة كل من وزارات الشؤون الاجتماعية، الصحة، التربية والتعليم، الشباب والرياضة، العمل ووزارة الحكم المحلي، تقييم دور المؤسسات غير الرسمية تجاه إعمال حقوق المعوقين، استناداً إلى القانون، والتطور الحاصل في أداء تلك المؤسسات. وخلصت الدراسة في نهايتها إلى عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وقدمت مجموعة من التوصيات، والتي يمكن أن تُعزز، تدفع وترتقي بواقع المعوقين في قطاع غزة، وتسهم في تطوير حالة تمتعهم بحقوقهم، وذلك استناداً إلى نصوص القانون ولائحته التنفيذية، وبما يتلاءم وطبيعة المعوق، وبغض النظر عن سبب الإعاقة التي يعاني منها.

## وسائل التحقق

- × سجل زيادة في الطلب على المعلومات والاحصاءات الخاصة بحقوق المعاقين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- × نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول حقوق المعاقين.
- × سجل اهتمام واسع من الإذاعات المحلية بحقوق المعاقين، وخاصة إعداد حلقات متخصصة حولها، وتوحيد البث في العديد منها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- × شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين بمناسبة اليوم العالمي للمعاق للمطالبة بحقوقهم.
- × ازداد الطلب على الدراسة التي أصدرتها الوحدة، نظراً لأهميتها وكونها أحدث الدراسات في هذا المجال.
- × تم الاتفاق مع عدد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين على تنظيم دورة تدريبية للمعاقين حول آليات المناصرة والتشديد لتطبيق حقوق المعاقين خلال العام القادم.

## نشاطات أخرى غير مدرجة على الخطة السنوية

- × انتهت الوحدة من إعداد مسودة كتاب يشمل الأعمال الكاملة للمؤتمر الأول الذي نظمته حول حقوق المعاقين، وقد تم إعداد تصميم خاص بالكتاب، ومن المتوقع أن يصدر خلال العام ٢٠٠٨.
- × وتقوم الوحدة بالعمل على تفرغ أعمال المؤتمر الثاني الذي نظمته حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع إصداره خلال العام ٢٠٠٨.

### مخرج رقم (٣)

#### تعزير الحق في الصحة

طراً تعديل على مجمل نشاطات هذا المخرج، بناءً على قرار لجنة البرنامج في المركز، ونفذت الوحدة العديد من النشاطات في هذا الشأن، شملت:

١. لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية:
٢. تقرير بعنوان " قرية أم النصر، كارثة بيئية مستمرة "
٣. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطواقم الطبية
٤. نشاطات إعلامية

#### ١. لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية

قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٧ بتوثيق علاقاتها مع كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية، بما فيها المؤسسات الدولية المانحة. وقد شملت تلك اللقاءات تزويد تلك المؤسسات بمعلومات وإحصاءات شاملة عن واقع الخدمات الصحية في قطاع

غزة، وخاصة في ظل استمرار النقص الشديد في إمدادات القطاع من الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية، وفي ظل استمرار حرمان مرضى القطاع من السفر خارجه للحصول على العلاج المدوم في مستشفيات القطاع. وقد شملت تلك اللقاءات زيارات ميدانية للعديد من المستشفيات للاطلاع على أوضاعها، كما شملت مقابلة العديد من المرضى وضحايا انتهاك الحق في الصحة.

× وشكلت الوحدة أحد أهم مصادر المعلومات، وخاصة في مجال رصد وتوثيق نقص الأدوية في مشافي القطاع ورصد حالات وفيات مرضى القطاع بسبب منع أو عرقلة وصولهم إلى العلاج اللازم لهم خارج القطاع، أو بسبب نقص الدواء في مشافي القطاع.

× قامت الوحدة بمتابعة توفير قاعدة معلومات حول حالات الوفيات لمرضى القطاع بسبب الحصار لوكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

× وفرت الوحدة نفس المعلومات لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

× تعاونت الوحدة في توفير تلك الإحصاءات لمكتب منظمة الصحة العالمية في مدينة غزة.

× قدمت الوحدة البيانات والإحصاءات حول الأوضاع الصحية لمؤسسة أطباء العالم الفرنسية.

× قدمت الوحدة بيانات وإحصاءات حول آثار الحصار المفروض على الخدمات الصحية في قطاع غزة لمؤسسة MAP البريطانية، حيث جرى تزويدها بتقرير مفصل عن الأوضاع الصحية في القطاع.

## ٢. تقرير بعنوان "قرية أم النصر، كارثة بيئية مستمرة"

صدر هذا التقرير بتاريخ ٢٩/٠٨/٢٠٠٧، وهو بديل عن تقرير حول واقع الأخطاء الطبية في المرافق الصحية الوارد في خطة الوحدة، حيث تم إعطاء أولوية له لتسليط الضوء على الكارثة البيئية التي تعرضت لها القرية، والتي نجمت عن فيضان المياه العادمة من أحد أحواض الصرف الصحي، وذلك بتاريخ ٢٧/٠٢/٢٠٠٧، وأسفرت عن مقتل خمسة مواطنين غرقاً، وإصابة نحو عشرين آخرين، وتدمير وتضرر العشرات من المنازل السكنية والممتلكات العامة فيها. ويقدم التقرير جملة من التوصيات للأطراف ذات العلاقة من أجل تدارك الخطر ومنع تكراره.

## ٣. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطواقم الطبية

بتاريخ ٢٠/٠٥/٢٠٠٧ أصدرت الوحدة تقريرها الرابع حول انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية. تضمن التقرير توثيقاً للانتهاكات الجسيمة والخطرة، التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضد الفرق والطواقم الطبية العاملة من أجل تقديم الخدمات الطبية والإسعافات اللازمة للجرحى والمرضى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما وثق التقرير نتائج سياسة الحصار والإغلاق، الذي تفرضه قوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة، على عمل الطواقم الطبية الفلسطينية وأثره على حق الفلسطينيين في الصحة والرعاية الصحية، وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويغطي التقرير الانتهاكات التي ارتكبت ضد رجال المهمات الطبية ووسائل نقلهم ومنشآتهم، وذلك خلال الفترة من كانون ثاني / يناير ٢٠٠٥ وحتى ٢٠ نيسان / ابريل ٢٠٠٧.

## ٤. نشاطات إعلامية

× بتاريخ ١٤/٠٨/٢٠٠٧ اجتمع مدير الوحدة برفقة وفد من الشبكة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني من إقليم الباسك في أسبانيا مع د. باسم إنعيم، وزير الصحة في الحكومة المقالة. تناول اللقاء تدهور الأوضاع الصحية الناجمة عن تشديد إجراءات الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على واقع الخدمات الصحية في القطاع، وأزمة نقص إمدادات الوقود والغذاء والدواء.

× قامت الوحدة بإصدار العديد من البيانات الصحفية المتعلقة بانتهاكات الحق في الصحة، وخاصة حالات الوفيات بين مرضى القطاع والناجم عن سياسة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة.

× بتاريخ ١٩/٠٩/٢٠٠٧ أجرى الصحفي المخرج يحيى حسونة، من شركة ماس للانتاج الإعلامي، لقاءً مصوراً مع مدير الوحدة في منطقة أحواض الصرف الصحي في بيت لاهيا، وذلك خلال تصوير فيلم وثائقي حول القرية البدوية "أم

النصر". وقد تركزت المقابلة على الكارثة البيئية التي أمت بالقرية جراء انفجار أحد آبار الصرف الصحي في مارس من نفس العام.

× بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٧ أجرت قناة بيئتي الفضائية، في مصر، مقابلة صحافية على الهواء مباشرة مع مدير الوحدة حول آثار الحصار المفروض على قطاع غزة على قطاع الخدمات الصحية.

× بتاريخ ١٨/١١/٢٠٠٧ أجرت قناة الهدى الفضائية مقابلة مصورة مع مدير الوحدة حول آثار الحصار المفروض على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية، وخاصة حول مرضى القطاع ونقص الأدوية.

× بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٧ أجرى الصحفي تيم ماك غيرك، من مجلة التايم الأمريكية، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول الوفيات في صفوف مرضى القطاع بسبب عرقلة أو منع نقلهم إلى مستشفيات إسرائيل و/أو الضفة الغربية، أو بسبب نقص الأدوية.

#### مخرج رقم (٤)

تعزيز الحق في السكن اللائم، وذلك من خلال ضمان إسكان ١٥٠٠٠ نسمة من أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة خلال ٣ أعوام، وفقاً لمعايير الحق في السكن اللائم

بدأت الوحدة في التحضير لتنفيذ هذه النشاطات في الربع الثاني من العام، غير أن توقف كافة المشاريع الإسكانية في القطاع، وذلك بسبب سياسة الحصار المفروض على القطاع، ووقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، حال دون تنفيذ أي من هذه المشاريع. وعليه تم تأجيل معظم النشاطات الواردة ضمن هذا المخرج للعام القادم.

#### نشاطات أخرى غير مدرجة في الخطة السنوية

قامت الوحدة بإصدار عدد من التقارير التي لم تكن مدرجة في الخطة السنوية، وذلك وفقاً لقرار لجنة البرنامج. كما نفذت الوحدة العديد من أنشطة التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، والمؤسسات الأهلية، وأصدرت عدداً آخراً من البيانات الصحفية، فيما أجرى مدير الوحدة عدداً من المقابلات الإعلامية. وفيما يلي عرضاً لذلك:

#### ■ تقرير حول الفقر في قطاع غزة

وهو تقرير تعمل الوحدة عليه، ويبرز حالة الفقر في قطاع غزة في ظل الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، وأثر وقف المساعدات المالية للفلسطينيين بعد تولي حركة حماس السلطة إثر فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، وما أعقبها من تطورات. ويركز التقرير على تفاقم الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مدهلاً وغير مسبوق. ومن المتوقع أن يصدر التقرير خلال العام القادم.

#### ■ نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، وشملت أيضاً مساهمة الوحدة في نقاش برامج التدريب المختلفة مع منسق وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وفيما يلي جدولاً بتلك النشاطات:

المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/٢١	٢٠	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٦/٥/٢٤	١٩	الحقوق المدنية والسياسية

الحقوق القانونية للمرأة	٢١	٢٠٠٦/٦/٨	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٦	٢٠٠٧/٣/١٨	مقر نقابة المحامين في مدينة غزة	نقابة لمحامين
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٥	٢٠٠٧/٣/٢٥	مقر نقابة المحامين في مدينة غزة	نقابة لمحامين
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٣	٢٠٠٧/٤/٢	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة غزة
الحق في تلقي الرعاية الصحية	٣٢	٢٠٠٧/٣/٤	قاعة نقابة المهن الطبية في مدينة غزة	أعضاء وعضوات نقابة المهن الطبية في قطاع غزة
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٣	٢٠٠٧/٥/٨	قاعة المدرسة في مدينة غزة	معلمو ومعلمات مدرسة غزة الابتدائية المشتركة "أ" في غزة
الحقوق المدنية والسياسية	٢٩	/١٢/١٢ ٢٠٠٧	قاعة مدرسة بنات النصيرات	وكلاء المدراء في محافظة الوسطى
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٩	/١٢/١٢ ٢٠٠٧	قاعة مدرسة بنات النصيرات	وكلاء المدراء في محافظة الوسطى

## وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام ٢٠٠٧ وفق الخطة السنوية التي وضعتها، وقد أنجزت الوحدة معظم النشاطات المقررة، ولم يتم تنفيذ بعض النشاطات وبالأخص تلك المتعلقة بحشد التأييد وذلك بسبب التطورات التي شهدتها قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧.

### مخرج رقم (١)

#### المساعدة القانونية للنساء

١. تمثيل ٢٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية
٢. تقديم الاستشارات القانونية لـ ١٠٠ امرأة
٣. تمثيل ٥٠ امرأة في المحاكم النظامية
٤. متابعة أوضاع السجناء (النساء والاحداث)

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة للنساء من خلال تمثيل النساء في المحاكم الشرعية والنظامية وتقديم الاستشارات القانونية من خلال التنسيق مع المحاكم الشرعية، التنسيق مع المؤسسات النسوية.

### ١. تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية (٦٣٩) قضية، بينها (٥٤٧) قضية وردت الى الوحدة خلال العام ٢٠٠٧، بالإضافة الى (٩٢) قضية شرعية حولت من العام ٢٠٠٦، وتوضح الجداول التي تابعتها الوحدة امام المحكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:

جدول رقم (١): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٧

نقطة	عفش بيت	حضانة	رؤية ابناء	مصاريق ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	اثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	اثبات زواج	اجرة سكن	المجموع
٣٢٢	١٢٤	٣٨	٩	٩	٣٤	٦٥	١	٦	١٨	٢	١	٦٣٩

جدول رقم (٢): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠٠٧

قضايا اخذت احكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا اسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	قضايا مرحلة للعام ٢٠٠٨	مجموع القضايا
٣٢٢	٥٣	١٥٤	٦٨	٤١	٦٣٩

### ٢. تقديم الاستشارات القانونية للنساء

قامت الوحدة بتقديم (٢٧٢) استشارة قانونية خلال العام ٢٠٠٧، وذلك للنساء اللواتي قدمن الى طلب الاستشارة او النساء

اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف ، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا ( ٩٠ ) استشارة ، اما في فرع خان يونس تم تقديم ( ٣٥ ) استشارة ، وفي مقر المركز بمدينة غزة ( ١٤٧ ) استشارة .

### ٣. تمثيل (٥٠) امرأة في المحاكم

خلال العام ٢٠٠٧ لم تتابع الوحدة قضايا في المحاكم النظامية ويرجع ذلك الى الاضرابات المتكررة في المحاكم النظامية.

### ٤. متابعة أوضاع السجناء (النساء، الاحداث)

لم تضع الوحدة في خطتها للعام ٢٠٠٧ متابعة اوضاع السجناء من النساء والاحداث، ولكن الوحدة ارتأت أهمية متابعة اوضاعهن والتدخل في الحالات التي يلزم فيها التدخل. وقامت محامية من الوحدة بزيارة سجن غزة المركزي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ واطلعت على أوضاع السجينات ، البالغ عددهن في ذلك الوقت (١٢) سجينة. وبتاريخ ٠٧/٤/٨ تم تقديم مساعدة لإحدى نزيلات السجن وتبلغ من العمر (١٥) سنة وهي حامل من جريمة سفاح قري.

#### ■ بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة

تابعت الوحدة زيارتها للسجن بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وذلك للاطلاع على اوضاع نزيلات السجن. فبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩ قامت المحامية حنان مطر بزيارة لسجن غزة المركزي بعد الترتيب المسبق للزيارة والتقت بالسجينات وعددهن (٦)، واطلعت على اوضاعهن داخل السجن.

#### ■ الاطلاع على عمل الشرطة النسائية

اهتمت وحدة المرأة بمتابعة عمل الشرطة النسائية بعد سيطرة حركة حماس على القطاع، والاعلان عن تشكيل جهاز جديد للشرطة النسائية. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٣ قامت المحامية حنان مطر والمحامية المتدربة في وحدة المرأة سماح عاشور بزيارة الى مقر الشرطة النسائية وذلك للاطلاع على عملها ، حيث التقتا بمديرة الشرطة النسائية سميرة الجعبري التي اطلعتها بدورها على عدد المنتسبات الى الشرطة النسائية والمهام الموكلة اليهن .

#### ■ متابعة أوضاع الاحداث في السجن

كما اهتمت الوحدة بمتابعة اوضاع السجناء الاطفال ( الاحداث ) بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، نظرا لاقلاق مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية التي كان يتم فيها مسبقا وضع الاحداث ، ووضع السجناء القاصرين في سجن غزة المركزي مع البالغين.

وقد قام المحامي سمير حسنية بزيارة للسجن واطلع على اوضاع الاحداث وذلك على النحو التالي:

- × بتاريخ ٢٠٠٧ /٨/٢٣ التقى بمدير العلاقات العامة عرفات ديب الذي اطلعه على عدد القاصرين في السجن وهم (١٩) موقوف تتراوح اعمارهم ما بين ١٦-١٨ سنة.
- × وبعد عدة محاولات لاحقة من اجل السماح له بزيارة الاحداث ومقابلتهم سمح له بتاريخ ١٧ /٩/ ٢٠٠٧ بمقابلة عدد من السجناء القاصرين واطلع على اوضاعهم داخل السجن.

### مؤشرات القياس

- × خلال العام ٢٠٠٧ كان هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة الى وحدة المرأة بنسبة ٧٪ عن العام ٢٠٠٦، كما كان هناك زيادة بنسبة ٧٪ في مجمل عدد القضايا التي تابعتها الوحدة بالمحاكم الشرعية في العام الماضي.
- × حصلت الوحدة على احكام لصالح النساء في ٤٦٪ من القضايا التي تابعتها.
- × تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية.

## وسائل التحقق

- × بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال هذا العام ( ٥٤٧ ) قضية.
- × بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء ( ٢٢٢ ) حكماً.
- × بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء ( ٢٧٢ ) استشارة.
- × بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها ( ٦٠ ) قضية.
- × بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية ( ٣٥ ) قضية.
- × بلغ عدد الزيارات الى سجن النساء ( ٣ ) زيارات.
- × بلغ عدد الزيارات الخاصة بالسجناء القاصرين ( ٢ ) .

## المعيقات

- × تمثلت أهم المعيقات التي واجهتها الوحدة خلال الفترة السابقة بالإضرابات المتكررة للمحاكم الشرعية بسبب أزمة الرواتب الأمر الذي أعاق سير الوحدة في القضايا المرفوعة لدى المحاكم الشرعية كما أدى إلى تأجيل النظر في القضايا إلى فترات طويلة.
- × لم يتم الحصول على أحكام في العديد من القضايا وذلك بسبب اضراب مراسلي المحاكم وعدم تبليغ المدعى عليه.
- × تأثر العمل في المحاكم النظامية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وبشكل خاص فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام.
- × كما تمثلت اهم المعيقات الخاصة بزيارة السجن بالاجراءات المطولة من اجل السماح للمحامين بزيارة السجن.

## مخرج رقم (٢)

- التوعية القانونية للنساء، توعية ٢٠٠٠ امرأة في الحقوق والقوانين المحلية والدولية وفي قضايا العنف ضد المرأة.
- ١. تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بحقوق المرأة والطفل بالتنسيق مع مؤسسات نسوية ومجتمعية
- ٢. اصدار مطويات ومواد خاصة بحقوق المرأة
- ٣. التعاون مع وسائل الاعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية واذاعية ومقابلات صحفية
- ٤. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب
- ٥. تنفيذ المرحلة الثانية من التدريب على موضوع الجندر.
- ٦. تنفيذ عدد من النشاطات بمناسبة حملة (١٦) يوماً من النشاط العالمي لمواجهة العنف ضد المرأة

## ١. تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

- تميز برنامج التوعية القانونية خلال هذا العام بما يلي:
- × تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع التوعية القانونية الخاص بالعنف ضد المرأة والمساعدة القانونية الميدانية بالتعاون مع المؤسسة السويدية نساء لنساء ( كفيانا تل كفيانا ) وذلك من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ، اذ نفذت الوحدة خلال العام (٢٤) محاضرة خاصة بتوعية النساء في موضوع العنف وبشكل خاص التعريف بالاعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الصادر عن الامم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣
- × تنفيذ (٢٤) محاضرة توعية قانونية في قانون الاحوال الشخصية (عقد الزواج ، الاثار المترتبة عليه، الطلاق، الحالات التي يحق فيها للمرأة طلب التفريق عن طريق القضاء)
- × تنفيذ (٤) محاضرات خاصة بقانون العمل ، تنفيذ (٣) محاضرات خاصة بحقوق الطفل ، (٥) محاضرات خاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.
- × العمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالاضافة الى العمل مع مدارس اعدادية وثانوية
- × تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.
- × التعاون مع صندوق الغذاء العالمي وبرنامج غزة للصحة النفسية بالاحتفال بيوم المرأة العالمي وذلك باعطاء محاضرات توعية قانونية في مناطق مهمشة من قطاع غزة وهي المغرقة، وخربة العدس رفح، وجمعية الحق في الحياة بمدينة غزة.

## مؤشرات القياس

- × خلال العام ٢٠٠٧ تلقت الوحدة (١٤) مراسلة من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة الى (٧) مدارس اعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية.
- × قامت الوحدة بعمل اكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء مثل جمعية زاخر، اتحاد الكنائس، جمعية تطوير المرأة الفلسطينية، جمعية البيت الصامد.
- × تعاونت الوحدة خلال هذا العام مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق وان تعاونت معها من قبل في مناطق مهمشة من قطاع غزة مثل: جمعية اصدقاء جباليا للتنمية الثقافية، جمعية العطاء الخيرية التنموية - خانيونس، جمعية شمس المستقبل خانيونس، جمعية زاخر فرع الشيخ رضوان، جمعية تنمية المغرقة، جمعية أجيال رفح خربة العدس، جمعية الحق في الحياة - غزة.

## وسائل التحقق

- × نظمت الوحدة خلال العام ٢٠٠٧ ( ٨٠ ) محاضرة توعية قانونية.
- (٢٤) في موضوع العنف ضد المرأة
- (٢٤) في قانون الاحوال الشخصية
- (٥) في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
- (٣) في اتفاقية حقوق الطفل
- (٣) في قانون العمل
- × نفذت الوحدة ( ٢١ ) محاضرة بدعوة من ( ١٢ ) مؤسسة وهي :
- × اتحاد الكنائس، جمعية شمس المستقبل، رابطة الخريجين الجامعيين ، جمعية اصدقاء جباليا للتنمية الثقافية، جمعية تنمية المرأة الريفية ، جمعية العطاء الخيرية ، مركز تنمية المرأة - بيت لاهيا، صندوق الغذاء العالمي WFP، جمعية البيت الصامد، جمعية الادهم الخيرية بيت حانون، مركز صحة المرأة-جباليا، مؤسسة صوت المجتمع.
- × بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٢٨٠٠) مشاركة
- × بلغ عدد النساء اللواتي توجهن الى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على اثر مشاركتهن في المحاضرات (٥٥) امرأة.
- × بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء اثناء المحاضرات ( ٢٤٠ ) استشارة.
- × تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع ( ٤٠ ) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة الى (٧) مدارس.
- × التعاون خلال هذا العام مع (٥) مؤسسات لأول مرة.

## المعيقات

- × واجهت الوحدة العديد من المعوقات اثناء تنفيذها لبرنامج التوعية القانونية أهمها:
- سوء الأوضاع الامنية في قطاع غزة والاعتقال الداخلي الأمر الذي حال في كثير من الأحيان دون تنفيذ عدد من محاضرات التوعية وبشكل خاص خلال أشهر (يناير، مايو، يونيو).

## ٢. اصدار مطويات ومواد خاصة بحقوق المرأة

- × إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة " الثامن من آذار " تميز البوستر هذا العام بأنه تم اصداره بالشراكة مع صندوق الغذاء العالمي ، برنامج غزة للصحة النفسية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، اليونيفم.
- × إصدار بيان خاص بيوم المرأة العالمي بعنوان "نعم للحياة لا للموت " تم التركيز فيه على معاناة النساء من ظاهرة الفلتان الأمني وبشكل خاص ظاهرة قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف.

## مؤشرات القياس

للمرة الاولى يتم اصدار البوستر الخاص بيوم المرأة العالمي بالشراكة مع اليونيفيم (صندوق الامم المتحدة للسكان، برنامج الغذاء العالمي) بالاضافة الى مؤسسة غير حكومية محلية وهي برنامج غزة للصحة النفسية .

قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص باليوم العالمي للمرأة على العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتلقت الوحدة ردود أفعال ايجابية على البيان.

## وسائل التحقق

- × تم طباعة ١٠٠٠ نسخة من البوستر الخاص بيوم المرأة العالمي.
- × تم طباعة ٥٠٠ نسخة من البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.
- × تم وضع البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على الصفحة الالكترونية للمركز.

## ٣. التعاون مع وسائل الاعلام من خلال الاشتراك في برامج اذاعية او تلفزيونية او مقابلات صحفية

اهتمت الوحدة بالتعاون مع وسائل الاعلام سواء المكتوبة او المرئية او المسموعة وتسعى الوحدة من خلال ذلك الى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون المحلي والدولي واثارة القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة. وخلال العام ٢٠٠٧ عززت الوحدة تعاونها مع وسائل الاعلام خصوصا المحلية منها والدولية وذلك على النحو التالي:

### ■ اللقاءات الصحفية

- × بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ التقت مديرة الوحدة، منى الشوا بالصحفية ضياء حديد من وكالة الاسوشيت برس حول قتل النساء على خلفية الشرف.
- × بتاريخ ٠٧/٢/١ التقت مديرة الوحدة، منى الشوا مع الصحفي ستيفن فيدل من صحيفة لندن تايمز حول أوضاع النساء في قطاع غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ التقت الصحفي محمد المدهون من مجلة البيادر السياسي بمديرة الوحدة، منى الشوا حول قتل النساء على خلفية الشرف.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ التقت مديرة الوحدة، منى الشوا بالصحفي الاسباني Juan Miguel Munoz من جريدة EL PAIS الاسبانية حول موضوع القتل على خلفية الشرف.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١ التقت مديرة الوحدة، منى الشوا بالصحفي رائد ابو ستة حول انتهاكات حقوق النساء الفلسطينيات خلال العام ٢٠٠٧ وقد تم نشر المقابلة في صحيفة صوت النساء الصادرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ ص ٣ .

### ■ اللقاءات الاذاعية

- × بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٢ تم عمل مقابلة اذاعية مع مديرة الوحدة، منى الشوا في اذاعة بي بي سي حول معاناة المدنيين خلال الاقتتال الداخلي.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢١ تم عمل مقابلة اذاعية مع مديرة الوحدة، منى الشوا مع الراديو الفنلندي حول موضوع القتل على خلفية الشرف
- × بتاريخ ٢٠٠٧ /٨/٤ تم عمل مقابلة اذاعية مع مديرة الوحدة، منى الشوا حول القتل على خلفية الشرف مع اذاعة الايمان
- × بتاريخ ٢٠٠٧ /٨/١٦ مقابلة اذاعية مع راديو SIR الاسباني حول ظاهرة القتل على خلفية الشرف

### ■ اللقاءات التلفزيونية

- × بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ تم عمل مقابلة تلفزيونية مع قناة ATF وهي قناة اردنية خاصة حول موضوع عمالة الاطفال.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٨ تم التسجيل مع مديرة الوحدة، منى الشوا حول موضوع العنف ضد المرأة ضمن فيلم وثائقي خاص بكلية الاعلام جامعة الاقصى.

## مؤشرات القياس

× تلقت الوحدة العديد من الاتصالات سواء على المستوى الدولي أو المحلي فيما يخص بالاستفسار عن حالات القتل على خلفية الشرف.

## وسائل التحقق

- × تم عقد ( ٤ ) لقاءات صحفية.
- × تم عقد ( ٤ ) لقاءات اذاعية.
- × تم عقد مقابلة تلفزيونية.
- × تم نشر العديد من الاخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في نشرة المنظار التي يصدرها المركز .
- × تم نشر العديد من الاخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في الصحف اليومية ( القدس، الحياة، الايام)

## ٤ . المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في ( ١٠ ) دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان ، الى جانب ( ٢ ) دورات خاصة بالناشطات النسويات خاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة قامت الوحدة بتنفيذها بالتنسيق مع وحدة التدريب .

## ٥ . تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التدريب على الجندر بالشراكة مع المؤسسة السويدية نساء لنساء

■ تنظيم دورة تدريبية خاصة بإدماج الجندر في الخطط الاستراتيجية لطاقت العاملين في المركز تم تنفيذها في الفترة ما بين ٩-١١/٤/٢٠٠٧ يذكر أن هذه الدورة كان من المفترض تنفيذها خلال العام ٢٠٠٦ ولم يتمكن من تنفيذها لظروف تتعلق بعدم استطاعة المدربة القدوم من الضفة الغربية، وقد قامت المدربة اعتماد مهنا من غزة بالتدريب الذي استمر لمدة ثلاثة أيام بواقع (١٦) ساعة تدريبية.

الهدف من التدريب هو تدريب فريق العمل على المفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي ، تمكين فريق العمل من أدوات تضمين النوع الاجتماعي في عملية التخطيط لبرامج المؤسسة ومشاريعها.

## ■ تنفيذ (٣) ورش تدريبية خاصة بموضوع الجندر للعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة الجنوبية والوسطى و الشمالية وذلك على النحو التالي:

نظمت الوحدة ثلاث ورشات عمل خاصة بالتعريف بموضوع النوع الاجتماعي ( الجندر ) في ثلاث مناطق من قطاع غزة وذلك على النحو التالي:

- × عقدت الورشة الأولى بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٧، في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان فرع خان يونس شارك فيها (٣٠) مشاركة ومشاركة من المؤسسات المجتمعية والنسوية الناشطة في المنطقة الجنوبية.
- × الورشة الثانية عقدت بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠٧ في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في مخيم جباليا شارك في (٢٠) مشاركة من المؤسسات المجتمعية والنسوية في المنطقة الشمالية
- × الورشة الثالثة عقدت بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٧ في مقر جمعية شارك في مخيم المغازي بالمنطقة الوسطى شارك فيها (١٦) مشارك ومشاركة من العاملين في المؤسسات النسوية والمجتمعية.

## مؤشرات القياس

تعتبر هذه الدورة هي الأولى من نوعها التي ينظمها المركز لطاقت العاملين والتي تأتي في سياق تطوير الكادر

## وسائل التحقق

- × شارك في الدورة التدريبية الخاصة بطاقم العاملين في المركز ( ١٨ ) مشارك ومشاركة من مدراء الوحدات والعاملين على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالمركز.
- × شارك في الورش التدريبية الخاصة بالجندر للعاملين في مؤسسات المجتمع المدني ( ٦٦ ) مشارك ومشاركة.

### ٦. تنظيم عدد من النشاطات بمناسبة حملة (١٦) من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

نظمت الوحدة خلال العام جملة نشاطات بمناسبة حملة ( ١٦ ) يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد النساء والتي تمتد من الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر وهو اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء و١٠ ديسمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الانسان. وقد كانت النشاطات على النحو التالي:

- × تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بموضوع العنف بالتنسيق مع المؤسسات النسوية والمجتمعية: نظمت الوحدة خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر ( ٥ ) محاضرات خاصة بالتوعية على موضوع العنف وفق الاعلان العالمي لمناهضة العنف الصادر عن الامم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ ، وكانت هذه المحاضرات على النحو التالي:-
- × ٢٥/١١/٢٥ محاضرة في جمعية الخريجات الجامعيات بمدينة غزة شارك فيها ( ٢٧ ) خريجة من المنتسبات للجمعية
- × ٢٦/١١/٢٥ محاضرة في جمعية زاخر في منطقة الشيخ رضوان في مدينة غزة شارك فيها ( ٤٤ ) سيدة
- × ٢٨/١١/٢٥ محاضرة في مركز تمكين المرأة والعائلة في منطقة التوام - جباليا شارك فيها ( ٤٤ ) سيدة
- × ٢٩/١١/٢٥ محاضرة في جمعية غسان كنفاني في بلدة بيت حانون شارك فيها ( ٥٦ ) سيدة
- × ٣/١٢/٢٥ محاضرة في اتحاد الكنائس شارك فيها ( ٣٠ ) من طالبات قسم السكرتارية

× اصدار بوستر خاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة " ٢٥ نوفمبر " : يسלט هذا البوستر الضوء على قضايا العنف ضد المرأة ويهدف إلى توعية الجمهور بهذه القضية. وقد تمت طباعة وتوزيع البوستر في ٢٥ نوفمبر.

× اصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة: صدر البيان بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧، وطالب بوضع حد لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع، وشدد على ضرورة وضع حد لجرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى "الشرف".

### مخرج رقم (٣)

#### حشد التأييد

العمل من اجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

#### قانون الأحوال الشخصية:

١. العمل على رفع سن الزواج الى ١٨ سنة
٢. العمل على ضمان مساواة المرأة والرجل في الشهادة أمام المحاكم الشرعية
٣. العمل من أجل رفع سن الحضنة
٤. العمل على توفير قانون خاص بحماية النساء ضحايا العنف

لم تستكمل الوحدة عملها الذي بدأته خلال العام ٢٠٠٦ على مسودة قانون الاحوال الشخصية، ويرجع ذلك الاوضاع التي سادت في قطاع غزة سواء من انفلات امني او ما تبعه من السيطرة على قطاع غزة من قبل حركة حماس منذ يونيو الماضي وتعطل عمل المجلس التشريعي . بالتالي كان من الصعب تنفيذ النشاطات المتعلقة بحشد التأييد والضغط على صناع القرار.

## العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

### ■ تنظيم لقاءات مع المؤسسات النسوية في قطاع غزة

- × بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ نظمت وحدة المرأة لقاءاً للمؤسسات النسوية والمجتمعية الناشطة في جنوب القطاع وذلك في مقر المركز الفرعي في مدينة خان يونس حضر اللقاء أكثر من (٦٠) من ممثلات المؤسسات النسوية والمجتمعية من المنطقة الجنوبية
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ نظمت وحدة المرأة لقاءاً مع المؤسسات النسوية والمجتمعية الناشطة في شمال قطاع غزة عقد هذا اللقاء تحت عنوان "برنامج المساعدة القانونية والتوعية القانونية الخاصة بالنساء" شارك في اللقاء أكثر من (٢٠) من ممثلات المؤسسات النسوية والمجتمعية الناشطة في قطاع غزة
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ نظمت وحدة المرأة في حفل استقبال في مقر المركز الفرعي في مدينة خان يونس تكريماً للنساء بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام.

### ■ المشاركة بإعطاء جلسات تدريبية بالدورات التدريبية التي تنظمها المؤسسات

- × بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ قامت المحامية حنان مطر بإعطاء جلسة تدريبية خاصة بقانون الأحوال الشخصية ضمن الدورة التدريبية التي نظمها مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في الدورة التدريبية الخاصة بالمحاميات الشابات
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩ قامت منى الشوا بإعطاء جلسة تدريبية في اتفاقية السيداو ضمن الدورة التدريبية التي نظمها مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة للمحاميات الشابات.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ قامت منى الشوا بإعطاء جلسة تدريبية خاصة باتفاقية السيداو والتقرير الموازي في الدورة التدريبية التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتنسيق مع طاقم شؤون المرأة بعنوان "آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق المرأة كحقوق إنسان"

### ■ المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات

- × بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢ شاركت مديرة الوحدة، منى الشوا والمحامية في الوحدة حنان مطر في المؤتمر الذي نظمه مركز شؤون المرأة بعنوان "أوضاع المرأة الفلسطينية الراهنة - تحليل الواقع ونظرة إلى المستقبل"
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ شاركت منى الشوا في المهرجان الخاص بيوم الطفل الفلسطيني الذي نظمه معهد كنعان.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ شاركت المحامية في الوحدة غادة النزلي في الورشة العمل التي نظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بعنوان "مدى الحاجة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية والتي عقدت في مقر مركز تمكين المرأة - جباليا
- × بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ شارك المحامي في الوحدة سمير حسنية في ورشة العمل التي نظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بعنوان "مدى الحاجة لتعديل قانون الأحوال الشخصية" والتي عقدت في مقر المركز بمدينة غزة.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٤ شاركت المحامية حنان مطر في ورشة العمل التي نظمتها جمعية المجد النسائية بعنوان "العنف ضد المرأة" وتحدثت عن حماية النساء من العنف في القوانين الفلسطينية.
- × بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ شاركت منى الشوا في اللقاء الذي نظمته اليونيفيم عبر الفيديو كونفرنس مع منظمات دولية في الضفة الغربية حول الأوضاع في قطاع غزة من منظور جندي وقد تحدثت عن انتهاكات حقوق النساء في قطاع غزة

### ■ المشاركة في اللجنة الوطنية لمكافحة العنف

- × بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ تلقى المركز دعوة من وزارة شؤون المرأة للمشاركة في عضوية اللجنة الوطنية العليا لمكافحة العنف والعنف الموجه ضد النساء والتي تترأسها وزارة شؤون المرأة وعضوية بعض الوزارات والجامعات والمؤسسات ذات الصلة وقد رشح المركز منى الشوا مديرة وحدة المرأة لتمثيل المركز في هذه اللجنة.

## ■ المشاركة في اللجنة التحضيرية لإنشاء بيت امن لعلاج النساء ضحايا العنف

× بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ تلقى المركز دعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية للمشاركة في عضوية اللجنة التحضيرية لإنشاء بيت امن لعلاج النساء ضحايا العنف واللجنة تضم في عضويتها (١٩) مؤسسة نسوية وحقوقية ونفسية بالإضافة إلى الشرطة وشخصيات اعتبارية.

## ■ المشاركة في دورات تدريبية

× شاركت المحامية غادة النزلي في الدورة التدريبية التي نظمها المركز بالتنسيق مع نقابة المحامين في الفترة ما بين ١٧/٢٠٠٧ بعنوان "القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وإقامة العدل"  
× بتاريخ ١٤ - ٥/٠٧ شاركت المحامية حنان مطر في الدورة التدريبية التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتنسيق مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان "آليات الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان"  
× بتاريخ ٢٤-٢٨/٦/٢٠٠٧ شاركت المحامية في وحدة المرأة غادة النزلي في الدورة التدريبية التي نظمها مكتب المفوض السامي بالتنسيق مع طاقم شؤون المرأة بعنوان " آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق المرأة كحقوق إنسان"  
× في الفترة ما بين ١٩-٢٣ اغسطس شاركت المحامية حنان مطر في دورة تدريب مدربين حول آليات الامم المتحدة لحماية حقوق الانسان وقضايا ذات علاقة والتي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان .  
× كان من المقرر مشاركة الاستاذة حنان مطر في المرحلة الثانية من الدورة والتي كان من المفترض انعقادها في جنيف ولكن ظروف اغلاق قطاع غزة حالت دون مشاركتها في الدورة.

## مخرج رقم (٤)

توثيق حالات العنف وانتهاكات حقوق المرأة

## النشاطات

تتعاون وحدة المرأة مع وحدة البحث الميداني ووحدة تطوير الديمقراطية في توثيق انتهاكات حقوق المرأة وبشكل خاص حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف. وقد كان من الملاحظ ازدياد حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف ٢٠٠٧. ويمكن ربط ذلك بتفشي ظاهرة الانفلات الامني وفوضى انتشار السلاح وبشكل خاص في قطاع غزة.

## مؤشرات القياس

× يتوفر لدى المركز توثيق لحالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف.  
× تم استخدام الحالات الموثقة لدى الوحدة في المقابلات الصحفية والاذاعية الخاصة بالعنف.  
× تم استخدام المعلومات الموجودة لدى الوحدة من قبل باحثين يقوموا باجراء ابحاث حول القتل على خلفية الشرف والاغتصاب.  
× تلقت الوحدة العديد من الاتصالات من وسائل الاعلام المحلية والدولية حول جرائم قتل النساء على خلفية الشرف في قطاع غزة .

## وسائل التحقق

× تم توثيق (١٢) حالة قتل النساء على خلفية الشرف في قطاع غزة.  
× صدور (٥) بيانات حول ادانة قتل النساء على خلفية الشرف ضمن الزاوية الخاصة بمتابعة الانفلات الامني وفوضى استخدام السلاح على الصفحة الالكترونية الخاصة بالمركز والتي تشرف عليها وحدة تطوير الديمقراطية  
× تم التأكيد بجرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف في البيانات الصادرة عن وحدة المرأة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (الثامن من اذار) واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء (٢٥ نوفمبر).

## المعيقات

× عدم وجود احصائيات دقيقة حول جرائم القتل على خلفية الشرف

## وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خططها خلال العام ٢٠٠٧، وفقاً لما ورد فيها، مع أنها أجرت تعديلاً ثانوياً على نشاطين، لم يؤثر على مجمل الخطة، للتكيف مع المستجدات والاحتياجات الطارئة، التي خلقتها الظروف السياسية والأمنية والميدانية المعقدة الخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما قطاع غزة، وسيجري تفصيلها عند الحديث عن كل نشاط.

شهد العام ٢٠٠٧ تدهوراً غير مسبوق لأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني، توج بالحسم العسكري الذي جرى في قطاع غزة في يونيو، بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، وما رافقه من جرائم، مما خلق أوضاعاً ميدانية صعبة وخطرة، تركت آثاراً سلبية على عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وولد شعوراً لدى المواطن العادي بأن حقوق الإنسان والديمقراطية تخضع لاعتبارات ومصالح سياسية. وفي ضوء ذلك، تم إلغاء نشاطاً مقررماً في الخطة، وآخر خارج الخطة، وإيقاف نشاطين آخرين بعد الشروع في تنفيذها واستكمالهما في وقت آخر، خصوصاً خلال الشهور الثلاثة (مايو - يونيو - يوليو) من هذا العام.

### مخرج رقم (١)

تدريب ٤٠٠ شاب وشابة من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية، امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية

تم توزيع هذا المخرج على ١٨ نشاطاً، وقد فرضت الأوضاع السياسية والأمنية والميدانية الخطرة التي شهدتها العام ٢٠٠٧، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة على الوحدة إلغاء نشاطاً واحداً ورد في الخطة، مع مراعاة عدم المساس بمجمل المخرج، وآخر خارج الخطة، وأوقفت آخرين بعد أن شرعت في تنفيذهما واستكملتهما في وقت لاحق حين سمحت الظروف الميدانية بذلك، وسيجري تفصيل ذلك لاحقاً.

— جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة والفئات المستهدفة وعدد المشاركين ونسبة مشاركة النساء —

الرقم	عدد الدورات	المشاركين	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٤ دورة لأطراف البيئة المدرسية	٩٤	٦٠	٥٠٪
٢	٢ دورات لناشطات مجتمعات في مجال حقوق المرأة	٩٦	٦٠	٨٥٪
٣	٤ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	١١٣	٦٩	٦٠٪
٤	٢ دورات خاصة بالمحاميين الشبان (تحت التمرين)	٩٣	٤٦	٣٦٪
٥	١ دورة لأعضاء نقابة المهن الطبية	٣٢	١٨	٤١٪
٦	١ دورة تدريبية لخريجي وخريجات كليات الصحافة	٢٥	٢٠	٣٤٪
٧	١ دورة تدريبية لموظفي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١٨	١٥	٣٩٪

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٤٨٢ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج بدلاً من ٤٠٠ شخصاً، موزعين على ١٧ دورة تدريبية، حسب الفئة المستهدفة. بلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات ٦٠،٥٤٪، مقابل ٤٥،٤٠٪ رجال، فيما بلغت نسبة

الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٨٢٪، واشتملت على ٢٩٩ ساعة تدريبية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات إقليمية ومحلية غير حكومية أهمها: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نقابة محامي فلسطين، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، كما تعاونت الوحدة مع وحدة المرأة من داخل المركز، واستفاد من نشاطاتها ٤٨٢ شخصاً، مثلوا أكثر من ٩٠ مركز وجمعية واتحاد شبابي، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته.

تجدر ملاحظة أن الوحدة وسعت من نشاطها لتستهدف فئات جديدة مثل: الإعلاميين وأعضاء النقابات المهنية ( نقابة المهنة الطبية )، وموظفي المركز.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرفون على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل ( النشاطات ) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٧

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	أعضاء وعضوات نقابة المهنة الطبية في قطاع غزة	قاعة نقابة المهنة الطبية في مدينة غزة	٣٢	١٨	٢٠٠٧/٣/٧ - ٢/٢٤	٤١٪
٢	المحامون الشباب (تحت التمرين)	مقر نقابة المحامين في مدينة غزة	٣٦	١٨	٢٠٠٧/٣/٢٢ - ١٧	٤٧٪
٣	المحامون الشباب (تحت التمرين)	مقر نقابة المحامين في مدينة غزة	٣٥	١٨	٢٠٠٧/٣/٢٩ - ٢٤	١٧٪
٤	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٥	١٨	٢٠٠٧/٣/١٤ - ١٠	٦٤٪
٥	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٣٣	١٥	٢٠٠٧/٤/٥ - ١	٤٨,٥٪
٦	دورة تدريبية لطاقم المركز حول إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في خطط المركز	قاعة في المركز الفلسطيني في غزة	١٨	١٦	٢٠٠٧/٤/١١ - ٩	٣٩٪
٧	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٣٠	١٨	٢٠٠٧/٤/٢٥ - ٢١	٧٠٪

٨	المحامون العاملون في مؤسسات المجتمع المدني	قاعة فندق السلام في مدينة غزة	٢٤	٢٠	١٤ - ٢١/٥/٢٠٠٧	٥٠٪
٩	معلمو ومعلمات مدرسة غزة الابتدائية المشتركة "أ" في غزة	قاعة المدرسة في مدينة غزة	٢٣	١٢	٤/٢٩ - ٦/٢٥/٢٠٠٧	٩٦٪
١٠	خريجو وخريجات كليات الصحافة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٣٢	٢٠	١٥ - ١٩/٧/٢٠٠٧	٣٤٪
١١	قيادات شبابية نشطة في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة منتدى شارك الشبابي في مدينة رفح	٢٥	١٨	٦/١٠ - ٨/٣٠/٢٠٠٧	٦٠٪
١٢	قيادات نسائية نشطة في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٣٨	٢٠	١٩ - ٢٣/٨/٢٠٠٧	٦٣٪
١٣	قيادات نسائية نشطة في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة منتدى شارك الشبابي في مدينة رفح	٣٢	٢٠	٢ - ٦/٩/٢٠٠٧	١٠٠٪
١٤	قيادات نسائية نشطة في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٦	٢٠	٨ - ١٢/٩/٢٠٠٧	١٠٠٪
١٥	مساعدو المدرء والمدررات في مدارس منطقة رفح التعليمية التابعة للوكالة	قاعة مدرسة بنات رفح الإعدادية "هـ"	٢٤	١٦	٢٤ - ٢٧/١١/٢٠٠٧	٢٩٪
١٦	مساعدو المدرء والمدررات في مدارس منطقة الوسطى التعليمية التابعة للوكالة	قاعة مدرسة بنات النصيرات الإعدادية "أ"	٢٩	١٦	١١ - ١٥/١٢/٢٠٠٧	٢١٪
١٧	مساعدو المدرء والمدررات في مدارس منطقة خان يونس التعليمية التابعة للوكالة	قاعة مدرسة الفارابي في بني سهيلا	٢٠	١٦	١٢ - ١٦/١٢/٢٠٠٧	٦٠٪

نجحت الوحدة خلال هذا العام في تنفيذ النشاطات المقررة لتنفيذ هذا المخرج، ولأسباب موضوعية لا تتعلق بالوحدة والمركز، لكنها تتعلق بالصعوبات الجمة التي فرضتها الأوضاع السياسية والأمنية والتدهور الأمني والميداني الخطر الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً قطاع غزة في شهور مايو، يونيو، ويوليو من العام، ما أدى إلى إلغاء نشاطين بعد أن تم الاتفاق على تنفيذها زمنياً، ونشاطين آخرين جري استكمالها بعد أن سمحت الظروف الميدانية بذلك. علماً بأن ذلك لم يؤثر على المخرج النهائي.

جدول بالنشاطات التي لم يتم تنفيذها مع بيان الأسباب

الرقم	النشاط	المكان	سبب عدم التنفيذ
١	دورة تدريبية لقيادات مؤسساتية بالشراكة مع الشبكة الأورو متوسطية ومركز الميزان	مقر مركز الميزان في مدينة غزة	ألغيت الدورة بسبب عدم قدرة مدربين أجانب من الشبكة الأورو متوسطية على الدخول إلى قطاع غزة، بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة في القطاع.
٢	دورة تدريبية لطلاب من جامعة القدس المفتوحة في محافظة رفح.	مقر منتدى شارك الشبائي في مدينة رفح	ألغيت الدورة بسبب الظروف الأمنية والميدانية الخطرة وغير المسبوقة التي اجتاحت قطاع غزة.

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

جدول يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية: (١) أن تطوراً إيجابياً قد طرأ على قدرات المشاركين والمشاركات على التعبير عن رأيهم وما يفكرون به؛ (٢) أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر، واختفاء أسلوب مقاطعة المتحدث، مع ملاحظة أن هذه القواعد قد تأثرت سلباً هذا العام؛ (٣) أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد تدنت هذا العام بسبب الظروف الصعبة التي شهدتها القطاع هذا العام، وإن بقيت مرضية.
٢	عقد لقاءات مباشرة، أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على المستوى المعرفي والسلوكي	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بكل جلسة تدريبية، وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة. وقد صرح المشاركون في اللقاءات القبلية بحاجتهم إلى: (١) اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية بشكل عام وتطوير معلومات البعض منهم، مع ملاحظة أن التفاصيل اختلفت حسب مستوى وحاجة كل فئة، مثلاً فئة العاملين في قطاع التعليم، ركزوا على التعرف على طرق تعليم حقوق الإنسان في المدارس، إضافة إلى طرق حل النزاعات بين الطلاب وغرس روح التسامح بين التلاميذ؛ (٢) الحصول على شهادة مشاركة في الدورات؛ (٣) اكتساب أصدقاء جدد؛ (٤) التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز. وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدي بأنهم: (١) حصلوا على معلومات ومعارف جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية، وأن تطوراً طرأ على المعلومات التي كانت لديهم مع ملاحظة أن اختلافاً قد لوحظ حسب كل فئة من الفئات المستهدفة؛ (٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات التدريبية؛ (٣) اكتسبوا أصدقاء جدد وتطورت معرفتهم بمن كانت معرفتهم سطحية؛ (٤) تعمقت معرفتهم بالمؤسسات العاملة في مناطقهم ويفكرون في تنظيم نشاطات مشتركة؛ (٥) أشادوا بالدليل الذي أصدرته الوحدة لأنه يمثل مرجعاً لهم عند الحاجة له؛ (٦) التعرف على دور المركز وأهمية اللجوء له عند الضرورة.

<p>فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في هذه اللقاءات ( الموثقة لدى الوحدة ) في: (١) أن المجتمع بحاجة ماسة لهذا الدور للمساهمة في تلافى آثار الأحداث المأساوية التي شهدتها قطاع غزة هذا العام، وبالتالي أكدوا على الاستمرار في عقد هذه الدورات في السنوات القادمة، مع ملاحظة أن كل فئة ركزت على عقدها لآخرين من الفئة نفسها؛ (٢) تنظيم دورات متخصصة في مجالات المرأة والطفل، إضافة إلى دورات عملية أكثر منها نظرية؛ (٣) تنظيم دورات تدريب مدربين ومدربات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.</p> <p>وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي: (١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ (٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ (٣) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ (٤) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي؛ (٥) نسبة الالتزام بحضور التدريب كانت جيدة، كما أن الانخفاض النسبي في مستوى الالتزام بقواعد المناقشة واحترام الرأي والرأي الآخر أزعجت المشاركين.</p>		
<p>على الرغم من صعوبة رصد مدى تأثير المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، إلا أن الوحدة تابعت بطرق مختلفة عدداً من المشاركين في التدريب على مدار العام، وسجلت التالي: (١) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة باستفادة عدد ممن يرسلونهم للمشاركة في الدورات، وأن أغلبهم تتطور مهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم ويعزز ذلك طلب عدد من المدراء عقد دورات خاصة لأعضاء مؤسستهم؛ (٢) استعانة الوحدة بإحدى خريجات الدورات من مدينة رفح للمشاركة في التدريب الذي ينظمه المركز؛ (٣) تكون مجموعة من المشاركين في التدريب تتكون من ٨ أشخاص تدير لقاءات وورش عمل ومحاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقوم الوحدة بمتابعتهم وتزويدهم بالمواد اللازمة؛ (٤) انخراط ٤ من المتدربين في العمل في مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية؛ (٥) زار المركز على مدار العام أكثر من ٤٠ شخصاً من الذين شاركوا في التدريب.</p>	<p>رصد حالات تأثرت بمحتوى الدورات على المستوى الشخصي والمهني</p>	<p>٢</p>
<p>على الرغم من صعوبة حصر عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز، إلا أن الوحدة رصدت أكثر من ٢٥ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة لمدير الوحدة، فيما حضر ٩ أشخاص من المشاركين بصحبة ضحايا إلى مدير الوحدة مباشرة، الذي بدوره تعامل معها.</p>	<p>رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز</p>	<p>٤</p>
<p>شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: (١) حضور ورش العمل التي نظمها المركز؛ (٢) المساعدة في تنظيم ٢ دورة تدريبية، كان من المفترض تنظيمها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة هذا العام، لكن الظروف الصعبة التي سادت القطاع لم تساعد على التنسيق، فاستعانت وحدة التدريب بعدد من المتدربين والمؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم الدورتين؛ (٢) استعانت الوحدة بعدد من المتدربين ومؤسساتهم لعقد ٤ لقاءات حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية، وتنظيم محاضرتين حول النوع الاجتماعي؛ (٤) تكوين مجموعة من المتدربين لمساعدة وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز لتعبئة الاستبيان الخاص بدراسة المعاقين التي أصدرها المركز؛ (٥) تكوين مجموعة من المتدربين لتفريغ أشرطة الكاسيت الخاصة بأوراق عمل ومدخلات المؤتمر الذي عقده وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ (٦) مد وحدة البحث الميداني بأحد المتدربين كمتطوع؛ (٧) انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا؛</p>	<p>رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة</p>	<p>٥</p>

<p>٨) استعانت الوحدة باثنين من الصحافيين الذين تلقوا تدريباً في المركز لعرض تجربتهم وأهمية الاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان كمصادر للمعلومات؛ (٩) تكوين مجموعة من المتدربين لمساعدة المهندس أبو غالي (مرشح مستقل لرئاسة الجمعية) في الرقابة على انتخابات جمعية المهندسين.</p>		
<p>رغم الظروف الصعبة التي يعيشها قطاع غزة إلا أن الوحدة رصدت عدداً من مبادرات المتدربين، تمثلت في: (١) تنظيم ٢ محاضرات للمعلمات والأمهات حول حقوق الطفل واستضافة مدير الوحدة للحدث فيها؛ (٢) تنظيم ٢١ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز؛ (٣) تكوين مجموعة من المشاركين في التدريب مع آخرين في إعطاء محاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية؛ (٤) استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون؛ (٥) المشاركة في المخيمات الصيفية للتلاميذ التي مولتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين؛ (٦) انخراط ٤ من المتدربين في العمل في مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية؛ (٧) التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان واصطحاب عدد من الضحايا للمركز؛ (٨) تنظيم مسابقات في الرسم والقصة القصيرة للمدرسين والطلاب في مدارس الوكالة.</p>	<p>رصد مبادرات المشاركين</p>	<p>٦</p>
<p>تلقت الوحدة ١٢ طلباً من مؤسسات مجتمعية تشغل في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.</p>	<p>رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية.</p>	<p>٧</p>

### ■ إصدار بيانات صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

أصدرت الوحدة ١٤ خبراً صحافياً تغطي نشاطات الوحدة خلال العام، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه البيانات في كل مرة.

### مخرج رقم (٢)

رفع وعي ٣٠٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، والمبادرة بفتح علاقات مع مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة محكومة بخططها السنوية التي لا تمنح الوحدة القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

### جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

المؤشرات	وسائل القياس	التنفيذ	النشاط	الرقم
<p>١) صرح المشاركون في التدريب بأنهم قد اكتسبوا معارف نظرية حول الموضوعات التي تناولتها المحاضرات، كما أبدى عدد من مدراء المؤسسات رضاهم عن المحاضرات كآلية للتواصل مع المركز.</p>	<p>١) تصريح المشاركين في المحاضرات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢) الإقبال على المشاركة في المحاضرات.</p>	<p>نظمت الوحدة ١٤ محاضرة تناولت عدداً من الحقوق الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من قطاع غزة</p>	<p>رفع وعي ٣٠٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان</p>	<p>١</p>

٢) شارك في المحاضرات ٢٩٨ شخصاً (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣) تلقت الوحدة ٥ طلبات.	٣) تزايد عدد طلبات خاصة بتنظيم والمشاركة في المحاضرات	(التفاصيل في الجدول أدناه)		
---	---	----------------------------	--	--

جدول يوضح تفاصيل المحاضرات

الرقم	الجهة المنظمة	المكان	التاريخ	عدد الحضور	عنوان المحاضرة
١	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/١٤	٢٠	التطور التاريخي لحقوق الإنسان
٢	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/١٨	١٩	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
٣	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/٢١	٢٠	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٤	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٦/٥/٢٤	١٩	الحقوق المدنية والسياسية
٥	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/٣٠	٢١	التطور التاريخي لحقوق المرأة
٦	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٦/٦/٦	٢١	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة
٧	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٦/٦/٨	٢١	الحقوق القانونية للمرأة
٨	نشاط مؤسسات أهلية في محافظة دير البلح	منتدى شارك في مخيم المغازي	٢٠٠٧/١٠/٢٥	٢٥	عقوبة الإعدام
٩	أعضاء في مؤسسات أهلية في محافظة شمال غزة	المركز الفلسطيني في مخيم جباليا	٢٠٠٧/١٠/٣٠	٢٠	النوع الاجتماعي
١٠	نشاط مؤسسات أهلية في محافظة غزة	منتدى شارك في مدينة غزة	٢٠٠٧/١١/٧	٢٠	عقوبة الإعدام
١١	أعضاء في مؤسسات أهلية في محافظة دير البلح	منتدى شارك في مخيم المغازي	٢٠٠٧/١١/١٩	١٦	النوع الاجتماعي
١٢	نشاط مؤسسات أهلية في محافظة شمال غزة	منتدى شارك في مخيم جباليا	٢٠٠٧/١١/٢٠	١٦	عقوبة الإعدام
١٣	نشاط مؤسسات أهلية في محافظة رفح	منتدى شارك في مدينة رفح	٢٠٠٧/١١/٢٦	٢٠	عقوبة الإعدام
١٤	أمهات طالبات في مدرسة بنات جباليا	مدرسة بنات جباليا	٢٠٠٧/١١/٢٧	٤٠	حقوق الطفل

### مخرج رقم (٣)

إكساب كادر المركز العامل في التدريب مهارات المدرب الجيد، بما فيها استخدام الطرق والوسائل الحديثة في إدارة التدريب

خصص هذا النشاط لتطوير قدرات طاقم التدريب، لتطوير أدائه بما يخدم جودة التدريب، وفقاً للطرق والأساليب الحديثة في التدريب، وتم تخصيص نشاطان لتنفيذ هذا المخرج.

#### جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	مد طاقم المركز العامل في التدريب بمعلومات حديثة تتعلق بالتقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وطرقه ووسائله.	١) ارتفاع عدد المواد التدريبية الموجودة بحوزة طاقم وحدة التدريب والتي تغطي عدد كبير من موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية. ٢) ارتفاع عدد المدربين الذين يستخدمون طرق وأساليب والتقنية الحديثة في التدريب.	عقد مقابلات مباشرة مع المستفيدين لمعرفة مدى استفادتهم من المعلومات حول التقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وتقنياته	١) لاحظ مدير الوحدة أن مهارة المدربين في استخدام طرق ووسائل التدريب الحديثة قد تطورت، وأصبحوا أكثر قدرة على إيصال المادة التدريبية للمشاركين. ٢) تصريح المدربين بأن ذلك يوفر الوقت والجهد، ويجذب انتباه المشاركين في التدريب، ويظهرهم بشكل جيد أمام المدربين.
٢	ترشيح أفراد من طاقم التدريب للمشاركة في دورات تدريب المدربين، لاسيما المدربات.	١) شاركت زميلة في دورة تدريب مدربين عقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، وكان من المفترض سفرها إلى جنيف للمشاركة في دورة أكثر تطوراً لكن مكتب المفوض ألغى الدورة بسبب عدم سماح قوات الاحتلال للمشاركين بالسفر. ٢) شارك ١٨ من الزملاء في دورة تدريبية داخلية لطاقم المركز حول إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في خطط المركز. ٣) شارك ٧ من الزملاء من المركز في دورات تدريبية، نظمها مؤسسات، ضمنها مؤسستان دوليتان، الأولى Dan Church Aid، والثانية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.	عقد مقابلات مباشرة مع المستفيدين لمعرفة مدى استفادتهم	١) صرحت الزميلة التي شاركت في دورة تدريب المدربين بأن الدورة قد ساعدتها على إعداد المادة التدريبية بشكل أفضل من السابق، وقد لاحظ مدير وحدة التدريب أن مهاراتها قد تطورت. ٢) صرح الزملاء المشاركون في الدورة الداخلية بأن هذه الدورة قد ساعدت في إبقاء مفاهيم النوع الاجتماعي حاضرة في أذهانهم، والانتباه لها أكثر عند صياغة خططهم. ٣) صرح الزملاء المشاركون في الدورات المحلية بأن مشاركتهم مفيدة وأنها عمقت معلوماتهم ومعارفهم.

## مخرج رقم (٤)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلا في الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

رغم إعداد الوحدة البروشور التعريفي الخاص بالنادي، ووضع التصور المفصل لخطوات تشكيل النادي رسمياً، وشروط العضوية، ومزايا العضوية... الخ منذ العام الماضي، واستقبال الوحدة خلال العام للعشرات من الأشخاص الذين تلقوا التدريب في المركز وسؤالهم المستمر عن النادي، إلا أن الظروف السياسية والأمنية والتطورات الميدانية الخطرة، التي سادت قطاع غزة خلال العام حالت دون الإعلان عن إخراج نادي أصدقاء المركز إلى الوجود الرسمي. واستمر المركز في تكوين شبكة علاقات مميزة مع مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين استفادوا من خدمة التدريب التي تقدمها الوحدة، وقد استفاد المركز من هذه الشبكة المميزة خلال العام.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٤٢٤ ملفاً خلال العام، تحتوي هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وقد استفادت الوحدة والمركز على مدار العام من شبكة العلاقات المميزة مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المدربون:

- × تعبئة الاستبيان الخاص بدراسة المعاقين التي أصدرها المركز.
- × تفرغ أشرطة الكاسيت الخاصة بأوراق عمل ومدخلات المؤتمر الذي عقدته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز.
- × حضور ورش العمل التي نظمها المركز.
- × تنظيم ٢ دورة تدريبية، كان من المفترض تنظيمها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة هذا العام، لكن الظروف الصعبة التي سادت القطاع لم تساعد على التنسيق.
- × تنظيم ٤ لقاءات حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية.
- × تنظيم محاضرتين حول النوع الاجتماعي.
- × مساعدة وحدة البحث الميداني كمتطوعين.
- × التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.
- × مشاركة اثنين من الصحافيين الذين تلقوا تدريباً في المركز في عرض تجربتهم وأهمية الاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان كصادر للمعلومات في الدورة التدريبية الخاصة بالصحافيين.
- × استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المدربون.
- × تنظيم زيارات ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز.
- × تطوع ٥ متدربين لمساعدة المهندس أبو غالي (مرشح مستقل لرئاسة الجمعية) في الرقابة على انتخابات جمعية المهندسين.

## مخرج رقم (٥)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسمى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو لقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

عدا عن الظروف السياسية والأمنية والتطورات الميدانية الخطرة، التي سادت قطاع غزة خلال العام، حد التزام الوحدة بخططها المقررة للعام من قدرتها على الاستجابة لعدد كبير من الطلبات التي وصلتها لتنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وتعطي الوحدة أولوية للطلبات المنسجمة مباشرة مع خطتها.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المؤسسات النسوية، وذوي الاحتياجات الخاصة.	نظمت الوحدة ٣ دورات تدريبية وألقى مدير الوحدة ٩ محاضرات، فيما أدار زملاء من وحدات أخرى ٦ جلسات تدريبية أخرى ضمن أنشطة نظمتها مؤسسات مجتمعية (أنظر التفاصيل في الجدول أدناه)	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١) تلقت الوحدة ٢٢ طلباً، من مؤسسات تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنظمها، أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب، كما زار المركز أكثر من ١٠ مؤسسات بهدف التنسيق والتشبيك. وفي هذا الإطار لبت الوحدة ٣ طلبات لتنظيم دورات تدريبية، و١٢ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). ٢) تلقى مدير الوحدة ٤ شهادات شكر من مؤسسات شارك معهم.
٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لاسيما التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس نشاطين خاصين بمؤسستين.	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥ استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس، ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢ استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس ورشة عمل نظمتها معهد العالم العربي.
٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لاسيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورة	قدمت الوحدة مساعدة فنية في تصميم برنامج تدريبي، وتصميم مجموعة من النشاطات في مجال حقوق الإنسان	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية	ساهم مدير الوحدة في تصميم برنامج تدريبي خاص بجمعية المرأة المبدعة، كما ساهم مدير الوحدة في تصميم عدد من النشاطات خاصة بفريق العمل الشبابي في جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات	استعانت الوحدة بمدربين من خارج المركز، بينهم مدربة.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة بثلاثة مدربين من خارج المركز، مدربة من منتدى شارك الشبابي في رفح، ومحاضران جامعيان ناشطان في أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	الجهة الداعية	المكان	التاريخ	عدد الحضور	العنوان
١	مركز رسالة الحقوق	مركز رسالة الحقوق في خان يونس	٢٠٠٧/١/١١	٤٥ محامي	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
٢	مركز رسالة الحقوق	مركز رسالة الحقوق في خان يونس	٢٠٠٧/١/٢١	٤٥ محامي	الحقوق المدنية والسياسية
٣	مدرسة بنات دير البلح	مدرسة بنات دير البلح	٢٠٠٧/٢/٥	٤٥ عضوات في البرلمان الطلابي	حقوق الإنسان والديمقراطية
٤	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "و"	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "و"	٢٠٠٧/٢/٢١	٣٠ عضوات في البرلمان الطلابي	إدارة الجلسات (البرلمان الطلابي)
٥	مركز الدراسات الجماهيرية	مركز الدراسات الجماهيرية في غزة	٢٠٠٧/٣/١١	١٥ طالب وطالبة جامعية	آليات جمع المعلومات من الميدان
٦	مركز الدراسات الجماهيرية	مركز الدراسات الجماهيرية في غزة	٢٠٠٧/٣/١٤	١٥ طالب وطالبة جامعية	آلية توثيق المعلومات
٧	مدرسة اليريج الإعدادية	مدرسة اليريج الإعدادية	٢٠٠٧/٣/٢١	٣٥ أعضاء في البرلمان الطلابي	حقوق الإنسان والديمقراطية
٨	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية "و"	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية "و"	٢٠٠٧/٤/١٥	٤٠ معلمات وعضوات البرلمان الطلابي	حقوق الطفل
٩	جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/٢	١٨ ناشطة في مؤسسات مجتمعية	دورة حياة التدريب
١٠	جمعية المرأة المبدعة	جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٧/٥/١٠	١٨ ناشطة في مؤسسات مجتمع	طرق التدريب والوسائل المعينة
١١	مدرسة خان يونس الابتدائية "ه"	مدرسة خان يونس الابتدائية "ه"	٢٠٠٧/٥/١٣	٣٠ من أولياء الأمور	حقوق الطفل
١٢	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي في خان يونس	٢٠٠٧/٨/٢١	٣٥ أعضاء في الجمعية	الحق في التعليم
١٣	مدرسة بني سهيلا الإعدادية	مدرسة بني سهيلا الإعدادية	٢٠٠٧/١٠/٢٥	٢٧ معلمة	حقوق الطفل

حقوق الطفل	٢٠ أولياء أمور وأعضاء في البرلمان الطلابي / وأمو	٢٠٠٧/١١/٢٩	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية " " " "	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية " " " "	١٤
حقوق الطفل	٢٥ من أمهات الطالبات	٢٠٠٧/١٢/١٢	مدرسة بيت حانون الابتدائية	مدرسة بيت حانون الابتدائية	١٥

## نشاطات حشد ومناصرة

تحتل نشاطات الحشد والمناصرة ركناً هاماً في عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي. ويسعى المركز من وراء ذلك إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية التي يعمل من أجلها - حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال حشد التأييد والمناصرة لممارسة الضغط والتأثير على السلطات المختصة لوقف الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينخرط المركز في هذه النشاطات مع عشرات المنظمات الدولية والإقليمية والفلسطينية.

وليس هناك وحدة متخصصة في المركز لنشاطات الحشد والمناصرة، إذ تدخل في نشاطات كافة الوحدات، وتعتبر جزءاً أساسياً من عمل كل منها، خاصة على المستوى المحلي. أما على المستوى الدولي فإن نشاطات الحشد والمناصرة هي من اختصاص المدير العام للمركز، يعاونه في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من أعضاء المركز المتدربين لذلك.

### المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من المشاركة في عدد محدود فقط من المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية حول قضايا حقوق الإنسان من بين عشرات اللقاءات والمؤتمرات التي تلقى دعوات لحضورها، وذلك بسبب إجراءات الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ يناير ٢٠٠٦، والتي طالت المدنيين الفلسطينيين كافة. وقد مست تلك الإجراءات بشكل كبير بعمل منظمات حقوق الإنسان، وحدت من حرية الحركة للمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي العديد من الأحيان اقتضت تلبية المركز لبعض الدعوات على المشاركة بمداخلة مكتوبة أو بمداخلة منطوقة عبر الهاتف.

وعلى وجه الخصوص، فقد ممثلو المركز شأنهم شأن معظم المدنيين الفلسطينيين القدرة على التنقل من قطاع غزة إلى خارجه مع إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إغلاق معبر رفح بشكل نهائي وذلك بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٧، خاصة وأن هذا الإغلاق تزامن مع العديد من القيود التي فرضتها تلك السلطات لعرقلة مرور سكان قطاع غزة عبر معبر "إيرز" بيت حانون.

ويمكن حصر أبرز المؤتمرات واللقاءات الإقليمية التي تمكن المركز من المشاركة فيها كالتالي:

#### ■ المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة عقوبة الإعدام - فرنسا

تلقى المركز دعوة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة عقوبة الإعدام والذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة من ١ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٧.

لم يتمكن كل من مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة من السفر بفعل إجراءات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وسكانه لكنهما قاما بإرسال مداخلة تلاها أمام المؤتمر السيد إدريس إليازمي رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. عبر المركز في رسالته عن دعمه المطلق للمؤتمر ولكافة الجهود المبذولة لضمان

إلغاء العمل بهذه العقوبة موضحاً أنه وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي يعمل فيها بفعل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة إلا أنه واصل وعلى مدار سنوات تنظيم حملة ضد تطبيق هذه العقوبة. كما أشار المركز للجهود التي يبذلها للتأثير على السلطة الوطنية الفلسطينية لوضع حد لتطبيق عقوبة الإعدام مشيراً لأحكام الإعدام التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين والتي تشكل شكلاً آخر من أشكال هذه العقوبة.

### ■ مؤتمر حول دور المجتمع المدني في النزاع في الشرق الأوسط - أسبانيا

شارك المركز في المؤتمر الذي نظمته رابطة الأمم المتحدة الأسبانية في برشلونة في أسبانيا خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٧، بعنوان: "دور المجتمع المدني: نزاع الشرق الأوسط وخيارات مستقبل السلام". مثل المركز في المؤتمر مديره راجي الصوراني الذي تحدث خلال الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر معقياً على موضوع دور المجتمع المدني والإجراءات اللازمة لبناء الثقة.

### ■ المؤتمر السادس والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - البرتغال

خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٠٧، شارك مدير المركز في فعاليات المؤتمر السادس والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والذي عقد في لشبونة في البرتغال. احتلت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم مكانة بارزة في مداولات المؤتمر ونقاشاته. وقد انتخب الصوراني في ختام المؤتمر نائباً لرئيس الفيدرالية للمرة الثالثة على التوالي، لمدة ثلاثة أعوام قادمة.

### ■ مؤتمر حول مساهمة أوروبا في تجديد عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين - بلجيكا

حالت إجراءات إغلاق قطاع غزة دون سفر مدير المركز راجي الصوراني لتلبية الدعوة التي تلقاها من المفوضية الأوروبية في بروكسل للمشاركة في فعاليات المؤتمر الذي نظمته المفوضية برعاية المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية السيدة بينيتا فيريرو يومي ٣ و ٤ مايو ٢٠٠٧، ما دفعه للمشاركة من خلال مداخلة مكتوبة تم تقديمها للمؤتمر الذي انعقد تحت عنوان: "نحو تجديد عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي: دور أوروبا"، بمدخلة مكتوبة.

### ■ اجتماع اللجنة التنفيذية واجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان - مصر

شارك مدير المركز راجي الصوراني يومي ٨ و ٩ مايو ٢٠٠٧، في اجتماع اللجنة التنفيذية واجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان وذلك في العاصمة المصرية القاهرة. ناقش اجتماع اللجنة التنفيذية أربع قضايا أساسية هي: أوضاع حقوق الإنسان في العراق، أوضاع حقوق الإنسان في دارفور، الانتخابات في موريتانيا، وأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما ناقش اجتماع مجلس الأمناء أوضاع المنظمة ونشاطاتها المختلفة.

### ■ الاجتماع السنوي الخامس لمجموعة المساعدة القانونية الدولية - السويد

خلال الفترة من ٩ إلى ١١ مايو ٢٠٠٧، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في الاجتماع السنوي الخامس لمجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك"، الذي عقد في العاصمة السويدية ستوكهولم. عقد الاجتماع بمشاركة العديد من الرؤساء والأمناء العامين لعشرات المنظمات الأعضاء في المجموعة. وكان المركز قد انضم لعضوية الـ "أيلاك" في نوفمبر من العام ٢٠٠٥.

### ■ المؤتمر الإقليمي حول الهجرة الدولية وأوضاع العمال المهاجرين - قطر

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في يومي ١٠ و ١١ يونيو ٢٠٠٧، في المؤتمر الإقليمي الذي نظمته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في العاصمة القطرية الدوحة تحت عنوان: "الهجرة الدولية: أوضاع العمال المهاجرين في الخليج والشرق الأوسط". مثل المركز في المؤتمر مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خليل شاهين.

### ■ الإدلاء بشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية - الأردن

بفعل إجراءات إغلاق قطاع غزة تعذر سفر مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة إلى العاصمة الأردنية عمان للإدلاء بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك خلال الفترة من ٢٨ إلى ٢١ يوليو ٢٠٠٧. شقورة، أدلى بإفادته

للجنة عبر الهاتف حيث خصص الإفادة للحديث عن سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين والتي تحول دون تمتعهم بالعديد من الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي منتقداً غياب دور المجتمع الدولي من أجل وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة لحقوق الفلسطينيين.

### ■ اجتماع أوكسفام نوفيبي حول مشروع مشترك مع المركز - هولندا

حالت القيود الإسرائيلية المفروضة على حق الفلسطينيين في حرية الحركة والتنقل دون سفر مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة للمشاركة في اجتماع لمناقشة أهداف أحد المشاريع المشتركة مع منظمة أوكسفام نوفيبي وذلك خلال الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧. شقورة شارك في الاجتماع المذكور عبر الاتصال الهاتفي حيث تحدث حول رؤية المركز للمشروع المشترك والذي سيتواصل مدة ٣ سنوات.

### ■ مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني - بلجيكا

نظمت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في بروكسل في بلجيكا مؤتمراً للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني وذلك في يومي ٣٠ و ٣١ أغسطس ٢٠٠٧. وقد كان من المقرر أن يرأس مدير المركز راجي الصوراني إحدى جلسات المؤتمر وأن يقدم خلاله ورقة عمل لكن إجراءات الحصار الإسرائيلي المطبق بحق سكان قطاع غزة حالت دون سفره واقتصرت مشاركته على رسالة وجهها للمشاركين في المؤتمر إضافة لورقة العمل التي أعدها عوضاً عن المشاركة الشخصية.

أشار الصوراني في رسالته إلى حصار قطاع غزة وحرمان سكانه من حقهم في حرية الحركة والتنقل معتبراً أن ما يجري تعدى نطاق الحصار السياسي والاقتصادي وأضحى عملية خنق اجتماعي وإنساني غير مسبوق. وفي ورقة العمل التي أعدها بعنوان: "تطبيق القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة: خارطة الطريق الحقيقية الوحيدة للسلام"، تناول الصوراني أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإخفاق عملية السلام فيما يتعلق باحترام مبادئ حقوق الإنسان.

### ■ جلسة للبرلمان الاسكتلندي - المملكة البريطانية المتحدة

تلقى مدير المركز راجي الصوراني دعوة من مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب"، للحديث أمام البرلمان الاسكتلندي بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧ حول الأوضاع الإنسانية في فلسطين وخاصة في قطاع غزة. لم يتمكن الصوراني بفعل إغلاق القطاع وحصاره من السفر للمشاركة شخصياً والحديث أمام البرلمان الاسكتلندي، فقام عوضاً عن ذلك بإرسال رسالة خاطب فيها أعضاء البرلمان. وشدد الصوراني في رسالته على أن المدنيين في قطاع غزة المحميون بموجب القانون الدولي هم الطرف الوحيد الذي يعاني من العقوبات، وأن قطاع غزة يعيش وضعاً كارثياً غير مسبوق فالحركة منه وإليه ممنوعة بينما تستمر أعمال القتل والاعتقال والاجتياح، وأن الحديث يدور عن وضع غير مسبوق تقوم فيه قوات الاحتلال والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بما فيها الدول الأوروبية، بمعاقبة المدنيين المحميين.

### ■ المنتدى الموازي لمنتدى المستقبل الرابع - اليمن

شارك الباحث سميح محسن ممثل المركز في مكتب الضفة الغربية ممثلاً عن المركز في فعاليات المنتدى الموازي لمنتدى المستقبل الرابع في العاصمة اليمنية صنعاء وذلك خلال الفترة من ٢٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

ناقشت جلسات المؤتمر عدة محاور هي: حرية الرأي والتعبير، البيئة التشريعية المنظمة للمجتمع المدني، التعليم وسوق العمل، المرأة والتمكين السياسي، الشباب والمشاركة السياسية، ودور القطاع الخاص في التحولات الديمقراطية. شارك محسن خلال المؤتمر بمداخلة حملت عنوان: "دور المجتمع في التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفضال"، تحدث فيها تجربة منظمات المجتمع المدني في فلسطين في ظل الأوضاع التي آلت إليها التجربة الديمقراطية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مشيراً للإجراءات غير الدستورية لكل من الحكومتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله ولوقف المجتمع المدني، وعلى وجه التحديد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من هذه الإجراءات.

### ■ المؤتمر العربي الإقليمي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات لمراقبة الانتخابات - الأردن

شارك ممثل المركز في مكتب الضفة الغربية الباحث سميح محسن ممثلاً عن المركز في فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي حول

استخدام تكنولوجيا المعلومات لمراقبة الانتخابات الذي نظمه المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في العاصمة الأردنية عمان يومي ٤ و ٥ ديسمبر ٢٠٠٧. هدف المؤتمر إلى ترويج التقنيات الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتشاطر الخبرات المقارنة عبر المنطقة المجاورة.

#### ■ الاجتماع السنوي للاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان - باريس

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في الاجتماع السنوي الذي تم عقده بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧، في مقر الكادوسيه في باريس بحضور جمع من الدبلوماسيين والسياسيين وممثلي المجتمع المدني الفرنسي.

#### ■ اجتماع مع الوزيرة الفرنسية لحقوق الإنسان - باريس

اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧، مع الوزيرة الفرنسية لحقوق الإنسان راما ياد وذلك على هامش مشاركته في الاجتماع السنوي للاحتفال في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس. تطرق الاجتماع لمناقشة زوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه خاص، في قطاع غزة.

#### ■ احتفال الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان - باريس

بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في الاحتفال الذي نظمته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

#### ■ اجتماعات مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني اجتماعين متتاليين مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة وذلك في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧. شارك في الاجتماعين الذين ناقشا جدول أعمال اجتماع المكتب التنفيذي للمنظمة الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أ. محمد فائق، والمدير التنفيذي للمنظمة أ. إبراهيم علام.

#### ■ اجتماع المكتب التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

خلال يومي ٢٨ و ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في اجتماع المكتب التنفيذي العربية لحقوق الإنسان والذي تم عقده في العاصمة المصرية القاهرة. ناقش الاجتماع العديد من المقترحات والأفكار واستعرض جملة نشاطات المنظمة خلال الفترة الماضية.

#### ■ اجتماع مع (Ford Foundation) فورد فاؤندينشن - القاهرة

اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٧، مع أ. عبد الباسط بن الحسن من منظمة (Ford Foundation) فورد فاؤندينشن) وذلك في العاصمة المصرية القاهرة. تناول الاجتماع أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ونشاطات المركز ذات العلاقة كما تطرق إلى العلاقة بين كل من المركز والمنظمة.

## اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً العديد من الوفود والشخصيات الدولية والرامية التي تزور الأراضي الفلسطينية المحتلة بغرض الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان أو تقصي حقيقة ما يجري. ويقدم المركز لهذه الوفود والشخصيات ما يلزمها من تسهيلات لإتمام مهام عملها حيث يعمل جاهداً على تزويدها بالمعلومات والشهادات الحية والإفادات والأرقام والبيانات ذات العلاقة بمهامها. وفي الكثير من الأحيان ينظم المركز للوفود والشخصيات الزائرة جولات ميدانية يلتقون خلالها بالضحايا أو بذويهم ويطلعون عن كثب على أوضاع حقوق الإنسان وذلك في إطار مساعيه الهادفة للكشف عن الوجه الحقيقي لممارسات الاحتلال.

وعلى الرغم من القيود المشددة التي تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على حرية الحركة من وإلى القطاع، والتي لا يستثنى الزوار الأجانب منها، بغرض الحيلولة دون تمكنهم من الوصول ليروا بأب أعينهم ما يحدث على أرض الواقع، إلا أن المركز استقبل خلال العام ٢٠٠٧، العديد من الوفود والشخصيات ممن نجحوا رغم كل الإجراءات والتعقيدات في المرور إلى القطاع. وقد عمل المركز على تقديم شرح واف حول أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها لهؤلاء الزوار كما نظم للعديد منهم جولات ميدانية مكثمة عبرها من الوصول لمواقع الأحداث والالتقاء وجاهياً مع الضحايا والاستماع لإفاداتهم ولشهادات شهود العيان.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي استقبلها المركز:

### ■ مدير مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب"

استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠٧، دارين والر مدير مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب". التقى والر مدير المركز راجي الصوراني وتناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص الأوضاع الصحية وسبل التعاون والتنسيق بين المركز و"ماب".

### ■ نائب منسق البرامج في مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب"

استقبل المركز في مقره في مدينة غزة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٧، نائب مدير البرامج في مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب" فكر شلتوت. التقى شلتوت مع مدير المركز راجي الصوراني وتركز اللقاء على برامج عمل المركز و"ماب" وسبل التعاون والتنسيق المستقبلي بينهما.

### ■ وفد من نوفيبي

استقبل المركز بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٧، وفداً من مؤسسة نوفيبي وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. ضم الوفد ثلاثة أشخاص من المؤسسة هم: بيتينا هابر، جوب بيربوم، وماريكي ميتديسما. التقى الوفد مع عدد من كل من مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة والمحاسب رامي أبو شعبان حيث تركزت النقاشات على برامج عمل المركز وخاصة مشروعه على عقوبة الإعدام.

### ■ وفد برلماني ألماني

استقبل المركز في ١٧ فبراير ٢٠٠٧، وفداً برلمانياً ألمانياً ضم أربعة من أعضاء البرلمان. التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسلطاً الضوء على أبرز الآثار الناجمة عن الحصار الدولي للفلسطينيين في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

### ■ وفد من Christian Aid

استقبل المركز في يومي ١٨ و ١٩ نوفمبر ٢٠٠٧، وفداً من مؤسسة الـ Christian Aid، وذلك في مقره في مدينة غزة. اجتمع الوفد مع مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة وتركزت النقاشات على رسم سياسات المؤسسة وتحديداً ما يتعلق ببرنامج الحقوق من أجل الجميع. جاءت زيارة الوفد لغزة لاستكمال مناقشاته التي كان قد بدأها خلال ورشة عمل

عقدت في القاهرة مع ثمانية من شركائه في يناير ٢٠٠٧، حيث لم يتمكن ممثلو المركز من المشاركة في هذه المناقشات بفعل إغلاق معبر رفح وتعذر سفرهم.

### ■ نائب سفير جنوب أفريقيا

استقبل المركز في ٢٢ فبراير ٢٠٠٧، نائب سفير جنوب أفريقيا رويس كازوايو وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى نائب السفير مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض خلال اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأجدتين الفلسطينية والإسرائيلية موضعاً وجهة نظر المركز ورؤيته لما جرى ويجري على صعيد الأجدتين.

### ■ ممثل الدانمارك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية واثنين من مستشاريه

استقبل المركز في مقره في مدينة غزة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٧، ممثل الدانمارك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية رولف هولبو ومستشاريه: جولي بيسر وعمر فودة. التقى الزوار مدير المركز راجي الصوراني حيث قدم لهم عرضاً وافياً حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشيراً لجملة التطورات على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني وجملة التطورات ذات العلاقة بالانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين.

### ■ المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط

استقبل المركز بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٧، المنسق الخاص للأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط ألفارو دي سوتو يرافقه المسئول السياسي لمنطقة الشرق الأوسط روبرت كان. التقى الزائران مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشيراً للتدهور غير المسبوق في الظروف المعيشية والإنسانية للسكان المدنيين ومتطرقاً للأوضاع الداخلية الفلسطينية.

### ■ وفد من الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز وفداً من الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٧، وذلك في مقره في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: ألبرتو أوسيلاي مستشار السفير، مارك أوتيه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمباحثات السلام في الشرق الأوسط، فريديريك كيرست قنصل الشؤون السياسية في السفارة السويدية، وسوزان نلسون المستشارة السياسية في مكتب التنسيق الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني الذي أثار خلال اللقاء جملة من المواضيع أبرزها معبر رفح الحدودي وحرية الحركة للمدنيين الفلسطينيين ودور الاتحاد الأوروبي.

### ■ وفد تضامني إسباني من الباسك

استقبل المركز في ٣ مايو ٢٠٠٧، وفداً تضامنياً إسبانياً من إقليم الباسك ضم ١٣ متضامناً. التقى أعضاء الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض خلال اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانعكاسات هذه التطورات على الظروف المعيشية للسكان المدنيين.

### ■ بعثة من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

استقبل المركز في ١١ يوليو ٢٠٠٧، بعثة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي ضمت كلاً من: الأمين العام للفيدرالية إدريس إليازمي، والرئيس الفخري للجمعية الفرنسية لحقوق الإنسان ميشيل توبياني. وقد انضم للبعثة في غزة مدير المركز راجي الصوراني الذي يشغل منصب نائب رئيس الفيدرالية. نظم المركز للبعثة في غزة عدداً من اللقاءات مع كل من: اسماعيل هنية رئيس الوزراء المقال، سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة المقالة، محمود الزهار وزير الخارجية في الحكومة المقالة، وفيصل أبو شهلا النائب عن حركة فتح ورئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس التشريعي.

### ■ وفد من الشبكة الأورومتوسطية

استقبل المركز وفداً من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ضم كلاً من المحامي بيير شتارديغ وشتيفاني وذلك يومي ٢٣ و ٢٤ يوليو ٢٠٠٧. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي تحدث حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطوراتها. وقد نظم المركز لعضوي الوفد جولة ميدانية التقيا خلالها مع عدد من وزراء الحكومة المقالة والقادة السياسيين الفلسطينيين وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني وممثلون عن مراكز حقوق الإنسان إضافة للعديد

من الكتاب والإعلاميين.

### ■ مدير مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "MAP"

استقبل المركز في ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، مدير مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين دارين وولر وذلك في مقر المركز الرئيسي في غزة. التقى وولر مع مدير المركز راجي الصوراني وتطرق للقاء لسبل التنسيق والتعاون بين المؤسستين، وذلك عقب استعراض مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة وأثارها على تمتع الفلسطينيين بالحقوق في الصحة.

### ■ وفد دبلوماسي من الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز في ١٥ أغسطس ٢٠٠٧، وفداً رسمياً من الاتحاد الأوروبي ضم ٤٩ دبلوماسياً يمثلون معظم الممثلات الأوروبية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. استقبل الوفد في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها المختلفة مشيراً لسياسة الحصار وانعكاساتها على المدنيين الفلسطينيين، ومتطرقاً أيضاً للأزمة الداخلية الفلسطينية وما خلفته من آثار خطيرة على أوضاع حقوق الإنسان.

### ■ وفد دولي من الدول المانحة

استقبل المركز في ١٥ أغسطس ٢٠٠٧، وفداً دولياً ضم ٤٤ شخصية بينهم عدداً من السفراء والقناصل والممثلين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلين عن عدد من الدول المانحة. التقى الوفد في مقر المركز الرئيسي في غزة مدير المركز راجي الصوراني الذي تناول خلال حديثه تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن الحصار الدولي والسياسات والانتهاكات الإسرائيلية. الصوراني شدد خلال حديثه على أن القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي هما الضحية الحقيقية لما يحدث وما ينفذ من إجراءات غير شرعية بحق المدنيين الفلسطينيين مطالباً أوروبا بالتوقف عن لعب دور الشريك فيما يفرض على الفلسطينيين من عقوبات وبالخروج عن صمتها إزاء الانتهاكات المقترفة ضدهم.

### ■ بعثة من لجنة الحقوقيين الدولية

استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧، بعثة من لجنة الحقوقيين الدولية ضمت كلاً من: البروفيسور فيتيت مانتاربهورن، وجيرالد ستابروك مدير مشروع الأمن العالمي وسيادة القانون في اللجنة ومدير مركز استقلال القضاء والحماية التابع لها، وذلك في إطار العمل على دراسة آثار قوانين مكافحة الإرهاب على أوضاع حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم من ضمنها الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. عقدت البعثة عدة اجتماعات في غزة مع كل من: مدير الصليب الأحمر، النائب سعيد صيام رئيس كتلة حماس البرلمانية، د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، النائب العام المستشار أحمد المغني. كما التقى أعضاء البعثة مع عدد من أعضاء السلطة القضائية الفلسطينية بينهم نائب قاضي القضاة الفلسطيني، نائب نقيب المحامين في غزة، وعدد من القضاة والمحامين. إضافة للقاءات مع عدد من ممثلي المنظمات الأهلية الفلسطينية والصحفيين.

### ■ مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة

استقبل في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة أنطوني دال زيل. التقى دال زيل في مقر المركز الرئيسي في غزة مدير المركز راجي الصوراني وقد تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة على صعيد الأجندين الفلسطينيين والإسرائيلية إضافة لمناقشة سبل التعاون المستقبلي بين اللجنة والمركز.

### ■ وفد من منظمة المدافعين عن الخط الأمامي

استقبل في مقره الرئيسي في مدينة غزة في يومي ٤ و ٥ سبتمبر ٢٠٠٧، وفداً من منظمة المدافعين عن الخط الأمامي برئاسة رئيس مجلس أمناء المنظمة رجل الأعمال دينيس أوبرين، وعضوية مديرة المنظمة ماري لاوولار وثلاثة من أبرز الناشطين والناشطات في مجال الدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان في إيرلندا. التقى أعضاء الوفد في اليوم الأول من زيارتهم مع عدد من ممثلي وممثلات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كما التقوا أيضاً مع كل من: أعضاء مجلس إدارة المركز، رئيس مجلس إدارة برنامج غزة للصحة النفسية د. إياد السراج، مدير العمليات في مكتب الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين جون غينغ. وفي ثاني أيام الزيارة التقى الوفد مع رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية المقالة اسماعيل هنية ومستشاره السياسي د. احمد يوسف. سبق ذلك جولة ميدانية نظمها المركز للوفد في محافظة رفح.

### ■ الملحق السياسي في القنصلية السويدية

استقبل المركز في ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، الملحق السياسي في القنصلية السويدية فريدريك كيرست يرافقه توبياس تانكل من القنصلية، وماجا سفيدرب من مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي. التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على صعيد الأجدتين الإسرائيلية والفلسطينية مشيراً للتطورات المتلاحقة وانعكاساتها على السكان المدنيين.

### ■ وفد برلماني بريطاني

استقبل المركز في ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، وفداً برلمانياً بريطانياً ضم ٨ من أعضاء البرلمان البريطاني. التقى الوفد في مقر المركز الرئيس في غزة مدير المركز راجي الصوراني الذي قدم للوفد عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانعكاساتها على المدنيين الفلسطينيين مشيراً للمعاناة الناجمة عن سياسة الحصار ومعتبراً أن إسرائيل عبر إمعانها في إغلاق قطاع غزة وعزله إنما تحوله لمزرعة حيوانات وتحول سكانه إلى شعب من المتسولين.

### ■ وفد برلماني بريطاني

استقبل المركز في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧، وفداً من البرلمان البريطاني ضم ٦ برلمانيين وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى الوفد الزائر مع مدير المركز راجي الصوراني الذي تحدث مشيراً لتطورات أوضاع حقوق الإنسان ولانعكاسات سياسات الحصار والإغلاق والختق الاقتصادي المنتهجة من قبل إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. الصوراني تطرق أيضاً لجملة التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية بعد الحسم العسكري في يونيو ٢٠٠٧.

### ■ السفير الدانماركي رولف هولبوي

استقبل المركز في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧، السفير الدانماركي رولف هولبوي. التقى السفير مدير المركز راجي الصوراني وتناول اللقاء جملة التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة على صعيد الأجدتين الإسرائيلية والفلسطينية حيث تم التطرق لسياسة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع بالتزامن مع الحصار الدولي كما تم التطرق أيضاً إلى السياسات الإسرائيلية المختلفة المتمثلة في الاستيطان، التهويد، التطهير العرقي، وغيرها. هذا بالإضافة للتطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية وانعكاساتها على أوضاع حقوق الإنسان.

### ■ الممثل الإيرلندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية كونور أوريوردان

استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧، الممثل الإيرلندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية كونور أوريوردان. التقى الممثل مع مدير المركز راجي الصوراني وتطرق للقاء لجملة من الموضوعات منها: أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، آثار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، والتطورات التي تلت الحسم العسكري في يونيو ٢٠٠٧.

### ■ وفد دولي من الدول المانحة

استقبل المركز في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧، وفداً دولياً ضم ٢٢ ممثلاً عن عدد من الدول المانحة. ترأس الوفد الذي ضم عدداً من السفراء والقناصل والممثلين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية السفير الدانماركي رولف هولبوي.

التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي تحدث حول آثار الحصار الدولي المطبق على الفلسطينيين منذ يناير ٢٠٠٦، مشيراً للتدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للسكان المدنيين ومعتبراً أن أوروبا شريك في كل ما يجري عبر الدور الذي تلعبه في فرض العقوبات على الفلسطينيين عدا عن صمتها على الانتهاكات المقترفة ضدهم.

### ■ الرئيس الإقليمي للشئون السياسية في اليونسكو

استقبل المركز في ٨ أكتوبر ٢٠٠٧، في مقره الرئيسي في غزة الرئيس الإقليمي للشئون السياسية في منظمة اليونسكو روبرت دان. التقى الزائر مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض خلال اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة مسلطاً الضوء على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة وعلى تبعات الاقتتال الداخلي الفلسطيني.

### ■ نائبة الممثل الألماني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز في ٩ أكتوبر ٢٠٠٧، نائبة الممثل الألماني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية غادرش اسفوردنج يرافقتها الصحفي جورج بريمر. التقى الزائران مع مدير المركز راجي الصوراني الذي قدم خلال اللقاء عرضاً مفصلاً حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان الناجمة عن السياسات الإسرائيلية المطبقة بحق الفلسطينيين، إضافة للتطورات المتلاحقة على صعيد الأجندة الفلسطينية الداخلية.

### ■ عدد من القانونيين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

استقبل المركز في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧، في مقره الرئيسي في غزة وفداً ضم عدداً من القانونيين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وهم كلاً من: رئيسة إدارة القانون الدولي في الوكالة أنا سيفال، المسؤول القانوني في قسم الشؤون القانونية في الوكالة لانس بارثولوموس، ومدير المكتب القانوني للوكالة في غزة كلير ميتشل. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها المختلفة مشيراً للآثار الخطيرة التي تخلفها السياسات الإسرائيلية المنتهجة بحق سكان القطاع وفي مقدمتها سياسات الحصار والإغلاق والخنق الاقتصادي والاجتماعي.

### ■ ملحقة التعاون الاجتماعي والمساعدات الإنسانية في القنصلية الفرنسية

استقبل المركز في مقره في غزة بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧، ملحقة التعاون الاجتماعي والمساعدات الإنسانية في القنصلية الفرنسية العامة في القدس جاكلين كولون. التقى الزائرة مديرة المركز راجي الصوراني الذي تحدث حول التدهور الحاصل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة بفعل السياسات الإسرائيلية المطبقة بحقهم، مشيراً بشيء من التفصيل للانعكاسات الخطيرة التي تخلفها سياسة الحصار على الأوضاع الصحية والمعيشية والإنسانية للفلسطينيين.

### ■ السفير الدنماركي رولف هولبوي

استقبل المركز في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧، في مقره في مدينة غزة السفير الدنماركي رولف هولبوي يرافقه كبير المراسلين الدوليين في التلفزيون الدنماركي جينز ناون توفت ومدير المشاريع الدنماركية في المنطقة الوسطى سعيد الغندور. التقى السفير والزائران اللذان رافقاه مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض مجمل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشيراً للأوضاع الداخلية الفلسطينية وللانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة بحق المدنيين الفلسطينيين وحقوقهم.

### ■ وفد من القنصلية السويدية وسيدا

استقبل المركز في مقره في غزة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧، وفداً من القنصلية السويدية ومن مؤسسة سيدا ضم كلاً من: أنا كلارا بيرلوند قنصل التعاون الإنمائي في القنصلية، أندرس أهرستروم مستشار رئيس التعاون الإنمائي في القنصلية، واليزابيث هيلستن منسقة برنامج في مؤسسة سيدا. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة وتداعيات الحصار الدولي المفروض على القطاع بالتزامن مع الحصار الإسرائيلي.

### ■ وفد من أوكسفام – نوفيبي

استقبل المركز في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧، وفداً من منظمة أوكسفام – نوفيبي وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: بيتينا هوبر منسق إنساني ميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن بيتر فان ديك منسق إنساني في مكتب المنظمة في لاهاي، سو ينغ لاي المستشار السياسي لشؤون الأراضي المحتلة، إيليز فورد من مكتب بروكسل، ونادين حساسيان العضو في جماعة الضغط في الأراضي الفلسطينية المحتلة. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني ومدراء الوحدات وتناول اللقاء بصورة أساسية أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة لنشاطات المركز وفعاليات وحداته في ضوء التطورات التي شهدتها القطاع منذ يونيو ٢٠٠٧.

### ■ وفد من مجلس اتحاد نقابات العمال في إيرلندا

استقبل المركز في ٨ نوفمبر ٢٠٠٧، وفداً من مجلس اتحاد نقابات العمال في إيرلندا. ضم الوفد كلاً من: باتريسيا ماكويين رئيسة المجلس الإيرلندي للاتحاد، بيتر ماكلون السكرتير العام للمجلس، أن سبيد من اتحاد المهن الصناعية والتقنية، وأيومن ماكلون من سكرتارية المجلس. التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح اللذان استعرضا مجمل

أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وعلى وجه الخصوص تناول الصوراني خلال حديثه الأوضاع الداخلية الفلسطينية والآثار الكارثية التي خلفها تواصل انتهاج إسرائيل لسياسة حصار الفلسطينيين.

### ■ وفد من لجنة الحقوقيين الدولية

استقبل المركز في مقره في غزة بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، وفداً من لجنة الحقوقيين الدولية ضم كلاً من: سكرتير عام اللجنة نيكولاس هوين، وسعيد بن عربية المستشار القانوني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة، في زيارة تهدف للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتواصل ستة أيام في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل. نظم المركز لعضوي الوفد عدداً من اللقاءات مع كل من: ممثلي الجهاز القضائي المدني الفلسطيني، مدير مكتب النائب العام في غزة، ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ممثلين عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، رئيس الحملة الدولية لكسر الحصار، وزير الصحة في الحكومة المقالة، ووزير الداخلية في الحكومة المقالة.

### ■ وفد من مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية

استقبل المركز في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، وفداً من مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية "كافينا تل كافينا"، ضم كلاً من: روبي بيغام، وأنا ليفن. التقى الزائرتان مع كل من نائب مدير المركز جبر وشاح، مدير الدائرة القانونية في المركز المحامي إياد العلمي، مديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا وعدد من محامي الوحدة. تطرقت اللقاءات لاستعراض طبيعة عمل المركز وبرامجه المختلفة خاصة على صعيد المساعدة القانونية للضحايا، إضافة لمناقشة المشروع المقدم من قبل وحدة المرأة في المركز للمؤسسة المذكورة لتمويله خلال السنوات الثلاث القادمة.

### ■ وفد من نوفيبي

استقبل المركز في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧، وفداً من منظمة أوكسفام - نوفيبي وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: كاثرين إيثيون، ثيو بوما، وبييتينا هوير. التقى الوفد مع كل من نائب مدير المركز جبر وشاح، مدير الدائرة القانونية المحامي إياد العلمي، مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، مديرة وحدة المرأة منى الشوا، والمحاسب رامي أبو شعبان. تم خلال اللقاء التطرق لبرامج عمل المركز وخطط وحداته المستقبلية.

### ■ مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

استقبل المركز في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان جوسي بيه، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز جبر وشاح الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة مركزاً على الظروف المعيشية للسكان المدنيين ومعاناتهم بفعل استمرار إسرائيل في التنكر لحقوقهم المختلفة المكفولة بموجب القانونين الدولي والإنساني الدولي، ومجدداً دعوة المركز لمكتب المفوض السامي لتوسيع نشاطاته المنفذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يتواءم وتساعد وتيرة الانتهاكات وما يخلفه هذا التصاعد من تدهور مطرد في أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين الفلسطينيين.

### ■ رئيس بعثة أطباء بلا حدود

استقبل المركز في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، رئيس بعثة أطباء بلا حدود، دنكن ماكلين حيث التقاه في مقر المركز الرئيسي نائب المدير جبر وشاح. قدم وشاح خلال اللقاء عرضاً مفصلاً حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة مشيراً بشيء من التفصيل للأوضاع الصحية والخدمات الطبية والمعاناة المتواصلة للمرضى الفلسطينيين جراء الحصار وحرمانهم من حقهم في السفر لتلقي العلاج، ومشدداً على ضرورة أن تعمل منظمة أطباء بلا حدود على توسيع نشاطاتها في قطاع غزة بما يضمن العمل على إيجاد آلية محددة تكفل للمرضى الفلسطينيين حقهم في التمتع بالعلاج اللائق.

قائمة بأسماء أبرز زوار المركز خلال العام ٢٠٠٧

عدد الزوار	اسم الزائر أو المؤسسة	تاريخ الزيارة
٢٥ طالب	وفد من " مدرسة الصلاح الإعدادية للذكور "	١٨ يناير
١	د. حازم رمضان، نائب السفير المصري سفارة جمهورية مصر العربية، السلطة الوطنية الفلسطينية	٢١ يناير
	فريدريش جيرس، الملحق السياسي في القنصلية السويدية	٢٥ يناير
٢	ديفيد ويلدمان، سكرتير تنفيذي، وجانيت لاهر ليويز، (United Methodist church)	٢٨ يناير
١	دارين والير، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (ماب)	١ فبراير
٢	ستيوارت شبيرد، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأمم المتحدة حمادة البياري، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الأمم المتحدة	٦ فبراير
٣	وفد من اوكسفام نوفيب (Oxfam Novib) بتينا هوبر، مدير برنامج، الشرق الأوسط والمغرب جوب بي ريوم، مدير مالي، الشرق الأوسط والمغرب ماريكي فيتسما، مدير برنامج اقليمي، اوربا الشرقية، وسط آسيا، الشرق الأوسط والمغرب	١١ فبراير
١	فيكر شلتوت، نائب منسق برنامج، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (ماب)	١٥ فبراير
٥	أعضاء برلمان من ألمانيا ضم السيد كريستوفر ستراسر؛ السيد هولجر هايبش، السيد ميشيل ليوترت	١٧ فبراير
	ماريكي فيتسا، مدير برنامج اقليمي، اوربا الشرقية، وسط آسيا، الشرق الأوسط والمغرب، اوكسفام نوفيب (Oxfam Novib)	١٧ فبراير
١	هيلين موريه، المساعدة الكنسية (كريستشان ايد)	١٨ فبراير
	اجتماع مع، Christian Aid	١٩ فبراير
	رويس كوزوايو، نائب السفير، ممثلة جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	٢٢ فبراير
	اوسكار ويستجر، رئيس مكتب الممثلة النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية سامي أبو سلطان، مدير مكتب قطاع غزة، الممثلة النمساوية	٢٦ فبراير
٣	السيدة جوليه بيسر سشموهل، باحث/مستشار دنماركي رسمي للحكومة الدنماركية السيد عمر فوده، باحث/مستشار دنماركي رسمي للحكومة الدنماركية رولف هولبو، الممثلة الدنماركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	٢٦ فبراير
	ميشيل تيديسل، متطوع، الكنسية الأسقفية البروتستانتية، الولايات المتحدة الأمريكية	١ مارس

٢٥ طالبة	وفد من مدرسة غزة الابتدائية المشتركة "أ"	١ مارس
١	دي سوتو، ممثل الأمم المتحدة للشرق الأوسط	٧ مارس
٢	وفد من الاتحاد الأوروبي السيد البيرتو اوسلاي، مستشار المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد فريدريك كيرست، القنصل، الشؤون السياسية، القنصل العام للسويد السيدة سوزان نيلسون، مستشارة سياسية، مكتب التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية	١٢ مارس
٢	بسام الصالحي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني محسن أبو رمضان، مدير المركز العربي للإقراض الزراعي	١٥ مارس
	وفد بريطاني برلماني عن طريق مؤسسة الضمير د. اياد السراج، رئيس برنامج غزة للصحة النفسية	٢٢ مارس
	اندرو فيليبس، محامي ومستشار، (Bates Wells & Braithwaite President)	٢٢ مارس
٢٨ طالبة	وفد من البرلمان الصغير من مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة (د)	٢٦ مارس
٤٠ طالب	وفد من مدرسة غزة الابتدائية المشتركة (ج)	٢٨ مارس
١٥ طالبة	وفد من مدرسة السيدة رقية الأساسية العليا للبنات	٢٨ مارس
١	كريستينا روز، رئيس جمعية القدس للتضامن مع الشعوب العربية - مالكا، اسبانيا	١ ابريل
٥٠ طالب	وفد من مدرسة ذكور النصيرات الابتدائية	٢٢ ابريل
٤٠ طالب	وفد من مدرسة الزهراء الابتدائية	٢٤ ابريل
	أطفال من المركز العصري، فرع جباليا	٢٩ ابريل
٥٠ طالب	وفد من مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية للاجئين	٣٠ ابريل
	وفد أسباني، الباسك	٣ مايو
	ايدن اولاري، نائب المدير، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	٨ مايو
	ايمان أبو طير - مدرسة في جمعية أجيال	٨ مايو
٨	وفد عن طريق اتحاد الكنائس	٨ مايو
	اجتماع مع وفد من الوكالة السويسرية الدولية للتطوير (SIDA) السيد اندريس اوهرسترم، القنصل العام السيدة ميشيل بوشارد، نائب القنصل السيد ماهر داوودي، مدير البرنامج المحلي مايكل من القنصلية السويدية	١٠ مايو
٥٠ طالب	وفد من مدرسة ذكور جباليا الابتدائية	١٠ مايو

١	السيدة كارين أبوزيد، المفوض العام لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	١٠ يونيو
١	المستشار محمد عابد، المستشار القانوني لرئيس الوزراء الفلسطيني	١٨ يونيو
٣	د. مريم أبو دقة، عضو المكتب السياسي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين د. صلاح البرويل، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني السيد يحيى موسى، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني	١٩ يونيو
	اجتماع مع السيد إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني المقال	٢٠ يونيو
	فيليب رزق، مدير برنامج، مؤسسة الشرق الأوسط للإغاثة والإصلاح	٢٥ يونيو
١	دوناتيلا روفيرا، منظمة العفو الدولية (أمستي)	١ يوليو
١	فداء المدهون، مؤسسة ثريا	١ يوليو
٢	صابر النيرب، مسئول حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة طارق مخيمر، مسئول حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة	٥ يوليو
٢	السيد ادريس اليازمي، الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ميشيل توبيانا، محامي فرنسي، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان	١١ يوليو
	اجتماع مع السيدة كارين أبوزيد، المفوض العام لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مكتبها	١٢ يوليو
	اجتماع مع: د. اياد السراج، رئيس برنامج غزة للصحة النفسية د. باسم نعيم، وزير الشباب والرياضة في الحكومة المقالة	١٨ يوليو
١	سبستيان تغيغ، مسئول برنامج العمليات المساندة، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	١٨ يوليو
١	كريستينا رويز، رئيس جمعية القدس للتضامن مع الشعوب العربية - مالكا، اسبانيا	٢٣ يوليو
٢	وفد من لجنة تقصي حقائق عن طريق الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان السيد بير شتادج السيد ستيفان اوغست لوتجنوا	٢٣ يوليو
٨	وفد أسباني من الباسك، من مؤسسات المجتمع المدني وإتحاد العمال ليدون سوريانو، خريجي التربية البدنية والرياضية (Komite Internazionalistak of the Basque Country)	٢٥ يوليو
	اجتماع مع السيدة كارين أبوزيد، المفوض العام لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مكتبها	٢٦ يوليو
	ماليني سندر سكوف، منسق البلاد، مسئول ملف الشرق الأوسط، دان تشيرش ايد (DanChurchAid)	٣٠ يوليو

	جورج رانو، ممثل ألماني	٣١ يوليو
٥	السيد مروان أبو راس، مقرر لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضاء من لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني	١ أغسطس
	اجتماع مع جون ري، مسئولة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مع منظمات المجتمع المدني N.G.O	٦ أغسطس
	وفد من مؤسسة تروكير ضم صحفيين اوين موريه، مدير البرنامج الفلسطيني، مؤسسة تروكير	٩ أغسطس
	اجتماع في مؤسسة كير	١٢ أغسطس
	وفد من جمعية الصلاح الإسلامية، مصطفى البحيصي، سعيد نصار	١٢ أغسطس
١	دارين والير، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (ماب)	١٤ أغسطس
٤٩ شخص	وفد من الدول المانحة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	١٥ أغسطس
	اجتماع في نقابة المحامين	٢١ أغسطس
١	انثوي دليسيل، رئيس البعثة الفرعية في قطاع غزة، الصليب الأحمر	٢٢ أغسطس
	وفد لجنة الحقوق الدولية (ICJ) البروفيسور فيتيت ماننارابهون، برفيسور في القانون في جامعة شولالونجكورن (Chulalongkorn)، بانكوك السيد جيرالد ستايروك، مدير برنامج الأمن العالمي وسيادة القانون، لجنة الحقوق الدولية (ICJ)	٢٢ أغسطس
	اجتماع عبر الفيديو كفرنس مع اليورو ميد، مجموعة عمل Euro Med - Working Group "فيديو كفرنس"	٢٧ أغسطس
	اجتماع تشاوري في جمعية رجال الأعمال	٢٧ أغسطس
	اجتماع في نقابة المحامين	٢٩ أغسطس
	اجتماع مع مؤسسة كير	٣ سبتمبر
	اجتماع مع الملحق السياسي الترويجي في مكتب UNDP	٤ سبتمبر
٥	دينيس أوبرين، رئيس مؤسسة (Front Line Defenders)؛ ماري لاولر، مدير مؤسسة؛ نولين بلاكويل، وماريا مولكيه، أعضاء المؤسسة؛ اوين موريه، مدير البرنامج الفلسطيني، مؤسسة تروكير	٤ سبتمبر
٨	وفد برلماني بريطاني	٦ سبتمبر
٢	القنصل السياسي السويدي و مايا من مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي فريدريك كيرست، قنصل الشؤون السياسية، القنصلية العامة للسويد ماجا سفدروب، مستشار سياسي، مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي	٦ سبتمبر

	Allan Hograth, Parliamentary Officer, Amnesty Int. UK	٦ سبتمبر
	السيدة جاني بوشير، مدير القسم الميداني (UNAIS)	٩ سبتمبر
	كاثي آل جوييه، مدير برنامج، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (ماب)	١٠ سبتمبر
	اجتماع مع الملحق السياسي النرويجي في فندق الدير	١١ سبتمبر
٦	وفد برلماني بريطاني	١٢ سبتمبر
٢	كونور أوريوردان، ممثل إيرلندا لدى السلطة الفلسطينية رولف هولبوي، تيس الممثلة الدنماركية سعيد الغندور، مسئول المشروع الدنماركي في المنطقة الوسطى	١٩ سبتمبر
	وفد من Middle East Parliament	٢٠ سبتمبر
٢٣	وفد من ممثلي الدول المانحة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والسلطة الوطنية الفلسطينية	٢٤ سبتمبر
	- اجتماع مع البروفيسور جون دوغارد، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢٥ سبتمبر
٣	ماليني سندر سكوف، منسق البلاد، مسئول ملف الشرق الأوسط، دان تشيرش ايد (DanChurchAid)	٢٨ سبتمبر
٢	دنكن مكلين، رئيس البعثة أطباء بلا حدود، القدس بيير ساليجنون، المدير العام، اطباء بلا حدود، فرنسا	٣ أكتوبر
١	يزدان العماوي، مؤسسة كير	٣ أكتوبر
	جمعية الحق للتنمية و التطوير - الهلال الأحمر الفلسطيني	٤ أكتوبر
	روبيرت دان، رئيس الشؤون السياسية الإقليمية، الاونسكو (UNESCO)	٨ أكتوبر
	جودرن اسفوردنج، نائب مدير مكتب التمثيل الألماني د. جورج بريمر، مراسل صحفي في إسرائيل، (Zeitung fur Deutschland)، هولندا	٩ أكتوبر
	أنا سيغال، رئيسة إدارة القانون الدولي، وكالة الأمم المتحدة كلير ميتشيل، مدير المكتب القانوني، غزة وكالة الأمم المتحدة لانس بارثولوموس، مسئول قانوني، إدارة الحصانات والامتيازات، وكالة الأمم المتحدة	١٠ أكتوبر
	جاكلين كولون - لاسكو ملحق التعاون الاجتماعي و المساعدات الإنسانية القنصلية الفرنسية	١٠ أكتوبر
	فريد أبراهامز، الباحث الرئيس - برنامج الطوارئ، منظمة هيومان رايتس ووتش	١٠ أكتوبر
	سهيلة ترزي مديرة المستشفى الاهلي مع ٢ من الأطباء المتطوعين في المستشفى الأهلي	١١ أكتوبر
	رينيه اكران، مدير العلاقات العامة الوكالة - القدس	١١ أكتوبر

	اجتماع مع السيدة بروفيرو د.هيرتا ديبلور غملين، رئيس لجنة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في البرلمان الألماني، والسيد بوكهاردت مولر سونكنسن عضو لجنة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في البرلمان الألماني، في مقر مؤسسة فريدريش ايبرت	١٨ أكتوبر
	رولف م بريرا هولبو، الممثلة الدنماركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية جينز نانوتوفت، كبير المراسلين الدوليين، هيئة الإذاعة والأخبار الدنماركية سميد الغندور، مسئول المشروع الدنماركي في المنطقة الوسطى	١٨ أكتوبر
٣	أنا كلارا بيرلوند، قنصل، دائرة التعاون التنموي، القنصلية السويدية اندرس اوهرستروم، قنصل، القنصلية العامة للتعاون والتطوير، القنصلية السويدية اليزابيث هيلستين، منسق البرنامج المحلي، سيدا (sida)	٢٣ أكتوبر
	وفد من اوكسفام نوفيبي (Oxfam Novib) بتينا هوبر، المنسق الميداني للمساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أنا بيتر فان ديجمك، منسق المساعدات الإنسانية سيانج لي، مستشار السياسات في الأراضي الفلسطينية اليس فورد، مدافع أوروبي	٢٥ أكتوبر
	اجتماع مع بيتينا فيريرو، المفوض العام للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية في رام الله	٢٠ أكتوبر
	أسير رودرجاوز فيلا، من مؤسسة اكسور بالستين الاسبانية	٢١ أكتوبر
	جاكولين كولون لاسكو، ملحق التعاون الاجتماعي والمساعدات الإنسانية في القنصلية الفرنسية Jacqueline Coulon Lascaux – French Consulate Human rights Officer – Amnesty International	٥ نوفمبر
	اجتماع مع د. زكريا الاغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	٧ نوفمبر
	اجتماع مع سيستيان تيفي – مسؤول فريق برنامج العمليات المساندة في الوكالة بخصوص حملة كسر الحصار مع أ. راجي و د. اياد السراج، في مقر المركز	٧ نوفمبر
٤	وفد من مجلس اتحاد نقابات العمال في ايرلندا	٨ نوفمبر
١	عبد الرزاق الغرباوي، كريستيان ايد (Christian Aid)	١١ نوفمبر
	سيرجيو جاريسا ارسوس، مكتب التعاون الأسباني للمساعدات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية	١٢ نوفمبر
	اجتماع مع د. جورج توريس بيريرا، الممثل البرتغالي، في مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	١٢ نوفمبر

	اجتماع مع أربعة قضاة كنديين عن طريق معهد الحقوق في جامعة بيرزيت - في فندق الديرة	١٢ نوفمبر
	اجتماع في الاغاثة الزراعية مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة - الطريق إلى الأمام	١٢ نوفمبر
	اجتماع مع د. باسم نعيم وزير الصحة	١٧ نوفمبر
	٢٥ شخص من الممولين في الوكالة و د. اياد السراج، في مقر المركز	١٧ نوفمبر
	د. غازي حمد	١٨ نوفمبر
	سارة مليون، مدير الاتصال، الشرق الأوسط وافغانستان، كريستشان ايد (Christian Aid)	١٩ نوفمبر
٢	باولا موراليس، برنامج الطوارئ، مكتب الشرق الأوسط (Christian Aid) جيفري جونترس، مدير برنامج، الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل (Christian Aid)	٢٠ نوفمبر
	اجتماع مع (Christian Aid)	٢٠ نوفمبر
	روبن ويتلوفر، المدير السياسي، الممثلة الكندية	٢٠ نوفمبر
	سوزان لونبيرجر، مدير عمليات الدعم، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	٢٠ نوفمبر
	اجتماع مع جمعية الوداد	٢٠ نوفمبر
	عبد الرزاق الغرابوي Christian Aid – Partner	٢١ نوفمبر
	وفد من مدرسة الفلاح الاعدادية أ للذكور	٢١ نوفمبر
	اجتماع مع عصام يونس - مدير مركز الميزان خليل أبو شمالة - مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان مازن شقورة، مسؤول برامج وكالة التنمية والتعاون السويسري، غزة	٢١ نوفمبر
	اجتماع الحملة الدولية لفك الحصار مع د. اياد السراج	٢٢ نوفمبر
	فيديو كونفرنس مع مؤسسة مفتاح للمشاركة في جلسة السياسات العامة "آليات منع تكريس الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة" في قاعة جمعية "أصالة"	٢٢ نوفمبر
	وفد طلابي من مدرسة الفلاح الإعدادية للذكور	٢٦ نوفمبر
	اجتماع مع منظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين و أ. يحيى أبو شهلا نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى في المركز	٢٦ نوفمبر
	اجتماع في نقابة المحامين	٢٧ نوفمبر
	اجتماع للوكالة - و مراكز النشاط النسوي للمرأة في مقر المركز	٢٨ نوفمبر
	اجتماع مع إبراهيم معمر - الجمعية الوطنية	٢٨ نوفمبر

	اجتماع مع المستشار محمد عابد - المستشار القانوني لرئيس الحكومة المثالة	٢٨ نوفمبر
	اجتماع مع السيد جون جينج، مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في مكتبه	٢٨ نوفمبر
	اجتماع في الوكالة، مدير العمليات في وكالة الغوث و قد ضم معظم ممثلي دول الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	٢٩ نوفمبر
	اجتماع مع نقابة المحامين ومؤسسات حقوق الانسان والمستشار يحيى ابو شهلا	١ ديسمبر
	وفد من ٤ برلمانيين بلجيكيين - في مقر الحملة الدولية لفك الحصار	٢ ديسمبر
	نيكولاس هوين، السكرتير العام، لجنة الحقوقيين الدوليين (ICJ) سعيد بنعربية، محامي، المستشار القانوني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لجنة الحقوقيين الدوليين (ICJ)	٢ ديسمبر
	وفد من Oxfam America Kenny and Krista	٥ ديسمبر
	اجتماع للمؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان والحكم المحلي الصالح في مقر شبكة المنظمات الأهلية في كل من غزة و رام الله (فيديو كونفرنس)	٦ ديسمبر
	اجتماع الأحزاب السياسية ( الجهاد الإسلامي و الجبهة الشعبية و الجبهة الديمقراطية مع مراكز حقوق الإنسان	١٠ ديسمبر
	اجتماع مع وفد من بعثة من قطاع الدعم والحماية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني	١٠ ديسمبر
	روبي دي. بجوم، ممثل فلسطين وإسرائيل، كفيينا تل كفيينا أنا ليفين، كفيينا تل كفيينا	١٢ ديسمبر
٢	كاثرين إسويون، اوكسفام نوفيبي ثيو بوما، مدير قسم المشروع، نوفيبي بتينا هوبر، مدير برنامج، الشرق الأوسط والمغرب	١٢ ديسمبر
٢	ريكا فوجيا، مدير مشروع فلسطين، مركز الياباني الدولي للمتطوعين نعومي فوكودا، منسق مشروع، مركز الياباني الدولي للمتطوعين	١٢ ديسمبر
	رئيس بعثة أطباء بلا حدود - فرنسا	١٧ ديسمبر
	السيد جوسبيه كالاندروسيو، Mr. Giuseppe Calandruccio – Head of Office UN OHCHR	١٧ ديسمبر

## اللقاءات مع وسائل الإعلام

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالعمل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وذلك انطلاقاً من تقديره وإيمانه بالتكامل بين دور منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في النضال من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان. ويقوم المركز بتزويد المئات من الصحفيين المحليين والدوليين بالمعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولاً بأول. كما يقدم المركز خدمات للصحفيين، خاصة الصحفيين الدوليين، بهدف تسهيل وصولهم للضحايا. وفيما يلي قائمة بأبرز الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين التقى بهم المركز خلال العام ٢٠٠٧.

### قائمة بأسماء أهم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

أسماء الصحفيين أو المؤسسات الصحفية	تاريخ الزيارة
روي ماك كارثي، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة الجارديان الصحفي حازم بعلوشة	٢١ يناير
كارمل العباسي - مؤسسة معاً	٢٢ يناير
دونالد ماكنثير، مكتب القدس، صحيفة الاندبندنت (The Independent) ميشيل بول، مدير مكتب، صحيفة لي موند (Le Monde) قناة الجزيرة انترناشيونال انجي جونثر، مراسلة لصحيفة ألمانية - فرانفورك Inge Gunther - Correspondent, Frankfurter Rundschau and other German Dailies	٥ فبراير
مقابلة مع بي بي سي	٦ فبراير
فليكس فلورس Felix Flores – International La vanguardia – Barcelona	١٧ فبراير
ستينج ماتيسن، صحفي دنماركي من (Week End Avisen) عن طريق مؤسسة دان تشيرش ايد برند ديوسمان، مراسل خاص، رويترز الصحفي محسن الإفرنجي	٢١ فبراير
إذاعة الإيمان " حول رفع و الحصار" رنا شمعة، صحيفة الرسالة " حول الناحية الحقوقية لمقتل الأسرى المصريين" تلفزيون فلسطين	١٢ مارس
ستيفين فاريل، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة ذا تايمز	١٤ مارس
الجزيرة انترناشيونال	١٥ مارس
الصحفيان عماد الإفرنجي و طاهر النونو	١٩ مارس
مقابلة في وكالة رامتان للأخبار	٢١ مارس
أليس جوييه، صحفي، ملف الشؤون الدولية، دنفيك (Dnevnik)	٢٧ مارس
مقابلة مع التلفزيون المصري - القناة الأولى	٢ إبريل
فضائية الأقصى - حول قصف مسيرة رفع	١٧ إبريل

فضائية النيل	١٨ إبريل
صوت فلسطين حول الأسرى وحقوق الإنسان بمناسبة يوم الأسير العربي	٢٢ إبريل
مقابلة مع فضائية الأقصى	٢٣ إبريل
إذاعة فلسطين - رام الله	٢٩ إبريل
مقابلة إذاعية مع صوت الشرق في باريس حول مؤتمر الإعلام و حقوق الإنسان	١ مايو
مارجريت كوكر، مدير مكتب الشرق الأوسط، صحيفة كوكس نيوز (Cox News Paper)، الولايات المتحدة الأمريكية	١٩ يونيو
نهاد إسماعيل، شبكة الأخبار العربية (ANN)	١٩ يونيو
مقابلات تلفزيونية مع قناة العربية الفضائية قناة الجزيرة الفضائية قناة بيئتي (المصرية) قناة بي بي سي عربي + انجليزي	١٩ يونيو
شنيشي موراكامي، مدير مكتب القدس، صحيفة أسهاي شيمبون (Asahi Shimbun)	٢٠ يونيو
مقابلة مع تلفزيون أبو ظبي	٢٠ يونيو
مقابلة مع التلفزيون المصري - رمتان	٢٠ يونيو
آندرو نوسي، مراسل، (Tagerrpiegel)، ألمانيا	٢٠ يونيو
روي ماك كارثي، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة الجارديان الصحفي حازم بعلوشة	٢٠ يونيو
جوليان مانيون، مراسل الشرق الأوسط، أي تي ان نيوز (ITN News)	٢٠ يونيو
مارجريت ايفانز، مراسل، إذاعة سي بي سي (CBC Radio)، كندا	٢٠ يونيو
تانيا كرامار، (Deutsche Welle Beruin DW)	٢٠ يونيو
تيم ماك، مدير مكتب، ... تايم (Time)	٢١ يونيو
اليكس بورجهورن، مراسل، إسرائيل والأراضي الفلسطينية، صحيفة ديلي نيوز	٢١ يونيو
جون سوايان، مراسل مراسل دولي، ذا ساندي تايمز	٢٢ يونيو
تيلما لوزاني، (Prosecretaria El Mundo)، الأرجنتين	٢٢ يونيو
تلفزيون AP	٢٢ يونيو
قناة السعودية الثانية	٢٢ يونيو
الكساندرا لوكاس كولهو، صحفي، (Publico)	٢٤ يونيو
فليكس فلورس، صحفي أسباني Felix Flores – International La vanguardia – Barcelona	٢٥ يونيو
سانا نيجوس، مراسل، هيئة الإذاعة الفنلندية (YLE)	٢٦ يونيو

لقاء مع إذاعة ألوان	٢٦ يونيو
اندر و انجلاند، مراسل الشرق الأوسط، فايننشال تايمز كريج نيلسون، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة كوكس نيوز، مكتب واشنطن	٢ يوليو
نيكولا بيلهام، محلل، مجموعة العمل للآزمات الدولية لمنع الصرع حول العالم الصحفية تغريير الخضري	٢ يوليو
سعاد الإمام، قناة السعودية الثانية	٢ يوليو
وكالة بال ميديا	٢ يوليو
راديو شمس، الجليل	٤ يوليو
نيجامين بارث، مراسل، صحيفة لي موند	٨ يوليو
ريهام عبد الكريم، قناة (MBC) الفضائية	٨ يوليو
جيريل ابو كميل - قناة الكوثر - ايران	١٥ يوليو
لويس روج بوكهورز، كاتب صحفي، مكتب بيروت، صحيفة لوس انجيلوس تايمز	١٥ يوليو
ديون نيسينيوم، مدير مكتب، صحيفة ماك كلاتشي (McClatchy Newspapers)	٢٦ يوليو
كاترونا الكساندريا، مراسل تلفزيون واذاعة سكاى، اليونان	٢٩ يوليو
الصحفي ياسر أبو هين و كتلة الصحفي الفلسطيني	٣٠ يوليو
سامي زيارة - التلفزيون الأمريكي - أي بي سي نيوز لوريكسيرو كريموكسيل	٢١ يوليو
هاريف موريس، فايننشال تايمز	٢ أغسطس
مقابلة مع جانينيز نيوز ماجزين	٥ أغسطس
مقابلة مع إذاعة رام اف ام	٦ أغسطس
كونال اركوهارت، مراسل، صحفيتي ذا الحارديان، ذا اوبزيرفر	٧ أغسطس
لقاء مع الجزيرة انترناشونال	٩ أغسطس
كريم ليههور، ملف الاقتصاد والأعمال، إذاعة فرنسا الدولية	٩ أغسطس
هيرواكي كانازاوا، مراسل، مسئول مكتب القاهرة، الشرق الأوسط، صحيفة نيكيه	١٤ أغسطس
اليكسس مونكوت، بلاي بورد (play prod)	٢١ أغسطس
لوفينزو جرمونيسي، (Geiornlista Corriere Della a sera)	٢١ أغسطس
شيرين خليفة، فضائية الهدى السعودية	٢٢ أغسطس
لقاء مع قناة بيئي المصرية	٢٩ أغسطس
لقاء مع مجموعة صحفيين	٣٠ أغسطس
تلفزيون واذاعة بي بي سي	١ سبتمبر
مقابلة مع إذاعة الإيمان	١ سبتمبر
ميزو فوروي، مراسل، اليابان	٢ سبتمبر

١٢ سبتمبر	باول ماك جيوف، مراسل كبير، صحفي استرالي
١٥ سبتمبر	مقابلة مع سي ان ان
١٦ سبتمبر	مقابلة مع الراديو السويدي مقابلة مع راديو جنوب أفريقيا
١٧ سبتمبر	حمادة أبو قمر من إذاعة بي بي سي
٢٠ سبتمبر	الصحفي عماد الإفرنجي
١ أكتوبر	مقابلات مع قناة الكوثر قناة السعودية قناة الأقصى تي في برس TV Press
١ أكتوبر	كونال اركوهارت، مراسل، صحفيتي ذا الحارديان، ذا اوبزيرفر
٢ أكتوبر	اجتماع مع صحفيين WNF في مقر المركز
٨ أكتوبر	مقابلة مع قناة الجزيرة انترناشونال
١١ أكتوبر	٢ صحفيين من التلفزيون التشيلي عن طريق الوكالة
١٢ أكتوبر	مقابلة مع Rashan Press T.V
١٦ أكتوبر	مقابلة مع صحيفة الرسالة
١٦ أكتوبر	مقابلة مع إذاعة صوت العرب
١٧ أكتوبر	ياسونوري كاوكامي، كبير المحررين، صحيفة أسهاي شيمبون (Asahi Shimbun)، اليابان Yasunori Kawakami – Senior Staff Writer Editorial Writer The Japan's Leading Newspaper
٢٤ أكتوبر	فادي أبو سعدة، شبكة فلسطين الإخبارية، بيت لحم
٣١ أكتوبر	صحفي أسباني
٧ نوفمبر	صحفي ياباني – مع فارس الغول
١٥ نوفمبر	مقابلة مع الراديو الفرنسي الدولي
١٨ نوفمبر	مقابلة مع سعاد الإمام التلفزيون الكويتي و السعودي
١٩ نوفمبر	صحفي ياباني Doi
٢١ نوفمبر	التلفزيون الفرنسي
٢٥ نوفمبر	توبياس بوم، مدير مكتب القدس، صحيفة الفايننشال تايمز
٢٧ نوفمبر	ميشو إنوي، مراسل الشرق الأوسط وأفريقيا، المكتب العام، صحيفة أسهاي شيمبون (Asahi Shimbun)، اليابان
٥ ديسمبر	جيمس تيبيل، مراسل مكتب القدس، إذاعة صوت أميركا
٢٧ ديسمبر	بيوتر جوركي، التلفزيون البولندي، برنامج الأخبار

## إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٧

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار العام ٢٠٠٧ مجموعة كبيرة من المنشورات، وفقاً لما تضمنته النشاطات الواردة في الخطط السنوية لوحدة المركز. وتشمل إصدارات المركز ما يلي: بيانات صحفية؛ تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح؛ تطورات العمليات الانتخابية؛ تطورات ميدانية متعلقة بالحصار؛ المنظار (النشرة الإعلامية للمركز)؛ دراسات وتقارير؛ مطويات توعية؛ أوراق موقف؛ مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة؛ أوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية؛ وبوسترات.

### (١) البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠٠٦ أصدر المركز (١٧٧) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بينها (١٢٦) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٥١) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٣) بيانات صحفية في مناسبات دولية.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠٠٧

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	١٧ يناير	تطوير الديمقراطية	وفاة فلسطيني في معتقل النقب الصحراوي
٢	٤ فبراير	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعد من جرائم حربها في الضفة الغربية وتقتل ستة مواطنين فلسطينيين خلال يومين
٣	٧ فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى التدخل الفوري لوقف تدمير المقدسات الإسلامية في مدينة القدس المحتلة
٤	١١ فبراير	البحث الميداني	في ظل استمرار الصمت الدولي: سلطات الاحتلال الإسرائيلي ماضية في تهويد مدينة القدس الغربية المحتلة
٥	٢٦ فبراير	البحث الميداني	لليوم الثاني على التوالي قوات الاحتلال تنفذ عملية عسكرية واسعة في مدينة نابلس
٦	٢٨ فبراير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد من عملياتها العسكرية في الضفة الغربية المركز يدين جريمة اغتيال ثلاثة نشطاء فلسطينيين في جنين

٧	٨ مارس	البحث الميداني	المركز يدين احتجاز قوات الاحتلال لنشطة في مجال حقوق الإنسان ومنعها من السفر إلى الضفة الغربية
٨	١٨ إبريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال تعدم ناشطاً فلسطينياً بعد إلقاء القبض عليه في محافظة جنين
٩	٢٢ إبريل	البحث الميداني	مقتل ثمانية فلسطينيين، من بينهم طفلة، في غضون أربع وعشرين ساعة
١٠	٢٠ مايو	البحث الميداني	مقتل ٢٢ مواطناً فلسطينياً، تسعة منهم من المدنيين، بينهم أربعة أطفال، وإصابة ٨٦ آخرين بجراح
١١	٢١ مايو	البحث الميداني	مقتل ١٣ مواطناً جديداً، سبعة منهم من أفراد عائلة واحدة، من بينهم طفلان
١٢	٢٤ مايو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين الإجراءات التي أفضت إلى وفاة مريض على "حاجز بيت حانون" ايرز
١٣	٢٧ مايو	البحث الميداني	أضرار جسيمة تلحق بمقر المركز في جباليا والعديد من الممتلكات والأعيان المدنية جراء القصف الإسرائيلي المتواصل على شمال القطاع
١٤	٢ يونيو	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل بدم بارد طفلين فلسطينيين، وتصيب ثالث في شمال القطاع وتعدم ناشطاً في جنوبه
١٥	٢٧ يونيو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قطاع غزة مهدد بكارثة إنسانية غير مسبوقة، الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر سيؤدي إلى كارثة إنسانية محققة
١٦	٢٧ يونيو	البحث الميداني	مقتل أحد عشر مواطناً فلسطينياً، ستة منهم من المدنيين العزل، من بينهم طفلان وشقيقتان، وإصابة أكثر من ٥٠ مواطناً بجراح
١٧	١ يوليو	البحث الميداني	مقتل سبعة مدنيين فلسطينيين، وإصابة عشرة آخرين بجراح في غارتين جويتين
١٨	٢ يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من كارثة إنسانية تفاقم معاناة العالقين على معبر رفح الحدودي بسبب استمرار إغلاقه
١٩	٥ يوليو	البحث الميداني	في عملية توغل واسعة النطاق لا تزال مستمرة في مخيم البريج، قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل ستة من أفراد المقاومة الفلسطينية، وتصيب عشرة مواطنين، من بينهم ستة مدنيين بجراح
٢٠	١٥ يوليو	البحث الميداني	المركز يدين استهداف قوات الاحتلال للمتعمد لأحد الصحفيين
٢١	١٨ يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والصحية للعالقين على معبر رفح الحدودي، بوفاة مواطنة من العالقين، وارتفاع عدد المتوفين من المرضى إلى ١٦ شخصا

٢٢	١ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	من بينهم ٢٥٠ من مرضى الكلى، نقص الأدوية يهدد حياة مئات المرضى في قطاع غزة
٢٣	١ أغسطس	المساعدة القانونية	النيابة العسكرية الإسرائيلية تقرر الإفراج عن المعتقل زياد إحسان الهندي بدون كفالة مالية
٢٤	٢ أغسطس	تطوير الديمقراطية	وفاة أسير فلسطيني في سجن نفحة الصحراوي
٢٥	١٤ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل أربعة مواطنين فلسطينيين، منهم مدنيان، احدهما امرأة مسنة، وتصيب أربعة عشر آخرين بجراح
٢٦	١٦ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	توفي عقب منعه من الوصول للمشفى لمتابعة حالته الصحية المركز يدين حرمان مواطن فلسطيني من العلاج مما أسفر عن وفاته
٢٧	٢١ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	غزة تغرق في ظلام دامس، أوقفوا العقوبات الجماعية ضد السكان المدنيين
٢٨	٢١ أغسطس	البحث الميداني	في أحدث جرائم القتل خارج إطار القانون، قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل ستة فلسطينيين في مخيم البريج، وسط القطاع
٢٩	٢٢ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تعتقل ٨ صيادين في بحر رفح
٣٠	٢٦ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل ناشطين فلسطينيين في جنين، وتصيب ثلاثة آخرين، ارتفاع عدد ضحايا هذه الجرائم إلى ٦٥٧ شخصاً منذ بدء الانتفاضة
٣١	٢٦ أغسطس	البحث الميداني	وفاة معتقل فلسطيني في سجن الرملة
٣٢	٣٠ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تغتال طفولة ثلاثة فلسطينيين في بلدة بيت حانون، ارتفاع عدد الأطفال ضحايا جرائم الاحتلال منذ بدء الانتفاضة وحتى اللحظة إلى ٧٩٧ طفلاً
٣٣	٢٣ سبتمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك حق الفلسطينيين في حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في رمضان
٣٤	٢٧ سبتمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد من جرائمها في قطاع غزة وتقتل ١١ مواطناً فلسطينياً، وتصيب ٣٠ آخرين بجراح خلال تسع ساعات
٣٥	٢١ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	توقف غرف العمليات الجراحية في مستشفيات قطاع غزة يهدد مئات المرضى بالموت
٣٦	٢٣ أكتوبر	المساعدة القانونية	عقب استشهاد الأسير محمد ساطي محمد الأشقر جراء الاستخدام المفرط للقوة داخل معتقل النقب المركز يطالب بلجنة تحقيق دولية محايدة و بضممان وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه المعتقلين الفلسطينيين

ترك ملقى على الأرض لحوالي ساعة داخل المعبر رغم خطورة وضعه الصحي، استمرار إعاقة مرضى القطاع على حاجز بيت حانون (إيريز) يفضي لوفاة مريض آخر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٤ أكتوبر	٣٧
سلطات الاحتلال الحربي تفرض عقوبات جماعية جديدة على الشعب الفلسطيني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحذر من تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٥ أكتوبر	٣٨
مؤسسات حقوق إنسان تلتزم للعليا وتطالب بإصدار أمر احترازي يمنع تشويش تزويد قطاع غزة بالكهرباء والوقود	المساعدة القانونية	٢٨ أكتوبر	٣٩
إصرار سلطات الاحتلال على عرقلة ومنع مرضى القطاع من العلاج رغم خطورة أوضاعهم الصحية يؤدي لوفاة مريض جديد	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٩ أكتوبر	٤٠
في قصف إسرائيلي لموقع شرطة بخان يونس مقتل أربعة من أفراد الشرطة الفلسطينية أثناء قيامهم بحراسة الموقع	البحث الميداني	٣١ أكتوبر	٤١
نجاة باحث المركز ومتطوع بأعجوبة، مقتل أربعة مدنيين فلسطينيين في قصف إسرائيلي لغرفة حراسة مصنع مدني شمالي قطاع غزة	البحث الميداني	٤ نوفمبر	٤٢
قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تحظى بالحصانة القانونية في استمرار إجراءاتها التعسفية بحق مرضى (القطاع على معبر بيت حانون (إيريز	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٤ نوفمبر	٤٣
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى الإفراج الفوري عن طبيب رافق ابنه للعلاج في الأردن	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	١٣ نوفمبر	٤٤
المركز يدين حرمان مواطن فلسطيني من العلاج ما أسفر عن وفاته	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	١٨ نوفمبر	٤٥
مرضى القطاع يصارعون الموت بسبب الحصار، وفاة طفل جديد بسبب عرقلة دخوله إلى مستشفى يخلف في إسرائيل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٠ نوفمبر	٤٦
مصير نحو ثلاثة آلاف طالبة وطالب جامعات ومدارس الخارج مهدد بالضياع بسبب الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٢ نوفمبر	٤٧
وفاة مواطنة فلسطينية بسبب منعها من السفر للعلاج	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٧ نوفمبر	٤٨
سلطات الاحتلال تفرض عقوبات جماعية جديدة وتقلص إمدادات الوقود للقطاع ٧٠٪ من محطات الوقود في قطاع غزة تتوقف كلياً عن العمل واستمرار تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٩ نوفمبر	٤٩

٥٠	٣ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في ذكرى اليوم العالمي للمعاق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو المجتمع الدولي للوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة التي تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد الأشخاص الفلسطينيين المعاقين في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٥١	٢٠ ديسمبر	المساعدة القانونية	المركز يطالب بتشكيل لجنة تحقيق محايدة للكشف عن ملابسات وفاة المعتقل فادي أبو الرب

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٧

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٧ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو إلى وقف أعمال العنف الدامية بين حركتي فتح وحماس
٢	٢٢ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الاعتداء على مكتب قناة العربية الفضائية
٣	٢٤ يناير	تطوير الديمقراطية	وفاه معتقل لدى القوة التنفيذية المساندة في ظروف وفاة مشتبته فيها
٤	٢٧ يناير	تطوير الديمقراطية	هل نحن فخورون بهذا؟ ١٩ قتيلًا، بينهم طفلان، وأكثر من ٧٠ مصابًا حاصلة الأحداث الدامية والمخجلة بين حركتي حماس وفتح
٥	٤ فبراير	تطوير الديمقراطية	أسوأ بأكثر الاجتياحات الإسرائيلية دموية: مقتل ٢٩ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين بجراح في تجدد أعمال الاقتتال الداخلي الفلسطيني
٦	٢٥ فبراير	تطوير الديمقراطية	مقتل أربعة مواطنين في خان يونس
٧	٢٧ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين مقتل ثلاثة نساء من مدينة غزة على أيدي مسلحين مجهولي الهوية
٨	٨ مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	أمام معبر رفح البري وفاة مواطن وإصابة ٨ آخرين جراء تدافع المواطنين
٩	١٢ مارس	تطوير الديمقراطية	ألن جونستون... أسفون هؤلاء ليسوا منا
١٠	١٧ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استهداف مكعب مدير عمليات (الأونروا) شمال غزة
١١	٢٥ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أعمال العنف والاعتداء على سيادة القانون
١٢	٢٧ مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في أخطر كارثة بيئية تواجه شمال قطاع غزة إنهيار السواتر الترابية في مجمع الصرف الصحي يؤدي إلى وفاة أربعة أشخاص وتشريد مئات العائلات من سكان القرية البدوية، وفقدان عدد آخر من سكان المنطقة

١٣	٢٨ مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	ارتفاع عدد ضحايا كارثة القرية البدوية (أم النصر) البيئية إلى خمسة ضحايا
١٤	٣ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يجدد دعوته لتكثيف الجهود لضمان الإفراج عن ألن جونستون
١٥	١٩ إبريل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو السلطة الفلسطينية إلى الاستجابة الفورية للمطالب العادلة لموظفي بلديات القطاع، درءاً لكارثة بيئية شاملة تحيط بقطاع غزة
١٦	٧ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة الأحداث الدامية في مدينة رفح مقتل مواطن، وإصابة ٧ آخرين، بينهم ٢ أطفال
١٧	١٤ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الرئيس والحكومة بتحمل مسؤولياتهم الدستورية مقتل ٤ مواطنين، وإصابة ٣٠ آخرين، بينهم ٣ أطفال، في تجدد أعمال الاقتتال الداخلي
١٨	١٧ مايو	تطوير الديمقراطية	نكبة جديدة تطال الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٢ قتيل، وعشرات الإصابات جراء أعمال الاقتتال والانتقام الدامية في قطاع غزة
١٩	٢٠ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بتشكيل لجنة تحقيق قضائية في أحداث غزة، ٤٧ قتيلاً وعشرات المصابين حصيلة أعمال الاقتتال الداخلي
٢٠	١٠ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تجدد أعمال الاقتتال الداخلي في رفح
٢١	١١ يونيو	تطوير الديمقراطية	أعمال اقتتال دامية في غزة في اليوم الأول لامتحانات الثانوية العامة
٢٢	١٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	قطاع غزة يغرق في بحر من الدماء في الصراع الدائرة بين حركتي فتح وحماس
٢٣	١٣ يونيو	البحث الميداني	يوم آخر دامي ٣٦، قتيلاً جديداً و٢٥٠ جريحاً في الحرب المستمرة بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة
٢٤	١٤ يونيو	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا في النزاع المسلح بين حركتي فتح وحماس إلى ٨٤ قتيلاً، ٢٢ منهم من المدنيين العزل من بينهم طفلان وخمس نساء، ونحو ٦٠٠ جريحاً حتى اللحظة
٢٥	١٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	نداء عاجل إلى الحكومة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس
٢٦	١٨ يونيو	تطوير الديمقراطية	لا بديل عن الحوار السياسي، موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الأزمة الراهنة في قطاع غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية
٢٧	٢٠ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام
٢٨	٢٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	الجميع مطالب بالحفاظ على انتظام القضاء المدني المركز يحذر من انعكاسات الأزمة القائمة على أوضاع السلطة القضائية في قطاع غزة

المركز يطالب بتحييد المجتمع المدني وعدم المس به في الأزمة القائمة	تطوير الديمقراطية	٢٣ يونيو	٢٩
المركز يطالب بالإخلاء الفوري لمقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من عناصر القوة التنفيذية	تطوير الديمقراطية	٢٥ يونيو	٣٠
المركز ينظر بخطورة بالغة إلى مداهمة مقر محافظة غزة من قبل القوة التنفيذية	تطوير الديمقراطية	٢٧ يونيو	٣١
المركز يطالب مجدداً بتحييد المجتمع المدني الفلسطيني وعدم المس به في الأزمة السياسية القائمة	تطوير الديمقراطية	٢ يوليو	٣٢
المركز الفلسطيني يرحب بالإفراج عن ألن جونغتون	تطوير الديمقراطية	٤ يوليو	٣٣
نداء عاجل لسرايا القدس بالحفاظ على حياة أحد المشتبه بهم بالتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية وتسليمه للسلطة الوطنية الفلسطينية	تطوير الديمقراطية	٥ يوليو	٣٤
تأكيداً على حرمة الجامعات واحترام الحريات الأكاديمية، المركز يطالب بالتحقيق الفوري في ظروف اقتحام جامعة الأزهر	تطوير الديمقراطية	٨ يوليو	٣٥
الرئيس يرسم بتدمير السلطة القضائية والحياة المدنية ويعسكرة المجتمع	تطوير الديمقراطية	١٠ يوليو	٣٦
المركز يطالب بالتحقيق في وفاة سجين في ظروف مشتبه بها في سجن غزة المركزي	تطوير الديمقراطية	١١ يوليو	٣٧
المركز يطالب بالتحقيق في اعتداءات على عدد من الصحفيين وفي سوء معاملة معتقلين على أيدي أفراد القوة التنفيذية	تطوير الديمقراطية	١٥ يوليو	٣٨
وفاة مواطن بعد حجزه وتعذيبه في سجن المشتل بغزة	تطوير الديمقراطية	١٦ يوليو	٣٩
تعرض ضباط أمن للاعتقال والتعذيب في غزة	تطوير الديمقراطية	١٦ يوليو	٤٠
المركز يدين ممارسة التعذيب في قطاع غزة	تطوير الديمقراطية	١٧ يوليو	٤١
المركز يدين الاعتداء على عضو المجلس التشريعي أحمد الحاج علي في مدينة نابلس	تطوير الديمقراطية	١٨ يوليو	٤٢
إصابة مواطنين، أحدهما طفل، على أيدي القوة التنفيذية في رفح	تطوير الديمقراطية	١٩ يوليو	٤٣
أنقذوا القضاء المدني في قطاع غزة قبل الانهيار الكامل	تطوير الديمقراطية	٢٢ يوليو	٤٤
المركز يدين مقتل ثلاث فتيات في ظروف غامضة بقطاع غزة	تطوير الديمقراطية	٢٢ يوليو	٤٥
مداهمة مقر جمعية تطوير بيت لاهيا من قبل القوة التنفيذية شمال غزة	تطوير الديمقراطية	٢٢ يوليو	٤٦
المركز يطالب بالتحقيق في جريمة الاعتداء على عضو المجلس التشريعي أشرف جمعة في رفح	تطوير الديمقراطية	٢٤ يوليو	٤٧

٤٨	٢٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على مسيرة في رفح واعتقال أحد المشاركين وإخضاعه للتعذيب على أيدي القوة التنفيذية
٤٩	٢٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الأحداث الدامية بين كتلتي (الشبيبة) و(الإسلامية) داخل حرم جامعة النجاح الوطنية في نابلس
٥٠	٢٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اقتحام مقر تلفزيون أفاق في مدينة نابلس وتدمير محتوياته
٥١	٢٩ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بتشديد العقوبات في جرائم القتل على خلفية الشرف
٥٢	٣٠ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة ٩ مواطنين، بينهم ٦ أصيبوا بأعيرة نارية خلال حملات اعتقال نفذتها القوة التنفيذية في قطاع غزة
٥٣	٣٠ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة إلى احتجاز موزعي الصحف اليومية الفلسطينية على أيدي القوة التنفيذية وتأخير توزيعها
٥٤	٣١ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة لتعرض عناصر من كتائب القسام لأحد محاميه
٥٥	٣١ يوليو	تطوير الديمقراطية	العثور على جثة أحد ضباط جهاز المخابرات العامة بعد اختفائه وتعرضه للتعذيب في رفح
٥٦	١ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل ضابط في الأمن الوطني برتبة نقيب على أيدي مسلحين
٥٧	٢ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة إلى منع بث برنامج (خط احمر) لصالح تلفزيون فلسطين من غزة
٥٨	٢ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المنازعات السياسية تطال قطاع التعليم، الناجحين في الثانوية العامة مهددون بفقدان فرصتهم في التعليم الجامعي
٥٩	٢ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل ثلاثة مواطنين، وإصابة ٨ آخرين جراء الاشتباكات المسلحة بين القوة التنفيذية وسرايا القدس في غزة
٦٠	٧ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل طفلين جراء انفجار غامض في بيت حانون شمال غزة
٦١	٩ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالإفراج الفوري عن د. جمعة السقا
٦٢	١٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب القوة التنفيذية بالتراجع عن قرار منع تنظيم المسيرات بدون إذن رسمي منها
٦٣	١٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو للتحقيق في أحداث بيت حانون
٦٤	١٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تفريق اعتصام سلمي والاعتداء على عدد من الصحفيين ومكتب قناة العربية على أيدي أفراد القوة التنفيذية في غزة

٦٥	١٥ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	لتجنيب السكان مخاطر كارثة بيئية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى تحقيق المطالب العادلة لعمال وموظفي بلديات القطاع لضمان تقديم الخدمات الأساسية للسكان فيها
٦٦	١٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل اثنين من عناصر القوة التنفيذية، وإصابة ٧ آخرين، بينهم امرأة، في اشتباكات مسلحة مع إحدى العائلات بمدينة غزة
٦٧	١٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	جريمة قتل جديدة على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة) شمال غزة
٦٨	١٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية والمساعدة القانونية	لا صلاحية لوزير العدل المكلف بوقف عمل النائب العام
٦٩	١٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية والمساعدة القانونية	المركز يدين الاعتداء على النائب العام ومعاونيه
٧٠	١٩ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف اختطاف وقتل مواطن من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة
٧١	٢٠ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدعو للتحقيق في ظروف تعرض مواطنين للضرب والاهانة
٧٢	٢٠ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحذر من انهيار الخدمات الصحية في قطاع غزة
٧٣	٢٥ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق الفوري في الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيين والمسيرة في غزة
٧٤	٢٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه إزاء محاولة اعتقال الصحفي صخر أبو العون على أيدي القوة التنفيذية في غزة
٧٥	٢٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطن وإصابة ثلاثة آخرين، بينهم امرأة، في حوادث تتصل بحالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح
٧٦	٢٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بإلغاء قرار مدير شرطة نابلس بالحصول على تصريح مسبق لتنظيم المسيرات السلمية
٧٧	٢٧ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه إزاء اعتقال عدد من أنصار حركة فتح، وإخضاعهم للتعذيب على أيدي القوة التنفيذية
٧٨	٢٨ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطر بخطورة لقرار حل ١٠٣ منظمة أهلية
٧٩	٢ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو إلى التحقيق في أحداث غزة ورفع
٨٠	٣ سبتمبر	البحث الميداني	استمرار حملات الاعتقال ضد أنصار حركة حماس في الضفة الغربية، تعريض عائلات المعتقلين للتكيد، وإخضاع معتقلين للتعذيب وإساءة المعاملة
٨١	٣ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو للتحقيق في ظروف مقتل الفتى محمد قديح على معبر رفح

موقف المركز من القرار بقانون بشأن الانتخابات	تطوير الديمقراطية	٤ سبتمبر	٨٢
المركز يطالب بالتحقيق في ظروف اختطاف وتعذيب عدد من المواطنين	تطوير الديمقراطية	٥ سبتمبر	٨٣
المركز يدعو للتحقيق في جرائم التعذيب على أيدي القوة التنفيذية	تطوير الديمقراطية	٥ سبتمبر	٨٤
المركز يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة	تطوير الديمقراطية	٨ سبتمبر	٨٥
قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة لفض مهرجان طلابي وتعتدي على عدد من الصحفيين في الخليل	البحث الميداني	١٠ سبتمبر	٨٦
المركز يدين الاعتداء على مكتب وطن للصحافة في مدينة غزة	تطوير الديمقراطية	١٦ سبتمبر	٨٧
المركز يدين استمرار التعذيب على أيدي كتائب القسام والتنفيذية	تطوير الديمقراطية	١٦ سبتمبر	٨٨
المركز يدعو للتحقيق في جرائم التعذيب والتكيل على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية	البحث الميداني	١٩ سبتمبر	٨٩
التعيينات في النيابة العامة بغزة استمرار للإجراءات غير القانونية	تطوير الديمقراطية والمساعدة القانونية	١٩ سبتمبر	٩٠
قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة لفض مسيرة نسوية سلمية	البحث الميداني	٢٢ سبتمبر	٩١
المركز يدعو للتحقيق في جرائم التعذيب على أيدي القوة التنفيذية	تطوير الديمقراطية	٢٤ سبتمبر	٩٢
تشكيل مجلس العدل الأعلى غير قانوني واغتصاب لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى	تطوير الديمقراطية والمساعدة القانونية	٢٤ سبتمبر	٩٣
المركز يدعو للتحقيق في أحداث مخيم خان يونس ومستشفى أبو يوسف النجار	تطوير الديمقراطية	١ أكتوبر	٩٤
المركز يدين استمرار التعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية	تطوير الديمقراطية	١ أكتوبر	٩٥
المركز يدين اختطاف وتعذيب أحد نشطاء الجبهة الشعبية في غزة	تطوير الديمقراطية	٢ أكتوبر	٩٦
المركز يدعو للتحقيق في إصابة امرأة وابنها	تطوير الديمقراطية	٢ أكتوبر	٩٧
المركز يدعو للتحقيق في أحداث عبسان الكبيرة	تطوير الديمقراطية	٢ أكتوبر	٩٨
المركز يتابع بقلق المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في غزة	تطوير الديمقراطية	٤ أكتوبر	٩٩
المركز يدين اعتقال طاقم فضائية (اقرأ) في رام الله وتعريض أفرادها للتعذيب على أيدي جهاز الأمن الوقائي	البحث الميداني	٨ أكتوبر	١٠٠
الأمن الوقائي يرفض تطبيق قرار قضائي بالإفراج عن المعتقل أبو عرقوب	تطوير الديمقراطية	١١ أكتوبر	١٠١

١٠٢	١١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطن على أيدي الشرطة الفلسطينية في طولكرم
١٠٣	١٦ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اقتحام مجمع المحاكم ويدعو السلطة للتحقيق
١٠٤	١٧ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطنين، أحدهما طفل، وإصابة اثنين آخرين على أيدي أفراد الأمن في قلقيلية وغزة
١٠٥	١٨ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	مقتل أربعة أشخاص وإصابة ٢٤ آخرين في اشتباكات مسلحة بين الشرطة وإحدى العائلات
١٠٦	٢١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في وفاة مواطن كان محتجزاً لدى مسلحين
١٠٧	٢١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل ٤ مواطنين وإصابة ٢٣ آخرين في مدينتي غزة ورفح
١٠٨	٢٢ أكتوبر	البحث الميداني	المركز يدين استمرار التعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ويطالب بالتحقيق فيها
١٠٩	٢٣ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	الأمن الوقائي يرفض تطبيق قرارات قضائيين بالإفراج عن اثنين من المعتقلين في الضفة الغربية
١١٠	٢٨ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	في مدينة قلقيلية: مقتل ثلاث فتيات في جريمتين منفصلتين على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة)
١١١	٢٨ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين التهديدات التي تتعرض لها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
١١٢	٦ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	تسعة جرحى في اشتباكات مسلحة بين مسلحين وأجهزة الأمن الفلسطينية في مخيم بلاطة
١١٣	٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	مقتل ٢ مواطنين، وإصابة ١١ آخرين منذ مطلع الأسبوع الحالي في قطاع غزة
١١٤	٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال صحفيين لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل
١١٥	١٢ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	الحوار السياسي هو الحل الوحيد للخروج من أزمة المجلس التشريعي
١١٦	١٢ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استخدام القوة المفرطة والمميتة بحق المدنيين في غزة
١١٧	١٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اقتحام منزل الدكتور كمال الشرايبي من قبل الشرطة الفلسطينية ومصادرة بعض ممتلكاته
١١٨	١٤ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من كارثة بيئية وصحية جراء انتشار أكوام القمامة
١١٩	١٩ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو للتحقيق في جرائم التعذيب على أيدي الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة

١٢٠	٢٦ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في الاعتداء على مسيرة سلمية في مخيم الشاطئ واعتقال عدد من المشاركين فيها، أحدهم طفل
١٢١	٢٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استخدام القوة المفرطة من قبل أجهزة الأمن في تفريق المسيرات السلمية في مدن الضفة الغربية
١٢٢	٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية والمساعدة القانونية	منظمات حقوق الإنسان تدين الاستيلاء على مجمع المحاكم
١٢٢	٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق لإجراءات الحكومة المقالة بغزة تجاه بلدية غزة
١٢٤	٩ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف اختطاف ثلاثة مواطنين وتعرضهم للتعذيب وإطلاق النار في غزة
١٢٥	١٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في وفاة معتقل في ظروف مشتبه بها في سجن غزة المركزي
١٢٦	٣٠ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بوقف الاعتداءات على مقرات حركة فتح والمؤسسات المقربة منها في غزة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠٠٧

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٧ مارس	المرأة والطفل	في اليوم العالمي للمرأة ليكن شعارنا نعم للحياة لا للموت
٢	٢٥ نوفمبر	المرأة والطفل	في ذكرى اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء "النساء الفلسطينيات يدفعن ثمناً باهظاً يصل حد فقدانهن الحق في الحياة"
٣	٢٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بوقف استخدام عقوبة الإعدام

## ٢) تطورات ميدانية حول حالة الانفلتات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة جديدة استحدثتها وحدة تطوير الديمقراطية في المركز كأداة لتسليط الضوء على التصاعد غير المسبوق لحالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح التي استشرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم إعدادها في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر من هذه السلسلة ١١٦ نشرة على مدار العام ٢٠٠٧، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

موضوع البيان	تاريخ الإصدار	الرقم
مقتل مواطن في نابلس، وإلحاق أضرار مادية في العديد من المحلات التجارية في رام الله والبيرة	٩ يناير	١
مقتل مواطنين، وإصابة خمسة آخرين، أحدهم في حالة الخطر، وبينهم طفلين، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به في مدينتي غزة وخان يونس	١٢ يناير	٢
مقتل مواطنة خلال شجار عائلي بمخيم البريج وسط قطاع غزة	٢٢ يناير	٣
استمرار حالة الفوضى الأمنية في قطاع غزة مقتل مواطنة وإصابة أربعة آخرين، بينهم امرأة، وتفجير منتجع سياحي	٢٢ يناير	٤
مقتل مواطن بمدينة رفح جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية	٢٤ يناير	٥
الإفراج عن نائب القنصل الفرنسي ومرافقيه بعد احتجازهم عدة ساعات في مدينة نابلس	٢٤ يناير	٦
إصابة سبعة مواطنين بجراح، بينهم طفلان، في حادثين منفصلين في قطاع غزة	٢٥ يناير	٧
استمرار أعمال الاقتتال الداخلي	٢٨ يناير	٨
استمرار أعمال الاقتتال الداخلي	٢٩ يناير	٩
المركز يرحب بالتوصل إلى اتفاق بين حركتي حماس وفتح برعاية مصرية مقتل ٣٢ مواطناً، وإصابة أكثر من ١٢٠ آخرين بجراح، جراء أعمال الاقتتال الداخلي	٣٠ يناير	١٠
مقتل مواطن، وإصابة آخر في مدينة خان يونس وغزة على أيدي مسلحين مجهولين	٣١ يناير	١١
مقتل أحد أفراد كتائب القسام، وإصابة ثلاثة آخرين برصاص مسلحين مجهولين في مدينة غزة	٧ فبراير	١٢
إصابة ستة مواطنين، بينهم طفل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	١٤ فبراير	١٣
مقتل مواطن، شمال قطاع غزة جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية	١٤ فبراير	١٤
حرق مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون في جباليا على أيدي مجهولين	٢١ فبراير	١٥
مقتل مواطن، وإصابة اثنين آخرين جراء العبث بالسلاح	٢١ فبراير	١٦
مقتل مواطن، وإصابة ١٢ آخرين، بينهم طفل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به في غزة ودير البلح	٢٢ فبراير	١٧
مقتل طفل، وإصابة مواطنين آخرين، بينهما طفل جراء العبث بالسلاح في غزة والشمال	٢٦ فبراير	١٨

مقتل مواطن، وإصابة ١٠ آخرين، بينهم طفلان، في قطاع غزة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	٤ مارس	١٩
مقتل مواطن، وإصابة اثنان آخرا، بينهما طفل، جراء العبث بالسلاح	٦ مارس	٢٠
إصابة طفلتين، إحداهما بجراح خطيرة، جراء إطلاق النار في حفل زفاف بمدينة غزة	٨ مارس	٢١
مقتل أحد أفراد القوة التنفيذية، وإصابة ٦ مواطنين آخرين، خلال اشتباكات مسلحة بين القوة التنفيذية وكتائب الأقصى في بلدة بيت حانون	١١ مارس	٢٢
مقتل أحد أفراد القسام، وإصابة ١٤ آخرين، بينهم طفل، في غزة والشمال	١٤ مارس	٢٣
العثور على جثة مواطنة في منطقة السودانية شمال قطاع غزة	١٥ مارس	٢٤
مقتل مواطن وإصابة ٧ آخرين، بينهم ٢ أطفال، جراء استمرار الاشتباكات المسلحة في شمال غزة	١٥ مارس	٢٥
مقتل مواطن وإصابة ١٢ آخرين، بينهم ٣ أطفال جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	١٨ مارس	٢٦
مقتل طفلة وإصابة ثلاثة آخرين، بينهم امرأتان في نزاع عائلي برفح	١٩ مارس	٢٧
اختطاف رئيس محكمة بداية جنين	١٩ مارس	٢٨
مقتل مواطن وإصابة ١٠ آخرين، بينهم أربعة أطفال، وأربعة نساء في انفجار داخلي بغزة	٢٠ مارس	٢٩
تجدد أعمال العنف بين أنصار فتح وحماس مقتل مواطنين، وإصابة ١٨ آخرين، وأعمال اختطاف متبادلة في غزة والشمال	٢٢ مارس	٣٠
العثور على جثة مواطن، وسرقة سيارة تابعة للأونروا في غزة	٢٢ مارس	٣١
مقتل مواطن ووفاة آخر متأثراً بجراحه جراء العبث بالسلاح	٢٦ مارس	٣٢
إصابة ستة مواطنين في اشتباكات بين عناصر من حركتي فتح وحماس في رفح	٢٧ مارس	٣٣
إصابة خمسة مواطنين، بينهم أم وطفلاها جراء استهداف أحد قادة القسام من قبل مسلحين مجهولين في غزة	٢٩ مارس	٣٤
إصابة ٨ مواطنين على أيدي القوة التنفيذية وكتائب القسام في بلدة جباليا	٢٩ مارس	٣٥
مقتل مواطن، وإصابة ١٢ آخرين، بينهم ثلاثة أطفال جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية	٢ إبريل	٣٦
مقتل ثلاثة مواطنين، بينهم طفل، وإصابة ٢٢ آخرين، بينهم ٨ أطفال جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	٢ إبريل	٣٧
تفجير مقهيان لخدمات الانترنت في رفح ومخيم جباليا	٣ إبريل	٣٨
إصابة مواطن، واختطاف آخر، في أعمال عنف شمال غزة	٣ إبريل	٣٩
إصابة ١٦ مواطناً، بينهم طفلين وأربع نساء، في اشتباكات مسلحة بين حماس وفتح في خان يونس وشمال غزة	٨ إبريل	٤٠
إصابة ٩ مواطنين، بينهم طفلان وامرأة، جراء سوء استخدام السلاح أبو العبث به	٨ إبريل	٤١

ثلاث محاولات اختطاف في قطاع غزة	٨ إبريل	٤٢
مقتل أربعة مواطنين جراء اشتباكات عائلية دامية في خان يونس	١٠ إبريل	٤٣
مقتل مواطن في خان يونس وإصابة آخر في الشمال	١١ إبريل	٤٤
حرق جمعية العطاء الخيرية في بلدة بيت حانون على أيدي مجهولين	١١ إبريل	٤٥
وفاة مواطنة من غزة على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف	١٢ إبريل	٤٦
مقتل مواطنان وإصابة ٦ آخرين جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية	١٢ إبريل	٤٧
استهداف جمعية ثقافية في غزة ومحل لتأجير أجهزة الصوت في رفح	١٥ إبريل	٤٨
إصابة ١٠ مواطنين، بينهم ٤ أطفال جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	١٥ إبريل	٤٩
مقتل مواطنين، وإصابة طفل وامرأة على أيدي مسلحين مجهولين في مدينتي خان يونس وغزة	١٦ إبريل	٥٠
مقتل مواطن وإصابة آخر جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية	١٧ إبريل	٥١
تفجير سيارة مديرة مطعم الروتس على أيدي مجهولين في مدينة غزة	١٨ إبريل	٥٢
استهداف المدرسة الأمريكية من قبل مجهولين في غزة	٢٢ إبريل	٥٣
تصعيد جديد في حالة الانفلات الأمني في قطاع غزة مقتل ثلاثة مواطنين، وإصابة ١٣ آخرين	٢٣ إبريل	٥٤
مقتل طفلين، وإصابة ٩ مواطنين آخرين، بينهم طفلان جراء سوء استخدام السلاح والعبث به	٢٤ إبريل	٥٥
مقتل امرأة، وإصابة ٥ آخرين، بينهم طفلة وأربع نساء في شجار عائلي بمخيم البريج	٢٦ إبريل	٥٦
مقتل مواطن، وإصابة تسعة آخرين، بينهم طفل، جراء سوء استخدام السلاح والعبث به	٢٩ إبريل	٥٧
مقتل مواطن، وإصابة آخر في شجار عائلي بمدينة غزة	٣٠ إبريل	٥٨
مقتل مواطنة، وإصابة ٩ آخرين، بينهم ٢ أطفال جراء سوء استخدام السلاح والعبث به	٦ مايو	٥٩
اقتحام مبنى جامعة الأقصى من قبل مسلحون في مدينة غزة	٧ مايو	٦٠
مقتل فتاة في مدينة رفح على خلفية ما يسمى بـ (قضايا الشرف)	٨ مايو	٦١
اختطاف أحد أفراد المباحث العامة وسط قطاع غزة، وإصابة مواطنين، أحدهما طفل، والاعتداء على مقر شركة الاتصالات، ومصور صحفي من قبل إحدى العائلات في خان يونس	١٠ مايو	٦٢
مقتل مواطن، وإصابة اثنين آخرين، بينهما طفلة جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية	١٠ مايو	٦٣
إصابة ٦ مواطنين، بينهم طفلة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به	١٢ مايو	٦٤
مقتل مواطنين، وإصابة ستة آخرين، بينهم امرأة، جراء تجدد الاشتباكات المسلحة في غزة والشمال	١٢ مايو	٦٥

مقتل فتى في انفجار غامض بمدينة رفح	٢١ مايو	٦٦
مقتل مواطنين، وإصابة ١٢ آخرين في غزة وطوباس	٢٧ مايو	٦٧
إصابة مدير ديوان قاضي قضاة المحاكم الشرعية، وإطلاق سراح مدير عام وزارة المالية بعد اختطافه على أيدي مسلحين في مدينة غزة	٢٩ مايو	٦٨
مقتل مواطنين، وإصابة ٩ آخرين، بينهم امرأتين جراء سوء استخدام السلاح	٢ يونيو	٦٩
تفجير مقهى لخدمات الانترنت في النصيرات وكافتيريا في الشمال	٤ يونيو	٧٠
مقتل مواطن، وإصابة ٦ آخرين، بينهم طفلان وامرأة، جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية	٤ يونيو	٧١
إصابة ٧ مواطنين، بينهم ٥ أطفال جراء العبث بالسلاح في قطاع غزة	٦ يونيو	٧٢
مقتل مواطن وإصابة ستة آخرين في اشتباك مسلح بين الشرطة الفلسطينية ومشتبه بهم بالاتجار بالمخدرات في مخيم جباليا	١٠ يونيو	٧٣
استمرار حالة الانفلات الأمني في قطاع غزة مقتل مواطن جراء انفجار جسم مشبوه، وتفجير صالون للحلاقة في مدينة خان يونس	٢٧ يونيو	٧٤
مقتل مواطنين، بينهما امرأة، وإصابة شاب جراء سوء استخدام السلاح في رفح وغزة	١ يوليو	٧٥
اختطاف تسعة من طلبة الجامعة الإسلامية من قبل جماعة "جيش الإسلام" بغزة	٢ يوليو	٧٦
مقتل مواطنين في قطاع غزة يوم أمس	٤ يوليو	٧٧
إغلاق قاعات امتحانات الثانوية العامة على أيدي مسلحين من كتائب الأقصى في مدينة نابلس	٨ يوليو	٧٨
اختطاف الأمين العام لنقابات عمال فلسطين في مدينة نابلس على أيدي مسلحين مجهولين	١١ يوليو	٧٩
الاعتداء على وكيل وزارة الحكم المحلي في رام الله، وتهديد نائب رئيس بلدية القرارة من قبل مسلحين مجهولين	١٧ يوليو	٨٠
إصابة طفلين جراء انفجار غامض في مدينة دير البلح	١٨ يوليو	٨١
مقتل شاب وإصابة آخر في بلدة عزون، شرقي قلقيلية، في شجار عائلي	١ أغسطس	٨٢
مقتل طفلة، وإصابة طفل آخر بأعيرة نارية مجهولة المصدر في الشمال ورفح	٢ أغسطس	٨٣
إصابة أحد مقربي حركة حماس برصاص مجهولين في نابلس	٨ أغسطس	٨٤
إصابة ثلاثة مواطنين على أيدي مجموعات فلسطينية مسلحة في الفخاري	١٩ أغسطس	٨٥
مقتل مواطن وإصابة طفل على أيدي مسلح مجهول شمال غزة	٢٠ أغسطس	٨٦
مقتل مواطن من بلدة عورتا شرقي مدينة نابلس	٣٠ أغسطس	٨٧
مقتل مواطن وإصابة خمسة آخرين في خان يونس	٢ سبتمبر	٨٨
مقتل مواطن في خان يونس، وإصابة ثلاثة آخرين في مخيم البريج	٣ سبتمبر	٨٩
ثلاث انفجارات تسفر عن إصابة طفل وأضرار مادية بالغة في غزة ورفح	٤ سبتمبر	٩٠
مقتل مواطن بمدينة نابلس على خلفية نزاعات شخصية	٥ سبتمبر	٩١

مقتل أحد أفراد أمن الرئاسة وإصابة ٣ من الأمن الوقائي خلال اشتباكات مع مجموعة مسلحة بمخيم جنين	٦ سبتمبر	٩٢
مقتل مواطن وإصابة آخر على أيدي مسلحين مجهولين في غزة	٩ سبتمبر	٩٣
المركز يرصد أربعة اعتداءات جديدة في إطار الانفلات الأمني	١٠ سبتمبر	٩٤
العثور على جثة مواطن من مدينة رفح بعد اختطافه	١٢ سبتمبر	٩٥
استمرار اختطاف مواطنين على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة غزة	١٣ سبتمبر	٩٦
إصابة مواطنين في شجار عائلي بدير البلح، ووفاة أحد أفراد التنفيذية متأثراً بجراحه في شجار سابق بخان يونس	١٦ سبتمبر	٩٧
مقتل مواطن في مخيم النصيرات على خلفية نزاع عائلي	١٨ سبتمبر	٩٨
إصابة اثنين من القوة التنفيذية برصاص مجهولين بمخيم الشاطئ	١٩ سبتمبر	٩٩
إصابة شخصين في اشتباكات بين إحدى العائلات وكتائب القسام	٢٠ سبتمبر	١٠٠
اقتحام مقر صحيفة الاستقلال وموقع دنيا الوطن الإلكتروني من قبل مجهولون في مدينة غزة	٢٠ سبتمبر	١٠١
مقتل شخص، وإصابة ضابط إسعاف في حوادث تتعلق باستخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية	٢٠ سبتمبر	١٠٢
مقتل ثلاثة مواطنين في انفجار غامض بمدينة غزة	٢ أكتوبر	١٠٣
مقتل مواطنين على أيدي مجهولين في غزة ونابلس	٧ أكتوبر	١٠٤
مقتل مواطن، وإصابة ١٠ آخرين خلال تجدد الاشتباكات بين حماس والجهاد في رفح، ومقتل آخر خلال التدريب في دير البلح	٢٢ أكتوبر	١٠٥
مقتل مواطنة في ظروف غامضة بمدينة غزة	٢٥ أكتوبر	١٠٦
مقتل فتاتين وطفلة في انفجار غامض في خان يونس	٢٨ أكتوبر	١٠٧
وفاة مواطنين متأثرين بجراحهما، أحدهما طفل، وإصابة ٤ آخرين، بينهم طفلين خلال نزاعات مع جماعات فلسطينية مسلحة في غزة ووادي السلقا	١١ نوفمبر	١٠٨
الاعتداء على مقرات ثلاثة أندية رياضية في دير البلح وغزة	٢٢ نوفمبر	١٠٩
استمرار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح في قطاع غزة	٢٥ نوفمبر	١١٠
مقتل مواطن، من سكان مدينة غزة على أيدي مجهولين في خان يونس	٥ ديسمبر	١١١
مقتل مواطن جراء انفجار داخلي شرق مدينة غزة	٦ ديسمبر	١١٢
اقتحام مقر نادي خدمات المغازي وحركة فتح في المحافظة الوسطى	٩ ديسمبر	١١٣
مقتل مواطنين فلسطينيين في الضفة الغربية في ظروف غامضة	١٢ ديسمبر	١١٤
مقتل ثلاثة مواطنين، بينهم طفل وإصابة ٢٠ آخرين جراء انفجار داخلي شمال مدينة غزة	١٦ ديسمبر	١١٥
إصابة مواطن، واختطاف آخر على أيدي مسلحين مجهولين في مدينة غزة	٣٠ ديسمبر	١١٦

### ٣) التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

في ضوء التشديد غير المسبوق لإجراءات الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، بما في ذلك الإغلاق التام لكافة المعابر الحدودية للقطاع، استحدثت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز هذه النشرة التي تعنى بتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة. وقد صدر من هذه السلسلة خمس نشرات خلال العام ٢٠٠٧، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

### ٤) المنظار

وهي النشرة الإعلامية للمركز، تصدر شهرياً بالعربية، وتغطي نشاطات المركز وفعالياته على مدار الشهر، فيما تسلط الضوء على قضايا حقوق الإنسان من خلال التقارير والتحقيقات الصحفية والمقابلات وغير ذلك. وقد صدر من هذه المجلة ١٢ عدداً خلال العام ٢٠٠٦.

### ٥) التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٧، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٧

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٧	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية - الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية	دراسة	١	العربية
واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة (أغسطس ٢٠٠٧)	دراسة	١	العربية
"صفحات سوداء في غياب العدالة" تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة بين ٧ - ١٤ يونيو ٢٠٠٧	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
تقرير حول سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة ٢٠٠٧/٠٧/١٦ - ٢٠٠٧/٠٩/٢٠	تقرير	١	العربية - الإنجليزية
إخراص الصحافة تقارير خاصة عن الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين	تقرير	١	العربية
"اربعون عاما من الاحتلال اربعون عاما من الاعتقال" تقرير حول اوضاع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي	تقرير	١	العربية

العربية	١	تقرير	قرية أم النصر، كارثة بيئية مستمرة
عربي	١	تقرير	الطواقم الطبية الفلسطينية بين نيران الاحتلال الإسرائيلي ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى
العربية - الإنجليزية	٥٠	سلسلة التقارير الأسبوعية	التقرير الأسبوعي حول انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية
العربية	١٢	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	مجلة المنطار
العربية	١		دليل التدريب
الانجليزية	١	ورقة موقف	الإعدام خارج نطاق القضاء
الانجليزية	٥		وثيقة حقائق حول عقوبة الإعدام

## الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org)

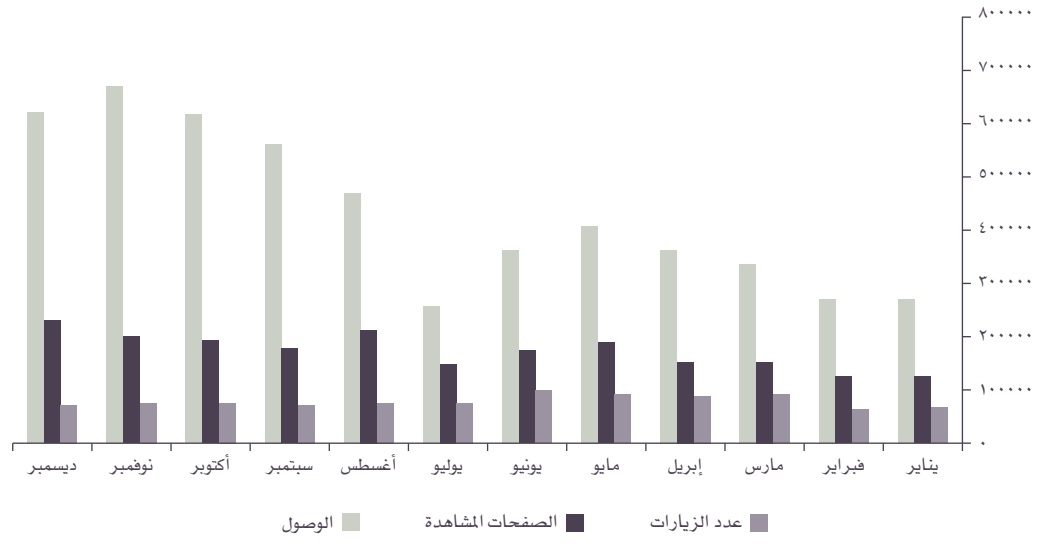
وفقاً للدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول، فقد أولى المركز أهمية خاصة لاعتماده على هذه التكنولوجيا كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان. ومنذ إنشاء موقعه على شبكة الانترنت يقوم المركز بتغذية موقعه يومياً بكل ما ينشره من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطاته. ويتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. كما يعتمد المركز على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الإلكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الإلكتروني إلى ما يقارب ٥٥٠٠ مستقيل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الإلكتروني خلال العام ٢٠٠٧، تبين ما يلي:

× بلغ عدد زيارات الموقع ٩٦٨٠١٨ زيارة على مدار العام ٢٠٠٧، أي حوالي ٨٠٦٦٨ زيارة شهرياً، بمعدل ٢٦٨٨ زيارة يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠٠٧

الشهر	عدد الزيارات	الصفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٧٠٦٦٨	١٢٢٢٩٨	٢٦٨٦٦٥
فبراير	٦٦٣٥٣	١٢٢٨٨٦	٢٧١١٦٧
مارس	٩١٢٣٢	١٥٦٢٧٨	٣٢٧١١٦
ابريل	٨٨٩٤٨	١٥٦٠٩٥	٣٦٤٦٢٣
مايو	٩٣٣٤١	١٨٩٨٨٥	٤٠٨٦٨٦
يونيو	١٠١٠٧٨	١٧٤٥٣٠	٣٦٠٩٠٦
يوليو	٧٦٤١٥	١٤٨٠٦٢	٢٥٦٩٩٢
أغسطس	٧٩٠٦٠	٢١٥٧٣٦	٤٦٧٦٣٦
سبتمبر	٧٤٤٧١	١٧٨٥٥٩	٥٦١٠٤٥
أكتوبر	٧٨٣٠٩	١٩٤٦٢٢	٦١٩١٠١
نوفمبر	٧٥٨٥٦	٢٠٤٠٠١	٦٦٩٣٩٢
ديسمبر	٧٢٢٨٧	٢٢٨٤٣٨	٦٢٢٥٣٧
المجموع	٩٦٨٠١٨	٢٠٩١٣٩٠	٥٢٠٧٨٦٦

رسم بياني يوضح الزيارات خلال الأشهر للعام ٢٠٠٧



## المكتبة

يضم المركز مكتبة متخصصة تحتوي على مراجع ودوريات عربية وانجليزية تتنوع مواضيعها لتشمل القانون الدولي وحقوق الإنسان والقوانين المحلية والديمقراطية والقضية الفلسطينية. ومع نهاية العام ٢٠٠٧ بلغ عدد الكتب الموجودة فعلياً في المكتبة ٤١٩٩ كتاباً، منها ٢٤٦٤ كتاباً باللغة العربية و١٧٣٥ كتاباً باللغة الإنجليزية. أما عدد الدوريات فبلغ ١٠١٥، منها ٣١٥ مجلة باللغة العربية و٧٠٠ باللغة الإنجليزية.

ويقدم المركز خدمات المكتبة لكافة شرائح الجمهور، ويستفيد منها على نحو خاص مئات الطلاب والجامعيين والباحثين وغيرهم من المهتمين.